

تمأس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن

بين الواقع والاتجاهات

(دراسة علممجتمعية)

بقلم

الدكتور مهنا يوسف حداد

الاستاذ المشارك

في

قسم الاجتماع وقسم الانثروبولوجيا

جامعة اليرموك

اربيد - الأردن

١٩٩١/١٢/٣١

اهداءات ١٩٩٨
المعهد الدبلوماسي الأردني
الأردن

تمأسس النظام وتشكيل المجتمع في الأردن

بين الواقع والاتجاهات

General Organization of the Arab World Library

(دراسة علمية اجتماعية)



الدكتور مهنا يوسف حداد

الإستاذ المشارك

في

قسم الاجتماع وقسم الأنثروبولوجيا

جامعة اليرموك

أربد - الأردن

١٩٩١/١٢/٣١

كلمة شكر

منذ عام ١٩٨٧ عندما بدأت أول بحث في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا السياسية، استوقفت الكثيرين ممن عانوا قراءة وتعبئة الاستثمارات التي وزعناها والسؤال هل سوف تظهر نتائج هذه البحوث. الحقيقة هي أنني كتبت عدة مقالات نشرت في مجلات أكاديمية دورية في هذا المجال حتى اخترمت فكرة الكتاب في ذهني وبدأت الكتابة. الآن وقد انتهى وضع الكتاب على هذا النحو أغتنم الفرصة لتوجيه كلمة شكر إلى جميع من تعاونوا معي في وضع الاستثمار وأشكر على وجه الخصوص الطلبة الذين تحملوا عناء توزيع وجمع الاستثمارات في المناطق المختلفة سواء عمل هؤلاء بالمقابل أو دون مقابل. شكر خاص اتقدم به إلى زملائي في الطابق الرابع من كلية الآداب / جامعة اليرموك على مساعداتهم الكثيرة ومناقشاتهم المطولة وأخص من هؤلاء من كانوا يجتمعون عندي على فنجان القهوة قبل الثامنة صباحاً وأثير على مسامعهم العقد التي لم استطع حلها في الليلة السابقة: أ.د. أحمد ظاهر، د. نعمان جبران، د. غازي حداد. محمد يعقوب، شهاب الشيباب ود. سليمان خرايشة من قسم التاريخ لهم شكر خاص لمساعدتهم في توزيع وجمع البيانات، أ.د. محمد عيسى صالحي، ود. مازن غرايبة ود. فهمي غزوي ولا أنسى في الفصل الأخير د. معن خليل عمر الذي فتح أعيننا على إبهامات كانت قد تغيب عنا. جزاهم الله جميعاً عنا كل خير. لا يسعني أخيراً إلا أن أوجه الشكر الخاص للبحث العلمي الذي دعم هذا الكتاب بأكثر من بحث واحد، ولا بد أن انوه هنا إلى أنني وحدي المسؤول عن النواقص والأخطاء الواردة في هذا الكتاب.

مهنا حداد

الى قائدك فد

وشعب يقظ

تمأسس النظام وتشكيل المجتمع
في
الأردن بين الواقع والاتجاهات
(دراسة علممجتمعية)

مقدمة

١ - الكتابات عن الأردن

كتب الكثير عن الأردن، وجاءت هذه الكتابات من جهتين في اتجاهين تكاملاً أحياناً وتناقضاً أحياناً أخرى. تكونت الجهة الأولى من كتابات عربية أردنية كان كتابها أردنيين ويتسم بأنها تاريخية تبحث في تأسس وتطور النظام في الأردن بما في ذلك مؤسسات الدولة، والتنمية والتعليم وغيرها. وتكونت الثانية من كتابات عربية وأجنبية تدور حول نفس التاريخ من وجهات نظر مختلفة. من بين هؤلاء جميعاً لم نجد من أهتم بما كان يدور في هذا التاريخ من عمليات اجتماعية ونفسية وتربوية واقتصادية على المستوى البسيط (Micro) حتى وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن وحتى تبلور المجتمع بشكله الحالي. لقد جاءت الدولة تريد اذعان الفرد لها وتفرض هيمنتها ووصلت إلى ذلك الهدف بطريقة أو بأخرى، فما هي الوسائل التي استخدمتها الدولة للوصول إلى هذه الأهداف وما هي التغيرات الجزئية الدقيقة التي جرت على المجتمع الكائن في ذلك الوقت؟

لقد جاءت الدولة بشرعية ما تسد حاجة ملحة في الوطن (الأردن ككل)، فقد كانت مطلوبة نتيجة لفرار سياسي دولي أحدثه الانفصال عن سوريا بعد إكراه الملك فيصل للتنازل عن عرشه للفرنسيين ولم تعد هناك بنية سياسية فوقية (دولة) تمثله على الصعيد الدولي ولذلك كانت الحاجة ماسة لوجود مثل هذه الدولة بنظام يتناسب مع المعطيات الحركية في ذلك الوقت، فجاء النظام الأميري يدعم شرعية الحاجة بشرعيات أخرى مشرفة مثل النسب النبوي، والنسب القيادي لقادة النهضة العربية الكبرى، لكن ذلك جميعه قد أدى إلى عمليات تأسس لا تزال مستمرة الى وقتنا الحاضر.

٢ - نظرية التماسس:

نظرية التماسس ليست بالنظرية الحديثة فقد وجدت بداياتها عند منظري القوانين الطبيعية من الأغريق ثم عند فلاسفة الأغريق وبخاصة افلاطون وأرسطو (أي في الفكر المثالي الأول) حيث وضع هؤلاء الصيغة الأولى للتماسس في وصفهم لخلق المجتمع المنظم الذي تسوده الدولة وكيف تثبت هذه الدولة وجودها وتدعم ذاتها عن طريق خلق مؤسسات تعليمية وعسكرية وغيرها تحل محل مجتمعات القبائل التي كانت سائدة قبل ذلك. ثم رأينا الفلاسفة الرومان يتحدثون عن هذه العملية من خلال طرح السؤال حول انشاء المجتمع الصالح القوي، وبعدها جاءت المسيحية التي ادخلت نظام الكنيسة إلى مؤسسة الدولة وترفعت حتى على الدولة وبدأ الصراع بين رجال الكنيسة (اللاهوتيين) والمفكرين الذين يبحثون عن حقوق السكان في الدولة الوطنية حتى انتصر هؤلاء الأخيرون بمساندة الحكومة الوطنية لصالح الحاكم الذي أسماه هوبز اطلاقاً

الحكم وجعل ميكافيلي بيده (الأمير) القاعدة المعروفة (الغاية تبرر الوسيلة) وتحول نوع التماسس الى فكرة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو حتى جاءت الثورة الفرنسية وظهرت الدساتير الأوروبية فيما بعد (في النصف الأول من القرن التاسع عشر) بحيث أصبح الفرد هو الوحدة البشرية المعتمدة في القانون. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أوجد لنا باحثو القانون التاريخي والتاريخ القانوني القاعدة الشرعية لاستعمار البلاد في إفريقيا وآسيا وأمريكا تحت المفهوم (Jus Nullius) أو الأرض التي لا تحكمها دولة وحق أي دولة في وضع اليد عليها واستعمارها. وأصبح ضمن هذه الأرض أو المناطق تلك التي تتنازل عنها الدولة المهزومة في الحرب. وحتى في هذه الحالة يكون على الدولة التي تضع يدها على مثل هذه الأرض أن تأسس ذاتها في سلوك الأفراد. وبقيت النظرية على المستوى النظري دون تفصيل وتطبيق حتى ظهرت علوم المجتمع التطبيقية في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين وظهرت نظرية التماسس عن طريق محاولة الباحثين في تفسير الظواهر الاجتماعية وبخاصة النظرية الوظيفية التي اعتبرت المؤسسة سلوكاً متكرراً من أجل الوصول إلى هدف، وأن هذه المؤسسة تقوم في المجتمع أو الحضارة لأشياء حاجة. فالحاجة هي السبب في ظهور المؤسسة وأشياء الحاجة هو الهدف من وجود المؤسسة، والمؤسسة التي لا تشبع حاجة تتوقف آلياً عن العمل ثم تعمل الحضارة على ابتداء مؤسسة أخرى تقوم بالمهمة أو أنها تستعير مؤسسة من حضارة أخرى لتقوم بالمهمة.

في هذه المؤسسة يتركز الجهد على المكائات الاجتماعية التي يفرضها الهدف المؤسسي ويقوم الأفراد شاغلوا هذه المكائات الاجتماعية بالأدوار المرتبطة بالمكائات الاجتماعية. هذه الأدوار هي سلوكات يتعلمها شاغلوا المكائات الاجتماعية وعليهم القيام بها بحيث أنها تصبح آلية الممارسة في حياتهم اليومية. هذه المؤسسات تدور حول علاقات اجتماعية وهذه العلاقات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات سواء كانت صغيرة جداً أم كبيرة. ما يهمنا هنا في هذه البناءات الاجتماعية أو المؤسسات الاجتماعية هو أنها لا تتكون من اطارات شكلية فقط. الباحث الذي جاعنا بنظرية أكثر تكاملاً حول التماسس هو S. N. Eisenstadt بالتعاون مع L. Roniger في دراسته حول علاقات السادة والاتباع والأصدقاء والذي حمله العنوان التحتي «العلاقات بين الأفراد وبناء الثقة في المجتمع (١٩٨٤)». لقد وجد هذا الباحث أن البناء الاجتماعي الشكلي، الجماعة والمؤسسة وغيرها من: علاقات بين سادة واتباع وحتى بين أصدقاء، لا يكفي لاستمرارية هذه الجماعة أو المؤسسة، بل أنه بحاجة إلى بناء معنوي متمثل بمجموعة من القيم والمعايير تؤدي إلى علاقات ثقة بين الأعضاء وبذلك أيضاً إلى نوع التعاضد الموجود في الجماعة المعنية (ص ٨) وهذه العلاقات هي التي تؤكد على وظائف الضبط الاجتماعي. وفي حين طبق ايزنستاد هذه النظرية على نشوء وتطور العلاقات الشخصية اردنا نحن تطبيقها على العلاقات بين أفراد الجماعات الصغيرة (المحلية) وعلاقات هؤلاء مع

الزعامات التقليدية. وفي تطور هذه العلاقات تظهر توترات في العلاقات بين أفراد الجماعات المحلية نتيجة لتطور علاقات الزعامات مع مؤسسات علوية بنائية مثل مؤسسات الدولة.

لقد قاد اجتذاب الدولة لرؤساء العشائر في بداية تأسس الدولة الى توترات في العشيرة الواحدة اي بين افرادها، ذلك ان الحالة الجديدة قد خلقت نوعاً من التصارع بين أفراد الجماعة حول امور كثيرة. فالتوترات جاءت في مجالين: الأول هو الوحدة الاجتماعية الصغرى على شكل ضغوط، والثاني يتكون من الوحدات الكلية التي تنتمي اليها هذه الأحداث. مثل هذه التوترات يعيدها الباحث إلى غياب توزيع الالتزامات وتحديد انواعها بين افراد الجماعة نتيجة لطبيعة التنظيم الاجتماعي (ص ١٤٠). مثل هذا الغياب يترك المجال مفتوحاً أمام أشخاص الى مكانات اجتماعية يعتبرها آخرون حقاً طبيعياً لهم، ذلك ان بناءات هذه الجماعات اصبحت غير كاملة او وافية في غياب الزعامة التقليدية. ويؤدي هذا الغياب ايضاً إلى ظهور امكانات واحتمالات، بل وبعض الافتراضات والادعاءات حول بعض الحقوق. هذه جميعاً تؤدي إلى مجموعة من الضغوطات من جهات مختلفة وجماعات متنوعة وإلى تحديد مجالات اختيارات الأفراد او خصوصيات الحياة للجماعات. وفي هذه الحالات يتزعزع بناء الثقة القديم في العلاقات الاجتماعية وتبدأ محاولة ايجاد قيم روحية وبناء ثقة جديد يربط افراد الجماعات مع بعضهم بعضاً. في حالة الأردن نجد ان تسرب القيادات العشائرية العليا قد فتح المجال أمام القيادات الفرعية، الحمائل، للاستقلالية والتساوي، وعندما بدأت هذه تحذو حذو الزعامات القبلية الكلية، فتح المجال أمام زعامات فرعية أخرى (العوائل)، ثم الأفراد.

وفي كل مرحلة كانت العلاقات الشخصية والاجتماعية تنقلص من حيث الالتزامات والواجبات (ص ١٧ - ١٨). لقد اكتفت النظريات القديمة لتفسير ظاهرة العلاقات الاجتماعية في المجتمع بعاملين متناقضين: (١) الاعتراف بأهمية تقسيم العمل الاجتماعي في تفسير النظام الاجتماعي والمكونات المؤسسية للمجتمع و (٢) الاعتراف بأن هذا التنظيم لا يستطيع تفسير طبيعة وعمل واستمرارية النظام الاجتماعي عامة ولا النظام المؤسسي خاصة. وكما هو معروف، فقد تطورت هذه الرؤية عن كل من دركهايم وفبير والى درجة بعيدة عند كارل ماركس، والذين لم يقبلوا الاعتراف بصحة افتراضات الأخلاق النفعية التي نادى بكفاية الآلية الرئيسية في توزيع العمل عامة والسوق خاصة لتكون مسيراً للنظام الاجتماعي وآلية ضمان للحفاظ على مثل هذا النظام. فهؤلاء القدامى لم ينكروا أهمية توزيع العمل او السوق انما تساعلوا حول كفاية هذه الآلية للبناء الاجتماعي او المؤسسي ومن ثم إعادة انتاجها والحفاظ عليها واعترفوا بالمشاكل التي كان يخلقها التحليل المتبع في ذلك الوقت وأهمها:

- تكوين الثقة والتعاوض التي تصدى لها تونيس (١٩٥٧) ودركهايم (١٩٦٤، ١٩٦٤، ١٩٧٣).

- جوانب تكوين السلطة والتغلب على الشعور بالاستغلال التي عالجها فيبر (١٩٥١ و ١٩٥٢).

- تزويد النشاطات الاجتماعية بالمعنى والشرعية كما عند فيبر (١٩٥٨).

وأبدت كتابات هؤلاء اتفاقهم على أن بناء النظام الاجتماعي والحفاظ عليه مشروط بتطور اقتران أو تلازم بين البنية التنظيمية لتقسيم العمل من ناحية والبناء المؤسسي للثقة والشرعية من ناحية أخرى. ومع ظهور المدرسة الوظيفية (الانثروبولوجيا) والبنائية الوظيفية (الاجتماع) تطور أيضاً تحليل هذه الجوانب وتبين مصدر التحليلات العلم المجتمعي في هذا المجال وأصبحت هذه حاجات يجب على النظام الاجتماعي أو المؤسسي اشباعها: الحاجة إلى التعاضد أو الثقة، الحاجة إلى الحفاظ على النمط أو المعنى وصيانة التوجه الإلزامي أو ما يعادل تنظيم السلطة. لقد أعطى بارسونز (١٩٦٤) للجانبين الأولين دوراً ضابطاً أعلى من الثالث الذي وجد فيه الإجماع على مفهوم القيم، وبذلك يكون بارسونز قد وضع يده على الجرح الذي لم يقدر على تشخيصه القدماء: إظهار وتوضيح العمليات التي تتكامل من خلالها جوانب الثقة والمعنى مع بناء النظام الاجتماعي في البنية الاجتماعية الكلية. لقد فعل هؤلاء ذلك من خلال إعادة النظر في مفاهيم كانت معروفة من حيث تداخلها ببعضها بعضاً وتطوير مفاهيم جديدة مثل مجموعات المكانات والأدوار والمراكز الاجتماعية. كذلك كان لتطور الدراسات حول الجماعات الأولية أهمية خاصة في إبراز الدور الذي يلعبه الجانب المعنوي - غير المؤسسي - في المجتمع والحضارة، والدور الذي تلعبه مفاهيم الثقة والمعنى في بناء أي نسق من الانساق الاجتماعية (ايزنستاد ١٩٨٤: ٢٢- ٢٣).

ويذهب المحلل ايزنستاد إلى أن المدرسة الوظيفية البنائية لم تسلم من النقد وأول ما وجه إليها منه هو أنها لم تكن قادرة على تفسير الصراع الاجتماعي ولا التغير الاجتماعي ذلك أنها اعتمدت نموذجاً افترضت من خلاله إجماعاً اجتماعياً أولياً تمحور حول أهداف وقيم مجتمعية وأنه قد أكد على ميكانيكيات تحافظ على حدود الضبط الاجتماعي وبذلك يقلل من أهمية السلطة والأكراه باعتبارها آليات التكامل الاجتماعي. كذلك فقد اعتبر النموذج الوظيفي البنائي لا تاريخياً، أي أنه أهمل التأثيرات التاريخية في بناء الحضارة وركز على حالة الثبات والتوازن في المجتمع، وأهم هذا النقد هو أن هذا النموذج قد عرّف مشكلات الثقة (التعاضد) والمعنى والسلطة حاجات للنسق الاجتماعي، وضمت هذه إلى تنظيم تقسيم العمل الاجتماعي. ونتيجة لذلك توارى التوتر بين هذه الأجزاء أو الجوانب من النظام الاجتماعي والذي أكد عليه قدماء علماء الاجتماع. بدلاً من نظرية الحاجات أصبح التركيز على عمليات التفاعل والنقاش والصراع المستمر بين مكونات البنية الاجتماعية والتي تتحمل مسؤولية بناء النظام الاجتماعي وأهمها بناء الثقة والمعنى في هذه العلاقات. ولتفسير هذه اعتمد الباحثون مواضيع عدة متعلقة بمفاهيم الثقة والمعاني فصلها لنا ايزنستاد (ص ٢٥) كما يلي:-

- مفاهيم علاقات القوى او اتحاداتها وبخاصة تلك التي تتطور خلال هذه العلاقات.
 - عناصر الصراع والاكراه في بناء أي كيان مؤسسي.
 - التلاعب بالرموز - رموز التعاضد او المعاني العلوية (غير المادية) والتمسك بها والاقترانات بين التوجهات السلطوية والرمزية في عملية بلورة انماط التفاعل والتنظيمات المؤسسية.
 - استقلالية الجماعات الفرعية او حتى الانساق الفرعية والتي تحدد اهدافها الخاصة بغض النظر عن اهداف المؤسسة الكلية.
 - المشاركون في مثل هذه التفاعلات والذين يربطون بها معان وتعريفات مرتبطة بالرؤية الناشئة عن اشغالهم للمكانات والادوار.
 - القواعد المعرفية الاساسية ومعاني الحياة الاجتماعية (قواعد لغة التفاعل الاجتماعي) والتي تتكون في الحياة الفرعية اليومية كما في المقابلات الشخصية والاجتماعات الصدفية او اية اللقاءات تبني على العلاقات المباشرة (وجهاً لوجه).
 - البيئات التي تعمل داخلها المؤسسات والمنظمات واهمية النسق العالمي في تحليل المجتمعات الكلية او الانظمة الاجتماعية العامة.
- احد التطورات الهامة في هذا الصدد هو إعادة النظر في تفسير العلاقات الاولى - غير الرسمية - التي اقتصر تفسيرها في الماضي على انها «تحليلات مساندة للأطر المؤسسية الموجودة، ولكنها اصبحت، فيما بعد، بؤرة خلاف وتمرد وتغير. ويذهب بعضهم إلى أن هذا التطور يتعلق بإعتراف واسع لامكانية حصول تناقض مؤسسي قوي بين بنية تقسيم العمل الاجتماعي من ناحية وتنظيم السلطة وبناء الثقة وإضفاء المعاني من ناحية أخرى وكذلك امكانية نشوء تناقض قوي بين هذه الجوانب الثلاث الأخيرة بإعتبار أن السلطة جانب مستقل.
- تشير التطورات في تفسير الانماط والشروط الاولى التي تفرز العلاقات المختلفة بين الأفراد في المؤسسات الاولى إلى أن هذه العلاقات تشكل مجالاً للعاطفة المشتركة والثقة المتبادلة في الجانب الروحي - في علاقات القرابة. ويبدو نسق القرابة والعلاقات الاولى على أنها المجال الذي تتأكد فيه عوامل الثقة والمعنى والمحبة. مثل هذا البناء يرتكز على البحث عن المشاركة في عالم النقاء والقيم والروحيات، وعلى التوتر بينه وبين العالم المادي او المؤسسي (الخارجي). لذلك فإن المشكلة الجسدية في تحليل العلاقات الاجتماعية المؤسسية (العلاقات الشخصية وعلاقات السيادة والتبعية) هي كيفية بناء الثقة والمعنى ومأسستها في النظام الاجتماعي وكذلك الابهامات المرافقة لعملية إدخال هذه العوامل المعنوية إلى العلاقات الاجتماعية.

من هنا وجد رونجر وايزنستاد ثلاث مشكلات اساسية بحاجة للفهم (ص ٢٩ - ٣٠) :

- الأهمية الأساسية للثقة في العلاقات الشخصية.
- جذور الإبهامات في تشابك عوامل الثقة والمعنى في البناء المؤسسي.
- الآليات الدقيقة التي تؤثر على هذا التشابك.

ولكي يصلنا إلى هذا الغرض نجدهما يعودان إلى مؤسسة الأسرة والتنشئة الاجتماعية، إذ أن هذه المؤسسة هي التي تخرج الأفراد إلى المجتمع الواسع. وبين هاتين المؤسستين بون شاسع يقود إلى تضارب وتناقض محوري وبخاصة بين الشروط التي تملي أو تنتج بناء الثقة بين الأفراد في المجتمع من ناحية وتلك الشروط التي تؤكد على توفر الموارد والوسطاء لبناء الوحدات المؤسسية من ناحية أخرى. فالثقة تنتبث في المجتمعات الأولية لأنها تتلائم مع أسس تفرض العلاقات عامة وعلاقات القرابي خاصة مفترضة الحفاظ على الالتزامات المتبادلة بين الأفراد ذي المكانات الاجتماعية. هذه الأسس هي التي تحدد العضوية في الجماعات (جماعات التعاضد) وتحدد أيضاً درجة اللامشروطية في العلاقات بين الأعضاء وأسس الالتزامات المفروضة عليهم. بنفس الوقت نجد أن هذه الشروط تتعارض مع تطور الموارد والنشاطات التي يحتاجها الإبداع المؤسسي الأوسع لبناء المؤسسات التي تركز على اتجاهات مختلفة ومتنوعة.

ويبدو أن الشروط التي تنتج الموارد الممكنة التوفر لبناء المؤسسات الأوسع تتعارض مع البناء البسيط للثقة واستمراريتها إذا تجابهت مع قوى أخرى كامنة في أنواع أكثر تحديداً من العلاقات الاجتماعية. ولذلك فإن القدرة على صنع مؤسسية الموارد حسب بعض الأنماط بعيدة المدى تبقى إحدى المشكلات الهامة. ولا شك في أن هذه القدرة تعتمد بناءً فعلياً لمجالات المعنى الأوسع وتهتم بتوسيع مجال الرمزية والثقة لتصبح أوسع مما هي في المجالات الضيقة لعلاقات القرابة وتعمل كذلك على ارتباط مثل هذه الثقة بتنظيم المجالات الأوسع للنشاطات المتميزة والموارد المتوفرة التي تنتجها امتدادات نشاطات آلية السلطة.

المشكلات المختلفة التي تسهم في تحطيم الثقة الأساسية من خلال انتاج مستويات جديدة للموارد والسلطة والمعنى نجد لها واضحة جداً في مجالات الأسرة وعلاقات القرابة وأيضاً في تشكيل أنماط مختلفة للتفاعل والاتصالات. ففي الأسرة نجد أن التآلف الأول هو بين الأم والطفل في دورة حياة الفرد الانساني وأن هذا التفاعل مبني على ثقة غير مشروطة (لا مشروطة)، وإذا وجدت عناصر مشروطة في هذه العلاقة فهي ثانوية. هذه العلاقة أيضاً مبنية على غياب المساواة بين أصحاب العلاقة. في هذه المؤسسة الأسرية ومن خلال النمو تأخذ الثقة غير المشروطة بالتفكك رويداً رويداً، (تأخذ الأم بالابتعاد تدريجياً عن الطفل) وتتكون أنماطاً جديدة للتفاعل، أو يتجه الأفراد إلى توسيع الأنماط الموجودة. مثل هذه العملية تشتمل على امكانات متعددة بعضها يؤكد ويثبت بعضها الآخر وبعضها يتضارب مع بعضها الآخر (انظر هذه العمليات ونتائجها في الفصل الأول والثاني من هذا الكتاب).

لقد طبق ايزنستاد واتباعه هذه النظرية على المجتمعات الصغيرة وابرزوا دورها في انتاج جماعات وعلاقات اجتماعية جديدة ذات بناءات ثقة تتلائم وأهداف هذه الجماعات، واضعين نصب أعينهم أهدافاً معينة. المقصود هنا هو أن نختبر هذه النظرية على عملية تأسس النظام في الأردن وتشكل المجتمع ونطرح السؤال حول ماذا يحدث لانتاج مثل هذه العلاقات على المدى الطويل. لقد دخل نظام الدولة إلى المجتمعات المحلية في الأردن والتي بنيت على علاقات الدم والقرابة وأدى إلى عمليات تفتيت وهدم وإعادة بناء الثقة والقيم في عملية مستمرة دامت الآن سبعة عقود، فما هو النتائج؟

الفرق بين نشوء مؤسسة الدولة ونظام الحكم في المجتمعات التقليدية ونشوء الدول وانظمة الحكم في البلدان التي اعتمدت الهجرة من الداخل، هو ان الدولة في الحالة الأولى دخلت لتطور الانظمة الاجتماعية المحلية وتأسس ذاتها بين جماعات يرتبط الفرد فيها بجماعته الأولى الأسرة، والعائلة، والحمولة والعشيرة وغيرها بينما في الحالة الثانية اجتذبت الدولة الافراد من الخارج كأفراد ليشكلوا جماعات في الوطن الجديد بناء على أسس مختلفة. وفي حين ربطت هذه الدولة الفرد مباشرة إلى ذاتها، فقد ربطت الدولة في الحالة الأولى الفرد إليها عن طريق الجماعة التي بقيت تعني له أكثر بكثير من الدولة. فما هو النتائج؟

بناء على هذه النظرية قمنا بتحليل العمليات الاجتماعية والسياسية التأسيسية في المجتمع الأردني منذ عام ١٩٢١ وقد قسمنا هذا التاريخ إلى المراحل التأسيسية التالية:-

١ - مرحلة الامارة.

٢ - مرحلة المملكة وتوسع الدولة.

٣ - مرحلة الديموقراطية.

٤ - مرحلة غياب الحياة البرلمانية.

٥ - مرحلة عودة الحياة النيابية.

وقمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى ثمان فصول ومقدمة وخاتمة. اهتم الفصل الأول بمرحلة التأسيس الأولى، واهتم الفصل الثاني بمرحلة التأسيس الثانية ثم الفصل الثالث وقد اهتم بمرحلة تكامل التأسيس في الأردن. وبينما اهتم الفصل الرابع بمقارنة بين مواقف الاردنيين من الانتخابات في الماضي والحاضر، بحث الفصل الخامس في اتجاهات الاردنيين نحو الانتخابات العامة في عام ١٩٨٩ (تشرين الثاني). ثم جاء الفصل السادس لبحث في الدوافع التي يعمدها الافراد عند اتخاذ القرار بتشجيع انفسهم لخوض معركة الانتخابات النيابية، ويبحث الفصل السابع في طبيعة الدعاية الانتخابية، ويتعرض الفصل الاخير إلى السلوك الفعلي في الانتخابات العامة وبيان الفرق بين التوجهات والمواقف وهذا السلوك الفعلي لوضع الاقتراح بأن الأردن الآن في مرحلة تأسس جديدة لتقود الانسان الأردني إلى فرديته وتخليصه من الوضع الحاضر.

الفصل الأول

مراحل التماسس الأولى: مجتمع العشائر والدولة

١ : ٠ - تمهيد:-

كان الانتقال من حالة غياب الدولة إلى وجودها في الأردن ضرورة ملحة في عهد أصبحت فيه العلاقات الدولية هي التي تتحكم بمصير المناطق. لقد قام الاستعمار على الفكرة بأن الأرض التي لا تخضع لحكم دولة يجب أن تسيطر عليها قوة ما تدعي ملكيتها وتحصنها من الطامعين وبخاصة إذا كانت محاذية لمنطقة نفوذ سلطتها كما كانت الحال في منطقة شرقي الأردن بعد الاطاحة بالحكم الفيصلي في سوريا وانفصال هذه المنطقة عنها إذ اعتبرتها بريطانيا منطقة نفوذ لها وليس لفرنسا بموجب معاهدة سايكس - بيكو ١٩١٦. وعلى الرغم من تضارب الآراء حول هذا الاقتسام وحول مصير المنطقة إلا أنه من الواضح أنها كانت تشكل عقبة في شبكة العلاقات الدولية حيث أن الحكومات المحلية المكونة من زعامات العشائر فيها لم تكن تقي بالغرض لا من حيث تكوين السلطة وامتداد النفوذ ولا من حيث التمثيل الدولي من ناحية ناهيك عن وهن بل وانعدام المستكرزات الاقتصادية لهذه الحكومات المحلية وإيجاد الشرعية التي ستقدم الدولة المنتدبة بناء عليها معونتها الاقتصادية لكل منها، من حيث الحجم العددي والفائدة المتوخاة من كل من هذه الحكومات إضافة إلى صغر البقعة الجغرافية لنفوذ مثل هذه الحكومات من ناحية أخرى. وجود الدولة على أية حال كان ضرورة ملحة، ونظراً للتنافس بين هذه الزعامات وغياب احتمالية مقدرتها على أفراز بنية سياسية فوق عشائرية وغياب المراكز المدنية التي يمكن أن تقبل نفوذها هذه الزعامات، فقد كان إيجاد السلطة المركزية من الضرورات من أجل (١) ربط أجزاء المنطقة سياسياً مع بعضها بعضاً، (٢) تمثيل المنطقة على المستوى الدولي (٣) العمل على إبعاد المنطقة عن طموح الحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية (٤) النهوض بالمنطقة اقتصادياً وإدارياً و (٥) تسهيل التعامل بين السلطة المنتدبة والمنطقة. فبدلاً من التعامل مع ست أو سبع حكومات يصبح التعامل مع حكومة واحدة.

في هذه الاثناء تقرر تأسيس امارة شرق الأردن بعد أن قدم الأمير لهدف مختلف تماماً، وقبل الدعوة لهذا التأسيس وبدأت عملية الصراع التماسسي لنظام الحكم في المنطقة وسارت عملية التماسس هذه على مراحل كان أهمها المرحلة الأولى ١٩٢١ - ١٩٤٦ أي حتى استقلال المنطقة وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية. لأن العقد اللاحق شهد عملية تماسس أكثر تعقيداً حيث لعبت الدولة بعد تأسيس المملكة دور الوصي على ما تبقى من فلسطين وبخاصة. ما أصبح يدعى الضفة الغربية. في كل هذا كانت الشرعية الوظيفية لوجود العرش والدولة في المملكة هي العامل الثابت الذي أضفت عليه الخصائص الأخرى هالة التشريف والاقتدار. هذه العملية التماسسية هي التي أفرزت

مسيرة الدولة في المنطقة وعملية التكامل التي لا تزال في طريقها إلى الاكتمال.

١ : الشعب بين القيادة الاميرية وحكومة الإنتداب :

لم يكن من السهل على سمو الأمير عبد الله بن الحسين ان يؤسس امارة شرق الاردن لولا الحنكة السياسية التي تحلّى بها من خلال تنشئته وعلمه واتساع ثقافته واطلاعه مقارنة بالمجتمع في جنوب سورية آنذاك. كانت بلاد شرق الأردن مجزأة بين بدو وحضر والمدينة الوحيدة فيها التي زاد عدد سكانها على خمسة الاف نسمة كانت مدينة السلط وفيها المدرسة الاعيادية الوحيدة. وسواء البدو ام الحضر فقد كانوا مقسمين إلى مشايخ وكل شيخ يحكم ويرسم دون تدخل السلطة الموجودة آنذاك في اشخاص الضباط البريطانيين. لقد كان هؤلاء الشيوخ في تنافس بل في صراع فيما بينهم حول النفوذ وحماية منطقة النفوذ، ولم يكونوا قادرين على التنازل عن هذا النفوذ لصالح قيادة قومية عليا توحد بينهم وترأسهم. وعندما تكونت المملكة العربية السورية بعد الحرب تركت هذه المناطق على ما كانت عليه وعادت إلى عهدها كما كانت تحت الحكم التركي. هذه الحالة المتردية التي كانت عليها البلاد لم تكن تسمح بقيادة مركزية لأن هؤلاء الشيوخ كانوا قد تنفسوا الصعداء يوم انتهت السيطرة التركية عليهم، فتشكلت الحكومات المحلية العديدة وكانت الانفصالية هي الهدف وبخاصة بعد سقوط الحكم الفيصلي في سورية. في ذلك يقول فريدريك بيك (١٩٣٥ : ٢٨٠).

«وفي تموز ١٩٢٠، زالت الحكومة السورية فانفصلت شرق الأردن عن سورية وانقسمت إلى عدة دويلات صغيرة، فكان في منطقة عجلون وحدها أربع حكومات مراكزها اربد وسوف والمزار والكورة، أما في البلقاء فقد بقي متصرفها الذي عينته الحكومة السورية (الفيصلية) حاكماً عليها بالاسم فقط إذ أن سلطته الفعلية لم تتعد عمان أبداً».

وما ان تأسست الحكومة المركزية عام ١٩٢١ حتى عصفت موجات من الثورات في البلاد قادها هؤلاء المشايخ الذين لم يكونوا ليرتضوا بسلطة مركزية يخضعون لها وكان على الحكومة المركزية ان تخمد هذه الثورات وتعيد الأمن والاستقرار لتتمكن من وضع برامجها الادارية في تطوير البلد (الوطن) وتنفيذها. ويذكر لنا سليمان موسى مثل هذه المعلومات التي نقلها هو أيضاً عن بيك (سليمان موسى ومنيب الماضي ١٩٥٩ : ١٦، ١٨ و ٤٩).

اما الحالة الداخلية فقد كانت متردية من حيث التعليم والاقتصاد والادارة والصحة، بحيث انها لم تكن حتى مؤهلة لقيام دولة وطنية لولا وجود القيادة العليا التي فرضت نفسها وكانت مصرّة على إقامة الدولة العربية بطريقة او بأخرى تجسيدا لأهداف الثورة التي قامت عام ١٩١٦ (الثورة العربية الكبرى) ولو بشكل جزئي. لقد كانت الامية والجهل سائدين في البلاد وبقيت القبلية وقوانينها هي التي تدير الشؤون الداخلية وكان ولاء الفرد لعشيرته في أول الأمر. يعني هذا ان جماعة القرابة كانت الاطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن للفرد احتمالية البقاء. لقد ساد البلاد قانون الغاب «الحق للأقوى» حتى وضعت القوانين وتكونت السلطة القضائية في البلاد.

السلطة القبلية او العشائرية سلطة موروثية وغير مكتسبة وكانت تتماشى دائماً مع الحالة الاقتصادية للقيادة. حتى في الريف (الحضر) كانت المشيخة للأقوى اقتصادياً في حين كانت عوامل الحسب والنسب والجاه تقوم بأدوار مساعدة. ومقابل الفقر المدقع الذي كان الناس يعيشون فيه انتشرت الأمراض الاجتماعية التي جعلت الفرد يلتصق أكثر بهذه العشائرية ويرفض أية سلطة أخرى غير سلطة شيخ عشيرته. لقد كانت الأمية متفشية في البلاد ولولا بعض الكتاب والمدارس المسيحية التي كانت تعمل على تعليم بعض الأولاد لكان التعليم كامل الغياب. ويذكر لنا أحمد يوسف التل أن هذه الأمية قد وصلت إلى أكثر من ٩٥٪ علماً بأن الإحصاءات في ذلك الوقت لم تكن معروفة وبقيت هذه تقديرات (أحمد يوسف التل ١٩٧٨: ٦٥) إذ يعطي أن مجموعة الطلبة للعام الدراسي (٢٣/١٩٢٢) ٢٣١٦ طالباً وعدد المعلمين ٨١ وأن مجموع عدد المدارس كان ٤٤ مدرسة، وإذا ما قيسَت هذه الحالة مع عام ١٩٤٥/١٩٤٦ لوجدنا كم كانت الحالة متردية يقول أحمد التل (ص ٦٢):

«أما من حيث تسرب الطلاب فإن الجدول رقم ٤ يشير إلى وجود فرق شاسع بين عدد الطلاب الذين كانوا في أسفل السلم التعليمي (٢٢٥٣ طالباً في الصف الابتدائي) وعدد الطلاب الذين وصلوا إلى نهاية السلم التعليمي في عام ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ٣٦ طالباً في الصف العاشر».

ويصف الحالة علي محافظة حين يذهب إلى أن سكان الأردن لم يشاركوا بتكوين وتطوير الفكر القومي حتى أن وقوفهم إلى جانب جيش الثورة ضد العثمانيين لم يكن ليحدث لولا الأموال الكثيرة التي اغدقها القادة العسكريون على شيوخ القبائل ثم الانتصارات التي غيرت آرائهم ليتحولوا بولائهم لهذه القيادة. غير أن محافظة في ذلك ينسب العامل النفسي إذ أن زعماء هذه القبائل تحولوا لنصرة الجيوش القادمة خوفاً لأنهم رأوا أنها منتصرة لا محالة وخشوا العقاب. ومن خلال تبريره لعدم مشاركة سكان الأردن في النهضة الفكرية العربية يقول:

«فقد عاش أهل هذه المنطقة في حالة من التخلف والجهل نتجت عن الفوضى وعدم الاستقرار في الداخل، والعزلة والاهمال اللذين تعرضوا لهما من جانب الدولة العثمانية، فحياة البدو وعدم استقرار الفلاحين في القرى بصورة دائمة وفقدان الأمن حالت كلها دون نشوء المدن في هذه المنطقة، وحالت بالتالي دون ظهور فئة من المثقفين تعنى بالقضايا الفكرية العامة وتهتم بشؤون الوطن والمواطن والدولة والامة، وكان هم السكان الأول تأمين لقمة العيش وتوفير الأمن والحماية للرازمين للنفس والمال والعيال، وكان الوعي السياسي بينهم في اضعف حدوده» (محافظة، علي، ١٩٩٠: ٥٩ - ٦٠).

لا أظن بأن معجزة قد حدثت لتغير هذه الصورة على مدار العقدين اللاحقين ليكون هناك فكر سياسي بين أفراد الشعب الأردني، وعلينا أن نقرمة بأن الفكر السياسي الذي

تكوّن في الأردن إبان وبعد نشوء الامارة كان دخیلاً، ولو انه نتاج افراد آمنوا بفكرة القومية والوطنية، ولكن الدولة ككل كانت ظاهرة جديدة وبخاصة مركزيتها في إحدى المدن الأردنية. ولا شك أيضاً بأن سكان شرق الأردن نظروا إليها نظرة الشك والريبة. وكما يقول أحمد امين في وصف العقلية والنفسية العربية الجاهلية:

«العربي عصبي المزاج، سريع الغضب يهيج للشئ التافه، ثم لا يقف في هياجه عند حد، وهو اشد هياجاً إذا جرحت كرامته أو انتهكت حرمة قبيلته... أما ناحيتهم الخلقية فتتميل إلى حرية قل ان يحدها حد، ولكن الذي فهموه من الحرية هي الحرية الشخصية لا الاجتماعية، فهم لا يدينون بالطاعة لرئيس ولا حاكم، (أحمد أمين ١٩٧٥: ٣٧ و٣٨).

الجاهلية قبل الاسلام من حيث التأخر والضلالة، لا عدم المعرفة بالاسلام، تنطبق على المجتمع الأردني بل العربي في بداية القرن العشرين، عدا الحواضر التي نشأ فيها مثقفون واعون. ومن هنا ان الأمير عبد الله بن الحسين كان يعتمد على غير الأردنيين في تأسيس الدولة اذا وجد من خلال تحليل ذهني لتصور الأحداث في البداية، ان اهداف المؤسسة القومية النظرية كانت عربية عامة بينما كان يعرف في قراراته انه يؤسس دولة يعوض فيها عما قد يفوت القيادة العربية كلياً لو لم يقبل بذلك. لقد تحقق للأمير ان اعتماده على الحضارة الموجودة في المنطقة لن يؤدي به إلى النجاح وانه إذا ما أراد للدولة النجاح فعليه ان يدخل هذا الشعب رويداً رويداً إلى المشاركة السياسية. تلك الحضارة التقليدية لم تكن تمتلك ديناميات ذاتية للتطور وعلى هذه الديناميات ان تدخل اليها عن طريق نظم تفعل فيها من خلال حوافز.

في تحليله لمعطيات الحضارة الماثلة قبل ١٩٥٠ يقول أحمد التل (١٩٧٨: ٥٠):

«يتضح مما سبق ان النظام الحضاري الذي كان سائداً في المجتمع الأردني قبل عام ١٩٥٠ كان نظاماً تقليدياً، وان جوهر ذلك النظام هو القضاء على أي عامل مؤثر يمكن ان يؤثر في حياة المواطنين او اخضاعهم لنظام حضاري سائد. لقد كانت الصفة المميزة للتفكير والسلوك بين المواطنين هي المطابقة والانسجام مع ارادة الحكام الانجليز او ممثلهم من المسؤولين الأردنيين. لقد كان النظام الحضاري التقليدي ظاهراً في كل الافكار والقيم والمؤسسات، بما في ذلك اللغة والفنون والمهارات والمعتقدات والعادات والتقاليد والمؤسسات السياسية.

ومن حيث محاولة خلق الفرد الذي يمكن ان يتماشى مع الحرية فقد كانت هذه غائبة لانه وكما تفضل أحمد التل (ص ٥١):

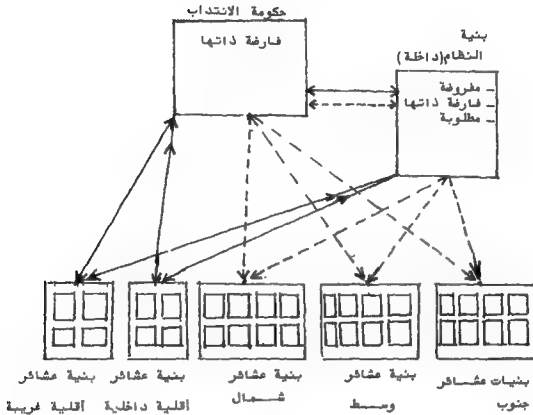
«كما كانت الفترة قبل ١٩٥٠ تتميز بصرامة وقسوة النظام الاجتماعي في كل من البيت والمدرسة. اما الاباء فكانوا متسلطين وديكتاتوريين في علاقاتهم مع اطفالهم (واخوانهم وزوجاتهم)، وكان محور العملية التربوية... نقل المعرفة للطلاب بدلاً من

تنمية شخصياتهم... كما وقف ذلك النظام حائلاً دون إطلاق طاقات الشباب الاخلاقية والعقلية».

وعندما نعرف ان الحالة الصحية في البلاد كانت متردية جداً، فأعجب كيف يذهب بعضهم إلى ان الأردنيين كانوا يطالبون بما يدعى الحريات العامة، لأن هذه الحريات لم تكن تعني للانسان الفرد شيئاً بل كانت كذلك لبعض الشخصيات القيادية، وجلها قبلية، لتجد طريقة جديدة تخضع من خلالها الافراد لسلطتهم في إطارها القبلي.

رسم (١)

العلاقات بين بناء الدولة والبناء الاجتماعي
في مجتمع شرق الأردن ابان تشكل الدولة



——— علاقة مباشرة قوية
- - - - - علاقة ضعيفة شكوكية

وعلى الرغم من الغضب الذي يفرغه الكثيرون على القوى الاستعمارية والامبريالية إلا أن الطريق الوحيد الذي كان أمام القيادة العليا هو النهوض بهذا المجتمع ليصل إلى مستوى مسؤولية الدولة، ولذلك وبسبب غياب المهارات المحلية، اعتمد النظام على غير الأردنيين. وكان مكرهاً لترك قيادة العشائرية تدبير شؤونها إلى أن يحين الوقت لتفكيكها وتفقيتها عن طريق اكتساب الأفراد علاقة تبادلية مع الدولة. ونظراً لتردي الحالة الاقتصادية وغياب الموارد استمرت هذه العملية مدة طويلة في أول الأمر. وبينما كانت القيادة العليا تؤكد على المفاهيم الكلية (القومية والمصلحة الوطنية) كانت هذه القيادة تعرف أن هذه المفاهيم شبه فاقدة المعنى للإنسان الأردني الذي لم يعتدها في تجاربه المرجعية.

الذين أخذوا يتعرضون للتأثير الجديد كانوا من الأجيال الجديدة التي ابتدأت تشارك بالتعليم حيث عمل النظام التعليمي على نشر الوعي القومي والوطني، وأخذ هؤلاء الأفراد مركزاً وسطاً بين جاذبيتين متناقضتين الأولى ربطهم بنوع من الوعي الجديد -فكرة الدولة القومية- والتي التصقت مع فكرة التطور والتحديث. ومقابل الجاذبية العاطفية كانت هنالك الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها لهم الدولة عن طريق الوظائف والراتب بناءً على استحقاق بموجب عقد اجتماعي تبادلي، وأيضاً بموجب حاجة متبادلة تخلقها الدولة لتضع فيها من احتياجاتهم، وهنا دخلت الوساطة، وكثيراً ما كانت تبدو المكانة مئة لأكثر من طرف واحد: متخذ قرار التوظيف والوسيط والموظف في نفس الوقت.

تمثيل بسيط لهذه البنيات التي وجدت في المجتمع الأردني نجدها في الرسم الثاني. هذه هي الموجودات في المجتمع الأردني في العشرينات من هذا القرن ويمكن تلخيص تكوينها وعلاقاتها، كما وردت في الرسم السابق الذكر، كالتالي:

١ - بدو وحضر متناحران اقتصادياً وكل من البدو والحضر منظم في بناءات اجتماعية قبلية بناء على مجموعة من القيم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية في كل من هذه الوحدات. وتدعم هذه البناءات الشكلية بناءات قيمية مستمدة من طبيعة العلاقات بين أفراد الوحدة الواحدة (علاقات القرابة الدموية الأبوية) والاعتماد المتبادل بين الجماعة والفرد لتأمين حفظ الحياة والأمن الغذائي والحماية. هذه الوحدات العشائرية كانت قد وصلت إلى نوع من التوازن سواء في التعايش السلمي أو الصراع وتكونت مجموعة من الأعراف والعادات تنظم علاقات هذه العشائر مع بعضها بعضاً. لقد كانت هذه الوحدات تقليدياً مناهضة لأي نوع من السلطة المركزية التي رأت فيها تهديداً لكيانها الانعزالي ولاستقلاليته على المستويات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وحيث كانت إحدى هذه الوحدات القبلية قابلة للتعاون مع السلطة المركزية فإن هذا التعاون كان ممكناً:

١ - عن طريق القيادة السياسية (شيخ العشيرة).

ب - ان لا تتدخل المركزية مباشرة في تنظيم شؤون الجماعة. لقد وقفت هذه الوحدات موقف الريبة من النظام الداخل إليها من ناحية وموقف الرفض من السلطة الأجنبية التي جاءت بعد الحرب تفرض ارادتها ومهما حاول الانجليز ان يدعموا العلاقات مع العشائر الا ان هذه العلاقات بقيت هشة مع هذا الجسد الغريب.

٢ - السلطة المركزية ممثلة في النظام والذي جاء بفكرة الدولة القومية يفرض ذاته على أيديولوجية وطنية قومية رأت فيها الوحدات الاجتماعية تهديداً لكيانها. وبينما كانت قيادة الوحدات العشائرية او بعضها قد اتصلت مع هذا الفكر الجديد وتحمسست له في الماضي كان عليها ان تبدي نوعاً من التعاون مع ممثلي هذا الفكر (النظام) وتبني مجموعة من القيم الجديدة في إطار بنائي فوق - عشائري، تحت إشراف النظام (الأمير).

٣ - الحكومة الانتدابية والتي كانت تريد تطويع كل هذه البنى لخدمة اغراضها ومخططاتها للمنطقة، وكانت علاقاتها مع ممثلي النظام علاقة تبني وانتظار إذا ما كان هذا النظام الحكمي سوف يخدمها (ثقة هشة فوقية استخدامية).

في هذه الوحدات الاجتماعية والسياسية كانت الأهداف متباينة إلى حد بعيد والتقارب بينها يجب ان يحدث بناء على نوع من التصالح او بناء على تنشئة سياسية جديدة تحتوي على مفهوم التصالح. ولكن كان على هذه التنشئة السياسية ان تنطوي على اتجاهات تخدم الأغراض التي ستوجد من أجلها. تحليل سريع للعلاقات التي كانت توجد بين هذه الوحدات تقضي لنا بما يلي:-

- ١ - علاقة حكومة الانتداب بالنظام الجديد (علاقة تبادلية وفوقية).
- ٢ - علاقة النظام الجديد بحكومة الانتداب (علاقة تشككية وتابعة).
- ٣ - علاقة النظام باتباعه من غير الأردنيين والأقليات (علاقة تبادلية فوقية).
- ٤ - علاقة غير الأردنيين (وبعض الأردنيين) والأقليات مع النظام (علاقة متينة وتابعة).
- ٥ - علاقة النظام مع زعامات العشائر (والعشائر) (علاقة شبه اكرائية مطلوبة وفوقية).
- ٦ - علاقة العشائر وزعمائها مع النظام (علاقة تشككية، مطلوبة، وتابعة).
- ٧ - علاقة حكومة الانتداب مع العشائر وزعمائها (علاقة لا مباشرة، مفروضة، اكرائية ومساعدة لتقوية العلاقة بين العشائر والنظام بناء على اسس حضارية).

وبينما كانت مجموعة القيم التي ارتبطت بها العلاقة الأولى تفرض نوعاً من علاقات الثقة للدعم المتبادل بين النظام والانتداب من أجل استمرارية الانتداب وتثبيت النظام، كانت حكومة الانتداب تعي مكانتها المفروضة والمرفوضة عند العشائريين، وكان النظام يعي ضرورة وجوده في مجتمع شرق الأردن والتي اعطت له شرعية هذا الوجود بسبب غياب السلطة المركزية قبل وجوده مما حدا بحكومة الانتداب الإبقاء على تجزئته وتناحر اجزائه. أما في العلاقة الثانية فإن القواعد القيمة الوطنية التي ارتكز عليها الأمير واعوانه جعلته يقف موقف الريبة من الحكومة البريطانية، ولكن اعتماده عليها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً كان يجعله يتقاضي الصدام المباشر مع حكومة الانتداب للوصول إلى الهدف الأسمى وهو تكوين الدولة والنهوض بها إلى المستوى الذي يجعله قادراً على الاستغناء عن خدماتها والتبعية لها، وحينها ليس بمفرده ولكن مع الشعب في كتلة واحدة. هذا الوعي بأن البناءات العشائرية التي وجدت في ذلك العهد لن تكون قادرة على إفران القيادة المركزية، جعل النظام يستند إلى مجموعات بشرية يربطها بذاته (العرب من غير الأردنيين، الأقليات الغربية والمحلية) وتكون بمثابة المحرك للزعامات العشائرية (من خلال الحسد والمنافسة) أن تقدم على ربط ذاتها به. من جهة هؤلاء كما في العلاقة الرابعة فإن طبيعة وجودهم في هذا المعترك كانت غير مضمونة، ولم يكن لديهم طريق آخر إلا الاخلاص للنظام وحكومة الانتداب التابعة ولذلك فقد كانت علاقة متينة تسليمية وتابعة وهذا هو الأساس الذي بنيت عليه هذه العلاقة لعقود طويلة حتى تطور مفهوم الوطنية إلى مستوى المواطنة القانونية وبذلك كانت علاقة مصيرية. علاقة النظام مع الزعامات العشائرية والعشائريين كانت من النوع شبه الاكراهي ولكنها كانت مطلوبة فقد جاءت السلطة المركزية من ناحية سلطة وسيطة للصراعات العشائرية وفرض النظام، وهذا النقص في البناءات الاجتماعية الأردني أعطى وجود النظام شرعية أقوى من تلك الشرعية التي قد نعيدها إلى الثورة العربية أو الانتفاضة القومية أو الزعامة الدينية. النظام الجديد جاء بفكر جديد استمد من فكر الحكومات الوطنية الحديثة التي وضعت أساس فكرها في الابتعاد عن الاستثنائية (استثناء بعض الناس من المواطنة الكاملة). وحيث كانت السلطة المركزية تهدد كيان الزعامات العشائرية وتطمس فوقيتها واستقلالها من خلال إخضاع هذه البناءات العشائرية لها، مما أدى إلى علاقة تشككية، فإن النظام (السلطة المركزية الجديدة) اعطت البديل عن التجزئية ممثلاً في فكرة الوحدة الوطنية التي كان على النظام أن يدخلها مؤسسياً إلى سلوك الأفراد والجماعات ومن هنا جاءت هذه العلاقات تابعة وقبلت التابعة وكان هذا هو العامل الثالث في الشرعية للنظام والدولة. هذه الشرعية كانت تتمثل في هدف الدولة في نقل الأفراد نقلة نوعية من التبعية العشائرية إلى علاقة التبادل مع الدولة المركزية، وتشكل هذه عاملاً آخر في إضفاء الشرعية على النظام الداخلي على المجتمع. فلم يكن بالمعقول أن يتفاعل المجتمع المجزء قبلياً والذي لا تمثل له أن يبقى كما هو ليتفاعل مع حكومة انتداب عصرية متقنة بضرور القوانين السياسية كما اكتسبتها من مسيرتها الديمقراطية من

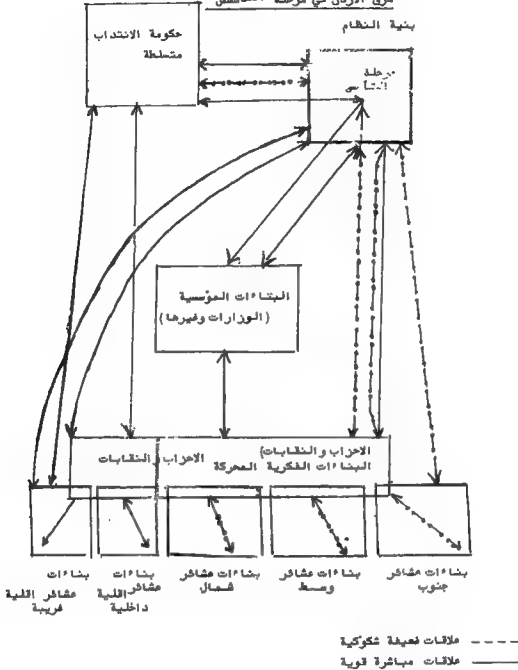
ناحية والكولونيالية من ناحية أخرى. ومن هنا، وتحت إشراف الدولة المنتدبة بدأ النظام الجديد يعمل على تنظيم المجتمع بحيث يمكن أن يتفاعل مع العلاقات الدولية الجديدة سواء للخارج أو للداخل. فقد تأثر هذا النظام بالدولة المنتدبة إلى درجة ما، وعلى الرغم من الرغبة الكامنة لديه في التخلص من قبضته إلا أنه وجد الوصول إلى الهدف أهم بكثير من حالة الصراع التي سوف تتسبب من خلال التصادم معه، ولذلك فهو يؤكد على التعمق - العقلانية، والنظام، وتقدير الذات إذا ما كانت مستعدة لخوض التصادم والصراع. ولذلك فقد رأى في ذلك الوقت أن الطريق الوحيد للوصول إلى الغايات المنشودة هو التعاون (محافظة ١٩٩٠ : ٧٢ - ٧٣، ماضي وموسى، ٢٤٣ - ٢٤٤).

١ : عهد الأحزاب:

كان على النظام أولاً أن يبدأ مؤسسته الأولى التي تتبنى تطبيق النظام - الحكومة التي تمثل المجتمع إلى الخارج وتضع القوانين وتطبقها: أي أنه كان على النظام أن يخلق البناءات المؤسسية الأولى التي تخضع الناس للقانون، الوزارات والدوائر ومن خلال هذه البناءات الرئيسية أخذ يتفرع ليجاد مؤسسات أو بناءات مؤسسية أخرى تساعد في بناء النظام. وقبل أن يفكر النظام بوضع الأساس الأول للديموقراطية وهو البرلمان، شجّع تنظيم الأحزاب. لقد أراد الاقتداء بالديموقراطية الغربية، أن يبنى المجتمع الجديد على أساس من المشاركة السياسية، سبيلاً لتحويل المجتمع من البنية القبلية إلى بنية المجتمع الحديث ولذلك كما يقول لنا خير الدين الزركلي (١٩٢٥ : ١٠٨ - ١١٢) فقد طلب الأمير عبد الله من رشيد طليع تأسيس أو تأليف حزب سياسي في صيف ١٩٢١، وهذا المطلب في تكوين هذا البناء الجديد يحتوي على الطريقة التي وجدها النظام ليدخل ذاته مؤسساً إلى حياة الأفراد. وعلى الرغم من أن تأليف الحزب كان مشروطاً بعدم التدخل في الشؤون الإدارية للبلاد إلا أن الحكمة فيه قائمة، هذه الحكمة هي المعرفة العميقة عند الأمير وحتى عند حكومة الانتداب أن البناءات القبلية الموجودة لن تكون قادرة على خلق قيادة مركزية من ذاتها ولا على أي من المستويات. لقد كان الهدف من هذه البناءات إلى جانب كونه تنظيمياً، هو تقريب الأمير من الناس وتقريب الناس من الأمير بطريقة أو بأخرى. والسبيل إلى ذلك هو ربط الزعامات العشائرية بالنظام من ناحية وترك الأمر لهم في إدارة زعاماتهم القبلية ما دامت هذه تخضع للنظام:

ادارة انتداب _____ نظام _____ قيادات قبلية _____ عشائر فهو ترتيب تنازلي هرمي وطبقي في نفس الوقت بحيث أن الأعلى يستوعب الأدنى.

رسم ٢
العلاقات بين الدولة والبناء الاجتماعي في مجتمع
شرق الأردن في مرحلة التأسيس



هذه البنية الحزبية بحد ذاتها (حزب الاستقلال، والعهد، والشعب، وجمعية الشرق العربي) خدمت كبناء قيمي جديد لم تعرفه البناءات العشائرية في بادية الأردن واريافه وحضره، وكانت عضوية الأحزاب هذه مقتصرة على بعض المثقفين. إلا أن عامة الناس في الشارع الأردني لم تكن قادرة على استيعاب ما يدور حولها. هذه البناءات

القيمة السياسية والعقائدية بطموحاتها الكبيرة التي كانت في كثير من الأحيان تتعدى حدود الوطن إلى البلاد العربية قامت بوظيفة دعم للنظام وتعزيز مكانته تجاه الانتداب وجعلت الانتداب بطريقة أو بأخرى يحسب بعض الحساب لما أصبح يدعى «قوى وطنية». غير أن مجموعة القيم التي تبني عليها بناء الثقة الجديد المستمد من الأهداف السياسية والعقائدية لم تكن متناغمة مع مجموعات القيم التي بنيت عليها البناءات الاجتماعية التقليدية. وكان خروج الأفراد من البناءات العشائرية للانضمام إليها يشكل عامل هدم لبناء الثقة في البناءات العشائرية وفعل فعله تدريجياً خلال عقود تنابت حتى الستينات. ولا شك أن الفترة الثانية من الحياة الحزبية في الأردن قد اختلفت من حيث أسسها العقائدية والفكرية ولكن اللفاح التقليدي لها بقي فاعلاً كما سنرى.

هذه التنظيمات الحزبية التي ظهرت حتى قبل تأسيس المؤسسات أو البناءات المؤسسية للدولة بشكلها المؤثر على الأفراد والجماعات في المجتمع كانت، إذا ما تفادينا بعض اتجاهات استقرار التاريخ الأردني، ثنائية التوجه، فقد كانت من ناحية مناهضة لحكومة الانتداب ولكنها من ناحية أخرى كانت مناهضة للنظام ذاته دون أن تعي أهمية وجود النظام. فحزب الاستقلال كان يضم شخصيات أكثرهم أما ممن انضموا إلى الأمير عبد الله بعد سقوط الحكم الفيصلي بسورية أوجاء إلى عمان بعد وصول الأمير عبد الله وجلبهم من غير الأردنيين فقد كان أهمهم رشيد طليح، وأحمد مريود وأمين التميمي وعوني عبد الهادي وغالب الشعلان. جميع هؤلاء كانوا غرباء بالنسبة للبناءات القبلية التقليدية في الأردن ولا شك أنهم جاءوا بناءً على شعور بالانتماء إلى أيديولوجية القومية العربية على مستوى البناء القومي العربي. لكن على المستوى القطري، أخذ هؤلاء يشكلون مع الأمير ومسانديه بنية فوقية اجتمعت على مجموعة من القيم لم تكن في صميم الوعي القبلي لسكان الأردن في ذلك الوقت. كذلك فإن بناء الثقة في هذه البنية الفوقية كان من نوع خاص لم يشترك فيه أفراد المجتمعات القبلية الأردنية. وحتى في تكوين الحكومات الأولى في الإمارة فقد أثبت أعضاء هذه الأحزاب أن عضويتهم كانت أما اخذاً للخواطر أو أنها كانت الطريق الوحيد للدخول في مكونات الحكومة. فعند تأليف حكومة رضا الركابي (١٩٢٤/٥/٣) قبل إبراهيم باشا مثلاً أن يصبح وزيراً شريطة أن يقطع جميع صلاته بحزب الاستقلال (ماضي وموسى، ١٩٥٩: ٢٣٤). حتى حزب الشعب الأردني الذي تأسس في ١٩٢٢/٦/١٩ والذي ضم بعض الشخصيات الأردنية (سليمان السوداني، وعبد المهدي الشمايلة وتوفيق التجداوي) وفيما بعد (دليوان المجالي، وحسين الطراونة ومصطفى المحيسن ومقال الفايز وراشد الخزاعي، ونمر الحمود وغيرهم)، فإنه لم يقدر على المقاومة الصلبة قبل نفسه عام ١٩٣٠ وبخل أعضائه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (ماضي وموسى، ص ٢٢٢). هذا الدخول كما يبدو، كان استجابة لدعوة ما وإذا ما عبر عن شيء فإنه يعبر عن فشل الركيزة العقائدية للحزب التي لم تقنع أصحابها من ناحية ولكن أيضاً هنالك الاحتمال بأن هذه التقلبات تعبر عن نوع

الشخصية الموجودة في البلد، او الشخصية النفعية التي لم تكن قادرة على التفاعل التعاوني مع الآخرين لاجاد القيادة اللائقة لمثل هذه المؤسسات التنظيمية حتى بعد سنوات من تأسيسها. وهذا هو الذي كان من شأن الاحزاب الأخرى أيضاً.

في ٢٠ شباط ١٩٢٨ تكون المؤتمر الوطني الأول والذي تكون من رؤساء العشائر الذين وجدوا في الدولة الجديدة تعزيزاً لمكاناتهم، بإعتبارهم اصحاب زعامات. والذي يعرف كيف كان الأردن في ذلك الزمن يدرك أيضاً ان مصالح هؤلاء الزعماء كانت متضاربة، وان هؤلاء هم الذين شعروا بأن زعاماتهم مهددة عندما جاء الامير إلى الأردن. فهل يمكن لهؤلاء ان ينقلبوا في مثل هذه الفترة الوجيزة رأساً على عقب ليكونوا معاً البنية السياسية للدولة الجديدة دون منازعة؟

حول تقديم المعلومات عن المؤتمر نجد الكتاب يتجاوزون اشياء كثيرة دون ان يخبروا القارئ عنها ويتركون المجالات مفتوحة امام القارئ ليضع اسئلة كثيرة ولا يستطيع الجواب عليها إلا جزافاً او حدساً. يقول علي محافظة:

«ادى إبرام المعاهدة البريطانية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ إلى موجة عارمة من الاحتجاج عمت المدن والقرى الأردنية في ربيع السنة نفسها، ونظمت المظاهرات في المدن وعلنت الاضرابات. ولعب طلبة المدارس دوراً كبيراً في هذه الحملة الاحتجاجية حتى... وقام زعماء البلاد والمتنورون فيها بإرسال البرقيات إلى عصابة الأمم والحكومة البريطانية وسلطات الانتداب في فلسطين وشرق الأردن... الخ». (محافظة، علي، ١٩٩٠، ص ٧٦).

والذي يقرأ هذه المعلومات يصل إلى النتيجة الحتمية المتمثلة في السؤال: وفي أي طرف كان الأمير في كل هذا؟ وما هو دوره في إنشاء المؤتمر الوطني؟ والحقيقة هي ان الباحث لا يسأل السؤال شاكاً في وفاء وعدم وفاء القيادة العليا، ولكن تغيب دور القيادة العليا يصبح هاماً جداً في تحليل وظائف المؤسسات العليا التي خلقتها الدولة الجديدة بما في ذلك المجلس النيابي عام ١٩٢٩. ان المعلومات المقدمة حول تاريخ الأردن تقصص بكل وضوح عن هدف هذه المؤسسات وهو إدخال مفهوم الدولة إلى تفكير الناس وسلوكياتهم وخلق بناءات جديدة من القيم والثقة وهدم أخرى حتى ينسنى للتشكل الجديد اخذ مكانته الطبيعية. غير انه بين الهدم والبناء والهدم والبناء كانت هناك عملية تسير ببطء وتؤكد من خلق الشخصية الأردنية المعهودة التي لن تختلف عما كانت عليه في الماضي من عدم الاستقلالية والتبعية وليس على مستوى واحد ولكن على جميع المستويات في الأسرة والمدرسة وفي الوظيفة المكتبية والعمل اليدوي وفي الوزارة والمجلس النيابي. لقد أصبح الانسان الاردني بحاجة إلى من يأتي إليه ليقول له اتبعني.

حتى وان تكونت احزاب اردنية معارضة للنظام فإنها لم تتكون بناءً على اجماع بين القادة وتكوين فكر جديد، بل بنيت على افكار قاعدتها موجودة في مصالح شخصية

بحثة او انها تكونت تحت قيادة غربية ويتشجيع من قوة غير اردنية، كما في حالة الحزب الوطني الاردني الذي تأسس في سوريا عام ١٩٢٦، ثم جميع الأحزاب التي تأسست منذ عام ١٩٢٩ وحتى الاستقلال. جميع هذه الأحزاب نجدها تتكون وتحل ذاتها، ودون دخول في مدى تأثيرها على تطور الدولة، فإنها قامت بوظيفة مهمة جداً تتمثل في تعريف الأفراد بالدولة واخضاعهم لها على الرغم من مدى التأخر والامية التي سادت في تلك الفترة وما بعدها.

في هذه الفترة نجد العلاقات البنائية التي تطورت إلى جانب العلاقات التي استمرت من المرحلة الأولى بين الوحدات التالية:-

١ - الحكومة الانتدابية.

٢ - النظام.

٣ - السوزارات.

٤ - البرلمان او المجلس النيابي.

٥ - الأحزاب.

٦ - البناءات العشائرية.

٧ - النقابات.

بين هذه الوحدات المؤسسية المكونة للكيان السياسي نجد العلاقات التالية وتأثيرها على البناءات المختلفة:-

١ - علاقات حكومة الانتداب مع النظام (العرش). لقد بقيت هذه العلاقة مبنية على مجموعة من القيم وبناء ثقة يزداد حيناً ويفتر حيناً آخر. واخذت هذه العلاقات تسير نحو نهاية باقتراب الحرب ونهايتها واقتراب الاستقلال. وهي علاقة فوقية.

٢ - علاقة النظام (العرش مع حكومة الانتداب) علاقة تبعية واعتماد متبادل قوية احياناً ومتشككة احياناً أخرى. لقد كان مصدر هذا التشكك لدى العرش التساؤل المتواصل حول تمكن النظام من إدخال نفسه مؤسسياً إلى المجتمع الاردني، وحول موقف الحكومة المنتدبة في حالات سلبية او ايجابية تنعكس على النظام او على المنطقة ككل من جراء:

أ - موقف بريطانيا من المطالب الصهيونية في فلسطين.

ب - موقفها من نضال الشعب الفلسطيني.

ج - موقف النظام نفسه من المواقف البريطانية. او مواقف حكومة الانتداب.

لقد كانت هذه المواقف تفعل فعلها على المستوى القومي العربي وتشير كثيراً من النساء لآلات حول مصداقية او عدم مصداقية نظام الحكم في شرق الاردن من

القضايا القومية. الغريب في هذا الأمر أن هذه القضايا القومية قد اعطيت الأولوية فوق كل القضايا الأخرى الأكثر ضرورة مثل الفقر، غياب الانتاجية، وغياب الموارد الاقتصادية. أما الانسان الفرد فقد بقي خارج الاطار الفكري لكل من الحركة السياسية والعلاقات البنائية.

٣ - العلاقة بين النظام (العرش) مع البناءات المؤسسية وقد بقيت علاقة متينة استطاع النظام من خلالها استقطاب النخبة في البناء العشائري من زعامات ومثقفين وادراجهم في البناء الفوقي (الفكري) للدولة وفي البناء التنفيذي. واصبح هؤلاء الوسطاء بين الدولة والبنية التحتية من ناحية، واستخدامية لحل المشاكل مع حكومة الانتداب فقد استخدمت هذه المؤسسات (الوزارات والمجلس النيابي) باعتبارها قوى ضاغطة على العرش وعلى حكومة الانتداب في حالات الخلاف مع العرش ان بقي ببعض مطالب هذه المؤسسات.

٤ - العلاقات بين حكومة الانتداب والمؤسسات البنائية الأردنية حيث كانت فوقية متشككة إلى حد بعيد بسبب بعض الأشخاص الذين يشغلونها وقوية المصادقية من ناحية أخرى بسبب خضوعها لارادة العرش في ديمومتها واستمراريتها، فحيث تتعارض هذه المؤسسات مع مصالح الانتداب كان شاغلو مكاناتها يتبدلون. اما بناء الثقة في هذه المؤسسات فقد كان يركز على مجموعة من القيم المستمدة من استمرارية النظام، والانتداب، وقيامها بالواجبات الملقاة على عاتقها كونها وسائلية بين النظام ومكونات المجتمع، أي تنفيذية في طبيعتها.

٥ - العلاقات بين المجلس النيابي (ضمن المؤسسات البنائية) والعرش وقد كانت علاقات تحاورية من ناحية وتعارضية من ناحية أخرى. فحتى الخمسينات كان ممثلوا الشعب في المجلس النيابي هم من اصحاب الزعامات المحلية. نظرة سريعة إلى اسماء هؤلاء الممثلين ترينامدى تكرار نفس الأشخاص في المجلس النيابي، وان هذا التمثيل وعلى الرغم من ظهور الأحزاب الكثيرة منذ عام ١٩٢١ (وعدها ١٤ حزباً) إلا ان التمثيل النيابي لم يكن حزبياً قط لا في طرحه، للدعاية الانتخابية ولا في استيلائه على كراسي المجلس النيابي، ذلك ان قانون الانتخابات قد حدد الكراسي للأكثرية والأقليات بناء على انتماءاتها الدينية وطابعها الاجتماعي (قانون الانتخابات). وبما ان المجلس النيابي ارتبط بالارادة الأميرية السامية فقد كان مركزه خضوعياً وعلى الرغم من ان الاقتراع كان فردياً إلا ان طبيعة الحياة الاجتماعية كانت قد جعلت من الفرد خاضعاً لارادة الجماعة العشائرية، مما يحدو بالباحث ان يسأل عن مدى فاعلية ما يدعى بارادة الفرد الحرة في عملية الاقتراع. مؤسسة المجلس النيابي في تلك الفترة كانت مؤسسة استخدامية في اتجاهين: الأول من جهة العرش نحو الشعب والثانية من جهة الزعامات القبلية للوصول إلى العلاقات الفردية بالعرش.

٦ - العلاقات بين المجلس النيابي والحكومة والتي قامت على مجموعة من القيم المتعلقة باستمرارية الدولة، وغالباً ما كانت هذه العلاقات موجهة نحو تفادي الصراع. فبالرغم من ان شخصيات المجلس النيابي كانت ممثلة في القيادات الحزبية إلا أن غياب فعالية الأحزاب في تكوين المجلس التشريعي ترك السلطة التشريعية تحت رحمة السلطة التنفيذية لأسباب كثيرة أهمها غياب الكفاءات التشريعية في المجلس النيابي. فبينما كانت السلطة التنفيذية تسن القوانين المدنية بناء على فكر عصري، كانت القيادات النيابية من النمط العشائري التقليدي وقد يتسنى لبعض افراده ادراك ما يدور في هذه القوانين وقد لا يتسنى ايضاً. ولذلك يمكن بطريقة أو بأخرى وصف هذه العلاقات بعلاقات تبعية. وعلى الرغم من وجود بعض المعارضة للسلطة التنفيذية الخاضعة مباشرة للعرش إلا أن هذه المعارضة كانت ظاهرية أكثر منها جوهرية. وحتى في التمثيل فإن الفرد الأردني لم يأخذ مكانته طوال هذه الفترة - فقد كان الوعي متدنٍ - ومن يقرأ كتاب أحمد التل عن التعليم في الأردن، ويعرف ان عدد المدارس الحكومية في المملكة لم تزد على ٧٧ مدرسة عام ١٩٤٦/٤٧ وأن عدد الطلبة لم يزيد على ٣٪ من مجموع السكان لادراك مدى الاهتمام الذي أولته مؤسسات الدولة للنهوض بالفرد الأردني، فلم يكن في المملكة إلا مدرستان ثانويتان (محافظة ١٩٩٠ : ٢١؛ و ١٩٨٩ : ١٢٤ - ١٢٣).

٧ - العلاقات بين الأحزاب والعرش وهي علاقة تبعية وخضوعية ولولا بعض التأثيرات على مستوى اتخاذ القرار الداخلي وليس في السياسة الخارجية لكانت الأحزاب غائبة التأثير. لقد كانت وظيفة الأحزاب في أول الأمر اجتذاب القدرات الشعبية واقتطاعها من التنظيم القبلي لأخضاع هذا التنظيم للدولة. عدا ذلك بقيت العلاقات كما كانت عليه حين تأسيس الامارة. وبعد تحول الامارة إلى مملكة بقي التطور في نفس الاتجاه إنما في حالة جديدة لم يعد العرش يعمل بناءً على توجيهات من سلطة منتدبة. وإحدى بنا أن ندعو تلك الفترة فترة استقلال العرش وليس البلاد لأن قيادة الجيش بقيت في أيدي مجندين بريطانيين (جلوب باشا).

١ : ٣ التمثيل النيابي الأول (١٩٢٩ - ١٩٤٧) :

في الأول من نيسان ١٩٢٣ تشكل مجلس الشورى الأول في الأردن بأمر من سمو الأمير، برئاسة قاضي القضاة وعضوية مدير المحاسبة، ومُدعي الاستئناف العام ومدير المعارف، ومدير الواردات ومدير تسجيل الأراضي ومدير الزراعة ومدير البرق والبريد العام. وقد يذهب القاريء إلى أن مثل هذا المجلس يجسد الإرادة بوضع الدين أساساً للتمثيل والشورى، وقد يكون الأمر كذلك في بداية تشكيل الدولة. أهم من ذلك هو أن هذه المجموعة كانت متعددة المناصب والمكاسب من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت بعيدة عن مجال التأثير والنفوذ الذي تحكمته به الدولة المنتدبة من خلال مكتب الارتباط بعمان،

وكذلك وضعت يدها على ادارة الجيش وقوة الحدود. وبذلك يقول نصير عاروري:

«لقد وافق الأمير، الذي نال الاعتراف برئاسة الدولة وحقوق انتقال الرئاسة بالوراثة، ان يتم تمثيل بريطانيا في شرق الأردن من خلال مندوب سام يمارس سلطة التشريع والادارة من خلال حكومة دستورية وبناء على ارشادات المعتمد، (مادة من المعاهدة البريطانية ١٩٢٨)». (عاروري، ١٩٧٢: ص ٧٦).

بذلك تناحرت الاتجاهات ليس فقط بين المصالح البريطانية والمصالح الاميرية ولكن ايضاً بين مصالح الأمير ومصالح الوطنيين الذين كانوا يشغلون المناصب في الدولة. وما ان وضع قانون الانتخابات في شباط ١٩٢٩ حتى ثارت المعارضة ضده ونودي بمقاطعة الانتخابات. وحتى تعديل القانون لم يجد نفعاً كما يبدو، لأنه وكما يدعي جولدنر (Goldner, Werner ١٩٥٤ : ١٦٧) لم يشارك في الانتخابات لتلك السنة (١٩٢٩) أكثر من ٣٪ ممن كان يحق لهم الاقتراع. لكن الأمير حل هذا المجلس في ٩ شباط ١٩٣١ بسبب المعارضة، وجرى انتخابات جديدة في الأول من حزيران من نفس العام فلم ينجح من أعضاء المجلس المحلول إلا أربعة: ثلاثة منهم من شيوخ البدو والرابع شرقي. ولكي يزيل المعارضة من المجلس، أقال الأمير رئيس الوزراء ووضع بدلاً منه إبراهيم هاشم الذي ضم إلى حكومته اثنين من الوزراء السابقين وثلاثة من أعضاء المجلس النيابي وبذلك قضى على احتمالية الصدام في المجلس. وبذلك يقول عاروري:

«من بين المجالس النيابية الخمسة حتى عام ١٩٤٧ لم يملك احدها الشجاعة لمناقشة مسائل اساسية إلا المجلس الأول. اما المجالس الاخرى فإنها كانت تعمل ما ارادته السياسة الاميرية... لقد فهم أعضاء هذه المجالس قواعد اللعبة وأخذوا يتصرفون تبعاً لها». (عاروري، ٨٥).

لقد كان التمثيل البرلماني في عهد الامارة وسيلة اخضاع وحتى القوانين وسنها. كانت خاضعة لسلطة رئيس الدولة بل ان المجلس قد اعطاه هذه الصلاحية لسن بعض القوانين دون عرضها على المجلس التشريعي (عاروري، ص، ٨٧).

لا يعني هذا اننا ننتقد افعال الأمير سلبياً. لقد كان سموه يعرف ان لا مناص من مجارة حكومة الانتداب لبناء الأمة، وان هذه الأمة لا تزال في اول الطريق لممارسة مثل هذه العملية الديمقراطية، وقد كان يعي ايضاً المصالح الشخصية سواء للمعارضة او لغيرها من الأفراد، وكذلك كان الأمير ادري الناس بمقدرات الدولة النامية من جوانب عدة. وربما ان الدولة كانت ستزول سريعاً لولا هذه السياسة المهاتنة للأمير ولكن ليس عن غياب الشجاعة او ابداء التسليم.

أما بالنسبة لمجلس الأعيان فقد كان الأمير يعين افراده تعييناً وله حق اقالتهن ايضاً ولا زال الأمر كذلك حتى هذا الوقت. وإذا ما أردنا فهم تاريخنا فهما جيداً فعلياً ان نعي هذه الأحداث فنحلل بناءات المؤسسات ووظائفها لنصل إلى نتيجة ما. فبين

الخمسين نائباً الذين احتلوا مقاعد المجلس النيابي على مدار المجالس النيابية الخمسة بين ١٩٢٩ و ١٩٤٧ كان أكثر من النصف يتكون من شبوخ عشائر والباقيون من الموظفين في الحكومات السابقة والأعيان، إضافة إلى أن رئاسة هذه المجالس كانت مناطة إلى رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الوزراء).

وإذا ما اعتبرنا مشاكل تسجيل الناخبين، وتحديد الدوائر الانتخابية، والوعي الانتخابي بين المواطنين في شرق الأردن اثناء عهد الامارة، ثم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد، فلا نقدر حقاً أن نتكلم عن وجود المجال لتطبيق النظام الديمقراطي بين ثلاث قوى تتناحر على السلطة - حكومة الانتداب، والدولة وزعماء العشائر. هذه الوحدات الثلاثة امتازت بمجموعات متميزة من القيم والقاعدة الوحيدة لاحدها في تحقيق اهدافها هي استخدام القوة.

من جهة اخرى كان المجلس النيابي في جميع الأحوال خاضعاً لنفوذ المجلس التنفيذي والذي يعمل حسب ارادة ما اولها إرادة السلطة المراقبة (الانتداب). لذلك فإن بناء الثقة الضروري لسير العمل في مثل هذه المؤسسة لم يكن ممكناً. اما الشق الثاني - مجلس الأعيان فقد كان اعضاءه يعينون تعييناً ولا تزال الحالة كذلك.

لاداعي ان نخرج من هذا العرض بأن هذه الفترة قد ذهبت ضياعاً. لقد كانت فترة تجربة لكل من الدولة والشعب وقاربت كثيراً بينهما من خلال التعليم، ولو على مستوى متواضع وضمن الامكانات. لقد كونت هذه الفترة مجموعة جديدة من القيم التي اقيم بناء عليها بناء ثقة جديد. فهناك مجموعة كبيرة من الناس دخلت إلى الحياة المؤسسية (التعليم الوظائف في الدوائر، الوزارات، الجيش) وتطورت روابط بين المجاميع القبلية من جهة والدولة - او نظام الحكم من جهة ثانية. ولا شك في ان الدولة قد قدمت للناس مصدر رزق جديد يعتمد الدخل الشهري بدلاً من الدخل السنوي الزراعي، وأخذ قسم كبير من سكان شرق الأردن يعتمدون الدخل الفردي، بدلاً من الدخل الجماعي. وفي هذه الفترة أيضاً تطورت المدن (عمان، اربد، الزرقاء، جرش، الكرك، مادبا، والسلط) وخلقت هذه أجوائها الخاصة من حيث الفكر السياسي والاجتماعي والتعليمي. وأهم ما في هذه الفترة هو ان شرق الأردن بسكانه لم يعد ليسمح بالفراغ السياسي او غياب البنية السياسية الفوقية، ولم يعد ليسمح بغياب القانون الذي أصبحت له قاعدة تشريعية معينة ممثلة في المجلس النيابي.

هذه الفترة كانت فترة هدم وبناء في بناءات الثقة ومجموعات القيم التي تقوم عليها تلك البناءات. ومع التحول الى الاستقلال والمملكة كان السؤال المطروح لدى الفئة المشاركة في الفكر السياسي: كيف تطورت هذه المؤسسات التي حولت حياتنا إلى مؤسسات فاعلة بدلاً ان تكون ادوات تسلط وقمع؟ ولم يكن هذا سؤال الشعب فحسب بل كان أيضاً سؤال العرش الطامح إلى ارساء قواعد متينة له في مجتمعه الجديد والذي

تغير كثيراً عما كان عليه عام ١٩٢١. فبينما لم يجد النظام من يضعه رئيساً للوزراء في مجتمع شرق الأردن عام ١٩٢١ كان عدد المتعلمين قد كثر ولم نعد بحاجة إلى غرباء لاستخدامهم.

١ : ٤ البناء الاجتماعي القديم ونظيره الجديد:

تكون المجتمع الأردني (شرق الأردن) حتى العقد الثالث من هذا القرن من جماعات قبلية مبعثرة لم تعرف السلطة المركزية في البلد في سلطات اقليمية زعامية مشيخية او قبلية في انحاء البلاد من جنوبها إلى شمالها يسود العلاقات فيما بينها الصراع على النفوذ وارتكزت البناءات الاجتماعية على العلاقات الدموية والتبعية القبلية، والثقة المطلقة بشيخ القبيلة، حتى داخل ما كان يدعى بالمدن الأردنية. وسواء كان السكان بدوا رحلا او قرويين او مدنيين فإن طابع العلاقات الاجتماعية كان متماثلاً على الرغم من بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض المدن مثل السلط واربد. لقد كانت الخدمات العامة نادرة والبنية التحتية غير متوفرة.

في مثل هذه المجتمعات ساد التعاضد الميكانيكي (دركهايم) والثقة المتبادلة بناء على الروابط العاطفية والمشاركة في علاقات مبنية على قيم روحية ومصيرية وكانت تمتاز بالخصوصية الشخصية وتعريف المجموع بالذات الفردية. هذه العلاقات، وكما يقول لنا الباحثان آيزنستاد ورونيجر (S. N. Eisenstadt and L. Roniger ١٩٨٤: ٢٠) خصوصية شخصية تشير إلى علاقات بين نوع التعاضد والالتزامات الآلية وتفرض مجموعة من الالتزامات المتبادلة في المجالات الاقتصادية والخدمات (العنائية والدفاعية وغيرها). هذه العلاقات كانت ضرورية بسبب وظائفها في عملية الضبط الاجتماعي وهي مميزة للجماعات الصغيرة.

مثل هذه الجماعات (المجتمعات الصغيرة) كانت غير متساوية في توزيع الالتزامات وتحديدها وتوزيع الواجبات أيضاً وبذلك فهي عرضة إلى التوتر والتفكك في حالات يتدخل فيها القيام بالالتزامات والواجبات أيضاً بالحصول على الحقوق. وبما ان هذه الجماعات القبلية لم تكن منعزلة عن بعضها بعضاً فقد كان المجال مفتوحاً أمام التدخل الخارجي في علاقات القربى مما كان يؤدي إلى كثير من التوترات داخل الجماعة القبلية الواحدة. كذلك فإن الترتيب النسقي الهرمي او التدرجي في الجماعة الواحدة كان يثير كثيراً من التوترات بين الوحدات المكونة للجماعة الواحدة (Y. Cohen ١٩٦١). في هذه العلاقات نجد مجموعة من التوكيدات تسودها توترات مثل:

- توترات بين التوكيد على العلاقات الروحية التعاضدية، من جهة والتوكيد على الالتزامات العملية (الآلية منها والسلطوية).

- توترات بين التوكيد على العلاقات التي يمكن ان تصبح مؤسسية واخرى تحاول ان تخرج هذه العلاقات من نطاقها المؤسسي .

- توترات بين التوكيد على العلاقات التي تكمن فيها قابلية الحفاظ على القيم العميقة والتي تشكل الأساس في الحفاظ على النظام الاجتماعي والتوكيد على العلاقات ذات القابلية للعمل على تراجع هذا النظام.

مثل هذه التوترات وجدناها في الزعامات القبلية التي كانت في الأردن وبقيت فاعلة حتى عهد متأخر في زمن المملكة ولا يزال جزء منها فاعل إلى هذا الوقت. ما هو غريب في مثل هذا التطور هو أن كثير من العلاقات القبلية تتحول إلى علاقات ذات قابلية للعمل على تراجع النظام القديم. فما الذي حدث في العلاقات التقليدية العشائرية في الأردن ولماذا تطورت هذه العلاقات إلى درجة ما ثم توقفت.

ربما أننا نجد جزءاً من الجواب في قصور المؤسسة الجديدة التي عملت على تطوير العلاقات القابلة إلى زعزعة النظام القديم. وقد تكون هذه التسمية «قصور» ليست بالتسمية المناسبة لأن درجة التطور هذه في النظام الجديد لم تجد السبل التي تؤهلها لدفع مسيرة هذا التطور وظلت الآليات التي حالت دون تقدم هذا التطور (العلاقات الاقتصادية، الامكانات، الأحوال السياسية، درجة التماسك التي أخذت تتناسب مع درجة التحول... الخ).

لقد اكتسب النظام (نظام الحكم) مع الزمن درجة من الشرعية إلى جانب مطلوبيته التي فرضتها الأحوال وعندها دخل النظام إلى مرحلة التخطيط إلى مستقبل جديد، لم تكن أحواله معروفة فيما قبل... بذلك كان النظام يعي بأنه دخل إلى مرحلة تأسس جديدة احتوت على شرعية وجوده ليس فقط بسبب غياب السلطة والبنية السياسية الفوقية ولكن أيضاً بسبب ما أدت إليه الأحوال السياسية والعسكرية من إضفاء شرعية جديدة عليه كان يجب أن يحولها إلى شرعية شعبية من خلال عملية تأسس جديد.

في العملية القديمة من تأسس الدولة في المجتمع وتكوين المجتمع الجديد بقيم جديدة وبناءات ثقة مختلفة نجد نشوء مستويات جديدة للموارد والأهداف للوحدات الاجتماعية (مستوى الأسرة والعائلة بدل العشيرة) وحتى السلطة (انتقال السلطة من شيوخ القبائل إلى الرؤساء الفرعيين مثل الخمسة والربع والعائلة). هذه المكانات المتولدة وتداخلات شغلها مع البناءات المؤسسية الرسمية الجديدة ومواردها المنفصلة عن الموارد الجماعية التي تدعم بناء الثقة في هذه الجماعات الأولية، دخلت في تضارب أدوار لم تعد تساعد على الإبقاء بالالتزامات الملقة على عاتقها تقليدياً، ولذلك أخذت تقلص من حجم البناء الاجتماعي الأولي، وحدثت عملية انشطارها (المفهوم انشطار للدكتور معن خليل عمر) واستقلالته. هذه عملية هدم يقابلها عملية بناء في بنيت الثقة التقليدية والجديدة. هذه الأنماط الجديدة من التفاعل بإمكاناتها المتعددة كانت تحتوي على عمليات تثبيت وتضارب في نفس الوقت (الاستقلالية الجديدة تبرر وتثبت محاولات استقلال سابقة أو ما حصل منها في حين تتضارب مع بعضها الآخر) مثل:

- نمو جوانب استقلالية السلطة والالية وبناء جوانب معنوية في تشكيل النشاطات الاجتماعية.
 - الزيادة في تنوع النشاطات وتنظيمها في المجالات المختلفة.
 - الزيادة في البحث عن درجة اكبر في المساواة والتكافؤ في التفاعل الاجتماعي.
 - تحطيم التوازن بين عوامل الثقة والمعنوية من ناحية والنشاطات الحيوية والسلطة من ناحية اخرى ثم محاولة اعادة بلورتها في انماط جديدة حيث يصطدم التوجه نحو المساواة مع التوجهات التدريجية الهرمية.
 - التأكيد على التوتر بين ابعاد النشاطات المختلفة الموجهة نحو الاستثمار واستخدام الموارد في التقاطعات التي تحتويها هذه العمليات.
- لقد كانت عملية التطور الى هذا الحد من تمأسس الدولة في المجتمع ناجحة ولكنها اصطدمت بواقع جديد وظروف خارجية ادت إلى دخول عناصر جديدة وقوية إلى كل من البنيتين السياسية والاجتماعية، وكانت هذه العناصر عناصر مجتمعية مساوية في الحجم لحجم العناصر المكونة للبناء المجتمعي. وكانت هذه بداية لصراع جديد كان لا بد وان يقود إلى تمازج حضاري قسري فرضته ظروف الحرب مع الجسم السياسي الجديد في المنطقة.

الفصل الثاني

العلاقات المؤسسية وعملية التماس بعد الاستقلال ووحدة الضفتين

١:٢ التماس الثاني:

إذا كانت الحاجة الى نظام حكم في شرق الاردن بعد الحرب العالمية الاولى قد فرضت شرعية وجود مثل ذلك النظام من عدة اوجه، فإن هذه الحاجة قد كانت اكبر بالنسبة لفلسطين المتبقية بعد الحرب العربية الصهيونية اي بعد ١٩٤٨. كان وجود النظام الملكي الاردني ضرورة ليعبئ الفراغ في الضفة الغربية التي بقيت دون بنية سياسية فوقية تطالب مباشرة بالشرعية الدولية - حقوق الشعب الفلسطيني العربي وحماية اللاجئين الفلسطينيين العرب والعناية بهم، ولتقف بما لها من قوة وقدر المستطاع في وجه التوسع الصهيوني واخيرا لتعيد بناء الكيان المتضعف وتعيد له وحدته وهويته ضمن سيادة عربية بدلا من الوصاية الاجنبية التي كانت لا محالة قائمة الاحتمال في حالة رفض سكان الضفة القبول بتلك الوحدة. مثل هذه الوحدة كانت امتدادا للقضية العربية التي كانت مطروحة قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها.

انشاء مثل هذه العلاقات المؤسسية بين نظام حكم وشقي شعب متفاوتي الخصائص، كان احدهما قد قبل بشرعية سيادة النظام بالطريقة الموصوفة آنفاً، بينما كان على الشق الثاني ونظام الحكم ان يتأسسا من جديد، لم يكن ليمر بتلك السهولة، خاصة وان الشق الفلسطيني اكثر تعليما واكثر وعيا وبذلك ادخل الى عملية التماس عوامل لم تكن موجودة في مجتمع شرقي الاردن خلال الامارة (١٩٢١ - ١٩٤٦). بذلك اصبحت العملية اكثر تعقيدا، خصوصا وان مسألة الهوية اخذت تلعب الدور الكبير في توجيه العلاقات المؤسسية الناجمة عن هذه العملية.

لقد هيمنت على كل هذه الظواهر مفاهيم كلية مثل الحقوق الوطنية والقومية والهوية الوطنية، والوحدة القومية بتداخلاتها والاولويات التي اعطيت الى كل منها بحيث ان الهدف من عملية اعادة البناء او البناء كانت موجهة الى الهدف الرئيسي (استعادة الحقوق) المتمثل في محاولة التغلب على الصهيونية واسرائيل. اما الحاجات المجتمعية الاولى مثل حاجات الفرد الاساسية: في استقلال الرأي والاستقلال المادي وحرية الاختيار فقد بقيت خارج اللعبة وبقي الفرد في تبعيته الاقتصادية للعلاقات الاولى وبناءات الثقة في هذه العلاقات بحيث انه لم يوجه نحو ارتباطه بالدولة ومبادلته معها حقوقا بواجبات، بل بقي يتبادل معها هذه الالتزامات من خلال ارتباطاته بالبناءات الاولى مثل الاسرة والعائلة والقبيلة.

٢:٢ عهد الاستقلال والمملكة:

لقد جاء عهد الاستقلال في الاردن في فترة حرجة كانت بريطانيا قد خرجت لنها من حرب شعواء ذهبت بأربعين مليوناً من البشر من ناحية واوصلت الاقتصاد في دولة الانتداب (المملكة المتحدة) الى درجة متدنية جداً لم تعد فيه قادرة على تمويل مشاريعها الاستعمارية، ولذلك اخذت تتخلى عن مسؤولياتها حيثما كانت قادرة على ذلك ومن ضمن هذه التخليات انسحابها من فلسطين وانهاء الانتداب بعد ان تاكدت من مقدرة الجاليات اليهودية على انشاء الوطن القومي الموعود ومع اقتراب التاريخ المحدد للانسحاب ١٤ - ١٥ أيار ١٩٤٨ اخذت قيادة المملكة الحديثة بمواردها المحدودة على عاتقها خوض المعركة ضد القوات الصهيونية في فلسطين. «في الساعة الثانية عشر، منتصف الليل بذلك التاريخ» يقول اليك كيركيرايد (١٩٧٦: ٢٨) «كان الملك عبد الله يخرج مسدسه من جيبه ويطلق الرصاصه الاولى معلناً الحرب ويأمر الجيش العربي بالهجوم» ولكن الكارثة كان يجب ان تقع واعلنت دولة اسرائيل، ثم ضمت المناطق المتبقية الى المملكة لتصبح الضفة الغربية. لقد اضافت هذه الملحمة حوالي مليون نسمة الى سكان شرق الاردن الذين بلغ عددهم حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، ونصف هذه الاضافة كانت من المشردين اللاجئين.

نتيجة لهذه الحرب يلخص لنا شول ميشال عن تقرير البنك الدولي للاعمار والتنمية (١٩٥٧: ٤١) وعن نصير عاروري (١٩٧٢: ٤٩) ما يلي:

«بينما زاد عدد سكان الازدن الى ثلاثة اضعاف ازدادت الارض الزراعية بثلاث واحد. لقد رفع فيض النازحين الكثافة السكانية للاراضي الزراعية في شرق الاردن من ٨٠ الى ١٠٧ وفي الضفة الغربية من ٢٠٠ الى ٥٨٠ شخصاً، ونتيجة لاتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل عام ١٩٤٩ انتكبت قرى كثيرة وبخاصة في اجزاء الوسط والشمال من الضفة الغربية، حيث انتقلت السيطرة على اراضيها البالغة مساحتها ١٤٤ ميلاً مربعاً الى دولة اسرائيل، تاركة ١٥٠ ألف شخص دون اراض زراعية.

لقد زعزع الاقتصاد الاردني ايضا بعد الوحدة مع الضفة الشرقية اذ ان الضغط قد ارتفع ولیدا للحاجة بايجاد مصادر توظيف جديدة وليس للنازحين فقط بل ايضا لسكان الضفة الدائمين وبخاصة اولئك الذين ارتبطت وظائفهم بالمنطقة التي احتلتها اسرائيل. اضافة الى ذلك فإن الاتصالات التجارية بين الضفة الغربية وبقية البلدان العربية اعتمدت على المواصلات من الضفة الى الموانئ ومن هناك الى موانئ هذه البلاد، وقد توقفت هذه المواصلات الآن بعد اغلاق الحدود بين الاردن واسرائيل، واصبح على هذه البضائع ان تشحن عن طريق ميناء العقبة، ميناء الاردن الاوحد او عن طريق البر الى دمشق» (١٩٧٨ Shaul Michal ٣).

هذا المستوى الاقتصادي المتدني لم يكن المشكلة الوحيدة للمملكة الحديثة المشكلة الأكثر تعقيدا هي ان النظام الآن كان يجب ان يتفاعل مع جبهتين من المواطنين تختلفان على مستويات كثيرة، وإذا كان النظام قد تأسس في الضفة الشرقية، فقد كان عليه ان يعمل على تأسس ذاته بين افراد الشق الفلسطيني من المملكة والذين كان عليهم ان يعيشوا بهويتين وطنيتين على الرغم من المناداة بالهوية القومية العربية. لقد كان صراع الهوية صراعا مريرا. كذلك فإن التمايز بين سكان الضفة الغربية وسكان الضفة الشرقية كان كبيرا في جميع المجالات: التحضر، والتعليم، والمستوى الصحي، والاتصال مع الصحافة والاعلام ومستوى المشاركة السياسية.

في وصفه لسكان الاردن، يذهب كونيكوف (Konikoff ١٩٤٦: ١٨) الى ان نصف السكان كانوا بدوا وثلاث السكان كانوا يعيشون في القرى، بينما شكل سكان المدن اقلية لا تعدو وخمس السكان الاجمالي الذي قدر بحوالي (٢٤٠٠٠٠) نسمة وفي مقابل ذلك يذكر لنا عاروري بناءً على تقرير حكومة فلسطين لعام ١٩٤٦ ان ثلث سكان فلسطين عام ١٩٤٤ كانوا يقطنون المدن وتركزوا في واحد وعشرين مدينة وكان هذا التمدن قد ادى الى نشوء قوى عاملة تختلف عن نظيرتها في شرق الاردن اذ كانت هذه القوى منظمة في اتحادات ونقابات عمالية كان على النظام في الاردن ان يتفاعل معها.

لم يكن الامر يتعلق بالنظام الاردني فحسب، بل ان الفلسطينيين انفسهم كانوا في صراع حول السؤال: ماذا نفعل في الحالة الحاضرة؟ هل ستخدمنا العلاقات القومية القديمة في بناء الحركة المستقبلية؟ ماذا يتطلب منا الوضع الراهن من حيث شرعية الوجود - وجود الهوية؟ لقد كان الفلسطينيون في الضفة احوج ما يكون الى بناء سياسي فوقي فلم يكونوا قادرين على افرازه في ارض الواقع نتيجة لعوامل عدة اهمها كانت حالة الحرب وحالة التنافس بين العائلات البارزة، بل المسيطرة على الساحة السياسية آنذاك وربما ان هذه الحاجة هي التي اعطت النظام الاردني الحافز الاول لتبرير شرعية حكمه في الضفة. كذلك فقد سارت عملية تأسس النظام في شرق الاردن على التعاون بين النظام الاميري من ناحية وشاغلي المكانات الاجتماعية والسياسية في الدولة وكان جلهم من الفلسطينيين، من ناحية اخرى.

لقد كان على كل من النظام والقوى البشرية الجديدة في المملكة ان تعيد النظر في بناءاتها المؤسسية ومجموعات القيم التي استمدت منها بناءات الثقة في تلك المؤسسات وكان على الطرفين التحضير لصياغة قيم جديدة توصل الى التعاون وحل الصراعات الناجمة عن ذلك. فعلى الرغم من الهجرة الفلسطينية، سواء من خلال النزوح القسري او الارادي ودخول هؤلاء النازحين الى مناطق سكنية جديدة اكرهوا على الوجود فيها، الا ان القاعدة الاساسية في الضفة بقيت تشكل محور الهوية المعتمدة. وعلى خلاف شرق الاردن حيث حصل التمايز السكاني، وظهرت المنافسة بين الفلسطيني والشرق اردني،

فقد بقي سكان الضفة في تجانس تعريفي من حيث الهوية سوى ما يخص القادمين لاشغال بعض الوظائف في الجيش او في الادارة، غير ان تأثير هؤلاء بقي محدودا جدا.

حري بنا هنا ان نتوقف عند مفهوم قدمه شول ميشال حول التفاعل بين نظام الحكم في الاردن والفلسطينيين، اذ اعتبر ان شرعية قبول النظام كانت مشروطة بارادة عمان والضفة لحل الصراع بينهما من خلال عملية المساواة السياسية (شول ميشال، ص ٢٢). وهو يقدم اربع نقاط ضعف للشرعية المشروطة:

١ - الحوار مع دولة اسرائيل للوصول الى صلح والذي، كما يقول قد اثار ثائرة المعارضة داخل شرق الاردن، ويسوق بذلك ما قدمه عبد الله التل في مذكراته (عبد الله التل ١٩٥٩: ٢١٤) من ان الملك عبد الله كان يطمح الى صلح مع اسرائيل والحصول على ميناء شاطئ البحر المتوسط، اذ ان قبول الفلسطينيين والمعارضة لشرعية النظام كان منوطا بالتخلي عن مثل هذه المبادرات.

٢ - اللاجئين الفلسطينيين حيث كان توجه النظام بتوطينهم في شرق الاردن واعطائهم الجنسية الاردنية ودمجهم بالنظام الاقتصادي الاردني، وبذلك تنتهي سياسة الطموح نحو العودة الى فلسطين. وكان قبول الشرعية منوطا بالتخلي عن هذا التوجه.

٣ - الموقف الايجابي من بريطانيا التي اعتبرت الدولة المقيمة لدولة اسرائيل وكانت معاداتها مطلبا لقبول شرعية النظام الاردني.

٤ - قضية التنظيم والتمثيل السياسي والحريات العامة، فقد كان قبول الشرعية منوطا بقبول النظام للتخلي عن وضع قيود عليها.

ليس من الغريب ان نجد كتابا اسرائيليا يقدم هذا الفكر، الغريب هو ان نجد ان مثل هذا الكتاب ومعه ايضا آخرون (باتاي ١٩٥٨، وحتى نصير عاروري ١٩٧٢) لم يكونوا قادرين على طرح السؤال عن البديل للنظام الاردني لو انه رفض حمل المسؤولية لما تبقى من فلسطين في ذلك الوقت؟ نحن نعتقد جزما وعلى ضوء الاحداث التي وصلت اليها الحالة العربية بعد الخليج ان جلالة الملك عبد الله كان صاحب رؤية ثاقبة لو كان فكرا جادا في عقد معاهدة صلح مع دولة اسرائيل. لو كان فعل ذلك وحاول التوصل الى صلح مع اسرائيل فانه يكون قد فعل ما فعل بناء على استقراءاته لحالة البلدان العربية في ذلك الوقت، للصهيونية التي كانت كل يوم تكسب مجالا اوسع في السيطرة على الرأي العام العالمي بعد خراب القرن اليهودي، والمستقبل الذي كانت ستصل اليه الانظمة العربية من الوهن والخيبة في توجيهاتها الاوتوقراطية. نحن لا نقول هذا هنا دفاعا عن قائد عرف بمقدرته الفكرية، ولكن مثل هؤلاء الكتاب وعلى الرغم من الفكر العلمي الذي يتحلون به، قد انطلقوا من وجهة النظر بان النظام الهاشمي كان دخيلا على المنطقة مثله

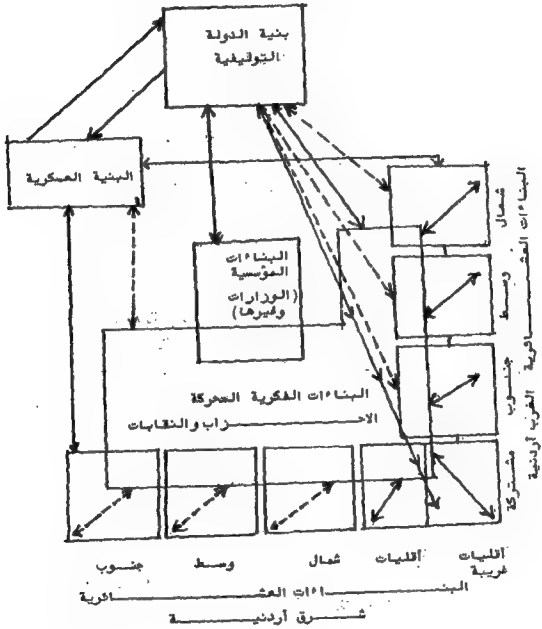
مثل اي نظام غريب وانه لم ينبع من ارادة الامة - القاعدة السكانية. هذا المفهوم للشرعية في راينا احادي التفسير، فلو كان الامر كذلك لما كان لعائلة (اورانج) في الاراضي المنخفضة اي شرعية شعبية في الحكم، ولما كان حتى لقيادة الحزب الشيوعي اية شرعية في حكم الاتحاد السوفياتي اذ ان نسبة الشيوعيين في روسيا القيصرية في ذلك الوقت لم تتعدى ٢٪ وان قيادة الثورة كانت بأيدي اليهود كما يقدم ذلك بكل جلاء عبد الله التل (التل ١٩٦٤، ومختارات من اعمال لينين ج ٢: ٤٨٣ - ٤٨٦) حيث يقول بصراحة ان الدولة هي الطبقة الحاكمة ممثلة في البروليتاريا المنظمة، اودكتاتورية البروليتاريا.

اما ان يكون تفاعل بين النظام والتنظيمات الشعبية فان هذا التفاعل بحد ذاته يشير الى قبول الشرعية بناءً على الحاجة الماسة وان هذا التفاعل هو السبيل الى عملية التماسك لكل من التنظيمات السياسية الموجودة والنظام.

ما يهمنا هو ان قبول هذه الشرعية قد عبّر عن ذاته بطرق عدة بين الجماعات السياسية والتي كانت تشكل القمة الطافية فوق سطح الماء، وبقي الانسان الفرد خارج اللعبة. هذه الشرعية كانت سوف تصبح امتن بكثير لو انها بنيت على ما انطوى عليه الدستور مركزية الانسان الفرد في الحرية والحركة وتبادل الدولة مع الفرد والفرد مع الدولة حقوقا بواجبات. لقد بقي الفرد هناك وعلاقته مع الدولة كانت تسير من خلال الافراد الذين شكلوا البنية السياسية الفوقية، رؤساء العشائر، كبار الضباط، كبار الموظفين والوزراء، والذين بطريقة او بأخرى ربطوا الافراد بذاتهم من خلال ما يمكن ان يدعى «علاقة السيد والتابع» آيزنستاد وروتيرجنز، (١٩٨٤). هي هذه العلاقات بين السادة والاتباع التي كانت تقلق النظام قياسا بمستوى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية في ذلك الوقت، وان هذه السيادة المحلية او في المدن والمحافظات، كانت قد تبرز منافسة لسياسة الدولة ويسود الانظام. مثل هذه السيادة، سواء العشائرية منها او الحزبية، او النقابية لم ترتقي، ولا تزال لم ترتقي الى مؤسسات تربط الافراد بالدولة عن طريق التوعية السياسية كما هي الحالة في الدول المتطورة، وهذه الحالة هي التي ادت الى علاقات الثقة المتردية بين النظام ومثل هذه القوى. لقد وضعنا هذه العلاقات في دياغرام (رسم) يوضح ذلك.

رسم ٣

العلاقات بين الدولة والبناء الاجتماعي في
مجتمع المملكة بعد ضم الطفتين



٢ : ٣ الأحوال الاجتماعية والسكانية:

بعد الوحدة مع الضفة الغربية اصبح عدد سكان الأردن ثلاثة أضعاف، كما تقول المصادر الإحصائية المذكورة آنفاً. لكن هذه الصورة ليست كل الحقيقة، إذ إن سكان الضفة الشرقية لم يكونوا موضع مقارنة مع سكان الضفة الغربية لا من حيث التعليم ولا الوعي السياسي ولا التجربة المساوية ولا حتى التجربة الاقتصادية والتجارية وغيرها. وما زلت أذكر أريد التي زرتها لأول مرة عام ١٩٥٢ مع والدي الفلاح إذ رافقته لاساعده بنقل الحبوب الى سوق الحب شرقي التل. كانت أريد قرية كبيرة متمحورة حول التل وكان الباعة في سوق الحب يتحدثون الينا بلهجات لم نكن قد اعتدناها في قريتنا. لقد كانوا مجموعة من الشاميين والفلسطينيين ولم نكن نعي حتى كيف جاء هؤلاء الى أريد. كذلك كانت مدينة جرش، أما عجلون فلم نكن نجد فيها مثل هؤلاء عندما يذهب والدي ويأخذني معه لشراء العنب، كذلك فقد كانت وسائل مواصلاتنا هي الحمير في أول الأمر أما شيوخ القرية ومخاتيرها فقد كانوا يستخدمون الخيل. كذلك كنا نذهب إلى المدرسة (كنت في الصف الثاني ابتدائي) من قريتنا إلى المزار سيرا على الأقدام، وكان أحسن غذاء في البيت طيبخ برغل، وأحسن فطور خبز وزيت، عدا في الفصول التي كنا نحصل فيها على منتجات البيت من الألبان. أعرف جيداً أننا لم نكن نعرف اللحمة إلا إذا وقعت بقرة أحدهم أو ثورة، عندها كان يذبح ويقسم إلى أجزاء توزع على حائل البلد، ويأخذ كل بيت جزءاً بسيطاً، أو كنا نحصل عليها عندما يجرؤ احداً على المغامرة بقتل ديك أو فرخة من الدجاج بطريقة ما ويجبر أمه على ذبحه وطبخه.

كنا نسكن، مثلنا مثل الأغلبية العظمى في قرانا الأردنية في بيت يتكون من غرفة واحدة ذات مستويين وغرفة أخرى داخلها لخزن التبن للحيوانات. وفي الشتاء كان جميع أفراد العائلة ينامون في المستوى الأعلى والحيوانات التي نستخدمها (البقرتان والحمار والكلب، والقط، والدجاج، والماعز) في المستوى الأسفل. وكنا نوقد الجلة (روث الحيوانات) للتدفئة. كنا نحضر دروسنا على ضوء مصباح صغير (يدعى قنبور)، وكنا نشترى الدفتر والقلم بقدر من الحنطة أو بعدد من البيض. أما العلاقة بين الوالدين والأولاد فقد كانت علاقة سيطرة تامة حيث كان الأولاد والبنات يخافون حتى الحديث أمام الوالد أو الوالدة، وأقل عقاب للولد أو البنت كان صفعة على وجهه، وتعلمنا أن كل شيء عيب حتى وجودنا كان يبدو عيباً (تجربة الباحث دون مبالغة).

تحت هذه الظروف الحياتية القاسية اعجب شديد العجب من الذين يجدون تلك الفترة. لربما كانت الأحداث في البنية الفوقية للمجتمع تبدو كذلك ولكن البنية التحتية التي كان يجب أن تمارس المشاركة السياسية في انتخاب أعضاء المجلس النيابي (التشريعي) لم تكن مؤهلة للقيام بهذه المسؤولية. وحتى عندما كبرنا (بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠) لم تكن كذلك. أساليب السلطة المحلية القمعية للفرد الأردني كانت من القسوة بحيث أن الفرد كان يجد نفسه تابعاً في جميع مناحي الحياة. ففي المدرسة كان الطالب

يخضع لمزاجية المعلم الذي لم يكن يعرف إلا العقاب، ولم يكن يدخل الصف إلا والعصا معه، وكان المعلمون يفتنون باقتناء العصي التي تؤذي ولا تنكسر، واحسن عقاب لديهم كان على راحات اليدين او الرجلين (فلقة).

إلى جانب التعليم التلقيني في المدرسة كان الفرد يتعلم الحياة القبلية في البيت، وإذا ما هوجم أحد الأفراد احتّمى بعشيرته وقامت الصراعات بين العشائر في حين بقي دور الدولة قاصراً على محاولة المصالحة بين الأطراف المتنازعة. فالفرد كان يرتبط بالزعامة العشائرية ويعطيها ولاءه الأول كما يذكر لنا موروبيرجر (١٩٦٤) ومنيب الماضي وسليمان موسى (ماضي وموسى ١٩٥٨) وأحمد التل (التل ١٩٧٨). مثل هذا الفرد لم يكن قادراً على تخطي هذه الولاءات الأولية ليتعامل مع الدولة على الرغم من جميع الدساتير التي كانت قد تكتب مؤكدة على حريته.

لقد تعرض سكان فلسطين إلى المدينة وسكن المدن والحياة الفردية واتصلوا بالفكر الغربي عن طريق التجارة وعن طريق الصدام مع سلطات الانتداب، إضافة إلى احتكاكهم وعلى مدى فترة زمنية طويلة (١٨٨٢ - ١٩٤٨) مع اليهود المهاجرين إلى فلسطين والذين جاؤوا أفراداً غير منظمين حسب نموذج اجتماعي قبلي تقليدي، فساد بينهم الوعي، وتحطم نظام القيم وبناء الثقة القديم بين الأفراد والجماعات وتكون نظام قيمي جديد لم يعرفه سكان منطقة شرق الأردن من قبل ولذلك نجد أحمد التل يقول (التل ١٩٧٨: ١٥١) نقلاً عن عقل حيدر حسن العابدي (العابدي ١٩٦٥: ١٦٨ - ١٧٠).

«ويمثل (عام ١٩٥٢) كذلك هجرة الشعب الفلسطيني بإعداد كبيرة إلى مدن الضفة الشرقية وقرائها وبواديها. وبدافع من المنفعة الاقتصادية اندفع المزارعون الفلسطينيون والعمال الفنيون إلى مختلف نواحي المملكة يطلبون من أصحاب الأراضي السماح لهم العمل بأراضيهم ومشاكلهم. وفي خلال سنوات قليلة، أصبح اللاجئين الفلسطينيون من ملاكي الأراضي، وكبار التجار، وأغنياء الصناع وأصحاب معظم المنشآت الاقتصادية في البلاد».

لقد دخل السكان الفلسطينيون إطار الدولة الأردنية في واقع الأمر من ثلاث زوايا: الزاوية الأولى قديمة قدم الدولة - ففي عام ١٩٢١ حين تشكلت النظارة الأولى أو مجلس المشاورين كانت تشمل رجالات فلسطينية مثل أحمد بك مريود، أمين بك التميمي ومظهر أرسلان ومحمد الشنقيطي، وانضم إلى هؤلاء رشيد بك الصفدي. وتتابع هذه الاشغالات للمناصب في الحكومات الأردنية حتى الاستقلال وما بعده. ونظراً لغياب الكفاءات التدريسية فقد كانت حكومة شرقي الأردن تعتمد في عملية التعليم على المتعلمين الفلسطينيين إلى حد كبير. وفي ذلك يقول منيب الماضي وسليمان موسى (ص ٢١٢):

«عندما انشئت الامارة في شرق الأردن تولاهما اشخاص من خارج المنطقة: من سوريا ولبنان والعراق وفلسطين... ولكن يجب ان لا ننسى ان بعض ابناء المنطقة ممن

نالوا قسطاً من التعليم والخبرة في الادارة كانوا يشعرون ان لهم الحق في المشاركة في جهاز الادارة والحصول على الوظائف التي يستطيعون القيام بمهامها، ومن هنا بدأ شعور من النفور بين الفريقين ثم تطور حتى غدا نقمة وسخطاً، عندما شاهد ابناء المنطقة ان جميع وظائف الدولة - حتى وظائف الخدم - تكاد تكون وقفاً على اولئك الوافدين».

الزاوية الثانية بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ عن طريق النازحين المشردين الذين توزعوا في شمال ووسط الأردن، والزاوية الثالثة هي الوحدة مع الضفة الغربية وتوسيع المملكة. بينما كان مجيء الرعيل الأول ضرورة ادارية واقتصادية وتعليمية تطلبتها عملية تماسك الدولة واعتمدت الدولة على هؤلاء بأن اثاروا غيرة أهل البلاد للمشاركة في الادارة والحكم، كانت الهجرة الثانية اداة تحريكية لأهل البلاد ليأخذوا مكانهم في الحياة المهنية، في حين فرضت الوحدة عملية تماسك جديدة على الدولة في الجزء الجديد من المملكة على الرغم من ان الحاجة للدولة في الضفة قد اصبحت الاساس الأول لشرعية الدولة والنظام. لقد سهلت الوحدة على ابناء الضفة حركتهم بين الضفتين والتمركز في عمان والهيمنة على مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية. خاصة الهيمنة السياسية والادارية فقد جاءت استكمالاً للمرحلة الأولى وامتداداً لها، وبذلك كانت البنية السياسية الفوقية في المجتمع الأردني فلسطينية الصبغة بغض النظر عن الهوية الوطنية الممتلئة في حمل الجنسية.

هذا التداخل الجديد بين الوافدين وجماعات المجتمع التقليدي خلق بدوره السؤال حول مجموعة القيم القديمة الصالحة لمجتمع متجانس ومدى صلاحيتها لنشوء وتطور مجتمع متميز ليس فقط في التركيبة السكانية ولكن أيضاً في الميول والاتجاهات واستبدال علاقات الثقة المبنية على الروابط الدموية والقربى بعلاقات ثقة جديدة مبنية على تبادل المصالح والتنافس. لقد حلت القيم المادية لتلعب دورها في تغير هذا المجتمع بطريقة أو بأخرى. وبينما كان هذا التغير سريعاً في العاصمة، كان بطيئاً جداً في ريف الأردن وباديته بما في ذلك المدن متوسطة الحجم وصغيرة الحجم. إلا انه من الوهم ان نظن بأن هذا التغير قد قاد الانسان الأردني - بما فيه الفلسطيني على مستوى العوام، كان قد تاهل ليستوعب المبادئ العقائدية التي دخلت إليه مفاجأة في العقد السادس وحتى الدينية منها.

لقد كان التحول في المراحل السابقة ومرحلة العقد السادس مرحلة انتقال في استخدام السبل للوصول إلى المفهوم التقليدي «الجاه» أو «الرفعة» أو «الزعامة» من خلال التنظيمات المؤسسية مثل الأحزاب والمهن، وبينما كانت الأولى تؤدي في بعض الأحيان إلى المكائنت الاجتماعية الرفيعة (الوظائف الادارية، الوزارة، مجلس النواب، وغيرها)، كانت الثانية تؤدي إلى الثراء المادي الذي كان من أولى مقومات مفهوم الجاه حتى بصيغته التقليدية. هذه السبل أصبحت الوسائل الأولى للفرد في محاولته التخلص من التبعية القبلية على المستوى الوطني وتحقيق ذاته كفرد، ولكنها بطبيعة الحال كانت

مقتصرة على أفراد بعينهم ممن كانوا يصلون إلى مستوى تعليمي معين. وكانت محدودة هذه السبل في محاولة تحقيق الذات متعلقة بمواقف الحكومة والدولة غير الثابتة من هذه المنظمات وبذلك فإن عامل الاستمرارية في هذا المجال كان غائباً وكثيراً ما كان المنظّمون إلى هذه التّنظيمات المؤسسية عرضة للملاحقة والإضطهاد ولذلك فقد كانت هذه المنظمات مراكز تنفير للأفراد أكثر مما هي مراكز جذب.

عامل آخر مهم في هذا المضمير هو علاقات القربى وتقيدها على الأفراد، فالولاء للجماعات الأولية كان أقوى من الولاء لأي من المؤسسات السياسية والاقتصادية بحيث أن هذه العلاقات القربائية كانت تعمل على ضبط خضوعية أفرادها للجهات الرسمية. فعندما كانت الجهات الرسمية تطلب شخصاً ما للتحقيق معه ولم تجده، كانت تطلب أخاه أو أباه أو حتى عمه وتفرض على هؤلاء تسليم الشخص المطلوب، على الرغم من منافاة هذه الإجراءات لروح القانون الذي يجعل الفرد مسؤولاً عن أفعاله، وبدلاً من أن يتطوع المجتمع مع القانون، كان القانون يتطوع ويتلون مع طبيعة ولون المجتمع، ومن هنا فإن مفهوم «ولاية الأمر» كانت تمتد عمرياً إلى زمن طويل بغض النظر عن السن القانونية لبلوغ الفرد من جهة. ومن جهة أخرى كان الناس يتقادون المطلوبين للسلطة بغض النظر عن السبب في ذلك. المطلوب للجهات الأمنية كان شخصاً محكوماً عليه قبل إدانته قانونياً ويبتعد عنه الناس بسبب الخوف من السلطات الأمنية. ففي الخمسينات والستينات كان اسوأ ما يتعرض له الفرد هو الاتصال مع رجال الأمن. كلمة «الشرطة» أو «الدرك» أو «البوليس» كانت دلالة أراهاب ورعب في سايكولوجية الأفراد.

ما ذهب إليه بعض الكتاب من الديمقراطية المزعومة في الخمسينات كانت ديمقراطية النخبة مثلما كانت هذه في عهد الامارة وبينما تظاهرت شخصيات كثيرة في معارضتها للنظام، إلا أن هذه المعارضة لم تكن بعيدة عن المأرب الشخصية. نعم، كان هنالك الدستور ولكن الممارسات لم تكن تتعلق بالدستور فالفرد الأردني لم يكن يعي فريدته في علاقته بالنظام، وذهب أفراد النخبة إلى محاولات ربط الفرد بهم في تبعية حتى في بحثه عن الوظيفة التي تعطيه لقمة عيشه. يقول سعد جمعة في سياق حديثه عن التسليقية أنها كانت مليئة بالانانية وإنها كانت تهدف إلى إثراء الوسيط وتوسيع دائرة سمعته (جمعة ١٩٦٧: ٤٦). هذا التطور لم يصفه كتاب الفكر السياسي الأردني في سياقه الاصيل وبقينا رجال فكر تقليدي يقدمون الفكر لخدمة الصفوة. السؤال الجيد الذي وضعه د. حازم نسيبة (نسيبة ١٩٩٠: ٦٦) ولم يجب عليه هو عن المدى الذي كان يحق للمواطن الوصول إليه للتعبير عن معارضته - بالوسائل الشرعية - لوجهات النظر المخالفة، دون التعرض إلى العقاب؟ والسؤال الأهم هو المدى الذي كان الفرد قد تأمل فيه تأهيلاً يجعله يتقدم برأيه إلى الجمهور - بطرق مشروعة - بل حسبنا أن نسال عن مدى وعي الفرد في ذلك الوقت بحقه في الحديث، حتى أن نسيبه يقول:

«حسبنا أن نذكر أنه في النصف الأول من عقد الخمسينات، بلغت الممارسة

الديموقراطية، سواء في مجلس الأمة أو الإعلام، أو في الشارع، مرحلة بعيدة المدى، بحيث رأيت بعض الحكومات المتعاقبة وجوب ضبط اندفاعها من منطلق حماية الديمقراطية نفسها، من القوضى التي تتأتى عن الحرية غير المسؤولة، وهي نقيض الحرية الحقيقية» (نسيبه ١٩٩٠: ٦٧).

الحرية غير المسؤولة؟ ما هذه؟ أين كان الفرد القادم من البيئة الريفية؛ حتى المدنية قادراً أن يتعلم هذه المفاهيم؟ هل كان المعلمون مؤهلين أن يعلموا هذه المفاهيم في المدارس؟ عملية الهدم والبناء في التحول نحو الدولة العصرية - ربما كانت تهرق الإنسان الفرد في معرفة المدى الذي يمكنه أن يذهب إليه في حديثه، معارضته أو موافقته. ناهيك عن السؤال حول الجهة التي كانت تخرج الحكم عن مشروعية الحديث وإذا ما كانت الحرية المستخدمة مسؤولة أو غير مسؤولة. لقد كان امتداد الحياة التقليدية من عادات وتقاليد، وامتداد نوع السلطة بحيث أن أي كلمة كانت تفهم على أنها سطو على ما يدعى بمسؤولية الحديث، حيث أن الفرد لم يكن قادراً على تحمل النقد بأي شكل ولا تزال في كثير من الأحيان كذلك. إضافة إلى ذلك فإن هذه الحريات ما أن أعطيت بناء على مادة الدستور حتى وجد نظام الحكم مدى تبعية الأفراد لأنظمة معادية وبعد ثلاث سنوات رأينا الحريات تنسحب ليعود حتى الذين انتقلوا إلى الوعي الفردي إلى مساهمهم التقليدي.

٤:٢ - الأحزاب العقائدية:

ربما أن أجود وصف كتب عن التجربة الأردنية الحزبية العقائدية هو حامل أدنى شهادة علمية في سلسلة الكتاب عن الأحزاب السياسية بقوله:-

ويمكن القول أن الأردن لم يعرف معارضة سياسية منظمة طيلة تاريخه السياسي، مما يصعب القول أن له تراثاً حزبياً يستند عليه، ولم يكن هناك أحزاباً سياسية قوية وذلك لأسباب ترجع إلى ضعفها وانقساماتها الداخلية وارتباطاتها الإقليمية وكذلك بسبب سياسة الحظر التي تعرضت لها من قبل الدولة. فمنذ العشرينات وحتى انهيار حكومة سليمان النابلسي عام ١٩٥٧ وإعلان الأحكام العرفية والتي أصدرت قراراً بحل جميع الأحزاب، كانت التجربة الحزبية ضعيفة وهزيلة ولقد شهدت هذه الفترة تشكيل أحزاب عدة لم تدم طويلاً...» (الريموني دت ١٩٩٠: ٧٣).

غير أن هذا الوهن في طبيعة الأحزاب الأردنية بقي غير معترف به ولا تزال الكتابات تمجد الفترة الواقعة بين ١٩٥٢ - ١٩٥٧ كونها واحة الديمقراطية والحياة الحزبية حيث ذهب بعضهم إلى وصف الأحزاب وكأنها البنية الاجتماعية الجديدة التي جاءت لتحل محل القبلية (نقرش ١٩٩١: ٥٢) إذ يقول:

«أتضح في الفصول السابقة من الدراسة أن القبلية والعشيرة لم تعد الوحدات الرئيسية والوحيدة في المجتمع الأردني خلال تطوره في المرحلة التقليدية، بل ساهم

التعليم والادارة في إيجاد فئات اخرى تنتمي غالباً إلى الطبقة الوسطى إذا نظرنا إليها بمنظور طبقي، وتحمل صفات البورجوازية الصغيرة. ولكن لصعوبة الحسم بالتشكيل الطبقي في الأردن بخاصة والبلاد العربية بعامة بالاستناد إلى أنماط الانتاج، ظهرت هذه الفئات وكأنها خليط اجتماعي غير متجانس... فهناك البورجوازية الكبرى والصغيرة، وملاك الأراضي والمتقنون والضباط والفلاحون والمعدمون، والبدو... الخ وكان الوضع بشكل عام يميل نحو امكانية سيطرة الفئة البورجوازية الكبرى على النظام عدا القيادة، ولكن عدم فعاليتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كالتحدي الصهيوني، افقدها الفرصة واصبح المناخ مهياً للوصول فئات البورجوازية الصغيرة إلى السلطة عن اي طريق ويأي اسلوب، وفي هذه الأثناء حدثت النكبة الفلسطينية وتلتها وحدة الضفتين».

غريب ان نتحدث عن بورجوازية كبرى وصغرى في زمن كانت المقاييس فيه مختلفة تماماً عما هي عليه الآن. والواقع هو ان هذه المنهجية في التحليل تبهم الأمور أكثر مما توضحها. فقبل النكبة كانت البورجوازية وحتى الطبقة مفهومين غائبين، بل كان هناك فئات تأسسية نتجت عن وجود الدولة وكانت بالنسبة للنظام سهلة الحل. والدليل على ذلك هو ان هذه الفئات كانت منقسمة إلى مؤسسات وتغير شاغلي المكانات الاجتماعية وحتى الاقتصادية فيها من أسهل الأمور على النظام عندما يشاء وكيفما يشاء. ولا يتوانى الكاتب من اسقاط نفسه في ورطة التحليل هذه إذ يتابع بعد ان حدثت النكبة والاتحاد بين الضفتين:

«وتفاعل كل هذا داخلياً على الساحة الأردنية التي كانت تعاني من تخلف في جميع اوجه حياتها وقطاعاتها. وكان لا بد من التعامل مع هذه الأوضاع بإيجابية ومشاركة عامة، وفرلها المناخ المشجع النظام السياسي نفسه، حيث تبنى الملك حسين بذاته قيادة تيار الاصلاح وفي تصوره القدرة على التوفيق بين مختلف الطروحات التي بدأت تتفاعل على الساحة السياسية الأردنية واستيعاب العملية السياسية في إطار المؤسسة الليبرالية التي اختارها الدستور، وترتكز ثقته في ذلك على الشرعية التي يمثلها كوريث لثورة عربية قومية وحدوية ذات بعد ديني» (نقرش ١٩٩١: ٥٣).

إذا ما اعتبرنا هذا النص بصراحة فهو ينطوي على مجموعة معلومات يبدو لنا إطارها النظري جلياً واضح المعالم. لقد تجابه النظام بعد الوحدة وعلى الرغم من مأساوية الأحداث في اغتيال الملك عبد الله، ثم مجيء الملك حسين الشاب بحالة جديدة يجب ان يتأسس النظام فيها عن طريق وسائل تختلف عن طريقة التماسس القديمة التي حدثت في بيئة قبلية بحتة. وحتى علاقات الثقة التي وصل إليها النظام القديم في إطارها البتائي فلم تعد صالحة للاستخدام في الأحوال الجديدة الطارئة سواء من حيث المؤسسات الرسمية السياسية ومكوناتها أو من حيث المكونات الادارية والاقتصادية، فهذه الجديدة بحاجة إلى بناء جديد من العلاقات القائمة على نوع من العقلانية والتبادل

مع كتل وطنية دخلت معترك الساحة السياسية الأردنية حديثاً ولم تكن تابعة من الكيان السياسي القائم. ثم موضوع الشرعية التي اضفاها الكاتب على العرش وذات الأساس الواحد المبني على خط الانحدار النسبي ولو انه قمة الشرف والتشرف الا انه لو حده لم يكن كافياً. كذلك وراثه فكر الثورة العربية الكبرى المجيدة لم تكن كافية لأن التحليل بناء على نظرية الوظيفة التي يستخدمها الباحث (نقرش) دون ان يشير إليها لا تسمح بالاكتماء بهذا التفسير.

النظام السياسي من حيث الشرعية باعتباره مكوناً أساسياً لحضارة الدولة والأمة يجب ان يشبع حاجة، وهذه الحاجة هي سبب وجوده بينما الانحدار النسبي والوراثة الفكرية والنضالية قد يعملان دعامتين لعملية الاسهام في اشباع الحاجة. والحاجة إلى النظام في احوال الاردن سواء عام ١٩٢١ وما بعد او بعد نكبة فلسطين وتشريد اهلها وغياب البنية السياسية الرأس كانت هي اصل الشرعية لأنها يجب ان تشبع - وربما كان - ولا يزال الفضل عائداً لوجود النظام الأردني (الملكي) الذي أمن الاحتفاظ بما تبقى من فلسطين تحت مظلة الدستور إذ ان هذه المنطقة أصبحت تعتبر في النظام العالمي جزءاً لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية بموجب المادة الأولى من هذا الدستور. لولا ذلك لكانت الضفة، وبخاصة مع الرفض الفلسطيني والعربي في إنشاء دولة فلسطينية، قد خضعت لما أسماه هنري مين «ارض اللا أحد» (SIR. Henry Maine (١٨٧٦) Jus Nullius)، أو الأرض التي لا مالك لها حسب القانون المعمول به في النظام الدولي وبحق لدولة ما ان تضع يدها عليها وتستعمرها. وفي الحالة الراهنة لذلك الزمن كان الأقوى هو الذي سيفعل ذلك أو دولة اسرائيل. الشرعية إذا هي شرعية الحاجة ووجود النظام الأردني كان مطلوباً.

وإذا كان على النظام الأميري ان يتفاعل مع المجتمع الأردني الذي لا بنية سياسية كلية قيادية لديه وهو لا يتكون من أكثر من ثلاثماية ألف نسمة، فقد كان على نفس النظام عام ١٩٥٠ وما بعد ان يتعامل مع قرابة مليون نسمة لها مؤسسات حركية وواعية لكنها غير قادرة على افراز قيادتها العليا الذاتية.

أما الدستور الليبرالي الذي قرر حرية التكتلات الحزبية فقد كان نتاجاً للحركة السياسية وإرادة النظام القائم عليها ليبدأ عملية تأسس تقوم على شرعية مطلوبة تسهم في إشباع الحاجة الملحة. لم يكن هناك من بد في العودة إلى التوازن الذي سوف يعمل على اشباع حاجات كل من النظام والاتباع. غير ان هذه التبعية لم تتمثل بالفرد بل بمجموعة من الوحدات تتكون كل منها من جماعات لها قيادة على مستوى ما، وبقي الفرد خارج اللعبة دون ان يصبح الانسان الذي يتبادل مع الدولة حقوقاً بواجبات. وهذا بالذات ما أكدت عليه الكتل الحزبية العقائدية التي أرادت ان تحصل على اتباع بطرقها الخاصة ولا تبشر بعقائدها إلا للنخبة.

في البناء الجديد كان لا بد من خلق بناء ثقة يقوم على مجموعة من القيم والعلاقات الجديدة التي تتلائم مع هدف هذا البناء. وبالقدر الذي نتكلم فيه عن ارادة الفلسطينيين على مستوى التبعية الوطنية (حمل جواز سفر اردني) نستطيع ان نتكلم عن «فلسفة» الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاردنية: (١) من حيث الهيمنة العددية. (٢) من حيث النفوذ الاقتصادي. (٣) من حيث التعليم والوعي و (٤) من حيث احتلال المكانات الاجتماعية في مؤسسات الدولة والتي بقيت دولة خدمات وليس دولة انتاج. مثل هذا التدخل لم يكن طارئاً انما كانت له بدايات قديمة ولو على مستوى اقل كثافة مما اصبح يحدث بعد الوحدة بين الضفتين واستيطان اللاجئين في الاردن. ومن هنا فإن اتفاق الوحدة جاء على أساس المشاركة النصفية في المؤسسات الدستورية الاردنية وليس بناء على نسبة عدد السكان او اي عامل آخر، فاتحا المجال امام تطور الهوية الذاتية او الوطنية الفلسطينية.

خلال هذه العملية نجد الجانب الفلسطيني يلعب دوره في تطوير المؤسسات التي كانت قد نشأت في فلسطين تحت الانتداب - الأحزاب - والتي لم تكن قادرة على خلق بنية سياسية فلسطينية وطنية بسبب (١) التنازعات فيما بينها (٢) صراعها مع النظام العشائري (العائلات الفلسطينية) و (٣) الموقف البريطاني الذي كان دائماً يحاول ان يحول دون تكوينها. لقد جاءت هذه الأحزاب الى الاردن مع الجماعات الفلسطينية وبرزت لتأخذ مكانة الصدارة في العملية السياسية الليبرالية التي قامت على أسس الدستور العصري لعام ١٩٥٢. وإذا كانت بعض العقائد الحزبية قد تسربت الى الاردن قبل ذلك فانها كانت غير فاعلة ولم يقم منها اي تنظيم يقدر على التأثير سياسياً او في صنع القرار السياسي. لقد بقي القرار السياسي بيد الامير والسلطات البريطانية حتى الحرب العربية الاسرائيلية بل وحتى تشكل جماعة القصر (الديوان الملكي) بعد اغتيال الملك عبد الله وقيام الوصاية.

ربما كانت الارادة الملكية هناك هادفة الى تحويل الولاء العقائدي للأحزاب السياسية من توجهه نحو الحكومة المثلى التي كانت ترسمها العقيدة الى ولاء وطني يستخدم الفكر العقائدي من اجل تدعيم الدولة في كل من الداخل والخارج، وتحويل حتى الأحزاب نفسها من محاورات حول الافراد الى أحزاب جماهيرية، هدفها ربط المواطن بالدولة عن طريق العضوية الحزبية بعد فترة من الممارسة. وبينما تركت هذه الأحزاب تعمل عملها وتؤسس انتشارها بين بعض المثقفين - كان هناك الدستور الذي احتوى على مواد تعطي هذه التشكيلات شرعيتها القانونية من ناحية، ولكن الدستور نفسه ربط المقاعد البرلمانية بالتقسيم المبني على أساس طائفي حيث قسّمت المقاعد البرلمانية على المسلمين والمسيحيين وقسم المسلمون الى ثلاث فئات بدوي، حضري اردني، مسلم حضري من اصول غير اردنية. وهذا التقسيم بعد ذاته كان قد سد الطريق امام الأحزاب حتى تستخدم دعايتها الحزبية في الانتخابات. ولذلك فقد جاءت الانتخابات بناء عليه وكان على الحزبي ان يستر حزبته ويقوم بالدعاية لذاته بناء على أسس أخرى -

قبلية واقلية وغير ذلك. كما سنرى في فصل الدعاية الانتخابية. مثل هذا التمثيل البرلماني لا يمنع من ظهور التكتلات بين الافراد بناء على المصالح الفردية وليس الجماعية وكان التسابق في اغلب الاحيان حول الوصول الى الحقائق الوزارية. المثير في امر الاحزاب العقائدية الاردنية هو انها لم تكن قادرة على استقطاب الجماهير حتى في الفترة التي قدر لها فيها ان تعمل بكل حرية، والطريقة التي اتبعتها هذه الاحزاب جميعا طريقة مقلدة للسلطة التقليدية، بناء على واحدة السلطة. هذه السلطة الواحدة كانت تدار من كرسي الوزارة ولذلك كنا نجد ان السياسات العامة في الوزارة الواحدة متغيرة بتغير شخص الوزير. فكما كان الامر في الحياة القبلية ان ابناء العشيرة يريدون رضا الشيخ عليهم ويعملون ما يطلب هو او المقربون اليه منهم، كذلك كانت الحالة في الدوائر الحكومية والجميع يريدون الحظوة لدى الوزير، وكذلك كان يفعل الوزراء لدى الملك الذي اعطاه الدستور حق تعيينهم واقتلعتهم. حتى الولاء الى العقيدة كان ولا نفعيا في كثير من الاحيان لان الذين نعرف انهم بقوا في ولائهم لعقائدهم قليلون جدا.

إذا كانت الاحزاب لم تستطع اجتذاب الجماهير اليها لاسباب كامنة في المجتمع نفسه من ناحية (تدني مستوى التعليم وتفشي الامية، والحالة الاقتصادية المتردية، وغياب الاطلاع والوعي العقائدي) ولاسباب كامنة في التناقض بين محتوى هذه العقائد والصيغة الدينية المسيطرة على المجتمع من ناحية اخرى، وكذلك تنافرها مع طبيعة الحياة الاجتماعية (العلاقات الاسرية والدموية والقبلية التي كانت تجذب الفرد وتربطه بها عاطفيا واقتصاديا وامنيا)، فإنها قد قدمت لفئات اخرى في المجتمع نماذج حكم بديلة عن النظام الملكي، وكانت قادرة على اقناع بعضهم ممن شغلوا مناصب عليا في الجيش للاطاحة بنظام الحكم وتولي السلطة. هذه النماذج كانت موجودة في الاوطان الام لهذه العقائد (الشيوعية في روسيا، نظام البعث في سوريا، والناصرية او ما دعيته بالاشتراكية الوطنية في مصر). لقد تبنت هذه العقائد الحزبية الطريق الوحيد للتطور والارتقاء من خلال الثورة وفسرت التأخر والتخلف من خلال مفهوم النظام الحاكم، وكان كل منها يتطلع الى القضاء على جميع انظمة الحكم الاخرى ويخلق التجانس في حكم البلاد العربية كونه الطريق الوحيد الى الوحدة والنهوض. وحيث سيطرت احدى هذه العقائد وتبنت نظام حكمها ساد القمع واضطهاد الفرد بل وزاد التخلف والرشوة. لقد سيطرت هذه الانظمة تحت ظلال ما يدعى بالاشتراكية الوطنية ذات الحزب الواحد الذي لا يسمح لأي حزب آخر بمنافسته على الحكم واقل نسبة لنجاح الحاكم في الانتخابات تتراوح بين ٩٥٪ - ٩٩٪.

لم يكن بمقدور مثل هذه الاحزاب اجتذاب الانسان في الشارع الاردني الى ذاتها، كما انه لم يكن بمقدورها ان تؤدي الدور المرتبط بالاحزاب من حيث وظيفتها تجاه الدولة والمجتمع وهنالك الافراد من الروابط الاولى لربطه بمؤسسة الدولة التي يجب ان يتبادل

معها حقوقاً بواجبات، ولذلك نجد أن فشل هذه الأحزاب كان ذريعاً، وإن رؤيتها كانت في كل الأحوال في الأردن قصيرة المدى، فقد تركت النظام يستخدمها بطريقته الخاصة دون أن تشعر وبذلك تحولت وظائفها السلبية (Dysfunction) للحفاظ على ذاتها الى وظائف ايجابية (Eufunction) تجاه نظام الحكم في الأردن وتباصيل شريعته في المجتمع ككل. حتى وحيث حلت الأحزاب رسمياً وبقيت تعمل في الخفاء فإن وظائفها الايجابية تجاه تثبيت نظام الحكم بقيت قائمة. لأنها كانت تتحمل مسؤولية الاخلال بالامن على كل الأحوال سواء فعلت من خلال اعضائها أم لم تفعل.

لقد كان الاخرى بهذه الأحزاب أن تجد في الدستور الاردني ما يربطها بالاردن كوطن وكان على قادتها أن يتحققوا من أن تبعيتهم الى انظمة حكم غريبة جعلت منهم أداة لتنفيذ مآرب قيادات تلك الانظمة، كما كان يتوجب عليها أن تستعمل الديمقراطية لتطوير المجال السياسي في الاردن الى مجال حديث يهتم بالفرد - هذا الفرد الذي اقتلعت هذه الأحزاب من ولاءاته ليجد نفسه دون ولاء بعد أن سدَّ الطريق في وجهها وفشلت في تحقيق مآربها عندها كان الفرد يجد نفسه مكرها على العودة الى الولاءات الاولى التي كانت تفتح ذراعيها لتحضنه من جديد ويدخل هذا الفرد الى المؤسسات التقليدية - العشائرية او الدولة - كرها لا طواعية ويكون ذا وجهين على كل الأحوال.

٢:٤١ - الأحزاب بين الضفة الغربية والضفة الشرقية:

ليس من الغريب أن نجد الأحزاب العقائدية تنمو في فلسطين اكثر مما استطاعت أن تنمو في الضفة الشرقية للأسباب التي مر ذكرها. وبينما كانت هذه التكتلات الحزبية في الضفة الغربية مشغولة في عملية صراعية نمت حول قضية فلسطين والصهيونية وقيام دولة اسرائيل، أصبحت تتجه نحو الضفة الشرقية بوجهين، الاول مطالب بالديمقراطية التي تتيح لها حرية العمل، والثاني هو التنظيم للاستيلاء على السلطة ولو حتى بشخصيات شرق اردنية تحت ادعاء المفاهيم الكلية مثل القومية العربية، والوطنية، والوحدة العربية، والاشتراكية وغيرها وجميعها مفاهيم مبهمه للانسان في الشارع الاردني والفلسطيني. وبينما كان للشخصيات الحزبية الفلسطينية قضية سياسية وعسكرية خاصة، فلسطينية بحتة، هدفها محاربة اسرائيل والقضاء عليها واقامة الدولة الفلسطينية دون أن يطرح السؤال حول مصير شرق الاردن، في هذا المضمار، كانت الشخصيات الحزبية الشرقية اردنية تدور في اكثر من فلك واحد من حيث الفكر العقائدي ورفعت المسألة الفلسطينية الى المقام الأول في تبرير نشاطها السياسي والثوري حيث أن هذه القضية كانت تتكلم لعاطفة الانسان الاردني عامة ويدت للخارج وكأنها ملفعة بثوب المصلحة العامة، لكن الاهداف الحقيقية لهؤلاء الاشخاص كانت تدور في المصلحة الفردية والطموح نحو السلطة. ولا شك أن الانقلابات الكثيرة التي شهدتها سورية قد أثرت على رؤية الشخصيات الحزبية الاردنية وتعطشت الى نوع العظمة التي كانت تتراعى في هذه الانقلابات. ففي خلايا حزب البعث والحزب الشيوعي، وحقن القومي

السوري كان التصور المثالي انه اذا ما حدثت الثورة، (وقد كانت كل من هذه القوى الحزبية تعتبر نفسها ممثلة للوطنية دون منازع وان الاخرى في عداد القوى المناوئة للوطنية)، واستلمت القوى «الوطنية» زمام الامور، فإن التحول السحري سيحصل مرة واحدة.

وليس من الغريب ايضا ان نجد هذه الاحزاب العقائدية تتعاون مع كل قوة تظهر في المنطقة وتبدي لها الرغبة بمساعدتها في الوصول الى غاياتها، وان كل تحول في احدى السياسات العربية كان يجلب معه تحول في نشاط هذه الاحزاب. فبينما نشطت حركة القوميين العرب قبل عام ١٩٥٦، وجدنا حركة الحزب الشيوعي تنشط بعد ذلك بسبب حرب السويس وتحول مصر الى المعسكر الاشتراكي من اجل تسليحها. ففي انتخابات ١٩٥٦، نجح عدد من اعضاء الحزب الشيوعي وادخل سليمان النابلسي شخصيتين منهم في الوزارة، وبذلك يقول حازم نسيبة (١٩٩٠: ٥٠).

«كان الحزب الوطني الاشتراكي بقيادة سليمان النابلسي قد تولى الحكم بعد الانتخابات التي جرت في نهاية ١٩٥٦، وكانت الحركة الناصرية في اوج مداهم الثوري على امتداد الساحة العربية، كما كانت الاحزاب اليسارية الثورية الاخرى - وخاصة الحزب الشيوعي - في نشاط دائم منظم يهدف الى زعزعة نظام الحكم في ربوع الاردن. مستخدمين في ذلك الدعاية الكثيفة والمال الوفير والتنظيم المحكم».

هذه الحركة لم تبق على المستوى السياسي فحسب بل تبعتها محاولات انقلاب عسكري (نيسان ١٩٥٧ وتموز ١٩٥٨) وبذلك اضطر النظام الاردني الى فرض الاحكام العرفية علما بان الحياة النيابية لم تتوقف وبقي مجلس الامة المنتخب عام ١٩٥٦ كامل مدته على الرغم من بعض التغيرات في شخصيات النواب (الوثائق الوطنية ١٩٨٤: ٢٤ - ٢٨).

لقد عادت الاحزاب الى العمل السري ولم تغلح بمأسسة ذاتها بين صفوف الشعب بينما كان النظام قادرا على مأسسة شرعيته بين صفوف الجماعات الوطنية وكانت قيادات هذه الجماعات تتبارى في الوصول الى علاقات مع القصر على شكل فردي، وكانت سياسة العرش المرنة عاملا مساعدا في اعادة الهدوء والامن بعد ان عرف كيف يقصي الكتل العقائدية - اذا وجدت - عن الساحة. هذه الكتل وجدت متنفسا لها في حركة التحرير الفلسطينية وجهاتها المتنوعة. ويبدولنا ان هذه التوجهات العقائدية سوف تعود الى الساحة السياسية الاردنية من جديد تحت اسماء كثيرة في الحياة الحزبية القادمة بعد ان فقدت الامل بالاستمرار من اجل ما قامت تهدف اليه ومسألة حل قضية الصراع العربي الاسرائيلي، وبخاصة تلك الاحزاب العقائدية الدينية التي تجد في حالة الاستفزاز متنفسا لها لتتوجه الى عواطف الانسان الدينية في حالة استحالة العقلانية.

جميع هذه الاحزاب قامت على نوع من العقائدية السياسية الغريبة على الوطن

والمواطن ولم تتضمن في برامجها ما يدعو الانسان الفرد الى التعلق بها، ولذلك كانت علاقات الافراد فيها - كما قال احدهم - سطحية:

ولقد اكتشفنا فيما بعد ان الواحد منا كان يلبس ثوبين في مكانين مختلفين، الأول للسياسة، والثاني للزعامة القبلية، ولم ن فكر مليا في كيف نخرج الفرد من تبعيته القبلية التي احتوت ايضا على تبعيته الاقتصادية والامن، (مقابلة شخصية).

٢:٤:٢ - تشكل العلاقات القيمية في عهد الاحزاب حتى ١٩٥٦:

كانت العلاقات بين الدولة والجزء الجديد من المجتمع المتكون تقوم على مصلحة عربية مشتركة تبنتها الثورة العربية الكبرى بقيادة الحسين بن علي الذي كان قد اكد على قيام الدولة العربية لتضم سوريا (بما فيه الاسكندرونة) وسورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين.

١:٢:٤:٢ علاقات النظام ببريطانيا : وهي علاقة اعتمادية رقابية وتوجيهية (كانت بريطانيا ممولة للكيان السياسي الاردني وتتأرجح بين التشكك والتوكيد من عدة جهات، ولكنها وعلى الرغم من نقائصيتها كانت علاقة داعمة لشرعية النظام والكيان السياسي سواء للخارج او للداخل. فالجيش كان تحت القيادة البريطانية، والرقابة التنظيمية كانت في ايدي بريطانيين (سلطة المياه والري) والتنظيم الاقتصادي، والجهاز الاستشاري السياسي). وقد تشكل في هذه العلاقات بناء ثقة من نوع خاص: العلاقات السياسية من ناحية حيث تمسك النظام بالمعاهدة مع بريطانيا في حين انهى خدمات البريطانيين في الجيش وغيرها في آذار ١٩٥٦ - وبقيت بريطانيا صديقة تدعم النظام والكيان السياسي الاردني في ساعات ضيقة كما حدث عام ١٩٥٨ (غاروري ١٩٧٢: ١٢٨ و ١٥٩) هذه العلاقة مع بريطانيا اسهمت ايضا في تكوين العلاقات بين النظام والمؤسسات في الدولة - الوزارات (السلطة التنفيذية) والسلطتين التشريعية والقضائية من ناحية اخرى ثم العلاقات مع المؤسسات غير الرسمية - او الخاضعة للقانون مثل الاحزاب والنقابات، لكن بعد الخمسينات اختلفت هذه عما كانت عليه قبل الخمسينات.

٢:٢:٤:٢ العلاقات بين العرش والسلطة التنفيذية (رئيس الوزراء والوزراء) والذين يعينهم الملك. الافراد الذين يملأون او يشغلون هذه المكانات السياسية يحد ذاتهم شخصيات قيادية في:

١ - البنية العشائرية الاردنية (شرق اردنية).

٢ - في البنية العشائرية الفلسطينية (في الضفة الغربية وشرق الاردن).

والى جانب كونهم جزءاً من الكيان السياسي، فانهم ايضا وفي نفس الوقت جزء من البنيات الاجتماعية التحتية ولذلك فهم يلعبون، في كثير من الاحيان، ادوارا متناقضة في

بنائين من الثقة كل منها ناتج عن علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. لذلك كنا نجد ان شاغلي هذه المكانات الاجتماعية يشكلون جسورا مع القصر بناء على مكاناتهم الاجتماعية والسياسية في البناءات الاخرى وبذلك اتسمت علاقاتهم مع النظام بنوعين من المواقف: الاولى داعمة معتمدة ونفعية والثانية تمثيلية، بمعنى انهم يمثلون تيارات معينة في القاعدة الشعبية او هكذا يعتبرون. لذلك كنا نجدهم في المعارضة او الحيادية التشككية حتى يقع عليهم اختيار القيادة، وعندما يتركون المكانات المعنية كانوا يعودون الى مكاناتهم الاجتماعية الاخرى. فهذه العلاقات مع النظام كانت علاقات (١) توليفية،

(٢) نفعية (سياسيا واقتصاديا) و (٣) داعمة باتجاهين الاول هو ان دعم النظام لهم يعزز من مكاناتهم الاجتماعية - قياديا على مستوى البنية التحتية وهي داعمة للنظام من خلال ادوارها التوليفية واداة لتماسس النظام في كل من شقي المجتمع الجديد - الفلسطيني والاردني. واذا كان الشق الفلسطيني صاحب قضية مصيرية على المستوى القومي والوطني (ضياح الوطن) فقد كانت اهداف المشاركين في بناء الثقة في البنية السياسية الفوقية قد وضع لذاته الهدف بخلق السبل التي سوف يعيد من خلالها حقوقا وطنية، لان المصلحة الوطنية المكتسبة من خلال الوحدة مع شرقي الاردن تتعلق بمستوى اعلى في العلاقات العربية العربية وهو المستوى القومي. وعلى مستوى المشاركين عن شرق الاردن، كانوا يجدون بين عشية وضحاها سكان شرق الاردن يتضاعفون ويزداد العبء على الدولة والشعب في مجابهة الامور. كذلك كان مليء الشواغر الادارية بالمواطنين الجدد وكان قد شكل حساسية اقليمية لكل من الجانبين، واخذ النظام مركزا وسطا في هذا كله.

فنظام العلاقات في البنية الفوقية كان يحتوي على علاقات تقاربية تعاونية من حيث التفاعل مع نظام الحكم، وعلاقات توليفية تقاربية وتنافسية فيما بين شاغلي المكانات الاجتماعية السياسية. ولذلك كنا نجد طبيعة البناء السياسي الفوقي طبيعة تكتلية منفتحة حيناً ومنغلقة استثنائية حيناً آخر وان هذه الانفتاحية والانغلاقية كانت تعتمد على توجهات السياسة العليا والاهداف التي تريد الوصول اليها كما تعلي ذلك طبيعة المناخ السياسي المتقلبة بين حروقر من ناحية. من ناحية اخرى خلقت هذه التركيبية على المدى الطويل تفاعلات جديدة بين شاغلي المناصب ادت الى ايجاد مجالات اوسع لاختيار شاغلي المكانات والى تلاحمات وتكتلات اثرت التجربة السياسية الاردنية سلبا او ايجابا في الحالات المختلفة. هذه العلاقات كانت تدور جميعا في فلك الكليات من المفاهيم، قومية، وطنية، وحدة عربية، نظام، عدالة وغيرها بحيث انها اذا ما قورنت مع الاحتياجات الفعلية والحقيقية للانسان العربي في الاردن يتهيأ للناظر انها تحدث وتأخذ مجراها في مجتمع غير المجتمع الاردني.

٤:٢:٣ - علاقات العرش بالشعب ، وهي علاقات لا مباشرة من ناحية ولكنها كانت علاقات متبادلة الدعم، فسياسة العرش كانت تترجم الى برامج تعليمية وبنائية اي انها كانت علاقات وظيفية واعتمادية في نفس الوقت. ولا شك في ان القارئ لتاريخ شرق الاردن من زاوية علم الاجتماع سوف يجد ان دعم الشعب كان للقصر حتى في حالات نشوب نزاعات بين العرش والمؤسسات السياسية الاخرى حيث ان قيادات هذه المؤسسات لم تكن قادرة في كثير من الاحيان على تحريك الناس ليخرجوا الى الشارع وحيث كانوا يخرجون، كما في بعض سنوات الخمسينات والستينات فإن الذين كانوا يخرجون هم طلبة المدارس الذين يحركهم المعلمون - وتكون الرعاية هي سمة هذه المسيرات من تدمير وهدم ورجم وتكسير زجاج وتخريب سيارات ومبان.

من ناحية اخرى كانت هذه العلاقة مع شقين من الشعب، قبل احدهما الشرعية خلال عملية تأسس دامت اربعة عقود، اما الشق الثاني فقد خرج لتوه من حرب شعواء جردته من هويته الوطنية الاولى التي كان يطمح لتأسيسها د الحرب العالمية الاولى فخضع للانتداب البريطاني الذي قوى ولاءه لتلك الهوية وعمقها في نفسه وروحه، واصبح المتوقع منه الآن ان يوالي مباشرة الى هوية وطنية جديدة، الهوية الاردنية. مثل هذه العملية كان يجب ان تتم من خلال الجماعات المؤسسية التي اعتبرها النظام نفسه كفيلة بتحقيق هذه العملية. ولذلك فقد بقيت هذه العلاقات قوية موجة اودونية وسائلية للحفاظ على الحالة كما هي ان لم يكن بالمستطاع ايجاد مجموعة من القيم ينبثق عنها بناء ثقة رابط ومقرب بين طرفي هذه العلاقات.

٤:٢:٤ - العلاقات بين الحكومة والمجلس النيابي : أي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي لم تكن قائمة على علاقات تنافرية كان يجب ان تقوم عليها. هذه العلاقات حددتها طبيعة التطورات في الدولة بعد وحدة الضفتين. فالبرلمان الاردني كان قد دخل في مرحلة الستينات (العقد السادس) الى مرحلة تناحر العقائد السياسية القطبية والتي تفاوتت بين التطرف الديني والتطرف القومي والتطرف العلماني، وسادها حالة من التوتر كانت سيفلت زمامها لولا دور العرش المنسق المصالح في كثير من الاحيان سواء بين مكونات المجلس نفسه او بين المجلس ككل او بعض مكوناته والسلطة التنفيذية. ولذلك فإن بناء الثقة في العلاقات بين مكونات المجلس كانت علاقات تنافسية على اهداف املتها العلاقات على مستوى الحكومة والنظام. وبما ان المجلس النيابي كان الطريق الى الوصول للمشاركة في البنية السياسية الفوقية، فقد كان يمثل محطة نفوذ من البنية التحتية الى البنية السياسية العليا، ومن هنا نبعت مجموعة القيم التي اقيمت عليها العلاقات بين شاغلي المكنات النيابية من جهة، وبين هؤلاء وشاغلي مكنات السلطة التنفيذية وكذلك عوامل الثقة والرمزية.

مثلهم مثل شاغلي مكانات بنية السلطة التنفيذية، كان اعضاء مجلس النواب يلعبون ادوارا متضاربة، يتعلق احدها بكونهم ممثلين عن الشعب وعليهم ان يوصلوا صوته الى صانعي القرار كونهم اصحاب نفوذ في الزعامات الشعبية، سواء على المستوى القبلي او على المستوى الحزبي - سواء العقائدي او غير العقائدي، ويتعلق الثاني بوصولهم الى امكانية المشاركة في البنية السياسية الفوقية والتسرب اليها ذلك ان المجلس النيابي كان الحقل المفتوح لاختيار شاغلي المكانات في السلطة التنفيذية، والمفاتيح في ذلك في يد النظام ورئيس السلطة التنفيذية ضمن بناء ثقة املتها علاقات السلطة والتبعية. اما العلاقات مع الشعب فقد كانت تشككية في اول الامر ولكنها مبنية على اهداف طموحية على المستوى الفردي والمستوى الجماعي.

٢:٤:٥ - علاقات الاحزاب السياسية العقائدية بالقصر : كانت تشككية بطبيعة الحال نتيجة لايدولوجيات اتبعت خط الثورة والتضاد مع الملكية، فلا هي كانت تتوقع من العرش ثقة ولا العرش كان ليأمن جانبها في عملية تماسس ذاتها بين صفوف الشعب وعندما سمح لها بمزاولة نشاطها، كان يعلم ان مجال هذه الاحزاب لن يتعدى الجماعات المثقفة في عمان والمدن الاردنية مثل القدس و نابلس والخليل وان مجال عمل هذه الاحزاب حتى في المدن لن يتسع الى متوسط الفرد في الشارع الاردني الذي لم يكن قادرا على فهم هذه الايدولوجيات لاسباب عديدة اهمها تدني مستوى التعليم، وطبيعة البناءات الاجتماعية في البنية التحتية، وتناقض هذه العقائد مع المعتقدات الروحية لمتوسط انسان الشارع، هذه جميعها من ناحية ومن ناحية اخرى كان هناك الوعي عند العرش بالحاجة التي يشبعها وجوده بين صفوف الشعب، وتمزق علاقات الثقة بين الجماهير وقياداتها المحلية. كذلك فلم تكن الحالة الاقتصادية تسمح للأفراد بذلك الرغد او الكمالية في الانتساب الى اتجاه فكري، وتدني ثقافة الفرد ومستوى اطلاعه المعرفي. لقد كان جلاله الملك صغير السن ولكن اطلاعه السياسي الفلسفي والميداني ومعرفته العميقة بتركيبية الشخصية العربية في ذلك الوقت (وربما الى هذا الوقت) جعله يعي ان محاولة هؤلاء الحزبيين صفعة في الهواء مقابل الحاجة التي تعطي وجود العرش شرعيته الاولى الى جانب العوامل المساعدة الاساسية الاخرى.

وقد يقول قائل بأن تسامح العرش مع القيادات الحزبية كان مبرمجا حتى جعل لهم حرية الحركة. على ذلك يكون الجواب نفياً، ربما ان التجربة كانت معنية بحسن نية، فجلالة الملك الذي كان قادما لتوه من بريطانيا حيث تتنافس الاحزاب للوصول الى الحكم ويتنافس على احسن برنامج اداري للحكم قد اقنعه بالتوجه الليبرالي - مثل هذا الجانب في العرش الهاشمي لم يكن مكتسبا من خلال التعليم الغربي فقط، بل ان الوسيطية والتعقل كانت تشكل سياسة مستمرة خلال الحقب الست التي قضاها في الحكم في الاردن. غير ان طبيعة تكوين الشخصية القيادية الحزبية قد اتخذت نوعا من الاستراتيجية الهجومية مستوحاة من العقيدة الحزبية ذاتها سواء كانت هذه شيوعية او

بعثة اوحى دينية (ايدولوجية حزب التحرير في اصلاح القائد ومبدأ الاخوان المسلمين في اصلاح الافراد الذين سوف يصلحون بالقيادة).

٢:٤:٦ - علاقات السلطة النيابية والتنفيذية مع الشعب:

هذه العلاقات التي كان الشعب يأمل منها كل خير وكانت علاقات ثقة واتصال روحي بسبب انبثاق شاغلي المكانات في السلطة التنفيذية والمكونات الاجتماعية الاولى (الحمايل، والعشائر) انقلبت الى علاقات شكوكية او متشككة بسبب عملية التفرّد (Individualisation) التي مر بها افراد هذه النخب بحيث انسلخوا في لحظة ما عن وحداتهم الاجتماعية في البنية التحتية واخذوا يلعبون ادوار متناقضة: دور قيادي تجاه الوحدات الاجتماعية التي جاءوا منها وهو دور تعبوي، ودور استخدامي وسائلي للوصول الى البنية السياسية الفوقية (الدولة) بحيث اصبحت المصالح المتضاربة فيبينما كانوا يجتذبون الافراد من خلال بعض الخدمات التي يقدمونها (توظيف الاشخاص في الادارة او الجيش او اية خدمات اخرى مثل توصيل طريق معبد الى قرية او فتح شارع ينسبونهم الى ذاتهم في حين كان ذلك مبرمجا في خطة التنمية) كان هؤلاء يعزلون انفسهم عن مكانات الزعامات المحلية ويبقون بعيدين مسافة وانتماء الى هذه الوحدات.

من ناحية اخرى كان هؤلاء من خلال المناصب التي يحتلونهم هم الذين يصدرون القرارات التي يجدها الناس جائرة في كثير من الأحيان، واخذت فئات الشعب تنظر اليهم بمزيج من الشعور المتأرجح بين النفور والجاذبية. شعور النفور هذا متأصل في الموقف من السلطة وهو موقف تباعدي مبني على الخوف والرهبه بحيث ان المفاهيم التركية القديمة (يا بيك يا باشا، ويا افندي) بقيت مستخدمة وربما لا تزال مستخدمة الى وقتنا الحاضر، فقد ورثه انساننا من الفترة التركية وعززته سلوكات الافراد تجاه الناس عندما يحتلون مناصب الدولة ووظائفها لأن هؤلاء لم يتعاملوا مع هذه المناصب حسب الأسس التي قامت عليها المناصب من نشر العدل واعطاء كل ذي حق حقه بموجب القانون، بل كان صاحب المنصب يتعصب لجماعته سواء كان ذلك حمائليا او عشائريا او اقليميا حتى ان عدائيتها اكبر من ناحية الصديق فيها.

لقد اخذ الافراد الذين ارتقوا الى السلطة التنفيذية يشكلون طبقة مترفعة بالمشاركة مع اولئك الذين وصلوا الى السلطة التشريعية والقضائية وكبار الضباط من الجيش ووجدوا حاجزا بينهم وبين الاتباع وانقلبت علاقاتهم مع الشعب الى علاقات تنافرية وتضارب مصالح على وجه العموم، وبخاصة الضفة الشرقية.

اما بالنسبة الى الشق الغربي من المملكة فالحالة لم تختلف سوى ما يخص العلاقة مع الهوية المفقودة والتي ميز العمل من اجل اعادة تشكيلها واسترجاعها الهدف الكامن وراء العمليات والعلاقات المؤسسية، حيث ارتبطت هذه بالتحركات الفلسطينية على اكثر من ساحة عربية.

٧:٢:٤ - علاقات المؤسسة العسكرية بالشعب:

لقد تماثلت هذه العلاقات مع علاقات النظام والسلطة التنفيذية بالجيش، حيث كانت هذه من ناحية المؤسسة العسكرية علاقات ولاء لا متناه سوى في تلك الفترة الحرجة (١٩٥٧ - ٥٨) على أيدي بعض الضباط. فالمؤسسة العسكرية كانت دائماً أكبر مستخدم للقوة العاملة الاردنية، وبخاصة الشق الشرقي من المملكة فقد كاد ان يخلو بيت من احد الافراد المستخدمين في الجيش. لذلك كانت المؤسسة العسكرية اكثر مأسسة الدولة تأسسا لنظام الحكم.

٨:٢:٤ - علاقات شقي الشعب ببعضهما بعضا:

هذه العلاقات مرت بعدة مراحل، من مرحلة هيمنة ابناء غرب الاردن على الوظائف الادارية والاقتصادية في الدولة الى علاقات تنافسية صراعية وتنافرية على المستوى السياسي وعلاقات محاكاة وتبني من حيث التعليم والوعي، الى علاقات مصاهرة ولكن التوجهات كانت مختلفة من حيث ارتباطات الشق الفلسطيني بقضية رئيسية. غير ان الشق الفلسطيني في الضفة وبين اللاجئين عاد ليشكل من جديد حسب البنية الاجتماعية السائدة في شرق الاردن، القبلية والعائلية.

٥:٢ - الدولة والمؤسسية، والفرد:

لقد برزت الدولة في الشرق العربي عامة، وفي الاردن خاصة متمحورة حول القيادة، كما هي في التقليد العربي، حيث الدولة خلال تاريخ الامة العربية الطويل لم تقم الا اذا وجد القائد كما يقول لنا ابن خلدون (طبعة بغداد ١٣٢ - ١٤٠). ومن القائد يتوقع الاتباع فعل الاشياء التي يفرض هو حدوثها دون مبادرات جادة منهم. فعلى الرغم من ان القيادة قد أوجدت المؤسسات التي يمكن لشاغلي مكائنها تقديم المبادرات واقرارها ومن ثم تنفيذها الا انها بقيت تنفيذية للسياسات التي ترسمها القيادة. وعلى عكس المؤسسات الحكومية في البلدان المتطورة من حيث توجهها نحو تكوين الافراد ليناظ اليهم واجب اخذ المبادرة والتفكير الذاتي، ذهبت المؤسسات الحكومية في الدولة البارزة مذهب تنظيم الزعامات القبلية، والانتظار لما تريد القيادة منها، تخطيطه وتنظيمه وفعله.

غير ان هذا التوجه والناتج عن التجربة المرجعية في مجتمع عربي مثل الاردن الذي لم يكن قد رقي بعد (ولا يزال لم يرق) الى القناعة بأن قوة الدولة هي من قوة الفرد صاحب الارادة الحرة التي لا تتأني الا من خلال اشباع حاجاته الاولى في استقلاليته الذاتية بحيث يرتبط من خلال هذه الاستقلالية مباشرة بالدولة ويتبادل مع الدولة حقوقا وبواجبات. هذا التوجه كان رهنا بثلاث امور: واقع الحرب حيث قدمت الدولة اولوية الدفاع والحرب على اولوية صنع الفرد. وواقع الاقتصاد حيث بقيت الموارد الاقتصادية ضيقة المحدودية معتمدة على مصادر خارجية وبذلك تحدت مجالات حريات الدولة

السلوكية والبنائية، وواقع الاعتمادية القومية حيث ربطت الدولة مصيرها بمصير الدول العربية الأخرى من حيث الطموح نحو تحقيق الوحدة العربية دون أن يكون هناك برنامج خاص للوصول إلى هذا الهدف، وتفاوتت هذه الدول بالاستقلالية وتبعية السيادة، ثم أخيراً واقع التماسس الذي فرض على كل أنظمة الحكم في البلاد العربية والذي اقترن في كثير من الأحيان بطابع العنف والقمع حيث كان أخفهما في الأردن إذا ما تفاضينا عن حالة ١٩٧٠. هذه الأمور الثلاثة شغلت بال القيادة العليا، لأنها هي ذاتها كانت قد وقعت بين فكي رحي، يشكل الفك الأول العلاقات الدولية التي ترتبط بها وتحدد مصيرها شريطة أن تتعامل مع الفك الثاني المكون من القوى الداخلية والتي تقف منها الدولة موقفاً ثنائياً متضارباً داخلياً، فنظام الحكم كان يطمح إلى صنع شعب أو أمة تتبادل معه الوعي المصيري، كهدف مثالي، وكانت تتعامل معه وفق مفاهيم لا تفي بالغرض الذي يؤدي إلى الطموح المثالي. بذلك ودون تخطيط مسبق من الأشخاص في قيادة النظام تتكون قوى في الكيان السياسي (المكونات الأخرى للبنية الفوقية والتي تستأثر أيضاً بمكانات الزعامة المحلية) لتعمل على منوالين، منوال يرضي القيادة العليا ويوهمه أن الأمور تسير على ما يرام، وآخر تجاه الجماعات المحلية واضعاً أفرادها بين شعورين من الموالاة والتمرد حسب حاجاتها في الوقت المناسب. وبينما ينادي الدستور بحرية الفرد،

تنادي هذه القوى بالطاعة للزعامة المحلية وتترك القواعد الحضارية التقليدية تسد مكان القانون وهي نقيضته. وبينما تحاول المؤسسات تثبيت روح الدستور ونشر الحريات العامة يترك الفرد في المجتمع إلى تنشئة اجتماعية لا تعرف عن شيء يدعى دستور - فالأب يتسلط، والأم تطلب الطاعة العمياء، والحمولة تقدم الفئنان المعنوي على أحد أفرادها ليتقدم أحد أبنائها ويشربه ويتعهد بقتل الجاني، دون اعتبار للقانون وتطبيقه، والمعلم يحمل عصاه ويضرب الطالب، أو الطالبة ضرباً مبرحاً بدلاً من أن يعلمه الدفاع عن نفسه وعن حريته، والوالد يذهب إلى المدرسة ليقول إلى المعلم كيف يؤدب ابنه: «الحم لك والعظم لي»، والوالد يزوج ابنته دون إرادتها ليمتتع بمهرها بضع شهور، ويتدخل القانون العشائري لحل المشاكل التي تنتج عن نظام السير، وتتقش الوساطة التي تربط مجموعات الناس بأفراد يمتنون عليها بأنهم عملوا على توظيف ابنهم، بدلاً من أن يعرف الفرد أو يتعلم أن العمل حق مشروع له، وبروز أحد الأخوة ليقول لأخته التي تزوجت الشخص الذي تحبه دون إرادة أهلها لأنها جلبت العار إلى العشيرة أو الحمولة، وهكذا أبقي على الفرد في سلطة الجماعة. كذلك فإن النظام الاقتصادي لم يسمح بخروج الفرد عن الحياة الجماعية أو الاجتماعية لأن مصيره الحتمي ارتبط بها وإذا خرج عنها فإنه يفقد الدجاجة التي تبيض بيضاً من ذهب، وعملت العائلة على الزيادة من انتكالية الفرد حيث أنها فتحت أمامه المجال ليعتمد عليها حتى سن متأخرة، فالأشخاص من سن السادسة والعشرين لا يزالون يمدون أيديهم ليستجدوا ثمن علبة السجائر من والديهم، ولا زالت الفتاة العانس ابنة الأربعين عاماً تعتمد على إرادة أمها لتقوم بزيارة صديقتها في

قرنة الشارع علما بأنها تعمل ومستقلة عن أهلها على المستوى الاقتصادي. كذلك فلا تزال الزوجة العاملة لا تملك حرية التصرف براتبها بل ان أكثرية هؤلاء النسوة لا ترى من النقد الا ما يتكرم به عليها زوجها.

بين عملية التماسس واستمرارية الحياة التقليدية بقي الفرد خارج اللعبة وقد تعلم الانتظار حتى يسوي له الآخرون الأمر ويفتحون له الطريق، هذا الفرد يبحث عن الوسيط قبل ان يبحث عن العمل لأنه وفي كثير من الاحيان يتوقع ان يقول له الوسيط وجدت لك عملا في كيت وكيت. مثل هذا الفرد المفتقد الى روح المبادرة نجده النموذج السائد - وحتى في الدراسة في مرحلة ما بعد الثانوية فهو لا يختار ماذا يدرس بل يقبل برغبة الاهل - ويبقى في التبعية.

الفصل الثالث

الدولة والشعب في الأردن: تفاعل السيطرة والأذعان نحو التكامل في المرحلة التأسيسية الأخيرة

٣ : ١ - القوة الأمنية بين النظام والشعب.

على الرغم من وضع الجيش العربي تحت قيادة الأمير عبد الله بن الحسين منذ نشوئها عام ١٩٢١ تم تعيين فردريك بيك قائد له مع ترفيعه الى رتبة لواء، إلا ان الجيش كان يتكون من أفراد كان لهم انتماءاتهم الاجتماعية في أول الامر بينما كانت المؤسسة العسكرية مصدر رزقهم. ولذلك كان أفراد الجيش في موقع لا يحسدون عليه بين ولائهم للنظام وولائهم للأنظمة القبلية التي انتجتهم. وبذلك أصبحت المؤسسة العسكرية بحد ذاتها آلية تماسس بل أهم آليات تماسس النظام في المجتمع الأردني.

وكما يقول فاتيكيتس (P. J. Vatikiotis ١٩٦٩ : ٦٨) :

«وبينما كان الجيش يلعب دوره المهم كصانع للسلم، كان أيضاً يمحو الفكرة من ذهن أفراد القبائل وباقي السكان بأن الدولة ضعيفة، وأن محاولة خلق المشاكل لا تقود إلى الحصول على الأموال من الدولة بتلك السهولة التي كانت تحدث أيام الحكم العثماني. وقد أثبت الجيش، كما في ربيع ١٩٢٦، أن الحكومة قادرة على فرض الضرائب وجبايتها وأنها ستفعل ذلك، وأنها قادرة على فتح الطرق وتطبيق قوانين وأنظمة البلديات. وهكذا حدثت الإصلاحات التي أدت إلى قيام أنظمة وأجهزة البلديات في نفس الوقت الذي لعب فيه الجيش دوره في تسجيل المواطنين لأول مرة مع قيام الرقابة البريطانية على الحسابات المالية. وباختصار، فإن الجيش قد قام في مرحلة تطوره الأولى من خلال استخدامه الملتزم للقوة بتوعية الإنسان القبلي والبدوي غير المستقر وإنسان المدينة على السواء لضبط النفس وقبول النظام الذي تفرضه السلطة الإدارية المركزية».

هذه هي التوعية التي عملت على تحول الإنسان الأردني من رفض أية سلطة مركزية غير السلطة العشائرية الى قبولها والسلوك بموجب تعليماتها فيما يخص السلوكيات العامة. وكما يقول جارفيس (C. S. Jarvis ١٩٤٣ : ٦١) :

«قال بيك مرة، أن سياستي كانت تهدف إلى تكوين جيش من المستوطنين العرب، أو القرى لتكون قادرة على ضبط البدو وتجعل من الممكن للحكومة القيام بالحكم في البلد بعيداً عن تدخل رؤساء العشائر البدوية».

ويضيف فاتيكيتس (ص ٦٩) بأن البدولم يرغبوا بالدخول في الخدمة العسكرية، وأنهم، في الواقع، وقفوا من الجيش موقفاً عدائياً لأنهم وجدوا أن الجيش يزيد من سلطة

الحاكم المركزي، وبقوا كذلك حتى عام ١٩٣٠ عندما بدأوا ينخرطون في سلك الجندية وبخاصة في قوة البادية التي أسسها جون باجوت جلوب. ويذهب فاتيكوتس (١٩٦٩: ٧) «على أية حال فقد أثبتت هذه القوة العسكرية انها قد كانت اهم وسيلة لتدعيم الامارة وسط ظروف سياسية تميزت بسكان لم يعرفوا الولاء لاية سلطة مركزية قبل ذلك الوقت».

لقد ازدادت قوة الجيش فاعلية على المستوى الداخلي عندما تحولت الى نوع من القوة للحفاظ على الأمن الداخلي بعد ان قررت حكومة الانتداب تشكيل قوة حدود شرق الأردن (بقرار من المندوب السامي) بتاريخ ١ نيسان ١٩٢٦. وقد اصبح واضحاً في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ ان قوة الجيش العربي لم تكن قادرة على التعامل مع الاحوال وحفظ الأمن، خاصة وان هذه الفترة كانت حافلة بالأحداث السياسية والمعارضة للمعاهدة البريطانية. وفي عام ١٩٣٠ أعيد تنظيم الجيش على يد جلوب وتكوين فرق خاصة من البدو، وبذلك اتسع مجال الدور الذي كان على الجيش ان يلعبه في عملته التماسس الى البادية وضبط عملية الغارات القبلية المتبادلة بين العربان، اضافة إلى تعريف البدو بمفهوم الاستيطان من خلال ابنائهم في الجيش.

مع الاستقلال عام ١٩٤٦ تحولت هذه القوة العسكرية إلى جيش نظامي ودخل المرحلة التماسسية الثانية للدولة في الأردن والاكثرت تعقيداً، حيث اخذ الجيش يستقطب افراده من كل من الضفة الشرقية والضفة الغربية. آملاً بالوصول إلى نوع من التكامل بين ابناء الضفتين وأيضاً بوضع جسر بين النظام وبين سكان الضفة الغربية حيث ابنائهم الآن قد اصبحوا يكونون جزءاً من القوة العسكرية والقوات الامنية في المؤسسة العسكرية بحيث ان هؤلاء يشاركون في حماية وطنهم (Vatikiotis ١٩٦٩: ٨٠) لم تكن السنوات العشر بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ كافية الى خلق روح من الالفة من ناحية وامكانية التكامل المؤسسي من ناحية أخرى لخلق بناءات ثقة جديدة في كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاجتماعية. وأنا كانت طروحات المحللين لتلك الفترة إلا انها جميعاً قد تقاضت عن عاملين مهمين في تشكيل هذه البناءات بحيث انهما اخذا يلعبان ادواراً مهمة في عملية التماسس للمرحلة الثانية من الكيان السياسي الأردني

٣ : ١ : ١ - بناء الشخصية العربية الأردنية في فترة ما بعد الخمسينات.

حيث اخذت البطولية الفردية تلعب الدور الهام في صنع القيادة البيروقراطية من ناحية، واخذ التقليد في وضع تصورات التغير يتحول الى مركزية القيادة من ناحية أخرى. هذه البطولية الفردية لم تكن من صنع الأحداث فقط بل كانت مزيجاً من الشعور بالقهر والهزيمة والبحث عن حلول ناجحة من ناحية، وتمثل القيادة العربية التاريخية من ناحية أخرى، بحيث ظهرت بعض الاصناف البطولية (صنف اجتماعي برأي جورج سمل) من خلال العودة إلى للتاريخ العربي ما قبل ظهور المماليك واخذ الفكر الفردي

والجمعي العربي يبحث عن القائد - البطل - المخلص الذي يعيد للأمة كرامتها بعيداً عن الولاء للقوى الأجنبية. لقد كان البحث عن تجسيد الأسطورة التاريخية أحد السمات المميزة في هذه الفترة - الكل يريد أن يكون صلاح الدين الأيوبي أو خالد بن الوليد، أو حتى جعفر الطيار. ولم يكن هذا البحث نتيجة اجتهادات شخصية بقدر ما كان نتيجة للتعليم المدرسي للتاريخ والذي رفع بعض البطولات القديمة إلى أعلى مراتب الشرف والمثالية وهذا ما كانت تحتاجه الأمة في هذه الفترة. لقد كانت الجموع العربية بحاجة أن ترى الفارس المغوار الذي يوحدها ويقود الجيوش ويكسر اليهود ويستولي على فلسطين من جديد، وهذه المثالية هي التي أصبحت آلية ترويج القيادات للثورة الجديدة (في مصر وسورية والعراق).

هذه المثالية مثالية عسكرية في أول الأمر وتصورها الكثيرون غير قادرة على التشكل دون الإطاحة بنفائضها الموجودة على حد تصور أصحابها. لقد قام بجميع الانقلابات في البلدان المجاورة لفلسطين رجال عسكريون ملأوا البلاد العربية بخطاباتهم حول ما تنجزه ثورتهم في بلدانهم وأنهم على أهبة الانتفاض على الصهيونية لإعادة القدس - وكانوا بذلك يدغدغون الأوتار الشديدة الحس عند الإنسان العربي عامة والإنسان الأردني والفلسطيني خاصة. وكون هذه الانقلابات العسكرية كانت تتقي مع الفكر الحزبي العقائدي في الأردن إلى حد بعيد فقد كان من الصعب إقصائها عن أفراد الجيش الأردني سواء الفلسطينيين منهم أو الشرق أردنيين للانخراط في مثل هذا التقليد من الطموح، وأخذت الشخصيات العسكرية الانقلابية (الثورية) تلعب دور القدوة لأصحاب المراكز العسكرية، يحاولون تقليدها بأية ثمن وقاموا بتقليدها حيث تمكنوا من ذلك لولا أن النظام كان أسرع منهم وأحبط محاولاتهم.

٣ : ١ - ٢ - الرغبة في إعادة النظر في تشكيل العلاقات الاجتماعية المؤسسية، القبلية منها وغير القبلية:

ذلك أن العلاقات القائمة بين المؤسسية البيروقراطية والمؤسسية القبلية قد بقيت في تشكيلاتها رهناً بتشكيل قواعد اللعبة بين الزعامات المحلية وأباهامات ولائها (فهي في الواقع زعامات ثنائية - قبلية ومؤسسية - يعتمد ولائها على الجهة التي تبحث فيها عن مصالحها المؤقتة) والسلطة المركزية في حين بقيت القيادات العسكرية تنظر من بعيد وكان عليها أن تتبع نوعاً من الحيادية ما هامت لم تستلم الأوامر من السلطة المركزية للقيام بفعل ما بينما لم تكن قادرة بعد على اتخاذ مثل هذه المواقف والثبات عليها بسبب ارتباطها بالولاء للعلاقات الأولية. وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية التي كانت تربطها بالنظام ظهرت وكأنها قد رجحت كفة ولائها إلى النظام لكن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك. لقد برزت التنشئة العسكرية في هذه الحالة لتلعب دوراً كبيراً في صنع انتماء الأفراد إلى المهنة من ناحية وتوعيتهم بضرورة استمرارية النظام بناء على الشرعية الوظيفية من ناحية ثانية، ومقارنة أوضاعهم مع قرنائهم في الأنظمة الانقلابية الأخرى

ليجدوا انفسهم كأفراد وجماعات في حالة افضل بكثير من احوال زملائهم من ناحية ثالثة. مثل هذه المقارنة ذهبت إلى ابعد من ذلك للمقارنة بين احوال اهاليهم الذين يرتبطون معهم بولاءات اولية - قرابية ودموية - مع اهالي العسكريين في الأنظمة الانقلابية ليجدوا ان آليات القهر العسكري والاجتماعي فيها ليس فقط غير مقبول انما يتخطى كل انواع الشرعية. ولذلك فقد كان التفضيل لديهم لاستمرارية المؤسسة على الرغم من تزمت بعض المسؤولين وانتشار الفساد بين فئة قليلة من ذوي السلطة في كل من المؤسسات السياسية الادارية والعسكرية.

من هنا فإن تكرار عملية تفتيت وإعادة بناء الثقة، كما يقدم لنا ذلك آيزنستاد (Eisenstadt ١٩٨٤ : ٨٢) في المؤسسات قد احتوت على جوانب اربعة في تشكيل النظام المؤسسي زادت من حدة المشكلات في هذه العملية.

الجانب الأول هو التوجه نحو تشكيل التمايزات والاختلافات المتعلقة بالعمل الاجتماعي. فالفصل بين الجانب السياسي والاداري والتشريعي والعسكري لم يتم بين عشية وضحاها. وعلى الرغم من نص الدستور على هذا الفصل إلا ان عملية التشكيل قد مرت بمراحل عدة وبقيت العلاقات بين شاغلي المناصب المهمة في هذه المؤسسات خاضعة للسلوك القبلي التقليدي من أخذ الخواطر، والخجل، ومزج العلاقات الشخصية بالعلاقات الرسمية، بحيث ان عملية التشكيل لا تزال غير مكتملة.

الجانب الثاني، هو التوجه نحو التمايز الرمزي بين المجالات المؤسسية ونشاطاتها وهذا يعني مدى الاعتراف بهذا التمايز في المجال الرمزي، اي في استقلالية مجموعة القيم والرموز التي تقوم عليها العلاقات في كل من هذه المجالات. ففي هذه العملية تطورت مجموعة القيم والمثاليات التي تقوم عليها السلطات الثلاث نحو الاستقلالية لكل منها بينما تطورت أخرى للمؤسسة العسكرية وتطورت غيرها للمؤسسات ثانوية وتغيرت حتى مجموعة القيم والمثاليات العليا للمؤسسات العشائرية او تقلصت في شموليتها من حيث سلطتها وتقلص هذه السلطة على الفرد، فبينما كان الفرد يوالي للدولة عن طريق جماعة القربى ومراكز القيادة القبلية، تطورت عند الفرد أو الأفراد كجاميع من حيث الدولة والقبلية، واصبحت مفاهيم الخضوع والاستقلالية مفاهيم ارادية احياناً وقسرية احياناً أخرى بينما كانت هذه المفاهيم بالنسبة للفرد في الماضي قسرية. هذا التذبذب بين ارادية الموقف وقسريته جعلت الفرد في موقع لا يحسد عليه فهو بين كفتي الرضى والطريق امامه تحدده المصالح التي يرسمها لذاته والاستراتيجية التي يتبعها في الوصول إليها.

وهنا يأتي دور الجانب الثالث وهو تشكل المجال المؤسسي بناء على مباديء غير متناقضة (علمية مقابل الخصوصية، والمساواة مقابل الهرمية) والحقيقة التي لا تقدر التغاضي عنها في عملية تماسس نظام الدولة في المجتمع الاردني هو تأثيره من خلال

عمليات التغيير، التعليم، والتحول إلى الدخل النقدي بدلاً من الدخل الزراعي البدائي الذي كان سائداً في العشرينات على تطور العلاقات بين الزعامات المحلية والاتباع من التبعية القسرية المبنية على علاقات القرى وحق الكبير على الصغير والشيخ على الاتباع إلى علاقة مبنية على الإرادة الذاتية، والانتقال من الحياة في العائلة (الأسرة الممتدة) إلى الاستقلالية في الأسرة النواة، وحلول مبدأ المشاركة المتساوية بدلاً من الفعل التابع والعاطفي (فبير) إلى الفعل العقلاني الهادف. كذلك فإن عملية التماسك هذه قد قادت إلى دخول مجموعات من القيم العالمية الانسانية لتحل محل قيم الحياة القبلية من ناحية وقيم المصلحة الفردية بديل القيم المنتجة إلى المصالح الجمعية. فمبادئ الانتماء للدولة غير مبادئ الولاء الضيق لجماعات القرى.

غير أن هذه التغيرات لم تكن واضحة وجليت معها كثيراً من الإبهامات حول مدلول المفاهيم الجديدة حيث أن هذه الإبهامات في المبادئ لم تكن جميعها على درجة واحدة من الوضوح. كذلك فإن درجة الاستقلالية في السلوك المؤسسي لم تكن في نفس الوضوح دائماً. فبينما كان الوسيط يذهب إلى مؤسسة حكومية ويطلب بتوظيف شخص كحق قانوني لهذا الشخص كان يعود إلى جماعته ويقول لهم أنا الذي حصلت له على وظيفة ويقع صاحب الوظيفة تحت منة هذا الوسيط، ويحتفظ الوسيط ببعض الحق ليطالب من هذا الشخص في حالة معينة (الانتخابات مثلاً) الوقوف إلى جانبه فقط لأنه توسل له في الحصول على وظيفة رغمًا من أن مثل هذا الشخص قد لا يؤازر الوسيط. مثل هذه الإبهامات تشكل الجانب الرابع في تشكيل النظام المؤسسي، بحيث أن الوساطة مثلاً، أصبحت سلوكاً مؤسسياً عند الجماعات والأفراد في المجتمع. ولا شك في أن هذه الإبهامات قد لعبت دوراً هاماً في بناء شخصية الإنسان الأردني وإبعاده عن المبادرة الذاتية للحصول على حقوقه فناعة منه أن الوساطة جانب تكويني من النظام الاجتماعي والسياسي والإداري في البلد.

هذه الجوانب الأربعة ودون شك سهلة الاكتشاف في المؤسسات الرسمية والشعبية في المجتمع الجديد بما في ذلك المؤسسة العسكرية. ونتيجة للتفاعل غير الرسمي بين أصحاب المكنات العليا في المؤسسات السياسية (الإدارية) والعسكرية، فقد برزت التأثيرات المتبادلة على المستوى الفكري والعقائدي بين القيادات الفرعية حتى دون معرفة البنية السلطوية الفوقية.

لقد عملت المؤسسة الأمنية في المجتمع الجديد على تماسك النظام وتكيف المجتمع على كل من المستويين الكلي الأعلى والفرعي الأدنى من ناحية، كما عملت على الحفاظ على النظام وعدم السماح بقيام القيادات المحلية بمحاولة اغتيال وجود البنية السياسية الفوقية بما في ذلك تنفيذ الأحكام العرفية بعد استنابات خاصة. ومع ظهور الأحزاب العقائدية التي كانت تعمل تحت غطاء العشائرية، ظهرت المؤسسة الأمنية كي تقي الدولة شر الوقوع في شرك المؤامرات الخارجية والتي كانت تنفذ برامجها من خلال أتباعها

الايدولوجيين داخل المجتمع، كما قامت البنية العشائرية بدورها في احباط محاولات الايدولوجيين في الحصول على اتباع على مستوى الجماهير على الرغم من التدرج السريع في تساؤل نفوذها من خلال التوسع في التعليم. وقد كان غياب آلية ربط الفرد بالدولة مباشرة او ميكانيكية التبادل بين الفرد والدولة حقوقاً بواجبات دوراً هاماً في الابقاء على الروح العشائرية واستمرارية بناء الثقة التقليدي ولو على اسس تختلف عما كانت عليه في السابق. هذه الظاهرة التقاطعية بين الدولة والعشائرية لم تدع مجالاً للأحزاب العقائدية في استقطاب الفرد الأردني الذي أصبح بحاجة ماسة إلى نوع التوسطات التي كانت سائدة أيام الزعامات المحلية من أجل تحقيق اهدافه الخاصة، كما سهلت ايضا عملية سيطرة الأجهزة الأمنية على الموقف من خلال وظيفتها الجامعة لولاءات الأفراد في البنيات المؤسسية المختلفة في المجتمع: الجيش والشرطة، والمخابرات، والتعقيب والتعليم والوظائف الادارية في الوزارات المختلفة. ومن هنا فقد كان غياب التلاقي بين البنية العشائرية ومؤسسات الأحزاب. لقد سهلت المؤسسة العشائرية انتقال المعلومات إلى الجهات الأمنية بطريقة لا شعورية حتى انها بحق كانت تعتبر عماد استمرارية النظام في الأردن اذ من خلال هذا الاسهام المعلوماتي كانت أجهزة الدولة قادرة على جمع المعلومات عن الأفراد بطريقة او بآخرى وكانت المنافسات بين الأفراد سواء داخل العشيرة الواحدة او بين أفراد العشائر المختلفة تقود إلى تسرب المعلومات حول الأفراد إلى الجهات الأمنية وتزود هذه الجهات بالمقدرة على مراقبة هؤلاء الأفراد في نشاطاتهم الحزبية.

كانت المؤسسات الأمنية في المجتمع ولا تزال غير مقتصرة على قنواتها المؤسسية بل كان لها قنواتها الشعبية من خلال منظومة القبلية والعشائرية في الضبط الاجتماعي والسياسي. وقد عملت المؤسسة القبلية اداة ضبط اجتماعي في كل من شقيه الوقائي والعلاجي. ومن حيث الشق العلاجي فقد برزت العشائرية لتشعر الأفراد المنتمين إلى أيديولوجيات سياسية بأنها هي في النهاية القادرة على ابرازهم ورفعهم او على استئنائهم وخفضهم حتى في الحالات التي يكون فيها هؤلاء الأفراد قادرين على النجاح خارج منظومتها، ففي النهاية كان على هؤلاء الأفراد اللجوء إليها من أجل الأصوات كما في الانتخابات النيابية مثلاً حيث لم يكن هؤلاء قادرين على ترويض شعبيتهم بناء على أسس حزبية تتعارض في جوهرها مع الكينونة القبلية وتقسيم الكراسي البرلمانية، او في الحالات التي تقوم إلى اعتقال هؤلاء الأفراد ويكونون بحاجة لمن يتوسط لهم عند المسؤولين سواء للاعفاء عنهم، أو لتخفيف الأحكام عليهم، او في حالة البحث عن عمل حيث اخذت الوساطة تلعب الدور الكبير في حصول الفرد على مركزاً بما في ذلك المراكز الأمنية.

٢٠٣ - الفرد بين المشاركة السياسية والتحديد :

كثيرون هم الذين يذهبون إلى أن حكومة النابلسي ١٩٥٦/١١/٢٩ - ١٩٥٧/٤/١٠ كانت حكومة وطنية، بمعنى أنها كانت تمثل الشعب بفئاته الايدولوجية

او انها جاءت نتيجة انتخابات نيابية افرزت حكومة تمثل الاحزاب الفائزة في هذه الانتخابات، نحن نذكر تلك الانتخابات جيداً في قرى الشمال ولا نذكر قط بأن يافطة قد رفعت بإسم حزب البعث او الحزب الشيوعي او حزب التحرير او اي حزب اخر. هذا يعني خطأ ما جاء في كتاب سليمان موسى (١٩٥٩: ٦٣٧) من ان المعركة الانتخابية (٢١ ايلول - ٢١ تشرين اول ١٩٥٦) في المملكة كانت قد جرت على اساس التكتلات الحزبية، ولذلك عهد جلالة الملك الى سليمان النابلسي العضو في الحزب الوطني الاشتراكي بتأسيس الوزارة على الرغم من فشله في الانتخابات النيابية. كان هذا الحزب قد حصل على احدى عشر مقعداً من مقاعد البرلمان الذي أصبح يعد بعد وحدة الضفتين اربعين مقعداً، من ناحية، وكانت الاحزاب في الاصل غير قادرة على الوصول إلى التفاف جماهيري حولها بحيث ان الدعاية الانتخابية كانت عشائرية في اول الامر. جميعنا يعرف ان نواب المناطق كانوا يجوبون قرى مقاطعاتهم يعدون الناس بتعبيد الطرق، وإيصال الماء، وبناء المدارس والتوسط للأفراد من أجل الحصول على وظيفة في الدولة مقابل اجتذاب المواطنين للتصويت لصالحهم. وجميعنا يعرف ان هذا المجتمع الأردني في الستينات لم يكن يفقه الفكر الاشتراكي او الشيوعي ولا حتى البعثي، وان الانتماء إلى الاحزاب لم يتعدى مجموعة قليلة من الناس الذين نالوا قسماً من التعليم من ناحية والذين تركوا القرية للحياة في المدينة من ناحية أخرى. اضعف إلى ذلك ان كلمة شيوعي او اشتراكي كانت تطلق على الفرد تحقيراً أكثر منها وصفاً لاعتناق مبدأ سياسي (كانت كلمة شيوعي وحتى اشتراكي تعني بكل صراحة كافر، قليل دين، كما انها لا تزال تحمل هذا المعنى في كثير من الأوساط). والغريب في رأي من ذهبوا هذا المذهب هو انهم تجاهلوا حقيقة مهمة في إضفاء هذه الخاصية الوطنية بناء على التمثيل الحزبي تمثلت في استمرارية البرلمان الذي افرز هذه الحكومة بعد اقالمتها في ١٠ نيسان ١٩٥٧. لو كان البرلمان حقاً قد افرز تلك الحكومة من خلفية حزبية ارتكز اعضائه عليها، لكان اعضاء هذا البرلمان قد استقالوا من مناصبهم مؤازرة للحكومة المقالة. اما الواقع فيبدو غير ذلك فلم يستقل من البرلمانيين الاربعين أكثر من خمسة اعضاء وفصل فصلاً ستة اعضاء بسبب احكام اصدرت ضدهم بموجب القانون على الرغم من حصانتهم البرلمانية. لقد كان هذا البرلمان هو الذي وضع القانون الجديد للانتخابات النيابية فاصبح عدد المقاعد بموجبه ستين مقعداً بدلاً من خمسين واصبح عدد اعضاء مجلس الاعيان ثلاثين بدلاً من خمسة وعشرين. (الوثائق الأردنية ١٩٨٤: ٢٥٠ - ٢٨).

بين ١٩٦١ و ١٩٦٧ جرت في الأردن اربع انتخابات نيابية على نفس النمط العشائري كان اخرها انتخابات حزيران ١٩٦٧ قبيل الحرب، وبعدها تعطلت الانتخابات بل والحياة النيابية، ومر النظام والشعب الأردنيين بفترة عصيبة دامت ثلاثة وعشرين عاماً أوكل فيها الحكم الى السلطة التنفيذية في حين بقي البرلمان حتى حله عام ١٩٧٦ صورياً. وإذا ما نظرنا نظرة استرجاعية الى فترة ما قبل ١٩٦٧ يمكننا ملاحظة تحول

ملموس فيها بدأ بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والتي اخذت تستقطب القوى الفلسطينية بطريقة او بأخرى من ناحية واخذت تستقطب القوى الحزبية من ناحية اخرى. فقد نشطت المنظمات الفلسطينية على اسس مختلفة منها عقائدية حزبية واخرى دينية وثألها قومية، واصبحت بمجملها تكون بوتقة سياسية جديدة موالية لانتظمة الحكم الثورية (مصر، سورية والعراق) ومعادية لانتظمة الحكم الملكية في البلاد العربية وبخاصة الاردن. ومع نشوء هذه الحركة بدأت ايضاً عملية اعادة او محاولة اعادة التباعد بين شقي الشعب في المملكة، وقد وصلت هذه المحاولة إلى أوجها بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ حتى انتهت هذه المصادمة بما انتهت إليه من حرب اهلية اكلت الأخضر واليابس على السواء وعملت على اختيار النظام للحزم والملاحقة لكل من ينتمي الى عقيدة او أيديولوجية سياسية يمكن ان تؤثر مستقبلاً على استمرارية النظام في المملكة. وفي هذه المرحلة بالذات برزت الجهات الامنية لتلعب الدور الاكبر في عملية اعادة بناء الثقة بين جزء كبير من الشعب والنظام، وخلق مجموعة جديدة من القيم التي يقوم عليها بناء ثقة جديد يحول دون حصول قلاقل جديدة في البلد. وسواء ما قبل ١٩٦٧ او ما بعد ١٩٧٦ فقد بقي امر مشاركة الفرد السياسية محور السؤال.

لقد ادى التطرف الى ابتعاد الفرد عن الساحة السياسية، وبرزت المؤسسة الاجتماعية الاولى الاسرة (الاسرة النووية) والعائلة (الاسرة الممتدة) لتلعب الدور الرئيسي في عملية ابتعاد الفرد عن الساحة السياسية وتحبيده - وظهرت مقولة «السياسة لأصحابها». لقد صورت الدولة ومعها النظام بطريقة غير لائقة بحيث ان الفرد اصبح يخاف الكلام في المجال السياسي امام الآخرين، وسادت الفكرة بأن الكلام يؤدي بطريقة او بأخرى الى نهاية غير سليمة. حتى وحيث طلب من الفرد ان يتكلم فإنه كان يفيى صامتاً وظهرت المقولة التي راجت في تلك السنوات (والتي لا تزال رائجة حتى اليوم) «وانا مالي؟»، أي ما شأني بذلك، ما دمت قادراً على العمل والحصول على لقمة عيشي وعيش اطفالي؟ هذه الحيادية، وكما يبدو اصبحت مع الزمن احدى مكونات الشخصية عند الانسان الاردني خاصة والانسان العربي عامة. حتى وحيث ارتقى الفكر إلى مستوى النقد فإنه لم يشمل الفرد وبقي عائماً في العموميات والكليات العليا، وبقيت انتظمة الحكم هي المحور الذي تدور حوله المناقشات، كما عند محمد عابد الجابري والطيب تيزيني وغيرهما. وبينما ذهبت السياسات التعليمية الى تغيير المنطلقات التربوية المدرسية الى تطوير العملية التعليمية بحيث يصبح التركيز على التفكير الذاتي، والابداع والمناقشة كان القائمون عليها من معلمين وتربويين انفسهم غير قادرين على ممارسة هذه العملية وفاقده الشيء لا يعطيه، وبقيت شخصية المعلم الدكتاتورية - كما يقول هشام شرابي هي السائدة - وهذه هي الحيادية التي قال عنها د. عاطف غصنيات (١٩٨٩) بأنها ظاهرة التغرب عند الشباب. هذا الشباب الذي تكلم عنه الاخير هو الذكور من الشباب وليس الاناث، لان مشكلة الاناث - المرأة - في المجتمع الاردني خاصة والعالم العربي عامة جزء

من مشكلة المرأة العالمية على وجه العموم، ومشكلتها على مستوى العالم الثاني. وعلى مستوى العالم العربي ثالثاً.

٣ : ١ - بين المشاركة السياسية الوطنية والمشاركة السياسية المحلية:

توقفت الحياة النيابية في الأردن في سنوات التحول نحو السبعينات تحت ظروف قاهرة فقدت فيه المملكة السيطرة على أكثر من ٢٠٪ من سكانها بسبب احتلال الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧، وسادت المنطقة حالة الحرب الدائمة والخوف من التهديد الخارجي الذي كان قد ينفجر في أية لحظة من ناحية، لكن المؤسسة التشريعية الأردنية في الواقع كانت قد فقدت المجموعة السكانية التي تنتخب نصف أعضائها من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد بقي نواب الضفة الغربية يعتبرون حاضرين حتى عام ١٩٧٦ عندما حل البرلمان بموجب مادة دستورية خولت العرش بفعل ذلك. مقابل ذلك فتحت الحدود أمام المواطنين الأردنيين للعمل خارج المملكة في المجتمعات الخليجية، مما أدى إلى انفراج اقتصادي للأفراد خاصة وللدولة عامة. في هذه الفترة ظهرت في الأردن ظاهرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في الستينات، وبخاصة التخطيط الاقليمي للتنمية الذي سمح بتوسيع الادارة المحلية، وبناء على قانون البلديات لعام ١٩٥٢ توسعت الدولة بإنشاء المجالس القروية والبلدية. وهنا ظهرت المشاركة السياسية المحلية في القرى الأردنية وبخاصة لانتخاب اعضاء المجالس البلدية والقروية. لقد لعبت ظاهرة الانتخابات المحلية دوراً كبيراً في تقسيم وتفكك العشائر الى جزيئات عشائرية دعاها لنا فريدريك بارث (F. Barth ١٩٦٣ : ٥٢) (Segmentary) او انقسامية أدت إلى انقسامية تعارضية، بحيث ان الجزء الواحد في العشيرة جاء ليعارض الجزء الثاني منافساً إياه على الزعامة في اشغال المكانات الادارية المنشأة من خلال التطوير الاداري والتي وضع على عاتقها واجب القيام بالتنمية المحلية وتحقيق بناء البنية التقنية التحتية (طرق، كهرباء، مياه وشوارع).

هذه العملية قسمت التجمعات السكانية في القرية او المستوطنة الأردنية الى جماعات فرعية متنافرة تحالفت احدها مع الأخرى بناء على أسس غير تلك التي اعتادت عليها (المصلحة الاقتصادية والاجتماعية) مما اضعف الزعامات العشائرية وبرزت زعامات جديدة بناء على انتخابات فردية. لقد كانت هذه العملية وبدون تخطيط مسبق عملية توعية للفرد بطبيعة الزعامات القبلية، واكتشف الفرد ان العلاقات الأولية (علاقات القربى، والعلاقات الدموية) لا تشكل آلية بقاء واستمراره بقدر ما هي العلاقات التبادلية بناء على التحقق من المصالح المشتركة، وان هذه المصالح المشتركة هي الأساس الصحيح لتحالفاته وتنافراته في المجتمع المحلي خاصة، والمجتمع الكلي عامة. وإذا كانت التكتلات السابقة البنية على العلاقات الدموية تؤدي إلى مكاسب لعدد محدود من الأفراد في العشيرة، فإن التكتلات الجديدة تساعد الأفراد الذين لم يكونوا يحلمون

بمنافسة الزعامات القبلية، على التصدي لهذه الزعامات في النظام الجديد ويكون الفرد فيها قادراً على تحقيق ذاته ان هو نجح في اقناع الآخرين بمقدراته. اسطورة المكانة الموروثة الآن أصبحت مكشوفة، او خرافة لم يعد احد يجهل مصدرها ومقاصدها وانها استخدمت جهل الأفراد بطرق مختلفة وريخية في كثير من الأحيان مفتنمة جهل الأفراد وضيق افق المعرفة لديهم. ومن هنا ميز جوبزر (Gubser ١٩٧٣ : ١٥٢ - ١٥٥) بين ثمانية انواع من القيادة او الزعامة المحلية.

فبينما كانت هذه المكانة في كثير من الأحيان موروثة أصبحت الآن تتحول نحو الزعامة المفترضة - الممنوحة (Ascriptive) والمكانة المحصلة او المكتسبة والتي ظهرت نتيجة للتغيرات في انماط الاقتصاد والمعيشة، والتعليم وغيره وكذلك من خلال تغير الاتجاهات والمواقف الشعبية. ويسمى لنا جوبزر هذه المكانات الهرمية من أعلى الى ادنى: الموظفين، متوسطي الملكية، ضباط الجيش، المعلمون، الموظفون الصغار، التجار التقليديون والملوك الصغار. مهم جداً عند جوبزر بين الكريكين هو خروج الانسان الفرد عن المكانة الموروثة الى المكانة المكتسبة وتنوع هذا الاكتساب من خلال التعليم وتوسع مكانات الدولة افقياً وعمودياً أصبحت مرتبة الفرد في علاقته مع الآخرين أكثر ابهاماً ولو انها أصبحت أكثر توازناً، لانه أصبح خارج المكانة المكتسبة أكثر قدرة على ادارة مستقبلية وتسهلت عليه عملية الحراك الاجتماعي واصبح قادراً على تخطي المعطيات التقليدية في تحديد مجالات سلوكه. ما لم يكن الباحث جوبزر قادراً على ملاحظته هو ان الانسان الفرد في هذه العملية قد اخذ يعتبر ذاته فوق الجميع، وكذلك يعتبر نفسه أكثر قدرة من غيره ومن هنا برزت أهمية أزمة الاعتراف بمكانة الآخر. في مثل هذا التنافس على المكانات يبرز الفرد ليجد انه هو صاحب الحق في شغل المكانة العليا على الرغم من وجود آخرين. وكما قالت ذلك احدى مساعدات البحث والتدريس في جامعة اليرموك للباحث: «ماذا يفعل حامل الدكتوراة للطالب أكثر مما يفعله مساعد البحث والتدريس؟» وفي رأيها ان هذا الأخير قد يقوم بعمله افضل من الدكتور: الأستاذ المساعد، المشارك او الأستاذ. مثل هذا التنافس نجده في جميع مجالات الوظائف في الدولة. الأزمة الجديدة في المجتمع تتمثل في الصراع على الزعامة والقيادة أي على المكانات العليا والتي تجلب معها غياب اعتراف الفرد بقدرات الآخرين ما دام هو لم يوزع تلك المكانات، او يكون في مكانة قيادية تؤهله لتوزيع هذه المكانات. وبذلك أصبح الفرد يجعل نفسه مركز الكون وان هذا الكون لا يصلح إلا به، (الكلمات للدكتور أحمد ظاهر)، هذا الموقف الرافض للواقع الامبيريقى هو موقف عام وليس خاصاً، وعلى الرغم من المجاملات بين الأفراد إلا ان حقيقة هذا الموقف تبرز في أكثر من مجال واحد. المكانة المعترف بها فعلاً هي المكانة المقدرة والممنوحة للفرد من خلال القنوات المؤسسية والتي تفرضها على الآخرين بحيث يكونوا غير قادرين على تغييرها ارادياً، ثم يصبح صاحب هذه المكانة محوراً لجموعات من العلاقات الاجتماعية طمعاً بنيل حظوة صاحب هذه المكانة.

على المستوى المحلي أصبحت هذه المكانة هي موضوع المنافسة، وأصبحت عملية المشاركة ظاهرة تزدحم الفرد على المشاركة بسبب الاحتكاك المباشر بين الفرد والأفراد الآخرين وعملية الرقابة القوية. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة المشاركة بقيت منخفضة حيث لم تتعدى هذه في أربد عام ١٩٨٨ أكثر من ٤٠٪ ولم تصل في الحصن للانتخابات البلدية أكثر من ٤٥٪ (بتاريخ ١١/٢٦/١٩٩١) مقابل ٣٥,٥٪ للانتخابات النيابية التي جرت في ٨/١١/١٩٨٩. هذا يعني أن هنالك عملية أدت إلى تحييد الفرد في المجتمع، وغياب الشعور بالمسؤولية عند الفرد للمبادرة في إنتاج القيادات المحلية. النسبة المئوية المتدنية التي تشارك في مثل هذه المناسبات تتكون من فئات اجتماعية لا تزال تحركها القوى العقائدية التقليدية وبخاصة الحركات الدينية والقبلية. أما غير ذلك فإن الأفراد قد وصلوا إلى نوع من التحييد لسبب أو لآخر. عملية التحييد هذه وصلت إلى أوجها في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٧.

هنالك عامل آخر لعب دوره في تحييد الفرد بل وفي ظهور الفردية الانانية عند الإنسان الأردني، ويتمثل هذا العامل في الثنائية الوطنية التي ظهرت بعد ١٩٧٠. لقد انقسم الشعب بعد أحداث ايلول بشكل واضح في تكتلات كانت أن تنقسم في السلوك الفردي لولا تدخل القوات الأمنية التي وجدت أن العمل على الوحدة الوطنية ضرورة، وبقيت تعمل على هذا المنوال حتى فك الارتباط القانوني والإداري في آب ١٩٨٨. لقد برزت القوات الأمنية بعد ١٩٧٠ تحارب نفوذ كل من المنظمات الفلسطينية بين أفراد الشعب الأردني بما في ذلك نفوذ الأحزاب التي كانت قد حضر عليها النشاط منذ عام ١٩٥٧، ثم توجهت بعد قيام حركات التحرير الفلسطينية إلى العمل الفدائي، وبذلك أخذت تحاول استغلال القوى الوطنية للعمل على الإطاحة بالنظام حتى وصلت هذه المحاولات أوجها عام ١٩٧٠ في ايلول. وعلى الرغم من وجود المعارضين لمثل هذه السياسة والنشاط بين أفراد المنظمات الفلسطينية إلا أن القيادات هي التي دعمت ممارسات التصادم مع النظام الأردني. لقد أدت وسائل القمع المستعملة في هذا الصراع بالفرد الأردني إلى خيار الحياد لأسباب كثيرة، أهمها الابتعاد عن المشكلات حفاظاً على الذات، عدم التطرق إلى الأمور السياسية تقديراً للملاحقة الجاهات الأمنية، وثالثها هو الحصول على عمل وهو المجال الذي أخذت تتحكم به جهتان، التكتلات الفلسطينية والأردنية من ناحية والجهات الأمنية من ناحية أخرى. لقد وصل الأمر بتمييز الفرد حسب هوية ميلاده، وأصله الوطني إلى درجة جعلت الفرد يلجأ إلى أي سبيل للحصول على عمل يأكل منه عيشه. وعلى الرغم من المواقف الجماعية السلبية إلا أن الفرد بقي خارج اللعبة وكان عليه كما يقال «أن يلعب على الحبلين».

عمليات الهدم والبناء هذه تمخضت عن حالة رتة على المستوى الشعبي وغيرت كثيراً من المفاهيم القيمة على فترات بحيث أن تطبيق ما جاء به دركهام في تقسيم العمل من انتشار اللامعيارية قد أصبح ممكناً. لقد انتقل المجتمع وبطريقة سلسلة من التعاضد

الآلي الى التعاضد العضوي من حيث هو مجتمع رجال... اما الفرد المرأة فقد مرت
بظروف مزيج بين الأحوال الطارئة والتقليدية.

٣ : ٢ : ٢ - المرأة وعملية التماسس المتبادل بين النظام والشعب:

ما تقدم في الفقرات السابقة يخص الذكور من المجتمع الأردني إذ ان المجال لم
يكن مفتوحاً أمام المرأة للمشاركة على الرغم من ان الدستور اعطى المرأة نفس الحرية
التي اعطاها للرجل، غير ان النظرية بقيت المثال واختلفت الممارسات. ولا عجب في ذلك
فإن الحياة القبلية التي سادت الأردن طيلة القرون السالفة لم تترك أمام المرأة الا ان
تكون في ادنى درجات السلم الاجتماعي. وعندما قدم النظام إلى الأردن بقيادة الأمير لم
يكن بالمستطاع اصلاح ذات البين بين عشية وضحاها. غير ان الدولة بدأت تعمل شيئاً في
هذا الاتجاه إذ فتحت بعض المدارس الابتدائية وحاولت الدولة ان تستمر في هذه المسيرة
على الرغم من تردى الحالة الاقتصادية. لكن التطور لم يقتصر على المدارس اذ ان تطور
المرأة قد سار جنباً إلى جنب مع التطور الذي شهده الأردن طوال هذه العقود.

في العشرينات كانت اغلبية سكان الأردن يعيشون على الزراعة او تربية الماشية
سواء في الريف او البادية. مع تأسيس الدولة وتوسع مؤسساتها اخذت المدن تستقطب
الناس من الريف واخذ هؤلاء بالهجرة من الريف والبادية اليها. احد آثار هذه الهجرة
الداخلية هو اقتلاع الافراد والاسر من البيئة الريفية والبدوية من اوساطهم القبلية
 ووضعهم في حالة جديدة. وبينما كانت المرأة تترك على حريتها في اوساطها القبلية وعوامل
الضبط الاجتماعي في الجماعات الاولى، اصبحت المرأة في البيئة الجديدة بعيدة عن هذه
الضوابط. فقد اخذ الرجل يذهب الى عمله ويبقى المرأة في البيت. ولكي يأمن الرجل شر
العواقب في البيئة الجديدة ظهر الحجاب واصبحت المرأة ممنوعة من الحركة سوى داخل
البيت، اذ ان سكان المدن وحتى الستينات كانوا من الموظفين والعاملين في الجيش
والتجارة واخذت عزلة المرأة تزداد بدلاً من ان تطلق لها الحرية. لقد دخلت المرأة بذلك
مرحلة تكيف جديدة على حالة سكنية جديدة لم يكن لها بها خبرة. وعلى الرغم من فتح
بعض المدارس إلا ان الاقبال عليها بقي قليلاً من ناحية ولم تصل عدد الصفوف في هذه
المدارس أكثر من الابتدائية والاعدادية. ففي ١٩٥٢ عندما فتحت اول مدرسة للتمريض
في عمان لتأهيل الممرضات لم تكن هذه المدرسة قادرة على إيجاد المرشحات من ذوات
التأهيل الثانوي لينخرطن في التأهيل لمهنة التمريض من درجة Staff Nurse. وعندما
فتحت المدرسة المعمدانية للتمريض في عجلون ١٩٤٦، كانت امامها خيار واحد وهو قبول
الذكور لتأهيلهم في مهنة التمريض من نوع العملي Practical Nurse (مهننا حداد ١٩٨٧ :
فصل ١١).

في مرحلة التماسس الأولى، على هذا، لم يكن هنالك اية ادوار للمرأة الأردنية وبقي
الامر كذلك حتى الوحدة مع الضفة الغربية عندما اخذت المنظمة العالمية للعناية

باللاجئين تؤسس المدارس وتستقطب المعلومات من الضفة الغربية. وفي هذه الاثناء كانت الدولة في الأردن قد دخلت مرحلة التماسس الثانية، وكان لا بد من إزالة الهوة بين مستوى المرأة في شرق الأردن وغربه. كانت هذه الفترة - فترة حكم الملك حسين بن طلال - قد اعلنت عهداً جديداً لتعليم الاناث في الأردن وظهر قانون التعليم لعام ١٩٥٢ يحض على تعليم الانثى مثلما يحض على تعليم الذكور وتركت الدولة الفكرة القديمة في الفصل بين الجنسين في التعليم ومارست عملية التعليم المختلط. الا ان المرأة وعلى الرغم من ذلك بقيت خاضعة للأنظمة الاجتماعية التقليدية ولم تكن قادرة على تعميق الوعي بحرياتهما القانونية إلا ما كان يخص بعض القطاعات النسوية في الطبقة العليا. وسواء في الريف او المدن فقد بقيت المرأة تعاني من الاغتراب عن الحركة الوطنية والمشاركة السياسية حتى اتيح لها حق الاقتراع، واخذت تمارس هذا الحق مع تقدم الوعي لديها من خلال التعليم.

كان للتغير الاجتماعي والاقتصادي الأثر الكبير على المرأة. فمع توسع أجهزة الدولة في الستينات وحصول المرأة على التعليم اخذت المرأة بالخروج للعمل وبخاصة في فترة التحول نحو الثمانينات. ومما شجع المرأة على ذلك هو ارتفاع مستوى المعيشة بحيث ان الرجل لوحده لم يعد قادراً على اشباع حاجات الاسرة المادية وكان لزاماً على المرأة الخروج للعمل، ووصل الأمر الى درجة ان كثيراً من الشباب اخذوا يبحثون عن المرأة العاملة كشريكة حياة. غير ان المرأة لم تأخذ حريتها، ولا بأية قياس في الحياة العامة، كما منحها الدستور من حرية، وبقيت القوى التقليدية تعمل ضد الحركة النسوية، وبخاصة الاتجاهات الدينية بمسلمة كانت ام مسيحية. العامل المهم الذي ساعد على بقاء المرأة في قبضة السيطرة الذكورية هو اناطة قوانين الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والأرث والتبني) إلى المحاكم الدينية (الشرعية والكنسية) بحيث ابقت امر الانثى بيد الذكر. والحقيقة هي ان المرأة بقيت في قبضة الحياة القبلية والعائلية واستمرت القواعد الحضارية من عادات وتقاليدها تلعب الدور الأول في توجيه سلوكها، ولم يتطور لديها الوعي بحقوقها القانونية والدستورية، بحيث ان الاسس الاجتماعية للسلوك بقيت أقوى من الدوافع القانونية ولا تزال.

ومن حيث المشاركة السياسية فإن المرأة بقيت خارج اللعبة، على الرغم من ظهور بعض النسوة اللواتي تقلدن المناصب العليا ومنها الوزارة، إلا انها لم تغلح إلى هذا الوقت بارتياح المجلس النيابي مثلاً. وعلى الرغم من ان بعض النسوة خضن المعركة الانتخابية في الانتخابات العامة الأخيرة الا انهن لم ينجحن بتوصيل رسالتهن الى ادراك المرأة الأردنية والتي لا تزال - كما تبين نتائج الاستفتاءات (انظر الفصول القادمة) - تعتقد ان الحياة السياسية للرجل وليس للمرأة.

على الرغم مما وصلت إليه المرأة الأردنية من تعليم إلا انها لا تزال خاضعة لسلطة الأهل. وعلى الرغم من مشاركتها في التعليم الجامعي حيث وصلت نسبة قبول الاناث إلى

الذكور ٦٠,٤٠، إلا أن التعليم الجامعي كما يبدو قد حصل على معنى خاص لدى كل من الرجل والمرأة، فلا تزال المرأة تحتل مكانات اجتماعية في بعض قطاعات العمل مثل التعليم، والتعمير والسكرتاريا، والأعمال الإدارية الدنيا، وفي الريف لا تزال المرأة تعمل في القطاع الزراعي بشكل واسع، واحتلت المرأة على نطاق ضيق جداً مكانات في الطب والصيدلة والتعليم الجامعي والإدارات العليا، والتجارة والصناعة. أما على الصعيد السياسي فقد بقيت المرأة خارج هذا الاهتمام، على الرغم من نشاط بعض المنظمات النسائية - كالاتحاد النسائي الأردني - وجمعية الشابات المسيحيات - في نشر الوعي بهذا الخصوص.

وإذا كان تحييد الفرد الأردني قد جاء من كل من المؤسسات العليا والمؤسسات الاجتماعية العائلية والقبلية، فإن تحييد الأنثى في المجال السياسي كان نتيجة لفاعل مؤسسة ثالثة - المؤسسة الدينية وتلاحمها مع القوى التقليدية في البلد.

٣ : ٣ - الدستور والديموقراطية:

على الرغم من إجماع الرأي العام في المملكة الأردنية الهاشمية بعد هذه التجربة الطويلة في عملية التماسس بين النظام والمجتمع على ضرورة ووجوب تأسيس الديمقراطية في الأردن إلا أن جميع من كتبوا في هذا المجال قد تركوا فراغاً هائلاً في التعرض إلى السؤال: هل يحتوي الدستور الأردني القاعدة الملائمة والدافعة لممارسة العملية الديمقراطية؟ جميع الكتب التي رجعنا إليها في هذا الصدد، وتم بطريقة غريبة جداً عن التساؤل حول هذا الموضوع، ولا تحمل في طياتها إلا الإعادة والتكرار لما كتب من قبل. حتى الكتب الأكاديمية منها فإنها أحجمت عن الخوض في هذا الموضوع (انظر على سبيل المثال لا الحصر أمين بني حسن ١٩٩٠ و ١٩٨٨، طارق خوري ١٩٩٠، حازم نسييه ١٩٩٠، عبد الله نقرش ١٩٩١، عيسى الريموني ١٩٩٠، ورناد عياد ١٩٩١).

الدستور الأردني بحد ذاته من أحدث الدساتير في العالم العربي ولم يرق إلى صفة أي منها. العقبة التي لا يقدر المرء على تجاوزها في الدستور الأردني هي العلاقة بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومكانة العرش من كل منها من ناحية، والصفة الدينية التي أضيفت على الدولة في المادة الثانية من الفصل الأول، والخاصة على أن الإسلام دين الدولة. فلو افترضنا مبدأ على أن هذه المادة تشير إلى مؤسسة لها دين فإننا نصل إلى بعدة عقبات تحليلية. الأولى هي أن الصفة الدينية تضيف على العامل البشري في المؤسسة. وعلى الرغم من أن العامل البشري هو فقط أحد (ولو أنه أهم عامل من) عوامل مكونات المؤسسة إلا أنه في الحقيقة لا يشير قطعاً إلى جميع مكونات هذه المؤسسة وبخاصة الهدف الموضوع للمؤسسة، والمكانات التي يشغلها الأفراد، والتجهيزات، ثم التفاعلات بين هذه العناصر والتي لا داعي أن تقوم بناء على أسس دينية. ومن حيث الأشخاص نجد أن هذه الصفة لا تنطبق دائماً أيضاً، فهي

تطبيق على الأشخاص الأردنيين بناء على وراثة اجتماعية على وجه العموم ويستثنى من هذه القاعدة الأشخاص الذين تنطبق عليهم الوراثة الاجتماعية الدينية المسيحية، بغض النظر حتى عن أن هذه القاعدة لها جوانبها المعارضة لقاعدة التعددية من الناحية الفلسفية السياسية. هنالك أنظمة حكم كثيرة في العالم الديمقراطي تمثل العائلة المالكة فيها رمزاً لمعتقد ديني سائد في كل منها، ولكن دساتير هذه الدول لم تذكر دين الدولة. ففي اسبانيا على سبيل المثال، العائلة المالكة كاثوليكية ويجب أن تكون كذلك غير أن الدستور الأسباني لم يضع الكاثوليكية ديناً للدولة. نفس هذه الحالة نجدها في بلجيكا. أما في بريطانيا وهولندا فهناك حالة مماثلة مع الاختلاف بأن العائلة المالكة بروتستانتية. الدولة الوحيدة التي بقيت دون دستور وبنيت على أساس العقيدة الدينية هي دولة اسرائيل المرتكزة على أسس التناخ أو الكتب الدينية اليهودية وبخاصة الوعود الالهية منها وبذلك جاءت حتى ديموقراطيتها استثنائية. (حامد ربيع ١٩٧٥). بناء على هذه المادة جاء عندنا الفصل بين المحاكم النظامية والشرعية حيث انيط إلى المحاكم الدينية القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية (الدستور، الفصل السادس، المادة ٩٩ - ١٠٩) لكن هذا التمييز بناء على الهوية الدينية ووضع محاكم خاصة بالمسلمين وأخرى خاصة بالمسيحيين تأخذ بعين الاعتبار بأن الهوية الدينية هي هوية مكتسبة بالوراثة الاجتماعية في حين وضعت مواد الدستور في الفصل الثاني موجّهة نحو الفرد نفسه وليس نحو الهوية الجمعية داخل الهوية الوطنية كما في المادة ٦ - ١ والناتجة على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق واللغة والدين، والمادة ٧ - الناتجة على أن الحرية الشخصية مصونة، والمادة ١٥ - ١ الناتجة على أن الدولة تكفل حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون. وهكذا نجد أن الدستور الأردني اعتبر أكثر من قاعدة واحدة في تشريعه مما يقف عائقاً ضد الفرد في كثير من الأحيان لأن الحرية الفردية لا تتوافق في كثير من الأحيان مع الهوية الجمعية - دينية كانت هذه أم اجتماعية (قبلية) مثل حرية اختيار شريك الحياة دون أن يتعرض الفرد إلى الاكراه (بطريقة أو بأخرى) على القيام بخيارات قد لا يريدها هو ولكن يستخدمها من أجل الوصول إلى أهدافه الخاصة. مثال ١ : س رجل متزوج أو امرأة متزوجة حسب قانون المحكمة الكنسية لأي من الطوائف المسيحية. إذا أراد هذا الشخص أن يحل مشاكله الزوجية عن طريق الطلاق فالطلاق ممنوع حسب القانون الكنسي، ولذلك يجد نفسه مكرهاً على اعتناق الاسلام للوصول إلى هدفه. مثال ٢ : س شاب مسلم في الجامعة يتعرف على فتاة ويتفق معها على الزواج، بما أن هذا الشاب لا يعي حريته القانونية باختيار ديانته ويخاف أن تطبق بحقه القوانين الخاصة بالردة (هي القتل) تجد الفتاة نفسها مكرهة على اعتناق الاسلام للوصول إلى الهدف، ويقوم الأهل بكل المحاولات لمنعها من ذلك أو يقود هذا العمل إلى استقزاز أهلها للقيام بقتلها (وقد حصل هذا أكثر من مرة واحدة). عكس ذلك نجد الحالات التي يكون فيها الشاب مسيحياً، فعليه أن يترأى باعتناق الاسلام حتى

يتمكن من الزواج بمن يحب).

هنالك من يقدمون الحجة بأن على الفرد ان يتفاعل مع المجتمع حسبما تمليه الحياة الاجتماعية من قواعد وعادات واعراف. مثل هذه الحجة ضعيفة جداً لأن القاعدة في المجتمع هي الحرية والتغير وليس الثبات والجمود، وهذا التغير نحو فردية الانسان في المجتمع واضحة جداً على كل الظواهر الاجتماعية، والفرد لم يعد حبس العادة والتقليد وحتى سلطة الوالدين في هذه الحالة تقود إلى مجموعة من التغيرات وبخاصة من السلطة الأبوية الدكتاتورية الى السلطة الديمقراطية والتفاهم. وإذا كان أفراد المجتمع امام القانون متساوين ولا تمييز بينهم فليس من العدل ان تكون هنالك قاعدتان: الطلاق للمسلمين وتحريمها على المسيحيين. وإذا كانت الحرية الشخصية مصونة فعلى القانون ان يقدم للفرد ما يمكنه من ممارسة هذه الحرية. فماذا ندعو الظاهرة بأن على الفرد ان يتزوج في الكنيسة؟ في حين ان الفرد يقول لنا بصراحة تامة انه لا يريد ان يدخل إلى الكنيسة ولا يريد ان يكون امام القاضي الشرعي؟ بالأحرى، إذا كانت حرية الفرد مصونة فيجب ان يترك القانون لهذا الفرد حرية الاختيار.

وعلى الرغم من كل الانتقادات لهذا الجزء الا انه قاعدة من قواعد ضمان الحريات الفردية. مقابل ذلك نجد فقرات الدستور التي تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التي تجعل الممارسة الديمقراطية ممكناً الفصل الثالث من الدستور يحتوي على المواد ٢٤ - ٢٧ من الدستور وهذه هي المواد التي تكون القاعدة للديموقراطية الأردنية بإعطائها صفة المصدر للسلطات (المادة ٢٤ بند ١) في حين اناطت المادة ٢٥ السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، واناطت المادة ٢٦ السلطة التنفيذية بالملك يتولاهما وزرائه، ولم تستقل إلا السلطة القضائية بموجب المادة ٢٧، علماً بأن الدستور قد اناط للملك الحق الأعلى في توقيف الأحكام وتعديلها وتخفيضها، وأعطاه حق العفو بموجب المادة ٢٨ (الفصل الرابع من الدستور). ففي الفصل الرابع والخامس الى اخر مواد الدستور فهي ليست أكثر من تفعيل لهذه المواد العامة. ربط السلطة التنفيذية وأناطتها الى الملك يتولاهما عن طريق رئيس وزراءه ووزرائه). والمواد ٣٥ - (الملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنه. يب رئيس الوزراء). والمواد ٣٠ - ٣٦ و ٤٠ لا تترك لغير الملك اية صلاحيات الا من خلال الارادة الملكية. النظرة الفاحصة في هذا الموضوع لا تصل إلى ان هنالك استقلالية للسلطة التنفيذية عن السلطات الأخرى لأنها في النهاية تعود إلى الملك واستقلالته في ربط وحل وتعيين وإقالة شاغلي المكانات السياسية في هذه السلطة.

كذلك نجد ان مادة الدستور ٢٥ قد اناطت السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك وأعطت الملك الحق في إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب (المادة ٣٤ - ١) والدعوة الى اجتماعه وافتتاحه وتأجيله وفضه (المادة ٣٤ - ٢) والحق في حل مجلس

النواب (المادة ٣٤ - ٣). كذلك فإن التعديلات التي جرت على مواد الدستور جاء لتوسيع صلاحيات الملك في التعامل مع المجلس النيابي كما في المواد ٦٨ - ١ و ٧٣ - ٢ و ٤ و ٥ و ٧٤. المادة ٧٤.

كذلك انط الدستور حق تعيين مجلس الاعيان ورئيسه وقبول استقالة اعضائه (المادة ٣٦) وربط جلسات مجلس الاعيان بمجلس النواب (المادة ٦٦ : ٢). ولو اردنا بطريقة او بأخرى قياس مدى استقلالية مجلس النواب في مناقشة الأمور فلا يوجد لدينا الا اعتبار المواد الدستورية التي نتحدث عن عقد اجتماع مجلس الأمة (النواب والاعيان) المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨١ : ٨٢ و ١ - ٢ و ٣.

ما هو اهم من ذلك كله هو ان الدستور الاردني لا يذكر اية مادة تبحث في صلاحيات مجلس الأمة لاعادة النظر في مادة دستورية، تغييرها او استبدالها او البحث فيها الا ما جاء في نص ٩٢ - ٤ : اذا رد مشروع اي قانون (ما عدا الدستور) خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة وأقره مجلس الاعيان والنواب مرة ثانية بموافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين وجب عندئذ اصداره وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا في المدة المعينة في الفقرة الثالثة من هذه المادة يعتزرنافذ المفعول ويحكم المصدق. ولا فرق في الحقيقة اذا ما كان هذا النص يتضمن صلاحية مجلس الأمة في التعامل مع المواد الدستورية.

ما علينا ان نشير اليه هنا هو ان مواد الدستور قد وضعت في ظروف لم تكن الدولة ولا العرش قد نفذت الى قبول الناس او بالاحرى قد وصلت الى حالة من التماسس السلوكي كما هي الحال عليه الآن، ويكفينا العودة الى احداث الفترة التي ادعي بأنها فترة العمل الديموقراطي ١٩٥٤ - ١٩٥٧ - لنؤكد من صعوبة الظروف التي مر بها البلد وكل من العرش والشعب في عملية التماسس، هذه الفترة التي شهدت عنفوان مرافقة التطور الاجتماعي الحاملة، حيث تغلب المثال على الواقع، وكذلك المراحل التي تلتها في الستينات وحتى مر المجتمع بأزمته ١٩٦٧ و ١٩٧٠، لم تكن لتسمح بتطور ديموقراطية حقة، لا من حيث التعليم ولا من حيث الوعي، فقد كان مفهوم الثورة هو المفهوم السائد، وبينما كانت القيادة على دراية بالواقع وتتعامل مع احداث السنين في واقعيتهما من حيث تناسبها مع تطور الوعي العام بدرجاته المختلفة كان الفكر القبيبي يعود الى الشعب بين حين وآخر ويوجه سلوكه الفوقاني وحتى تطبيق الاحكام العرفية في البلاد.

٤:٣ - مرحلة التماسس الاخيرة والبلوغ الى الديموقراطية:

مرت السبعينات من هذا القرن مرحلة انتقالية صعبة على الاردن بين الاحكام القاسية على الافراد والطموح نحو بناء البنية الاقتصادية التحتية (طرق، كهرباء وماء)

وسادت فكرة التخطيط للتنمية على الرغم من التأرجح بين نجاح وفشل جزئي. غير ان الاحوال الاقتصادية للأفراد قد تحسنت في هذه الفترة أكثر من أية فترة مضت. وهكذا مر الاردن في عقدين من الزمن في فترة استقرار متواصلة تعرف فيها الفرد والجماعات على معنى الاستقرار السياسي في المنطقة وارتفع كذلك مستوى التكامل بين المجتمع والنظام. لقد تعلم الشعب أيضا بعد حربين مع دولة اسرائيل، وفي كل مرة تنقلص فيها مطالب العرب وتتسع معها رقعة اسرائيل بأن الأمة العربية المنشودة للوحدة وتكوين القوة لا تزال في عالم المثال وان الطريق إليها لا يكمن في الفكر الثوري بل في الاستقرار السياسي والبناء الاستراتيجي وان حالة اللاحرب واللاسلم تهدد في خراب ما بنته الدولة وما قد تبنيه. اهم من ذلك كله هو ان المجال قد فتح امام الافراد للمقارنة بين انجازات الدولة في حالة الاستقرار والاقتصاد المفتوح، ومنجزات الدول المجاورة ذات النظام والاقتصاد المغلقين، وان النظام الحاكم في الاردن حتى في حالة الاحكام العرفية قد اعطى الفرد الاردني أكثر مما كانت أنظمة الحكم العربية الاخرى ذوات الفكر الثوري قد اعطت مواطنيها على كل من الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحرية الشخصية. فكيف بالآخرى لو ألغيت الاحكام العرفية واعيدت الحياة النيابية.

لقد ذهب الكثيرون من المتكهنين الى ان التضخم الاقتصادي في الاردن، وزيادة البطالة هي التي أدت الى احداث معان عام ١٩٨٩ وبالتالي اكراه النظام في اعادة الحياة البرلمانية الى الاردن واطلاق الحريات العامة. هذا المذهب في نظرنا قصير المدى لأن تاريخ الدولة وتحليل هذا التاريخ اجتماعيا لا يقودنا الى مثل هذه النتيجة. فعملية تماسس النظام في المجتمع وتكيف المجتمع مع النظام عملت على تبيان اشياء كثيرة وعوامل متعددة قادت النظام والشعب الى اعادة النظر في الاحوال السائدة.

هذه العوامل هي، التي أدت بالعرش الى فك الارتباط مع الضفة الغربية اداريا وسياسيا ومهدت الطريق بالتالي الى امكانية استمرار الحياة النيابية في الاردن وجاء هذا القرار أخيرا في شهر ايلول عام ١٩٨٩ لكن المقدمات لهذه الاستعادة كانت قد حصلت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨. في هذه الفترة وصل ثوق الاردنيين لاستعادة الحياة النيابية اوجه.

في هذه الفترة قمنا بقياس اتجاهات الاردنيين نحو الانتخابات البرلمانية كما في الفصل القادم.

الفصل الرابع

الانتخابات في الماضي والحاضر: الاتجاهات والرغبة بالمشاركة السياسية

١:٤ تمهيد:

تعرضنا في الفصول السابقة الى الحياة النيابية في المملكة باعتبار انها كانت جانبا مهما من عملية تأسس الدولة في المجتمع الاردني، وقوة جذب للشعب تجاه النظام. غير ان هذه المشاركة قد خضعت لظروف كثيرة قاهرة ابتدأت في نهاية العقد السادس واستمرت خلال العقد السابع بسبب التناحر بين الاحزاب الايديولوجية غير الموالية للدولة بل للقوى التي استمدت منها عقائديتها الحزبية التي اعتنقتها، كما ان ظهور حركات التحرير الوطنية الفلسطينية قد لعبت دورا كبيرا في هذا المضمار، وجاءت حرب ١٩٦٧ فانترزت من المملكة جزءا هاما بحيث وقعت الدولة في ازمة دستورية اذ اصبح من المتعذر على سكان الضفة اجراء انتخابات تحت الاحتلال وكان على العرش ان يتصرف. في السنوات الثلاث التي تلت حرب ١٩٦٧ تقام الصدام بين الدولة والمنظمات الفلسطينية، واسفر هذا الصدام عن احداث ايلول المؤسفة والتي اوجدت شرخا كبيرا في صفوف الشعب مما ادى الى استمرار حالة الحرب والاحكام العرفية. وعلى الرغم من استمرار الحياة النيابية حتى عام ١٩٧٦ إلا أن تقليد المشاركة السياسية لم يعد كما كان ووجدت الدولة ان تقيم مشاركة من نوع جديد تمثل بالمجلس الوطني الاستشاري، لكن هذا المجلس لم يفرز ما يشبع الحاجة مما ادى الى العودة الى الحياة النيابية في دورات عادية واستثنائية.

أثناء هذه الفترة كان عدد من النواب قد فارق الحياة وبموجب مادة الدستور اجريت انتخابات نيابية تكميلية عام ١٩٨٤ ثم عام ١٩٨٦. ومع عودة الحياة النيابية استبشر الجمهور خيرا في العودة الى الحياة البرلمانية. وحين أعلن عن باب التسجيل للناخبين في أيار ١٩٨٧، ذهب الكثيرون الى ان الانتخابات سوف تجري في الأردن في خريف تلك السنة ونشط الطامحون لخوض معركة الانتخابات ففتحت المضافات على وسعها، وبدأت الزيارات المتبادلة، وأخذت المناسف تلعب دورها في الحياة الاجتماعية الأردنية من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال. وكانت هذه فرصة ذهبية للقيام ببعض الدراسات في هذا المجال.

السؤال الذي طرح نفسه في هذا المجال كان يدور حول طبيعة الانتخابات القادمة مقارنة بالانتخابات في الماضي، وإلى أي درجة وصل التغيير بين كل من الناخب والمرشح في المجتمع الأردني؟ بناء على أية أسس كان الناخب في الماضي ينتخب مرشحه، وبناء على أية أسس سوف ينتخب مرشحه عندما تجري الانتخابات؟

من هو المرشح الذي سوف يحظى بصوت الناخب، ما هي سماته وبأي الشروط يجب عليه أن يفي مقابل تلك التي كان يتمتع بها في الماضي.

السؤال الأهم في هذا كله تمحور حول اذا ما كانت الاتجاهات نحو الانتخابات القادمة سوف تفرز مؤشرات لتعميق العلاقة بين النظام والشعب، وهل لا تزال الأيديولوجيات الحزبية في ذات الصراع مع الدولة أم ان تماسس الدولة قد مرّ في مراحل أدت الى إعادة النظر في الأيديولوجيات الحزبية تجاه استمرارية المصلحة الوطنية تحت ذات النظام؟

٢:٤ - الدراسات السابقة حول الانتخابات:

الدراسات الغربية حول السلوك الانتخابي جزء من علم الاجتماع السياسي وهو دراسات متطورة الى حد بعيد، بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عندما بدأ تطبيق مفهوم علم الاجتماع في الدراسة المرتبة للعلاقات الاجتماعية وأصبح تحليل العمليات والمؤسسات السياسية من اهم اهتمامات هذا العلم (سيمور. ليبست، ١٩٥٩:٩).

أحد اهم مواضيع هذا العلم المدعو، علم الاجتماع السياسي كما يقول ليبست (ص ١) هو تحليل الشروط الاجتماعية الواجب توافرها لتحقيق الديمقراطية، وأحد هذه الشروط هو الانتخابات، إذ يتصارع الافراد على المكائات والمراكز الاجتماعية والمؤسسات السياسية هي مؤسسات اجتماعية. نحن لسنا بصدد استعراض تفاوت وجهات النظر حول التناقض أو التكامل بين المجتمع والدولة بقدر ما نريد أن نبين الدوافع التي تجعل الانسان يرغب في المشاركة السياسية كما في الانتخابات، والاعتبارات التي تدفعه لاختيار مرشح ما. هذا السلوك للناخب هو ما يهمننا في هذا البحث بغض النظر عما اذا كانت المشاركة السياسية بدرجة عالية قد تقود الى الديمقراطية أم لا.

في دراسة حول الانتخابات النيابية في لبنان يذهب ايليا حارك (حارك ١٩٨٠:٥٥) الى أن الدعم الذي يقدمه الناخبون اللبنانيون للمرشح مبني على دوافع متنوعة منها العلاقات العائلية (علاقات القرابة) والتبعية الاقتصادية، والاتجاه الوطني لدى المرشح، الى جانب اتجاه المرشح السياسي والتفضيل الشخصي للناخب. وقد وجدنا في هذه الدوافع ما يفي بالغرض مع بعض التطوير عليها بناء على معلومات جمعناها من تجاربنا الشخصية، ومن مقابلات مع الناخبين. ولذلك وضعنا في الدوافع متغيرات الاختيار الشخصي وتأثير العشيرة وتقليد الأب، والمصلحة الوطنية ثم اعتبارات اخرى، وحاولنا اختبار ذلك بين افراد العينة، ممن سبق لهم أن شاركوا في الانتخابات البرلمانية في الماضي ثم قسنا ذلك بالنسبة لافراد العينة، الذين قالوا انهم يرغبون بالاشتراك في الانتخابات المستقبلية.

إذا كانت هذه الدوافع مجتمعة او مفردة تقود الى المشاركة في الانتخابات فقد ظهر السؤال عن الشروط التي يجب توافرها في المرشح حتى يكون موضع ثقة الناخب كي ينتخبه. لقد استمدت هذه الشروط من ثلاث مجالات:

١ - معرفة الباحث بالانتخابات كما جرت او كانت تجري في الاردن قبل عام ١٩٦٧، حيث انه أردني وعاشها وكانت في أغلب الاحيان تحت تأثير العشائرية وباسم المصلحة الوطنية وكان مفهوما العشائرية والمصلحة الوطنية متداخلين الى حد بعيد.

٢ - من الدراسات حول الانتخابات في بلدان الشرق الاوسط وبخاصة لبنان مثل دراسات جورج سعادة (سعادة ١٩٥٤) ميخائيل سليمان (١٩٦٧) وجلال زاوية (١٩٧٢) وقد طور الباحث هذه الشروط حسبما اعتقد انها ملائمة للحالة الاردنية.

٣ - الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عن الحالة الاجتماعية في الاردن مثل دراسة محمد اديب العامري (١٩٤٦)، بيتر جويسر (١٩٧٣)، ريتشارد انطون (١٩٧٣) ومهنّا حداد (١٩٨٧) وغيرها من المقالات في الصحف اليومية عن الانتخابات والناخبين في الفترة الواقعة بين حزيران وآب ١٩٨٧.

لذلك وضعنا هذه الشروط حسب الامة:

- ان يكون المرشح متعلماً.
- ان يكون ابن عشيرة مرموقة.
- ان يكون ملتزماً دينياً.
- ان يكون ذا اتجاه وطني.
- ان يكون ذا فكر سياسي.

والحقيقة التي قادتنا الى وضع هذه الشروط هي اختلاف الانتخابات في الاردن عنها في لبنان او البلاد العربية الاخرى، ذلك ان معظم الذين يخوضون معركة الانتخابات في الاردن مرشحون مستقلون على الرغم من وجود بعض الاتجاهات الحزبية غير الواضحة من ناحية، والتداخل بين الحزبية والعشائرية من ناحية اخرى. وبما ان الانتخابات لم تجري في الاردن منذ عام ١٩٦٧، فاننا وجهنا السؤال عن مدى وجود مبررات ومعيقات للانتخابات قسناها بناء على متغيرات مختلفة. فقد وضعنا المبررات حسب الامة: لا مبرر للانتخابات، الديمقراطية تتطلب ذلك، تجديد تمثيل الشعب، اشتراك المرأة ولا رأي لي. ثم وضعنا المعوقات حسب الامة من وجهة نظرنا كالتالي: لا توجد معوقات، التكاليف الشخصية، الخوف من التفكك العشائري، والخوف من سيطرة او تحكم السلوك العشائري.

كذلك فأننا قمنا بوضع السؤال حول المكان المفضل للاقتراع وكان السبب في هذا هو ما ظهر في الصحف اليومية الأردنية بين شهري حزيران وآب عام ١٩٨٧ من اخبار عن جمع دفاتر العائلة وانتقالها من مكان السكن الحالي، الى اماكن السكن الاصلية (انظر لتلك الفترة صحف الدستور والرأي وصوت الشعب لتسجيل الناخبين في المنطقة التي يريد المرشح ان يرشح نفسه عنها. هذه الفقرات الخمس قيسست مقترنة بثلاث متغيرات مستقلة: الجنس والفئات العمرية والتعليم.

الاتجاه هو حالة مبنية على تجارب سابقة وتنتج في حالة تعرض الفرد الى غرض ما مواقف سلبية او ايجابية منه قد تؤدي او لا تؤدي الى سلوك. لقد وصلت الى هذا التعريف من خلال مقارنة تعاريف الاتجاه عند كل من ثيرستون (١٩٢٩: ٣٦)، كوك وسلترز (١٩٦٤: ٣٨)، وسمرز (١٩٧٧: ٢) و آش (١٩٥٩: ٥٨٥).

الانتخابات النيابية: هي الانتخابات التي تتم بموجب الدستور الاردني وقانون الانتخابات لعام ١٩٥٢ وقديلاته التي كانت آخرها في عام ١٩٨٦.

شمال الاردن ويضم محافظة اربد قبل ان تنفصل عنها محافظة المفرق عام ١٩٨٨.

٤ : ٣ الخصائص الأولية للعيينة :

لقد شملت العينة (٣٥٣٨) شخصاً، موزعين حسب الجنس كالتالي أي أكثر من ١٠١٪ من مجموع اصحاب حق الانتخاب في محافظة اربد والويتهما موزعين كالتالي :

جدول رقم (١) توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	٢٢١١	٦٢,٥٪
اناث	١٣٢٧	٣٧,٥٪
المجموع	٣٥٣٨	١٠٠٪

هذا يعني ان الذكور جاؤا ممثلين بما نسبته ١١,٥٪ أقل مما هم في الواقع فيما جاءت الاناث اقل من الواقع بـ ١١,٥٪* كما شملت العينة الفئات العمرية من السن القانونية لاستعمال الحقوق الدستورية المنصوص عنها في القانون وهي سن الثامنة عشرة فما فوق، وكان توزيع العينة كالتالي:-

جدول رقم (٢) توزيع افراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
١٨ - ٢٥	١٦٢٢	٤٦٪
٢٦ - ٣٣	٥٦٠	١٦٪
٣٤ - ٤١	٥٤٣	١٥٪
٤٢ - ٥٠	٤٣٦	١٢٪
٥١ فما فوق	٢٨٧	٨٪
المجموع	٣٤٣٨	١٠٠٪

* اشارت دائرة الاحصاءات العامة - عمان، ١٩٨٦ (٨٤ - ٦٠، الى ان نسبة الذكور الى الاناث قد بلغت ٥١,٥ : ٤٨,٥ .

الحقيقة في هذا هي ان الفئات العمرية بين السن الثامنة عشرة والتاسعة والثلاثين حتى ذلك الحين لم تشارك في أي انتخابات برلمانية، وحيث قدر لها بالمشاركة في انتخابات فلما ان تكون هذه انتخابات فرعية او انتخابات بلدية. وإذا ما عرفنا ان الانتخابات في الأردن قد توقفت منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع الذين ولدوا ما عرفنا ان الانتخابات في الأردن قد توقفت منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع الذين ولدوا منذ عام ١٩٤٩، لم تسنح لهم الفرصة لممارسة حقوقهم الدستورية حتى شهر تشرين الثاني ١٩٨٩، وكان الممثلون في البرلمان ممن انتخبهم مواليد ١٩٤٨ وما قبل. حسب تقديرات السكان لعام ١٩٨٠ كانت نسبة هؤلاء لا تتعدى ٢٠٪ من مجموع السكان أي ١٥٪ من مجموع سكان المملكة عام ١٩٨٧. وهذا يعني ان هذه النسبة هي التي حددت ممثلي الشعب حتى حله في ١٩٨٨/٧/٣٠.

اما حسب التعليم فقد أبدت الاستمارة التوزيع التالي:-

جدول رقم (٣)

توزيع افراد العينة حسب درجة التعليم

درجة التعليم	التكرارات	النسبة المئوية
أمي	٣٨٢	٪١٠,٨
ابتدائي	٣١٥	٪٨,٩
اعدادي	٤٢١	٪١١,٩
ثانوي	٧٧٦	٪٢١,٩
جامعي	١٢٢٧	٪٢٤,٧
شهادة جامعية عليا	٤١٧	٪١١,٨
المجموع	٣٥٢٨	٪١٠٠

ربما تعكس هذه الاعداد والنسب درجة التعليم العالية التي وصل إليها ابناؤنا الأردن خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتعكس هذه النسب ايضاً توزيع السكان بعد سن الثامنة عشرة كما هي في الواقع مقارنة بالمعطيات الاحصائية لعام ١٩٨٦ سوى ما يخص مستوى الجامعي، فقد جاءت نسبهم مرتفعة.

٤ : المشاركة في الماضي:

لقد بينت النتائج ان الذين لم يشاركوا في الانتخابات هم اغلبية افراد العينة، ولكن علينا ان نعترف هنا ان السؤال لم يطرح بكل وضوح، بحيث يكون المستجوب قادراً ان يفهم من السؤال فيما إذا كان قد شارك في اي انتخابات وليس في الانتخابات البرلمانية فقط، والسبب في ذلك هو معرفة الرغبة في المشاركة في الانتخابات اي انتخابات كانت. وقد

كان توزيع افراد العينة كالتالي :-

جدول رقم (٤)
توزيع التكرارات والنسب المئوية لدرجة المشاركة في الانتخابات

درجة المشاركة في الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية
لم اشترك	١٦٣٥	٪٤٦,٢
شاركت مرة واحدة	١٠٤١	٪٢٩,٤
شاركت أكثر من مرة	٥٣١	٪١٥,٠
واحدة		
اشترك دائماً	٣٣١	٪٩,٤
المجموع	٣٥٣٨	٪١٠٠

ويعني هذا ان الاغلبية العظمى من افراد العينة لم تشارك قط في العملية الديمقراطية، في حين جاءت نسبة الذين شاركوا مرة واحدة، هذه المشاركة في الانتخابات النيابية بل قد تكون ايضاً انتخابات فرعية او انتخابات المجلس البلدي في المرتبة الثانية ونسبة الذين شاركوا أكثر من مرة واحدة في الانتخابات في المرتبة الثالثة ونسبة الذين كانوا يشاركون دائماً في الانتخابات في المرتبة الرابعة.

المهم في الامر بالنسبة للباحث كان معرفة الاسس الذاتية والاجتماعية والسياسية التي يبني عليها الناخبون اختياراتهم، ولذلك طرحت عليهم بعض الاختيارات وكانت اجوبتهم موزعة كالتالي:

جدول رقم (٥)
توزيع افراد العينة حسب دوافع المشاركة في الانتخابات

دوافع الانتخاب	التكرارات	النسبة المئوية
اختيار شخصي	٧٤٠	٪٢٠,٩
تحت تأثير العائلة	٤٤٦	٪١٢,٦
تقليد الأب	٢٥٠	٪ ٧,١
المصلحة الوطنية	٦٠١	٪١٧,٠
اعتبارات أخرى	١٥٠	٪ ٤,٢

النسب العالية لدوافع الاختيار كما يرى الجدول نجدها بين الأفراد الذين كانوا يشاركون في الانتخابات بناء على اختيارهم الشخصي، وهي أعلى نسبة وقد يعني هذا ان هناك نوعاً من الوعي بممارسة الحقوق الدستورية. يلي هذه النسبة العالية بين الذين شاركوا تلبية للمصلحة الوطنية وهذا ما يثبث الوعي الوطني والوعي بممارسة الحقوق الدستورية على هذا المستوى، بينما جاءت الدوافع التقليدية للمشاركة بالانتخابات مثل تأثير العشيرة وتقليد الأب بنسب أدى في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي.

لقد طرحنا أيضاً السؤال حول سبب اختيار مرشح معين للمقارنة بين النسب كما في السؤال السابق وقرينتها في السؤال المطروح وجاءت اجوبة افراد العينة موزعة كالتالي:-

جدول رقم ١

توزيع افراد العينة حسب سبب انتخاب مرشح ما

سبب انتخاب المرشح	التكرارات	النسبة المئوية
لانه متعلم	٥٥٩	٪١٥,٨
لانه ابن عشيرة	٦١٤	٪١٧,٤
لانه ملتزم دينياً	٣٩٨	٪١١,٢
لانه ذو اتجاه وطني	٥٧٢	٪١٦,٢
لانه ذو فكر سياسي	٢٣٥	٪ ٦,٦

ويبدو للباحث ان هذه النسب تتناسب مع النسب السابقة حيث ان نسبة الناخبين لمرشح ما لانه ابن عشيرة جاءت في المرتبة الاولى، بينما جاء الالتزام الديني للمرشح كسبب لانتخابه اقل أهمية من أن المرشح متعلم، أو ذو اتجاه وطني حيث جاءت الاستجابة لهذين العاملين الآخرين في المرتبة الثانية والثالثة والحقيقة هي ان اقران الشخص ما بين صفتي ابن العشيرة والمتعلم يبدو مهما جداً في شمال الأردن.

الصورة التقليدية للناخب الاردني في مشاركته بالانتخابات السالفة صورة يغلب عليها التذبذب بين العشائرية والوطنية آخذين بعين الاعتبار الفروق الناتجة عن الفروق في الجنس والمستويات التعليمية للناخبين كما سنرى فيما بعد. فقد كان توزيع افراد العينة حسب الجنس والمشاركة في الانتخابات كالتالي:-

٤ : ٤ : ١ - النتائج حسب الجنس:

جدول رقم (٧)

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودرجة المشاركة في الانتخابات

المشاركة	لم	مرة	اكتر من	دائماً	المجموع
الجنس	اشارك	واحدة	مرة		
ذكور	٩٥٨	٥٨٥	٤٠٣	٢٦٥	٢٢١١
	%٤٣,٣	%٢٦,٥	%١٨,٢	%١٢,٠	%١٠٠
انثى	٦٧٧	٤٥٦	١٢٨	٦٦	١٣٢٧
	%٥١,٠	%٣٤,٤	%٩,٦	%٥,٠	%١٠٠
المجموع	١٦٣٥	١٠٤١	٥٣١	٣٣١	٣٥٣٨
	%٤٦,٢	%٢٩,٢	%١٥,٠	%٩,٤	%١٠٠

جدول رقم (٨)

توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودوافع الانتخاب

دافع الانتخاب	اختيار	تأثير	تقليد	المصلحة	اعتبارات
الجنس	شخصي	العائلة	الاب	الوطنية	اخرى
ذكور	٥١٥	١٢١	١١٢	٤٢٧	٩٧
	%٢٣,٣	%١٢,٤	%٦,٥	%١٩,٣	%٢,٧
انثى	٢٢٥	١٧٢	١٠٧	١٧٤	٥٣
	%١٧	%١٣	%٨,١	%١٣,١	%١,٥

تبين النتائج كما في جدول رقم (٨) ان اعل نسبة قد تركزت في دافع الاختيار الشخصي وهذا ليس غريبا اذا ما ربطنا النتيجة بانتشار التعليم علما بأن المصلحة الوطنية قد جاءت في المرتبة الثانية. ولا يعني هذا ان تأثير العشيرة وتقليد الاب قد تقلص كثيرا فقد تركزت نسبة عالية من الاستجابات في دافع تأثير العشيرة وانخفضت هذه النسبة في دافع تقليد الاب.

جدول رقم (٩)
توزيع استجابات العينة حسب الجنس وسبب انتخاب
مرشح ما

الجنس	سبب انتخاب المرشح	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
ذكر	٣٦٤	٣٦٤	٣٩٤	٢٦٢	٤١٦	١٦٩
	%١٦,٥	%١٧,٨	%١١,٨	%١٨,٨	%٧,٦	
انثى	١٩٥	١٩٥	٢٢١	١٣٦	١٥٦	٦٦
	%١٤,٧	%٦,٢	%١٠,٢	%١١,٨	%٥	

وعلى الرغم من نتائج الجدول السابق فقد جاءت نتائج الجدول رقم (٩) لترينا ان اكثر الاسباب اهمية في انتخاب مرشح ما كان الاتجاه الوطني لدى المرشح ويقترب بذلك كونه ابن عشيرة، ثم متعلم مما يدل على ان العشائرية في الماضي (وربما في الحاضر) كانت تلعب دورا هاما في انتخاب المرشح، وان اقران الشخص بين كونه متعلما وابن عشيرة يزيد من حظه بنيل اعجاب الناخبين. وفي حين توقعنا ان يكون التزام المرشح دينا مهما جدا كسبب لانتخابه جاء هذا السبب في المرتبة الرابعة، كذلك فقد اعطت هذه الاحصاءات بأن كون المرشح ذا فكر سياسي لم تك في تلك الاهمية ليكون سبباً في اجتذاب الناخبين.

٤:٤-٢ - النتائج حسب العمر:

اما بالنسبة للفئات العمرية فقد كان التوزيع حسب المشاركة وغيابها كالتالي:

جدول رقم (١٠) توزيع استجابات افراد العينة حسب الفئة العمرية والمشاركة في الانتخابات

٤٠٠□		
درجة المشاركة الفئات العمرية	لم اشرك	شركت
٢٥ - ١٨	١٠٢٦ ٪٦٣,٢	٥٩٦ ٪٣٦,٧
٢٣ - ٢٦	٢١٥ ٪٣٨,٤	٣٤٥ ٪٦١,٦
٤١ - ٣٤	١٨١ ٪٣٣,٣	٣٦٢ ٪٦٢,٢
٥٠ - ٤٢	١١٨ ٪٢٧,٧	٣٠٨ ٪٧٢,٣
٥١ فما فوق	٩٥ ٪٢٤,٥	٢٩٢ ٪٧٥,٥

لا شك في ان هذا الجدول يبين ان نسبة المشاركة في الانتخابات تتناسب طرديا مع ارتفاع العمر، كما تبين الاجوبة ان افراد العينة قد فهموا السؤال عل انه يدور حول اي انتخابات، وليس خاصا بالانتخابات البرلمانية العامة. فبينما ارتفعت نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات من افراد الفئة العمرية الصغرى، كانت نسبة من شاركوا في انتخابات ما من الفئة الثانية مرتفعة واخذت عدم المشاركة بالانخفاض مع ارتفاع العمر، وجميعها تعكس الحقيقة بأن الاغلبية العظمى لم تشارك وتشعر انها لم تسهم في انتخاب اعضاء مجلس الشعب.

اما بين الذين شاركوا في احد الانتخابات من افراد الفئتين العمريتين ١ و ٢ كما يبين الجدول رقم (١١) فقد جاءت النتائج متقاوئة. لقد جاء الترتيب لدوافع الانتخاب في

الفئات العمرية متقاربا نسبيا: الاختيار الشخصي اولا ثم المصلحة الوطنية ثانيا عدا في الفئة العمرية الخامسة حيث جاء تأثير العائلة في المرتبة الاولى، في حين كانت هذه في المرتبة الثالثة في الفئات الأخرى.

جدول رقم (١١)
توزيع الاستجابات حسب فئات العمر ودافع الانتخاب

درجة المشاركة الفئات العمرية	اختيار شخصي	تأثير العائلة	تقليد الاب	المصلحة الوطنية	اعتبارات اخرى
١٨ - ٢٥	٢٤١ ٪١٤,٩	١٢٢ ٪٧,٥	١٠٩ ٪٦,٧	١٨٦ ٪١١,٥	٥٥ ٪٣,٤
٢٦ - ٣٣	١٣٦ ٪٢٤,٣	٥٨ ٪١٠,٤	٤٢ ٪٧,٥	١٢٠ ٪٢١,٤	٢٥ ٪٤,٥
٣٤ - ٤١	١٣٩ ٪٢٥,٦	٧٥ ٪١٣,٨	٥٧ ٪١٠,٥	١٠٧ ٪١٩,٧	٣٠ ٪٥,٥
٤٢ - ٥٠	١١٦ ٪٢٧,٢	٧٥ ٪١٧,٦	٢٦ ٪٦,١	١٠٦ ٪٢٤,٩	٢٢ ٪٥,٢
٥١ فما فوق	١٨٠ ٪٢٧,٩	١١٦ ٪٣٠,٠	١٦ ٪٤,١	٨٢ ٪٢١,٢	١٨ ٪٤,٢

جدول رقم (١٢)
توزيع الاستجابات حسب فئات العمر وسبب انتخاب المرشح

سبب الانتخاب	متعلم	ابن	ملتزم	ذو اتجاه	ذو فكر
الفئات العمرية	عشيرة	دينيا	وطني	سياسي	
١٨ - ٢٥	١٧٤ ٪١٠,٧	١٧٦ ٪١٠,٩	١١٩ ٪٧,٣	١٩٢ ٪١١,٨	٨٩ ٪٥,٥
٢٦ - ٣٣	٩٦ ٪١٧,١	٧٩ ٪١٤,١	٧٥ ٪١٣,٤	١١٨ ٪٢١,١	٥١ ٪٩,١
٣٤ - ٤١	٩٩ ٪١٨,٢	١٠٦ ٪١٩,٥	٨٤ ٪١٥,٥	١١١ ٪٢٠,٤	٤٨ ٪٨,٨
٤٢ - ٥٠	٩٣ ٪٢١,٨	١٠٦ ٪٢٤,٩	٨١ ٪١٩,٠	٧٢ ٪١٦,٩	٣١ ٪٧,٣
٥١ فما فوق	٩٧ ٪٢٥,١	١٤٧ ٪٣٨	٣٩ ٪١٠,١	٧٩ ٪٢٠,٤	١٦ ٪٤,١

مثل هذا التوزيع في الاستجابات نجده في الجدول رقم (١٢) حيث صنفنا هذه الاستجابات حسب الفئات العمرية واسباب انتخاب مرشح ما، فقد كان الاتجاه الوطني السبب الأول لانتخاب مرشح ما بين افراد الفئات العمرية الثلاثة الاولى يتبعها كون المرشح ابن عشيرة ثم كونه متعلما، بينما جاء التزام المرشح دينيا في المرتبة الرابعة. وكلما تقدم الافراد في العمر، نجد ان الترتيب يختلف حيث تأخذ العشائرية بلعب الدور الاهم كسبب لانتخاب مرشح ما بين افراد العينة. ففي الفئة الرابعة والخامسة مثلا نجد ان كون المرشح ابن عشيرة يحتل مكان الصدارة، يتبعه في ذلك كون المرشح متعلما ثم التزام المرشح دينيا ويأتي في المرتبتين الاخيرتين الاتجاه الوطني ثم السياسي للمرشح.

٤:٤ - ٣: النتائج حسب التعليم:

جاءت نتائج استجابات افراد العينة في توزيعها حسب المرحلة التعليمية متفاوتة في متغيرات المشاركة في الانتخابات، دوافع الانتخابات واسباب انتخاب مرشح ما.

جدول رقم (١٣)
توزيع استجابات العينة حسب المرحلة التعليمية
والمشاركة في الانتخابات

المستوى التعليمي	المشاركة في الانتخابات	لم اشترك	شاركت
أسي	١٤٩ ٪٣٩,٠	٢٣٣ ٪٦١,٠	
ابتدائي	١١٣ ٪٣٥,٩	٢٠٢ ٪٦٤,١	
اعدادي	١٧٢ ٪٤٠,٩	٢٤٩ ٪٥٩,١	
ثانوي	٣٧٠ ٪٤٧,٧	٤٠٦ ٪٥٢,٣	
جامعي	٦٥٩ ٪٥٣,٧	٥٦٨ ٪٤٦,٣	
دراسات عليا	١٧٢ ٪٤١,٢	٢٤٥ ٪٥٨,٨	

تظهر هذه النتائج بأن أقل نسبة لم تشارك في الانتخابات هي من افراد فئة المرحلة الابتدائية والامية، وهذا شيء طبيعي اذ ان افراد هذه الفئة هم من الفئات العمرية ٤٢ سنة فما فوق، وهم ممن ولدوا قبل عام ١٩٤٩ حيث كان التعليم اقل انتشارا، بينما تراوحت نسب الذين لم يشاركوا في الانتخابات في المراحل التعليمية المختلفة ما بين ٤٠٪ - ٥٠٪. وهذا التفاوت بين افراد مراحل التعليم المختلفة واضح جدا في التوزيع حسب دوافع الانتخابات كما في الجدول رقم (١٤). لقد جاء ترتيب هذه الدوافع لافراد العينة من المستويين الامي والابتدائي على التوالي: تأثير العشيرة، الاختيار الشخصي،

المصلحة الوطنية، ثم تقليد الأب واعتبارات أخرى، بينما جاء ترتيبها للمستويات التعليمية الباقية على التوالي: الاختيار الشخصي، ثم المصلحة الوطنية، ومن ثم تقليد الأب واعتبارات أخرى مع بعض الاختلافات في الدافعين الآخرين.

جدول رقم (١٤)
توزيع استجابات العينة موزعة حسب المستوى
التعليمي ودافع الانتخاب

المستوى التعليمي	دافع الانتخاب	اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
أبي	٦٥ ٪١٧,٠	١١٩ ٪٣١,٢	١٧ ٪٤,٥	٥٩ ٪١٥,٤	٩ ٪٢,٤	
ابتدائي	٧٤ ٪٢٣,٥	٥٩ ٪١٨,٧	٢٤ ٪٧,٦	٥٧ ٪١٨,١	١١ ٪٣,٥	
اعدادي	٨١ ٪١٩,٢	٦٤ ٪١٥,٢	٥٠ ٪١١,٩	٦٢ ٪١٤,٧	٢٢ ٪٥,٢	
ثانوي	١٥٨ ٪٢٠,٤	٨٥ ٪١١,٠	٧١ ٪٩,١	١٣٦ ٪١٧,٥	٢٣ ٪٤,٢	
جامعي	٢٤٨ ٪٢٠,٢	٩٣ ٪٧,٦	٧٠ ٪٥,٧	١٩٢ ٪١٥,٦	٤٨ ٪٣,٩	
دراسات عليا	١١٤ ٪٢٧,٢	٢٦ ٪٦,٢	١٨ ٪٤,٣	٩٥ ٪٢٢,٨	٢٧ ٪٦,٥	

يبدو لنا جلياً من هذا الجدول ان تأثير العشائرية على الناخب يتناسب تناسباً عكسياً مع المستوى التعليمي فهي ذات تأثير قوي حيث تسود الأمية ثم يتنازل تأثيرها تدريجياً كلما ارتفع مستوى التعليم. أما تقليد الأب في الانتخابات او تأثير الأب على الابن من حيث السلوك الانتخابي فقد أبدى صورة مختلفة وغريبة حيث كان تقليد الأب أدنى ما يكون في الفئتين الطرفين الأمية والدراسات العليا على التوالي وكان هذا التقليد عالياً في المستوى الاعدادي والثانوي والابتدائي على التوالي. أما الذين انتخبوا تحت تأثير

المصلحة الوطنية فقد كانت اعلی نسبة فيهم في مستوى الدراسات العليا ثم في الابتدائي وبعد ذلك في الثانوي ومن ثم في المستوى الجامعي وفي المستوى الاعدادی. ومثل تأثير العشوائية فإن دافع الاختيار قد ظهر متفاوتا تفاوتاً طفيفاً بين المستويات التعليمية. وإذا ما نظرنا الى نتائج توزيع استجابات الناخبين حسب المستوى التعليمي وسبب انتخاب مرشح ما كما في الجدول رقم (١٥) فإن الصورة تصبح أكثر وضوحاً.

جدول رقم (١٥)
توزيع استجابات الناخبين حسب المستوى التعليمي
وسبب انتخاب مرشح ما

المستوى التعليمي	سبب انتخاب متعلم مرشح ما	ابن عشيرة	ملتزم دينياً	ذو اتجاه وطني	ذو اتجاه سياسي
امی	٦٦ ٪١٧,٢	١٣٨ ٪٣٦,١	٤٥ ٪١١,٨	٣٩ ٪١,١	٧ ٪١,٨
ابتدائي	٦٣ ٪٢٠,٠	٧٦ ٪٢٤,١	٥٥ ٪١٧,٥	٤٨ ٪١٥,٢	١١ ٪٣,٥
اعدادي	٦٢ ٪١٤,٧	٩٤ ٪٢٢,٣	٥٣ ٪١٢,٦	٥٣ ٪١٢,٦	٢٣ ٪٥,٥
ثانوي	١٢٠ ٪١٥,٥	١٣٧ ٪١٧,٧	٧٦ ٪٩,٨	١٣٤ ٪١٧,٣	٤٥ ٪٥,٨
جامعي	١٦٨ ٪١٣,٧	١٢٥ ٪١٠,٢	١١٣ ٪٩,٢	٢٠٠ ٪١٦,٣	٩٤ ٪٧,٧
دراسات عليا	٨٠ ٪١٩,٢	٤٤ ٪١٠,٦	٥٦ ٪١٣,٤	٩٨ ٪٢٣,٥	٥٥ ٪١٣,٢

كانت نسبة الذين اجابوا بأنهم ينتخبون مرشحاً ما لانه متعلم ١٧,٢٪ وهي تشبه نسبة الذين ممن انتخبوا بدافع الاختيار الشخصي. الغريب في هذه النتائج هو ان نسبة الذين كانوا ينتخبون مرشحاً لانه متعلم بين افراد العينة من المستويين الابتدائي والامی اعلی من نسبة الذين كانوا ينتخبون الشخص لنفس السبب بين افراد العينة من

المستويات الثانوي والجامعي والدراسات العليا. وقد يرجع السبب في ذلك الى ان الافراد من هذه المستويات التعليمية العالية ينتخبون شخصا ما لاكثر من سبب واحد بجانب كونه متعلما في حين قد يكون تعليم المرشح العامل المحدد لانتخابه. ويبين هذا الجدول ايضا ان انتخاب شخص ما لانه ابن عشيرة يتناسب تناسباً عكسياً مع المستوى التعليمي بحيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما تدني اثر هذا السبب بين الناخبين. اما الاتجاه الوطني للمرشح فانه يتناسب تناسباً طردياً مع ارتفاع مستوى التعليم مثله مثل الاتجاه السياسي كسبب لانتخاب مرشح ما. واذا ما نظرنا الى ترتيب الاسباب حسب الاهمية في انتخاب مرشح ما لوجدنا بين افراد العينة من المستويات الامي والابتدائي والاعدادي على التوالي: ابن عشيرة ومن ثم متعلم وملزم دينياً وذو اتجاه وطني، وذو اتجاه سياسي، في حين كان هذا الترتيب لافراد العينة من المستويات الاخرى على التوالي: الاتجاه الوطني ثم التعليم ويكون المرشح ابن عشيرة، ومن ثم التزامه الديني واتجاهه السياسي، مع بعض التغيرات في المستويات حيث جاءت نسبة الالتزام الديني كسبب في انتخاب مرشح ما بين حملة الدراسات العليا اعلى من كون المرشح ابن عشيرة، كما ان اتجاه المرشح السياسي جاء بنسبة اعلى من نسبة كونه ابن عشيرة.

٥:٤ - المشاركة المستقبلية في الانتخابات:

اذا جسد ما تقدمنا به نتائج الذين شاركوا في الانتخابات في الماضي فهل تتطابق هذه الصورة مع صورة الانتخابات في المستقبل؟ لقد طرحنا نفس الاسئلة على افراد العينة مع اسئلة حول اتجاهاتهم نحو موقفات الانتخابات في البلد او مبررات الانتخاب اضافة الى اتجاههم نحو المكان المفضل للانتخابات. وتعرض في الصفحات القادمة لهذه المتغيرات وتأثيرها بثلاث متغيرات مستقلة: الجنس والعمر والمرحلة التعليمية.

٥:٤ - النتائج حسب الجنس:

لقد اجاب ما نسبته ٨١,٩٪ من مجموع افراد العينة بانهم سوف ينتخبون اذا ما تقررت انتخابات في المملكة الاردنية الهاشمية حيث جاءت النتائج موزعة كما في الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)
توزيع استجابات الناخبين حسب الجنس والرغبة
في الانتخاب

الرغبة في الانتخاب الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	١٨٦٤ ٪٨٤,٣	٣٤٧ ٪١٥,٧	٢٢١١ ٪١٠٠
انثى	١٠٣٥ ٪٧٨,٥	٢٩٢ ٪٢٢,٥	١٣٢٧ ٪١٠٠
المجموع	٢٨٩٩ ٪٨١,٩	٦٣٩ ٪١٨,١	٣٥٣٨ ٪١٠٠

بينما كانت نسبة الذين يرغبون بالمشاركة من الذكور ٨٤,٣٪ كانت هذه النسبة للأناث ٧٨٪ وهي اقل من نسبة الذكور ولكنها تبقى عالية. وعلى كل الأحوال فإن النتائج توضح جليا رغبة افراد العينة وربما ايضاً أفراد المجتمع ككل في اجراء انتخابات في الأردن. هذا التوجه نحو الرغبة في إجراء الانتخابات البرلمانية في الأردن جاء ليرينا تحت تأثير متغير الجنس كما في الجدول رقم (١٧) ان الاختيار الشخصي للمشاركة في الانتخابات قد بقي الدافع الاول للمشاركة وبقيت المصلحة الوطنية الدافع الثاني في هذا الترتيب لكل من الذكور والاثاث في حين بقي تأثير العشيرة كدافع للانتخابات في المرتبة الثالثة، ومن ثم تقليد الاب واعتبارات اخرى. هذه الصورة تختلف عن الصورة التي جاءت في الجدول رقم (٨). لقد زادت نسبة كل من الاختيار الشخصي والمصلحة الوطنية والاعتبارات الاخرى والالتزام الديني.

جدول رقم (١٧)
توزيع استجابات العينة حسب الجنس ودوافع الانتخاب
في المستقبل

دوافع الانتخاب المستقبلي	اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
ذكر تكرارات	٦٧١	٢٨٣	٢٠٨	٥٨٥	٢٠٨
%	٣٠,٣	١٢,٨	٩,٤	٢٦,٥	٩,٤
انثى تكرارات	٣٤٣	١٩٤	١٤٩	٢٧٣	١٢٩
%	٢٥,٨	١٤,٦	١١,٢	٢٠,٦	٩,٧

ولو نظرنا إلى ترتيب الأسباب لانتخاب مرشح ما حسب الأهمية، لوجدنا أن الاتجاه الوطني للمرشح قد حظي بأعلى نسبة بين الذكور فيما حظي المرشح المتعلم بأعلى نسبة بين الاناث، وجاء الاتجاه الوطني للمرشح في المرتبة الاولى في حين جاء تعليم المرشح في المرتبة الثانية، كسبب لانتخابه عند الذكور، كما في الجدول رقم (١٨). كذلك فقد حاز الالتزام الديني على المرتبة الثالثة، كسبب لانتخاب المرشح عند الذكور، في حين اعطت الاناث هذه المرتبة الثالثة لكون المرشح ابن عشيرة، وجاء الالتزام الديني في المرتبة الرابعة، وارتفع الاتجاه السياسي للمرتبة الرابعة بين الذكور لتبقى الصفة العشائرية للمرشح في المرتبة الخامسة كسبب يؤدي إلى انتخابه، في حين جاء الفكر السياسي في آخر مرتبة كسبب الانتخاب المرشح عند الاناث. بهذا يكون ترتيب اسباب انتخاب المرشح عند الذكور من أفراد العينة كالتالي: الاتجاه الوطني، التعليم، الالتزام الديني، فكر سياسي والانتماء العشائري، فيما كان هذا الترتيب عند الاناث: التعليم (ان يكون المرشح متعلماً). الاتجاه الوطني، ثم ابن عشيرة، ومن ثم الالتزام الديني وأصحاب فكر سياسي.

جدول رقم (١٨)
توزيع استجابات افراد العينة حسب الجنس وسبب
انتخاب المرشح

سبب انتخاب	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينياً	اتجاه وطني	فكر سياسي
الجنس					
ذكر	٤٢٨ ٪١٩,٤٠	٢٨٤ ٪١٢,٨	٣١٠ ٪١٤,٠	٥٥٠ ٪٢٤,٩	٢٨٧ ٪١٣,٠
انثى	٢٧٢ ٪٢٠,٥	٢١٤ ٪١٦,١	١٤٦ ٪١١,٠	٢٥٨ ٪١٩,٤	١٢٥ ٪٩,٤

هذا الاتجاه نحو الرغبة بالمشاركة في الانتخابات إذا اجريت اظهرت ذاتها في استجابات افراد العينة للمبررات المقترحة لاجراء الانتخابات، وكانت هذه الاستجابات كما في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)
توزيع استجابات عينة البحث حسب الجنس ومبررات
الانتخابات

مبررات الانتخابات	الديموقراطية	تجديد	اشترك	لا رأي
لا مبرر	تتطلب ذلك	تفصيل الشعب	المرأة	لي
الجنس				
ذكر	٢٤٩ ٪١١,٣	٧٧١ ٪٣٤,٩	٨٩٤ ٪٤٠,٤	١٢٦ ٪٥,٧
انثى	١٦٨ ٪١٢,٧	٣١٦ ٪٢٣,٨	٣٨٨ ٪٢٩,٢	٣٤٤ ٪٢٥,٩

فالذين قالوا بأنه لا يوجد مبرر للانتخابات بين الذكور، لم يشكلوا سوى ما نسبته ١١,٣٪ فيما كانت هذه النسبة بين الاناث ١٢,٧٪ وجميعهم يشكلون ما نسبته ١١,٧٪ من مجموع العينة.

ان مبرر إجراء الانتخابات الذي تصدّر جميع المبررات الاخرى عند الذكور والاناث هو تجديد مجلس الشعب حيث أنهم يرون ان تجديد مجلس الشعب ضروري. أما المرتبة الثانية بين المبررات عند الذكور فقد احتلها مطلب الديمقراطية فيما احتل مرتبة المبرر الثاني عند الاناث اشتراك المرأة في الانتخابات، واحتل مطلب الديمقراطية عندهن المرتبة الثالثة، في حين اعطى الذكور هذه المرتبة الثالثة الى اشتراك المرأة في الانتخابات وينسبة ضئيلة جداً.

لقد افصح افراد العينة عن ضرورة اجراء الانتخابات في استجاباتهم على المعوقات المحتملة في إجراء الانتخابات كما في الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)
توزيع استجابات العينة حسب الجنس ومعوقات الانتخابات

معوقات الانتخابات الجنس	لا توجد معوقات	تكاليف الانتخابات	الخوف من التفكك العشائري	تحكم السلوك العشائري
ذكر	١٠٤٦ ٪٤٧,٢	٤١٥ ٪١٨,٨	٢٩٩ ٪١٨,٠	٣٥٥ ٪١٦,١
انثى	٦٠٨ ٪٤٥,٨	٢٤٤ ٪١٨,٤	٢٦٠ ٪١٩,٦	٢٧٧ ٪١٧,١

الأغلبية العظمى من هذه الاستجابات تقول انه لا توجد معوقات لاجراء الانتخابات وانحصرت المعوقات في تكاليف الانتخابات، والخوف من التفكك العشائري وكذلك الخوف من تحكم السلوك العشائري بالانتخابات.

بناء على مشاكل التسجيل للانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية للناخبين ادخلنا متغير مكان الانتخابات المفضل لدى الناخب او الناضبة وكانت أعلى نسبة اعطاها افراد العينة هي للاختيار الشخصي وحرية الفرد في الانتخاب حيث شاء وبلي ذلك الاختيار لمكان السكن عند كل من الذكور والاناث كما في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)
توزيع استجابات العينة حسب الجنس واختيار مكان الانتخاب

مكان الانتخاب المفضل السكن	مكان الولادة	الاختيار الشخصي	المجموع
ذكر	٧٨٠ ٪٣٥,٣	٣٩٤ ٪١٧,٨	١٠٣٦ ٪٤٦,٩
انثى	٥٢٢ ٪٣٩,٣	٢٣٨ ٪١٧,٩	٥٦٧ ٪٤٢,٧
			٢٢١٠ ٪١٠٠
			١٣٢٧ ٪١٠٠
			٪٣٥٣٧

٤ : ٥ : ١ - النتائج حسب العمر:

كانت أكبر نسبة ممن قالوا انهم سوف ينتخبون عند إجراء انتخابات برلمانية بين أفراد الفئة العمرية (٥٠ سنة فما فوق) (الخامسة) يتبعهم في ذلك أفراد الفئة العمرية الرابعة، ثم الفئات العمرية الثانية والثالثة والأولى كما في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢)

توزيع استجابات العينة حسب فئات العمر والرغبة
بالانتخاب في المستقبل

الانتخاب في المستقبل	نعم	لا	المجموع
الفئات العمرية			
١٨ - ٢٥	١٣٠٨ ٪٨٠,٦	٣١٤ ٪١٩,٤	١٦٢٢ ٪١٠٠
٢٦ - ٣٣	٤٦١ ٪٨٢,٣	٩٩ ٪١٧,٧	٥٦٠ ٪١٠٠
٣٤ - ٤١	٤٤١ ٪٨١,٨	١٠٢ ٪١٨,٨	٥٤٣ ٪١٠٠
٤٢ - ٥٠	٣٥٩ ٪٨٤,٣	٦٧ ٪١٥,٧	٤٣٦ ٪١٠٠
٥٠ سنة فما فوق	٣٣٠ ٪٨٥,٣	٥٧ ٪١٤,٧	٣٨٧ ٪١٠٠
المجموع	٢٨٩٩ ٪٨١,٩	٦٣٩ ٪١٨,١	٣٥٣٨ ٪١٠٠

بين أفراد الفئة العمرية الأولى كانت المصلحة الوطنية هي الدافع الأول لرغبتهم بالمشاركة في الانتخابات وهي المرتبة الثانية بين الدوافع في حين أخذ المرتبة الأولى دافع

الاختيار الشخصي وجاء في المرتبة الثالثة دافع تأثير الحمولة وفي الرابعة دافع تقليد الأب ثم دوافع تكمن في اعتبارات أخرى. أما في الفئة العمرية الثانية فقد جاء ترتيب الدوافع كالتالي: الاختيار الشخصي، المصلحة الوطنية، تأثير الحمولة، تقليد الأب ثم اعتبارات أخرى مثلها مثل الفئة العمرية الأولى، والفئات العمرية الأخرى عدا ما يخص الفئة العمرية الرابعة حيث جاء في المرتبة الثانية تأثير العشيرة وفي المرتبة الثالثة المصلحة الوطنية وكذلك هي الحال في الفئة العمرية الخامسة كما في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٣)
توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ودوافع المشاركة في الانتخابات

دوافع الانتخابات العمرية	الاختيار الشخصي	تأثير الحمولة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
١٨ - ٢٥	٤٥٦ ٪٢٨,١	١٧٨ ٪١١,٠	١٧٥ ٪١٠,٨	٢٨٥ ٪٢٥,٣	١٥٥ ٪٩,٦
٢٦ - ٣٣	١٧٤ ٪٣١,١	٦٥ ٪١١,٦	٥٥ ٪٩,٨	١٣٤ ٪٢٥,٤	٤٧ ٪٨,٤
٣٤ - ٤١	١٥٠ ٪٢٧,٦	٦٩ ٪١٢,٧	٧٣ ٪١٣,٤	١٣٣ ٪٢٤,٥	٥٧ ٪١٠,٥
٤٢ - ٥٠	١٢٢ ٪٢٨,٦	٦٨ ٪١٦,٠	٣٤ ٪٨,٠	١٠٨ ٪١٣,٩	٤٢ ٪٩,٩
٥١ سنة فما فوق	١١٢ ٪٢٨,٩	٩٧ ٪٢٠,٣	٢٠ ٪٥,٢	٩٨ ٪٢٣,٧	٣٦ ٪٩,٣

لا يفوتنا في هذا المجال موضوع الأسباب التي من أجلها سوف ينتخب افراد العينة مرشحاً ما وقد جاءت هذه موزعة حسب الفئات العمرية كما في الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية واسباب اختيار المرشح

اسباب اختيار المرشح	متعلم عشيرة	ابن دينيا	ملتزم وطني	نوفكر سياسي	نوفكر	الفئة العمرية
٢٥ - ١٨	٣١٢ ٪١٩,٢	١٨٦ ٪١١,٥	١٨٤ ٪١١,٢	٣٨٠ ٪٢٣,٤	٢٠٠ ٪١٢,٣	
٣٣ - ٢٦	١٠٩ ٪١٩,٥	٧٣ ٪١٢,٧	٦٨ ٪١٢,١	١٣٦ ٪٢٤,٣	٧٥ ٪١٣,٤	
٤١ - ٣٤	١١٩ ٪٢١,٩	٨٢ ٪١٥,١	٨٠ ٪١٤,٧	١١٤ ٪٢١,٠	٦١ ٪١١,٢	
٥٠ - ٤٢	٨٢ ٪١٩,٢	٧٢ ٪١٦,٩	٦٦ ٪١٥,٥	٨٣ ٪١٩,٥	٤٣ ٪١٠,١	
٥١ سنة فما فوق	٧٨ ٪٢٠,٢	٨٧ ٪٢٢,٥	٥٨ ٪١٥,٠	٩٥ ٪٢٤,٥	٣٣ ٪٨,٥	

ففي الفئة العمرية الاولى (٢٥ - ١٨) جاء الاتجاه الوطني في المرتبة الاولى لأسباب انتخاب المرشح وكذلك في الفئات العمرية الأخرى عدا في الفئات العمرية ٤٣ و ٤٠. أما في المرتبة الثانية فقد جاء تعليم المرشح كسبب لانتخابه وفي الفئة العمرية الخامسة جاء في المرتبة الثانية سبب انتخاب المرشح كونه ابن عشيرة. أما في باقي الفئات العمرية فقد جاء الانتماء العشائري كسبب لانتخاب المرشح في المرتبة الثالثة، ومن ثم تواترت الأسباب على المرتبة الرابعة والخامسة بين التزام المرشح دينياً وكونه ذا فكر سياسي.

جدول رقم (٢٥)
توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية
ومبررات الانتخابات

مبررات الانتخابات لا مبررات	الديموقراطية تجديد	اشترك المرأة	لا رأي	الفئات العمرية
١٩٠	٥٢٢	٣١١	٢٣٤	٢٥ - ١٨
٪١١,٧	٪٣٢,٢	٪١٢,٠	٪١٤,٤	
٦١	١٨٥	٦٠	٧٣	٣٣ - ٢٦
٪١٠,٩	٪٣٣,٠	٪١٠,٧	٪١٣,٠	
٦٠	١٧١	١٠٠	٧٠	٤١ - ٣٤
٪١١,٠	٪٣١,٥	٪١٨,٤	٪١٢,٩	
٥٤	١٢٧	١٦١	٥٦	٥٠ - ٤٢
٪١٢,٧	٪٢٩,٨	٪٣٧,٨	٪١٣,١	
٥٢	٨٢	١٦٢	٧٠	٥١ سنة
٪١٣,٤	٪٢١,٢	٪٤١,٩	٪١٨,١	فما فوق

وكما هي الحال في توزيع الاستجابات حسب الجنس ومبررات الانتخابات فقد جاء توزيع الاستجابات حسب الفئات العمرية (جدول ٢٥) ومبررات الانتخابات حيث كانت نسبة من قالوا بأن لا مبررات لاجراء الانتخابات في الاردن قليلة في جميع الفئات العمرية. أما المبرر صاحب المرتبة الاولى لاجراء الانتخابات في الاردن، فقد كان تجديد مجلس الشعب عند جميع الفئات وفي المرتبة الثانية متطلب الديمقراطية. وقد جاء في المرتبة الثالثة سبب اشترك المرأة في الانتخابات.

أيضاً وكما حصل في التوزيع حسب الجنس واستجابات الناخبين لمعوقات الانتخابات فقد جاءت هذه في الجدول رقم (٢٦) تشجب الفكرة بأن هنالك معوقات اجتماعية لاجراء انتخابات في الأردن.

جدول رقم (٢٦)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية ومعوقات الانتخابات

معوقات الانتخابات	٧	التكاليف الشخصية	الخوف من تحكم السلوك العشائري	الخوف من تفكك العشائر
٢٥ - ١٨	٧٥٢ ٪٤٦,٤	٢٦٩ ٪١٦,٦	٢٩٤ ٪١٨,١	٣١٣ ٪١٩,٢
٣٣ - ٢٦	٣٦٧ ٪٤٧,٤	١١٠ ٪١٩,٦	٩٧ ٪١٧,٣	٧٥ ٪١٣,٤
٤١ - ٣٤	٢٦٠ ٪٤٧,٩	١٠٢ ٪١٨,٨	١٠٢ ٪١٨,٨	٩٠ ٪١٦,٦
٥٠ - ٤٢	١٩٧ ٪٤٦,٢	٩٠ ٪٢١,١	٨٧ ٪٢٠,٤	٥٦ ٪١٣,١
٥١ سنة فما فوق	١٧٨ ٪٤٦,٠	٨٨ ٪٢٢,٧	٧٩ ٪٢٠,٤	٤٨ ٪١٢,٤

تظهر النسب الموجودة لدينا بأن الأغلبية العظمى من الذين يريدون المشاركة في الانتخابات عند إجرائها يقولون ان لا معوقات لهذه الانتخابات. وحيث وجدت هذه المعوقات فقد جاء ترتيبها حسب الامة كالتالي: الخوف من تحكم السلوك العشائري،

التكاليف المترتبة على الفرد للمشاركة في الانتخابات (الهوية والصورة الشخصية والتنقلات) بثم الخوف من التفكك العائلي.

أما مكان الانتخاب فقد أعطى أفراد العينة التفضيل الأول في الفئات العمرية الثلاث الأولى لحرية اختيار الفرد أن ينتخب حيث أراد هو، بينما جاء مكان السكن في المرتبة الأولى بين أفراد الفئتين العمريتين الرابعة والخامسة، وأخذ مكان السكن المرتبة الثانية في التفضيل للفئات العمرية الثلاثة الأولى كما في الجدول رقم (٢٧)، وجاء اختيار مكان الولادة في المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٢٧)

توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية واختيار مكان الانتخاب

اختيار مكان الانتخاب	مكان السكن	مكان الولادة	حرية الاختيار	المجموع
٢٥ - ١٦	٤٨٨ ٪٣٠,٧	٢٥١ ٪١٥,٦	٨٧٢ ٪٥٣,٨	١٦٢١ ٪١٠٠
٢٢ - ٢٦	٢٠٢ ٪٣٦,١	٩٧ ٪١٧,٢	٢٦١ ٪٤٦,٦	٥٦٠ ٪١٠٠
٤١ - ٣٤	٢١١ ٪٣٨,٩	١٦٥ ٪٢١,٢	٢١٧ ٪٤٠,٠	٥٤٣ ٪١٠٠
٥٠ - ٤٢	١٩٥ ٪٤٥,٨	٨٥ ٪٢٠,٠	١٤٦ ٪٣٤,٢	٤٢٦ ٪١٠٠
٥١ سنة فما فوق	١٩٦ ٪٥٠,٦	٨٤ ٪٢١,٧	١٠٧ ٪٢٧,٦	٣٨٧ ٪١٠٠
المجموع	١٣٠٢ ٪٣٦,٨	٦٣٢ ٪١٧,٩	١٦٠٣ ٪٤٥,٣	٣٥٣٧ ٪١٠٠

٤ : ٥ : ٢ - النتائج حسب المستوى التعليمي :-

جاء توزيع الاستجابات للرغبة في المشاركة في الانتخابات حسب المراحل التعليمية كما في الجدول رقم (٢٨).

جدول رقم (٢٨)

توزيع استجابات افراد العينة حسب المستوى التعليمي
والرغبة في المشاركة في الانتخابات

المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
امّي	٢٩٤ ٪٧٧,٠	٨٨ ٪٢٣,٠	٣٨٢ ٪١٠,٨
ابتدائي	٢٦٢ ٪٨٣,٢	٥٣ ٪١٦,٨	٣١٥ ٪٨,٩
اعدادي	٣٤١ ٪٨١,٠	٨٠ ٪١٩,٠	٤٢١ ٪١١,٩
ثانوي	٦٥٣ ٪٨٤,١	١٢٣ ٪١٥,٩	٧٧٦ ٪٢١,٩
جامعي	١٠٠١ ٪٨١,٦	٢٢٦ ٪١٨,٤	١٢٢٧ ٪٢٤,٧
دراسات عليا	٣٤٨ ٪٨٣,٥	٦٩ ٪١٦,٥	٤١٧ ٪١١,٨
المجموع	٢٨٩٩ ٪٨١,٩	٦٣٩ ٪١٨,١	٣٥٣٨ ٪١٠٠

لقد تشابهت الاستجابات تحت تأثير جميع المتغيرات، وجاءت نسب الراغبين بالمشاركة في الانتخابات عالية لجميع المستويات التعليمية. على الأثر الايجابي للصحافة في الأردن فالقاري للصحف الأردنية ما بين ١٥ ايار ١٩٨٧ و ٢٠ آب ١٩٨٧ يعرف مدى تركيز الصحف على توعية الناس لاستخدام حقوقهم الدستورية في الانتخابات.

وإذا ما نظرنا إلى توزيع الدوافع التي يبني عليها الناخب رغبته في الانتخابات حسب المستويات التعليمية لوجدنا ان توزيع الاستجابات للتأثير العشائري متناسب

تناسباً عكسياً مع المستوى التعليمي، فهو أعلى الدوافع في مستوى الأمية حسب الأهمية، التأثير العشائري ثم الاختيار الشخصي والمصلحة الوطنية وتقليد الأب جاء هذا الترتيب بين أفراد المستوى الابتدائي: الاختيار الشخصي ثم المصلحة الوطنية والتأثير العشائري ثم تقليد الأب والاعتبارات الأخرى كما في الجدول (٢٩).

جدول رقم (٢٩)

توزيع استجابات العينة حسب التعليم ودوافع الانتخابات

دوافع الانتخابات	اختيار شخصي	تأثير العشيرة	تقليد الأب	المصلحة الوطنية	اعتبارات أخرى
الأمي	٧٨ ٪٢٠,٤	١٠٣ ٪٢٧,٠	٣١ ٪٨,١	٧٢ ٪١٨,٨	٢٨ ٪٧,٣
ابتدائي	٧٥ ٪٢٢,٨	٦٤ ٪٢٠,٣	٤١ ٪١٣,٠	٧٣ ٪٢٢,٢	٢٦ ٪٨,٣
اعدادي	١٠٦ ٪٢٥,٢	٧٩ ٪١٨,٨	٥٤ ٪١٢,٨	٨٥ ٪٢٠,٢	٢٦ ٪٦,٠
ثانوي	٢٥١ ٪٣٢,٣	٨٩ ٪١٨,٧	٨٤ ٪١٠,٨	٢٠١ ٪٢٥,٩	٧٠ ٪٩,٠
جامعي	٣٨٢ ٪٣١,٣	١١٥ ٪٩,٤	١٠٤ ٪٨,٥	٣٠٨ ٪٢٥,١	١٣٤ ٪١٠,٩
دراسات عليا	١٢٢ ٪٢٩,٣	٢٧ ٪٦,٥	٤٣ ٪١٠,٣	١١٩ ٪٢٨,٥	٥٣ ٪١٢,٧

أما في المستويات الأخرى فقد جاء في المرتبة الأولى دافع الاختيار الشخصي تتبعه المصلحة الوطنية، ثم التأثير العشائري ويعدّها اعتبارات أخرى وتقليد الأب ما عدا في مستوى الدراسات العليا حيث جاء دافع تقليد الأب أهم من دافع تأثير العشيرة.

لقد جاءت الصورة من حيث توزيع أسباب انتخاب مرشح ما حسب المستويات التعليمية متشابهة إلى حد ما مع صورة الدوافع السابقة..

جدول رقم (٣٠)

توزيع استجابات العينة حسب التعليم وسبب اختيار المرشح

سبب اختيار المرشح	متعلم	ابن عشيرة	ملتزم دينياً	ذو اتجاه وطني	ذو فكر سياسي
التعليم					
أمية	٥٣ ٪١٢,٩	٩٦ ٪٢٥,١	٦٤ ٪١٦,٨	٦٢ ٪١٦,٢	١٨ ٪٤,٧
ابتدائي	٦١ ٪١٩,٤	٥٦ ٪١٧,٨	٦٤ ٪٢٠,٣	٥٩ ٪١٨,٧	٢٣ ٪٧,٣
اعدادي	٧٤ ٪١٧,٦	٧٢ ٪١٧,١	٦٢ ٪١٤,٧	٧٧ ٪١٨,٣	٤٠ ٪٩,٥
ثانوي	١٦٦ ٪٢١,٤	٩٢ ٪١١,٩	٩٨ ٪١٢,٦	١٩٥ ٪٢٥,١	٩١ ٪١١,٧
جامعي	٢٧٢ ٪٢٢,٢	١٤٠ ٪١١,٤	١١١ ٪٩,٠	٣٠٨ ٪٢٥,١	١٦٩ ٪١٣,٨
دراسات عليا	٧٤ ٪١٧,٧	٤٢ ٪١٠,١	٥٧ ٪١٢,٧	١٠٧ ٪٢٥,٧	٧١ ٪١٧,٠

فالسبب الأول في الأهمية لانتخاب مرشح ما بين أفراد مستوى الأمية هو كون المرشح ابن عشيرة يتبعه الالتزام الديني، ثم الاتجاه الوطني للمرشح وبعد ذلك كون المرشح متعلماً، ويأتي في المرتبة الأخيرة كونه ذا فكر سياسي. أما بين أفراد المستوى الابتدائي، فقد جاء الالتزام الديني في المرتبة الأولى، يتبعه كون المرشح متعلماً ثم اتجاهه الوطني وبعد ذلك كونه ابن عشيرة ومن ثم كونه ذا فكر سياسي. وجاء هذا الترتيب في المستوى الاعدادي تنازلياً من الاتجاه الوطني للمرشح، ثم كونه متعلماً ثم ابن عشيرة ومليزماً دينياً، في حين كان الاتجاه الوطني أهم سبب لانتخابه في المستويات التعليمية العليا، ثم كون المرشح متعلماً. وبينما جاء الالتزام الديني سابقاً على كون المرشح ابن عشيرة في كل من المرحلة الثانوية والدراسات العليا، جاء الفكر السياسي للمرشح أهم من الالتزام الديني في المستوى الجامعي، حيث جاء الالتزام الديني في اخر سلم الأسباب.

جدول رقم (٣١)

توزيع استجابات العينة حسب التعليم ومبررات الانتخابات

التعليم	تنسيق مبررات الانتخابات	الديمقراطية تجديد تتطلب لا مبررات ذلك	اشتراك تمثيل الشعب	المراة	لا راي
أسي	٦٢	٥٨	١٢٣	٦٩	٨٢
	%١٦,٢	%١٥,٢	%٣٢,٢	١٨,١	%٢١,٠
ابتدائي	٤٣	٧٤	١٢١	٣٥	٥٧
	%١٣,٧	%٢٣,٥	%٣٨,٤	%١١,١	%١٨,١
اعدادي	٤٦	١٢٣	١٦٥	٤٥	٥٨
	%١٠,٩	%٢٩,٢	%٣٩,٢	%١٠,٧	%١٣,٨
ثانوي	٧٢	٢٧٣	٢٧٨	١٠٦	٩٣
	%٩,٣	%٣٥,١	%٣٥,٨	%١٣,٧	%١٢,٠
جامعي	١٥٢	٤٠٥	٤٥٤	١٤٩	١٥٧
	%١٢,٤	%٣٢,٠	%٣٧,٠	%١٢,١	%١٢,٨
دراسات عليا	٤٢	١٥٥	١٤١	٦٦	٥٦
	%١٠,١	%٣٧,٢	%٣٣,٨	%١٥,٨	%١٣,٤

كانت نسبة من قالوا بأن لا مبرر للانتخابات في جميع الفئات التعليمية متدنية (جدول ٣١).

أما ترتيب مبررات الانتخابات في مستويات التعليمية المختلفة، فقد جاء اولها في تجديد مجلس الشعب عدا في مستوى الدراسات العليا إذ كان هذا المبرر في متطلبات الديمقراطية وهو المبرر الذي احتل المرتبة الثانية عند افراد المستويات التعليمية الأخرى، في حين جاء اشتراك المراة في الانتخابات على قاعدة السلم.

حتى ومن حيث معوقات الانتخابات كما في الجدول رقم (٣٢) فقد وجد اغلبية افراد العينة ان لا معوقات لاجراء الانتخابات. حيث وجدت هذه المعوقات فقد .

جدول رقم (٣٢)

توزيع استجابات أفراد العينة حسب التعليم ومعوقات الانتخابات

التعليم	التكاليف لا توجد معوقات	الخوف من الفردية للناخب العشائرية	الخوف من الخوف من تحكم العشائري	معوقات التفكك العشائري
أسي	١٦٧ ٪٤٣,٧	٩٨ ٪٢٥,٧	٧٩ ٪٢٠,٧	٤٨ ٪١٢,٦
ابتدائي	١٥٠ ٪٤٧,٦	٦٦ ٪٢١,٠	٥٧ ٪١٨,١	٣٩ ٪١٢,٤
اعدادي	١٨٢ ٪٤٣,٢	١٠٩ ٪٢٥,٩	٨٥ ٪٢٠,٢	٤٥ ٪١٠,٧
ثانوي	٣٨٧ ٪٤٩,٩	١٤٠ ٪١٨,٠	١٤٢ ٪١٨,٣	١١٤ ٪١٤,٨
جامعي	٥٦١ ٪٤٥,٧	١٩٠ ٪١٥,٥	٢٢٢ ٪١٨,١	٢٥٩ ٪٢١,١
دراسات عليا	٢٠٧ ٪٤٩,٦	٥٦ ٪١٣,٤	٧٤ ٪١٧,٧	٧٧ ٪١٨,٥

حسب الترتيب التالي: الخوف من التكاليف الفردية (تكاليف بطاقة الانتخاب، والصور الشخصية والتنقل) ثم تحكم السلوك العشائري، والخوف من التفكك العشائري على التوالي في المستويات الثلاثة الأولى (الامية والابتدائي والاعدادي). أما في مستوى الثانوية فقد جاء هذا الترتيب مخالفاً نسبياً، حيث كان الخوف من تحكم السلوك العشائري المعيق الأهم ثم التكاليف الشخصية وبعدها الخوف من التفكك العشائري. لقد بينت استجابات أفراد المستويين الجامعيين حيث الخوف من التفكك العشائري هو المعيق الأهم يتبعه الخوف من تحكم السلوك العشائري بالانتخابات ثم التكاليف الشخصية.

المكان المفضل للاقتراع عند أفراد العينة هو المكان الذي يختاره الناخب دون تحديد كما في الجدول رقم (٣٣)

جدول رقم (٣٣)
توزيع استجابات العينة حسب التعليم ومكان الانتخاب

التعليم	مكان الانتخاب السكن	مكان الولادة	حرية الاختيار
أمي	١٩٧ ٪٥١,٦	٩١ ٪٢٣,٨	٩٤ ٪٢٤,٦
ابتدائي	١٤٨ ٪٤٧,٠	٦٤ ٪٢٠,٣	١٠٣ ٪٣٢,٧
اعدادي	١٨٣ ٪٤٣,٥	٩٤ ٪٢٢,٣	١٤٤ ٪٣٤,٢
ثانوي	٢٧٤ ٪٣٥,٢	١٤١ ٪١٨,٢	٣٦١ ٪٤٦,٥
جامعي	٣٦٩ ٪٣٠,١	١٧٩ ٪١٤,٦	٦٧٨ ٪٥٥,٣
دراسات عليا	١٣١ ٪٣١,٤	٦٣ ٪١٥,١	٢٢٣ ٪٥٣,٥

عدا النسب العالية التي جاءت في المستويين الأمي والابتدائي في تفضيل مكان السكن كمكان للاقتراع فقد جاء هذا التفضيل لحرية الناخب في اختيار مكان السكن بين افراد المستويات التعليمية الأخرى في حين جاء مكان الولادة آخر التفضيلات.

٤ : ٦ - الاستنتاجات :

ليس لدينا بعد هذا العرض إلا الخروج بالنتيجة الرئيسة ان اغلبية افراد العينة كانت تنتظر الانتخابات في الأردن لتجديد مجلس الشعب، ولكي تسهم ايجابياً في اختياره من خلال ممارستها لحقوقها الدستورية والديمقراطية كما هو واضح في الجداول الاحصائية رقم ١٦، وما بعده حيث وصلت نسبة الراغبين في الانتخابات حين إجرائها الى ٨٢٪ وكانت هذه النسبة في الواقع ٨٢٪ (الرأي عدد ٦٦٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٩، ص ٦)، كذلك فإن الاغلبية العظمى من افراد العينة قد افادت بأن هنالك مبررات عدة لاجراء الانتخابات كما قال معظم المبحوثين بأنه لا توجد معوقات للانتخابات.

يبين لنا توزيع الاستجابات ان الناخبين يبنون اختياراتهم لمرشح ما على اكثر من اساس واحد. وعلى الرغم من ان التعليم اصبح دافعاً مهماً من دوافع انتخاب مرشح ما، الا ان هناك دوافع اخرى متمثلة في المتغيرات الالتزام الوطني، والنسب، وكون المرشح ابن عشيرة واخيراً صاحب فكر سياسي. لكن تفسير هذه المصلحة الوطنية قد يتغير مع تغير المجموعات في البلد. ومن الممكن تصنيف هذه المجموعات إلى مجموعات عمرية وتعليمية وحسب الجنس. لقد اوجدت الدراسة انه كلما كان الأفراد متقدمين بالعمر مالوا إلى اعتبار المصلحة الوطنية متوازنة مع المصلحة العشائرية وكلما وجدوا ان الحفاظ على طابع المجتمع التقليدي هو الذي يحافظ على المجتمع. لقد كانت نسب من يرغبون في الانتخابات ويريدون انتخاب مرشح ما لأنه ابن عشيرة تتناسب طردياً مع ارتفاع العمر او التقدم في السن. كذلك كان دافع الانتخاب عند هؤلاء الذين يرغبون في انتخاب مرشح تحت تأثير العشيرة فقد تناسبت نسبهم تناسباً طردياً مع ارتفاع العمر، اي كلما تقدم الفرد في السن كلما زاد تأثير العشيرة عليه.

كانت الرغبة في انتخاب مرشح ما لأنه ذو فكر سياسي تتناسب عكسياً مع العمر، اي كلما كان السن اصغر كانت الرغبة في اختيار مرشح ذي فكر سياسي اكبر، ونحن نعزو ذلك الى انتشار الوعي والتعليم والاطلاع وتنمية الحس القومي او الوطني متمثلاً في المصلحة الوطنية التي تسمح فوق جميع المصالح وتصب فيها جميع التيارات الفكرية. ولا شك في ان السياسة الوسطية التي تديرها السلطات في الاردن والتعددية والتسامح تلعب دوراً كبيراً في توجيه الافراد.

ما يتناقض مع هذه النتائج هو توزيع أجوبة الراغبين في الانتخابات حسب العمر وبخاصة فيما يتعلق بالخوف من التفكك العشائري كمعوق للانتخابات فقد تناسبت تناسباً عكسياً مع التقدم في السن. ويقدم لنا توزيع استجابات العينة حسب الفئات العمرية الخوف من تحكم السلوك العشائري في الانتخابات اذا ما اجريت مؤشراً الى الفهم السابق فقد كانت اكبر نسبة تخوفت من تحكم السلوك العشائري في الفئة العمرية الخامسة (٥١ سنة فما فوق) حيث بلغت ٢٠,٤٪ في حين كانت هذه النسبة ١٨,١٪ في الفئة العمرية الاولى (١٨ - ٢٥ سنة).

كان تأثير التعليم واضحاً على جميع المتغيرات سواء دوافع المشاركة في الانتخابات او اسباب انتخاب مرشح ما او مبررات الانتخابات او معوقاتا في الاردن، بغض النظر عن ان الباحث تفادى طرح قضايا سياسية كمتغيرات بين مبررات الانتخابات ومعوقاتا. لقد اظهرت النتائج ان تأثير العشيرة كدافع للمشاركة في الانتخابات تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التعليم (جدول رقم ٢٠) في حين تناسب دافعا المصلحة الوطنية والاختيار الشخصي تناسباً طردياً مع درجة التعليم، وكذلك تناسب كون المرشح ابن عشيرة كسبب لانتخابه تناسباً عكسياً مع درجة التعليم في حين تناسبت الاسباب الاخرى تناسباً طردياً مع درجة التعليم وبخاصة سببا الاتجاه الوطني وكون المرشح ذا

فكر سياسي. صورة مشابهة لهذه نجدها في مبررات اجراء الانتخابات مع درجة التعليم فقد تناسبت نسب من لم يجدوا مبررات للانتخابات تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم. مثير أيضاً هو تناسب مبرر اشتراك المرأة كمبرر للانتخابات تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم عدا في مرحلة الدراسات العليا حيث جاءت النسبة عالية.

غير ان الطابع التقليدي لا يزال واضحاً في الاختلافات بين الجنسين في الاردن. على الرغم من انتشار التعليم بين الاناث ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والوظيفية الا ان نسبة من وجدن اشتراك المرأة بين مبررات الانتخابات لم تصل إلا إلى ٢٥,٩٪ في حين كانت هذه النسبة للذكور ٥,٧٪ وعدا ذلك فقد تماشت النتائج بين الذكور والاناث متوازنة او شبه متوازنة.

الفصل الخامس

اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات البرلمانية

لعام ١٩٨٩

٥ : ١ - عودة الديمقراطية :-

كان احد العوامل الاساسية في غياب الحياة البرلمانية يتمثل في الاحتلال الاسرائيلي لجزء من اراضي الدولة والمتضمنة في مفهوم الدولة في مادة الدستور، فقد ادى هذا الاحتلال الغاشم الى غياب امكانية القيام بانتخابات حرة، مما ادى في ذلك الوقت الى استخدام البرلمان لحقه الدستوري في انتخاب اعضاء له يمثلون ذلك الجزء كما هو مشرع في المادة (٦:٧٣) من فصل السلطة التشريعية. غير ان الحاج المجتمعات العربية وبالدوات منظمة التحرير الفلسطينية على الانفراد بتمثيل شعب فلسطين واعتراف الأردن بذلك الحق في مؤتمر القمة الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٧٤، كل هذا قد مهد السبيل امام جلالة الملك للقيام باتخاذ قرار فك الارتباط الاداري والسياسي بين المملكة والضفة الغربية في آب ١٩٨٨ وبعدها بعام واحد امر جلالة بإجراء الانتخابات النيابية العامة في ١٩٨٩/١١/٨، وفجأة ظهر الانفراج في المجتمع الأردني وسمح للجميع بالعودة إلى الوطن دون ملاحقة لأي من الجرائم السياسية المتعلقة بالانتماء إلى احزاب كانت تعتبر خطراً على أمن الدولة. عاد الكثيرون وبدأت حركة الراغبين في ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية. فماذا كانت اتجاهات الأردنيين بعد عقدين نحو هذه الانتخابات؟

قام الباحث بتوزيع ثلاثة آلاف استمارة على عينة غرضية في الأردن ونشرت نتائجها فيما بعد في جريدة الشعب (الأعداد ٢٢، ١٦، و ٣٠/٩/١٩٨٩)،.

٥ : ٢ - استجابات الناخبين للأسس التي تحكم اختيارهم للمرشح :

قال ٩٤،٥٪ من مجموع افراد العينة بأنهم سوف ينتخبون بناء على قناعتهم الشخصية في حين قال ٣٪ فقط بأنهم لا يدرون، وكانت هذه النسبة للذكور

**خصائص العينة لاتجاهات الأردنيين
نحو الانتخابات النيابية ١٩٨٩**

المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية
<hr/>		
الجنس		
ذكر	١٠١٤	٦٢,١
أنثى	٦١٩	٣٧,٩
المجموع	١٧٣٣	١٠٠
العمر		
٢٠ سنة فما دون	٣٢٤	١٩,٦
٢١ - ٢٥	٦٧٩	٤١,١
٢٦ - ٣٠	٢٢٢	١٣,٤
٣١ - ٣٥	١٣٠	٧,٩
٣٦ - ٤٠	١٠٦	٦,٤
٤١ - ٤٥	٧٩	٤,٨
٤٦ - ٥٠	٩٣	٥,٣
٥٠ فما فوق	٦١	٣,٦
المجموع	١٦٥٤	١٠٠
التعليم		
أمية	٤٨	٢,٩
محو أمية	٢٤	١,٤
ابتدائي	٦٨	٤,١
إعدادي	١٣٦	٨,٢
توجيهي	٤٢٢	٢٥,٥
بكالوريوس	٨٧٠	٥١,٨
ماجستير	٥٧	٣,٤
دكتوراه	٣٢	١,٩
المجموع	١٦٥٧	١٠٠
الديانة		
مسلم	١٤٦٣	٨٩,٦
مسيحي	١٦٩	١٠,٤
المجموع	١٦٣٢	١٠٠

٩٥,١٪ بينما كانت للأناث ٩١,١٪ والفروق طفيفة جداً. اما ان يتفق المبحوث مع زملاءه على اختيار مرشح فقد استجاب لذلك بالموافقة بين الذكور ٣٥,٨٪ وبين الاناث ٣٥٪ نسبة كبيرة من المبحوثين ٥١,٥٪ رفضت اختيار مرشح بالاتفاق مع الاب ومن بين هؤلاء ٥٤٪ ذكور و ٤٦,٨٪ اناث، في حين قبلت ان تختار المرشح مع والدها ما نسبتهن ٤٢,٦٪، وكانت هذه النسبة للذكور ٣٩,٢٪. كذلك رفضت النساء انتخاب مرشح يفرضه أزواجهن بنسبة ٥٢,٨٪ في حين رفض الأزواج اختيار مرشح تفرضه نسايتهم بنسبة ٦٨,٤٪. كذلك فقد رفض الاتفاق مع العشيرة على انتخاب مرشح ما نسبتهن ٥٤,٩٪ من الذكور و ٤٩,٥٪ من الاناث، في حين اجاب ٧٠,٧٪ من الذكور و ٦٠,٢٪ من الاناث انهم سينتخبون. وبينما وجدنا الأزواج والزوجات لا يقبلون الخضوع لبعضهم بعضاً من حيث اختيار المرشح وجدنا المرأة أكثر قابلية من الرجل لتلبية رغبات الاولاد في انتخاب المرشح الذي يفضلونه (٢٣,٧٪: ١٩,٥٪). وعلى وجه العموم كان التوجه نحو استقلالية الفرد في اختيار المرشح المناسب وإن هذه الاستقلالية هي السائدة في المجتمع.

جاءت استجابات الأردنيين للأسس التي تحكم اختيارهم للمرشح حسب الديانة متماثلة بين المسلمين والمسيحيين. فقد جاءت القناعة الشخصية كأساس لانتخاب مرشح ما تتقدم جميع الأسس التقليدية الأخرى حيث كانت هذه بنسبة ٩٦,٣٪ للمسلمين و ٩٢,٥٪ للمسيحيين. كذلك فقد رفضت اقلية المبحوثين انتخاب مرشح ما بناءً على اتفاق بين ناهب وزملاءه وكانت هذه بنسبة ٥٩,١٪ للمسلمين و ٥٧,٤٪ للمسيحيين. حتى الاتفاق بين الاب وابيه لم يعد أساساً للاقتراع على مرشح ما، فقد رفض الفكرة ما نسبتهن ٥٤,٢٪ من المسلمين و ٤٦,٨٪ من المسيحيين في حين كانت نسبة الموافقة على هذا الأساس ٣٩,٢٪ بين المسلمين و ٤٢,٦٪ بين المسيحيين. كما ان الاتفاق مع العشيرة على دعم مرشح ما جاء ضعيفاً اذ لم يستجب له ايجاباً بين المسلمين أكثر من ٣٦,٢٪، ولا أكثر من ٤٠,٤٪ بين المسيحيين. حتى الاتفاق بين الزوج والزوجة على انتخاب مرشح ما جاء ضعيفاً فلم يستجب لذلك ايجاباً أكثر من ٢١,٤٪ بين المسلمين و ٢٥,٩٪ بين المسيحيين.

لم تكن الاستجابات حسب الفئات العمرية غير ما سبق سوى ان التوزيع مختلف لكن القناعة الشخصية بصلاحية مرشح ما جاءت في جميع الفئات العمرية عالية فقد كان متوسطها ٩٤,٦٪، وتناسبت عكسياً مع ارتفاع العمر، وجاءت في ادناها ٨٨,٦٪ للفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وفي اعلاها ٩٧,٢٪ للفئة العمرية ٣٦ - ٤٠ سنة. وفي حين جاءت نسبة الذين قالوا بالرغبة في انتخاب مرشح بالاتفاق مع زملائهم ٣٥,٨٪، كانت نسبة رفض هذه الفكرة ٥٨,٦٪، حيث جاءت اعلى نسبة رافضة للفكرة في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وادناها ٥٥,٨٪ في الفئة العمرية دون ٢٠ سنة.

جاء متوسط رفض فكرة انتخاب مرشح بالاتفاق مع الاب بنسبة ٥١,٤٪ والقبول

بنسبة ٤٠,٤٪. وكانت النسب متقاربة في جميع الفئات العمرية حيث جاء ادناها للفئة العمرية ٢٠ سنة فما دون واعلاها في الفئة العمرية ٢٦ - ٣٠ سنة. وعلى العموم فقد جاء الرفض عاليا في الفئات العمرية المتقدمة بالعمر ومتوسطه. مثل هذا الرفض نجده ايضا لفكرة انتخاب مرشح بالاتفاق مع العشيرة حيث كان المتوسط ٢٥,٩٪ وجاءت الفروق بين القبول والرفض ذات دلالة احصائية (دلالة كاي $\chi^2 < ٠,٠٥$) كما في الجدول السابق فالفرق بين الرفض بشدة والموافقة بشدة عالية وكذلك بين الموافقة والرفض. وعلى العموم نجد الفئات الاكبر سنا لصالح الاتفاق مع الاب والعشيرة في حين الفئات الاصغر اقل ميلا لذلك. مثل هذا الرفض نجده ايضا لمقولة انتخاب المرشح الذي يعتبره الزوج او الزوجة صالحا، فقد جاء بنسب مئوية متوسطها ٦٢,٢٪ وهنا ايضا نجد الرفض في الفئات العمرية كبيرة السن بنسب ادنى من قريناتها للفئات العمرية صغيرة السن عدا في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق حيث جاءت بنسبة ٦٤,٦٪ في حين جاء قبول أتباع الزوج او الزوجة في الفئات العمرية بين ٣٦ و ٥٠ سنة اعل منه في الفئات صغيرة السن كذلك كانت نسب القبول والرفض لمقولة انتخاب المرشح الذي يختاره الاولاد، فقد كان الرفض بنسب عالية في جميع الفئات العمرية والفرق بين قبول ورفض المقولة بشدة عالية ولذلك جاءت هذه الفروق ذات دلالة احصائية حيث كانت الدلالة الاحصائية (دلالة كاي $\chi^2 < ٠,٠٥$) وكان قبول مقاطعة الانتخابات بنسبة متدنية متوسطها ١٤٪ في حين ١٧,١٪ رأوا أنهم سوف يشاركون في الانتخابات.

لم تكن نسبة الايجاب من حيث التعليم في استجابات الناهخين لمقولة الانتخاب بناء على القناعة الشخصية اقل من قريناتها حسب المتغيرات الاخرى فقد جاءت بما نسبته ٩٤,٦٪ فقط أن التوزيع حسب التعليم جاء متفاوتا بين الفئات العمرية وتناسبت نسب الاستجابات طرديا مع ارتفاع درجة التعليم عدا في فئة حملة شهادة الاعدادية فقد جاءت نسبة الموافقة بشدة اقل منها بين فئة الابتدائية لكن القبول جاء فيها اعلى منه في فئة الابتدائية. والفرق بين الموافقة بشدة والرفض بشدة للمقولة كانت عالية بحيث ان قيمة مربع كاي جاءت ذات دلالة احصائية عالية (٠,٠٠٠). وفي حين تناسبت استجابات الموافقة بشدة تناسبا طرديا مع درجة التعليم، جاء هذا التناسب عكسيا في درجة الموافقة (٢٩,٦٪ في فئة الامية مقابل ٢٦٪ في الثانوية و ٦,٥٪ في الدكتوراه). لقد استجاب بالقبول لمقولة الانتخاب بناء على ما يتفق عليه الفرد مع زملاء ما نسبته ٣٥,٨٪ في حين رفض هذه المقولة ما نسبته ٥٨,٥٪. وكان هذا الرفض أشده بين حملة الشهادات العليا، علما بأنه لم يكن منخفضا في المستويات التعليمية الدنيا، وكانت الفروق بين القبول بشدة والرفض بشدة والموافقة والرفض ذات دلالة احصائية حيث اشارت قيمة مربع كاي الى دلالة احصائية عالية (دلالة كاي $\chi^2 < ٠,٠٥$). اما من حيث انتخاب المرشح بناء على اتفاق مع الاب فقد جاءت نسب الموافقة عالية في الفئات التعليمية المتدنية (ثانوي فما دون) ومتدنية في الفئات التعليمية العالية (بكالوريوس وماجستير

ودكتوراه)، في حين جاء الرفض بشدة عاليا في الفئات التعليمية العليا، وكذلك هو الرفض للمقولة. والفروق بين الموافقة بشدة وعدم الموافقة بشدة وكذلك بين الموافقة وعدم الموافقة دون دلالة احصائية (دلالة كاي $\chi^2 > 0.05$). كذلك فإن الموافقة على انتخاب مرشح ما بناء على اتفاق مع العشيرة قد جاءت عالية لفئات التعليم المتدنية، ومنخفضة لفئات التعليم العليا، وجاء الرفض على عكس ذلك. لكن متوسط نسب الرفض جاء اعلى بكثير من متوسط نسب القبول (٥٢,٩٪ : ٣٧,٨٪) في حين جاءت نسبة الموافقة بشدة على المقولة بين فئتي التعليم العاليتين (ماجستير ودكتوراه = ٠). وحيث جاء الاتفاق بين الزوج والزوجة على اختيار مرشح ما بنسب عالية في الفئات المتدنية التعليم (الاعدادي فما دون)، جاء هذا الاتفاق بنسب منخفضة بين افراد فئات التعليم الاعلى (توجيهي - دكتوراه)، وجاء الرفض للمقولة عكس ذلك. ومثل هذه النسب نجدها في استجابات الافراد للمقولة عدم المشاركة في الانتخابات، حيث ابدت فئات التعليم المتدنية قبولاً اكبر لعدم المشاركة من فئات التعليم العالية وعكس ذلك جاءت نسب الرفض لهذه المقولة.

الحقيقة هي ان هذه الاحصاءات تتكلم لذاتها. لقد ادت عملية تماسس النظام من خلال مؤسسات الدولة الى ازالة بعض الفروق الجوهرية بين الذكور والاناث، واصبحت للاناث من خلال التعليم وادوات الاتصال شخصية اكثر استقلالية عن الذكر في بعض جوانب الحياة، واصبحت تعي استقلالها الفردي بطريقة او بأخرى. غير ان غياب المساواة في المجتمع من حيث التعليم والحريات العامة بين الذكور والاناث قد ادى الى ظهور ذلك في ميل المرأة للتمسك بالعلاقات الاجتماعية التقليدية، فهي أكثر رفضاً بشدة وأكثر رفضاً للمقولات اقل قبولاً او قبولاً بشدة لها.

الحضارة الواحدة تبدي نتاجاً متماثلاً ولذلك فالفرق بين الفئات المسلمة والفئات المسيحية في المجتمع الاردني تجاه المقولات المطروحة لم تكن ذوات دلالة احصائية. وحيث جاءت هذه الفروق فان اسبابها تكمن في العوامل المذكورة من حيث كون هذه الفئات المسيحية لا تزال تعمل ضمن نطاق طائفي لتستجيب لمطالب القواعد القانونية ولا يوجد بينها وبين الفئات الاسلامية اي تنافس على كراسي البرلمان فتنافسها داخلي، والتقاء الافراد مع الآباء وابناء العشيرة تصبح ضرورة ملحة.

اما من حيث العمر فنجد ان الفئات العمرية التي تلعب دور الآباء قد اختلفت في رفضها وقبولها للمقولات مع فئات الابناء، وحيث اراد الآباء الابقاء على الارتباط مع ابنائهم اراد الابناء الاستقلالية. وحتى فئة الآباء او الفئات العمرية المتقدمة في السن ٤١ سنة فأكثر فان مساندتها للعشائرية ضحلة اذا ما قورنت بتعارضها معها بما في ذلك كبار السن (٥١ سنة فما فوق). مثل هذه النتائج تنطبق ايضا على الفئات التعليمية حيث ان الميل نحو العشائرية يزداد مع انخفاض درجة التعليم. ويتدرج التقارب بين الافراد من ادناه (الاتفاق مع الزملاء) الى الاتفاق مع الوالد الى الاتفاق مع العشيرة. وتصل الفردية اوجها في الفئات التعليمية العليا ويكون بينهم الاتفاق مع الزملاء اولى بكثير منه

مع افراد العشيرة على المستوى المثالي. في حين نجد ان المقارنة بين توجه الاتفاق وتوجه الرفض لدى الفئات العليا يميل لصالح رفض اسس التفاعلات الاجتماعية التقليدية.

واذا كانت هذه الفريدة تتغلغل في المجتمع حتى الى العلاقة بين الزوج والزوجة والاباء والابناء، فالسؤال هو كيف ان افراد المجتمع الاردني سوف يجتمعون على اتفاق حول افران قيادة من الداخل؟ التعاون إذن في هذه الحالة شكل فريد من نوعه ويجعل المجتمع مجموعات من الافراد لن تكون قادرة على افران قيادتها المحلية لتأخذ مكانها في البنية السياسية الفوقية بل تترك اختيار هذه القيادات بين الافراد المتساوين في الجماعات المتنوعة الى الانظمة المؤسسية.

٣:٥ - استجابات الاردنيين لمواصفات المرشح الذي ينتخبونه في السلوك الفعلي:

على الرغم من استجابات الناخبين التي اكدت على ان الناخب سوف يختار المرشح بناء على قناعاته الشخصية إلا ان السلوك الفعلي قد يبين لنا صورة مختلفة حيث وافق ٢٣,٩٪ منهم بشدة على انتخاب المرشح الذي ينتمي الى العشيرة التي ينتمون اليها في حين كانت نسبة الموافقة الاجمالية ٥٣,٥ ٪ (٥٣,٩٪ من الذكور و ٥٠,٦٪ من الاناث) ولم تصل نسبة الرفض الاجمالي لمقولة ان الفرد سينتخب المرشح من عشيرته الى ٣٥,١٪. واذا ما قررنا هذه النتيجة مع الاستجابات على المقولة الرابعة (سأنتخب من اتفق عليه مع العشيرة) لوجدنا ان الحالة قد انعكست تماما في الممارسة. صورة مغايرة جاءت في استجابات الناخبين للمقولة: اذا انتخبت فسوف انتخب مرشحا من عشيرة مرموقة. لقد قبلت هذه المقولة بالرفض بنسبة ٦٢,٥٪ (٦٣٪ ذكورا و ٥٧٪ اناث)، في حين حظي المرشح المتعلم باختيار الاغلبية العظمى او ٨٨,٦٪، وحظي المرشح صاحب الفكر الوطني بـ ٨٧,٦٪ وحتى المرشح صاحب الفكر السياسي حظي بـ ٤٩,٩٪ وجاءت الفروق بين الذكور والاناث طفيفة. كذلك لقي المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا بنسبة عالية او ٤٦,٥٪. واذا ما قارنا نسب الذكور مع نسب الاناث لوجدنا ان نسب الذكور في درجات القبول بشدة والرفض بشدة متقاربة وان تكوين الرأي الخاص لدى المرأة يتعادل في كثير من الاحيان مع قرينه عند الرجل (قارن جدول ٨:١ - ١٣).

من حيث الديانة جاءت الفروق في السلوكيات بين الناخبين المسلمين والمسيحيين بسيطة التفاوت، فقد كانت نسبة الذين وافقوا بشدة على انتخاب مرشح عشيرتهم بين المسيحيين اعلى منها بين المسلمين وكذلك في حالة الرفض بشدة، لكن هذه الفروق لم تتعدى ١,٥٪ وعلى وجه العموم فقد ابدى المسلمون والمسيحيون بنسب كبيرة رغبتهم في انتخاب المرشح من العشيرة او ٥٣,٤٪ في حين كان رفض التصويت على مرشح من عشيرة مرموقة هو المهيمن وبنسبة اجمالية وصلت ٦٢,٢٪ في حين جاء الرفض بشدة للتصويت على ابن العشيرة المرموقة لدى المسلمين بنسبة اعلى منه عند المسيحيين (٢١,٥٪: ٢٥,٢٪) اما المرشح المتعلم فقد حظي باختيار الاغلبية الساحقة بين كل من المسلمين والمسيحيين (٨٨,١٪ للمسلمين و ٨٩,٣٪ للمسيحيين)، وعلى الرغم من ان

نسبة المسلمين الذين وافقوا بشدة على انتخاب المرشح ذا الفكر الوطني اكبر من نسبة المسيحيين الا ان نسبة التفضيل الاجمالي بين المجموعتين جاءت عالية ٨٧,٦٪. ونصف مثل هذه النسبة تقريبا قررت التصويت الى جانب المرشح ذي الفكر السياسي ٤٩,٥٪ (٤٨,٨٪ للمسلمين و ٥٠,٦٪ للمسيحيين). اما المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا فقد حظي بأصوات ما نسبته ٤٧٪ من مجموع الناخبين المسلمين والمسيحيين. والفروق ذات الدلالة الاحصائية جاءت بين درجتي القبول والرفض المعتدلين حيث كانت هذه عالية (قارن جدول ٨: ٢ - ١٣).

تناسبت الاستجابات بالموافقة على قرار الناخبين بانتخاب المرشح من عشيرة الناخب تناسبا طريدا مع العمر، فقد ارتفعت النسب بالتدرج من ٥١,١٪ في فئة العمر (٢٠ سنة فما دون) الى ٧٢,٩٪ في فئة (٥٠ سنة فما فوق). وهذا ليس غريبا اذ يدل ويكل وضوح على الاختلافات بين الاجيال. غير ان الفروق بين الفئات العمرية ليست ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥). وعلى وجه العموم فقد جاءت الموافقة على انتخاب المرشح من عشيرة الناخب عالية في متوسطها ٥٣,٤٪. مقابل ذلك جاء الرفض بالتصويت على المرشح من عشيرة مرموقة بنسب عالية في جميع الفئات العمرية وفي متوسط نسبته ايضا اذ وصلت هذه الى ٦٢,٣٪ مقابل ٢٨,٦٪ للقبول. لكن اشد الرفض قد جاء في الفئة العمرية ٢١ - ٢٥ سنة (٦٨,٣٪) ثم في الفئة العمرية ٢٦ - ٣٠ سنة. كذلك فقد حظي المتعلم من المرشحين بأغلبية اصوات الناخبين او بما متوسطه ٨٨,٧٪ جاء ادناها في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق وجاء اعلاها في الفئتين العمريتين ٣٦ - ٤٠ سنة و ٤٦ - ٥٠ سنة (٩٠,٦٪ و ٩٢,٦٪) لكن الفروق لم تكن ذات دلالة احصائية (ملحق ٣: جدول ١٠). مثل هذه النتائج نجدها في استجابات الناخبين ايجابا للتصويت على المرشح ذي الفكر الوطني، اما المرشح ذو الاتجاه السياسي فقد حظي بما متوسطه ٤٩,٦٪ قبولاً لدى الناخبين مقابل ٢٧,٨٪ رفض وجاءت الفروق بين الفئات العمرية ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥)، فقد كانت ادنى نسبة قالت بأنها ستصوت الى جانب المرشح ذي الاتجاه السياسي في فئة ٥٠ سنة فما فوق اذ كان رفضها له اقوى من قبولها. (٦٠,٧ : ٣٢,٨) (٣٢,٨٪) في حين كان قبول انتخابه في جميع الفئات الاخرى اكبر من الرفض. كذلك فقد يمثل هذه النسب المرشح الذي يقدم برنامجا انتخابيا مكتوبا. من الواضح ان موقف الناخبين من المرشح ذي الفكر السياسي والذي يقدم برنامجا مكتوبا مختلف تماما، فهناك توجد اغلبيّة وتفاوتات النسب بين الفئات العمرية سواء الايجابية منها او السلبية وترتفع نسبة الذين يجيبون بلا ادري.

تناسبت الموافقة على انتخاب المرشح الذي ينتمي الى عشيرة الناخب تناسبا طريدا مع تدني مستوى التعليم وعلى الرغم من رفض هذا المرشح لدى الفئات ذوات التعليم العالي الا ان هذا التوجه السلوكي بقي مرتفعا (ما متوسطه ٥٢,٦٪). ففي حين وصلت نسبة من سوف ينتخبون مثل هذا المرشح بين الاميين الى ٧٨,٢٪ هبطت الى ٢٩,٦٪ بين

حملة الدكتوراه، وتقاربت نسب هذا القبول في الفئات التعليمية بين الثانوي والمجستير مهم جدا ان فئة الذين اجابوا بلا ادري في فئة حملة الدكتوراه قد ارتفع الى ضعفي ما هو بين افراد فئة الامية، وان نسبة القبول بشدة في هذه الفئة على نفس المقولة كانت اعلى من نسبة الرفض بشدة. اما الفروق بين نسب الفئات التعليمية فقد جاءت عالية الدلالة حيث ان قيمة كاي تربيع قد كانت (٠,٠٠٠) عكس هذه الصورة نجد في الموافقة على انتخاب مرشح من عشيرة مرموقة ان هذه الموافقة جاءت متدنية جدا بنسبة لا تزيد على ٢٨,٥٪ مقابل ٦٢,٣٪ رفض، في حين جاءت الفروق في درجات الرفض والقبول بين الفئات التعليمية ذات دلالة احصائية عالية (دلالة قيمة كاي^٢ = ٠,٠٠٠). وحصل المرشح ذو الفكر الوطني على موافقة مثل هذه النسبة العالية (٨٧,٦٪) جاء ادناها بين حملة الدكتوراه في درجة الموافقة بشدة في حين تناسبت نسب القبول بشدة تناسباً طردياً. مع ارتفاع درجة التعليم (٥٢,٧٪ للمجستير و ٣٣,٣٪ للامية). في حين تناسبت نسب القبول تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم عدا في فئة حملة الدكتوراه حيث جاءت النسبة مرتفعة (٤٣,٣٪)، كما ان الفروق بين الفئات لم تكن عالية. اما المرشح ذو الفكر السياسي فقد حظي بموافقة ما نسبته ٤٩,٧٪ واغرب ما في توزيع النسب على درجات التعليم هو ان الموافقة بشدة على مثل هذا المرشح جاءت في اعلاها بين فئات الماجستير (٢٤,١٪) والاعدادي (٢٣,٩٪) ثم البكالوريوس (٢٢,٥٪) وبعدها فئة الامية (٢٠,٨٪) في حين جاءت نسب الموافقة مبعثرة اعلاها في الابتدائي ثم البكالوريوس والدكتوراه وفي فئة محو الامية. كذلك فقد كان متوسط نسب من اجابوا بلا ادري ١٢,٥٪ واعلاها في مرحلة البكالوريوس ثم الماجستير والامية. ونال المرشح الذي يقدم برنامجاً انتخابياً مكتوباً ٤٧,٢٪ قبول مقابل ٣٤,٨٪ للرفض وكانت نسب من اجابوا بلا ادري في جميع درجات التعليم عالية.

السؤال هو كيف نفسر هذه الفروق وبناء على ماذا؟ من الواضح ان التعليم يلعب دوراً كبيراً في دفع الافراد ذي التعليم المتدني الى التمسك بالعلاقات الاجتماعية الاولى (العلاقات الدموية العشائرية) ولا تزال فئات هؤلاء الافراد تبحث عن علاقات اجتماعية لمجموعة من القيم في بناء ثقة تتلائم مع تصورهم للروابط العائلية والقبلية وان الفئات الاعلى تعليمياً ترفض هذه العلاقات وتريد الاستقلالية. وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت نسب ذوي التعليم العالي لانتخاب المرشح من العشيرة مرتفعة وهذا الارتفاع في النسب يدل على ان هؤلاء لا يزالون يشعرون بالارتباط القبلي أكثر مما يشعرون بالارتباط مع الدولة مباشرة كافراد. مثل هذا التفسير قد يكون صحيحاً اذا ما نظرنا إلى نتائج جدول واحد اما إذا قارنا بين النتائج فنجد كما في الفصل السابق ان المسألة أصبحت مسألة اولويات، وان الأولوية الاولى ذهبت إلى تعليم المرشح، ثم إلى اتجاهه الوطني، فالسياسي، فالقبلي. وفي هذه الحالة يمكن طرح السؤال: بماذا ترتبط هذه الأولويات أكثر، بعلاقة الفرد مع الدولة؟ أم بعلاقة الفرد مع العشيرة؟

٥ : ٤ - استجابات الناخبين لجنس المرشح :

الاجلبية العظمى من الناخبين تريد ان يكون المرشح رجلاً (٨٤,٥٪) وبينما جاءت نسبة الاناث في رفض هذه المقولة اعلى من نسبة الرجال (١٩٪ : ٩,٧٪) وكانت نسبة القبول بشدة لهذه المقولة بين الاناث اقل من نسبة الرجال بـ ١٩,٣٪ (٦٠,٨٪ - ٤١,٥٪)، وجاءت نسبتهن في درجة الموافقة اقرب إلى نسبة الرجال (٢٦,٢٪ : ٢٧,٨٪). وبينما جاءت الموافقة على ان يكون المرشح انثى بنسبة ليست قليلة ٤٢,٦٪، جاءت نسبة الموافقة بشدة على المقولة بين الاناث متدنية جداً (١١,٩٪ مقابل ٧,٩٪ بين الرجال) ولم يتعدى الفرق بين نسبة الاناث والذكور في درجة الموافقة ٥٪، في حين جاءت نسبة الرفض بشدة لكون المرشح انثى بين الاناث مرتفعة ٢٢,٦٪ اذا ما قورنت مع قرينتها عند الذكور (٣٢,٦٪). وعلى الرغم من ذلك فقد بينت الاستمارة مرونة المجتمع الاردني نحو اشتراك المرأة في الانتخابات فقد جاءت نسبة القبول عامة لان يشترك الرجل والمرأة في التشريع للانتخابات مرتفعة، بل هي اغلبيه (٦٢,٣٪) ونسبة عدم الموافقة ٣١,٧٪، وكانت نسبة الاناث بدرجة الموافقة بشدة اعلى من نسبة الذكور بـ ١٤,٥٪. في حين جاءت نسبة الذكور في درجة الموافقة اعلى من نسبة الاناث بـ ١,١٪ فقط.

ولا شك في ان العامل الديني يلعب دوراً هنا، فقد جاءت نسبة الموافقة بين المسلمين على ان يكون المرشح ذكراً اعلى من قرينتها عند المسيحيين، وعندي الاحساس ان هذا الموقف عند الفئة المسيحية جاء مثالياً وليس كما يقول الواقع فقد بينت نتائج اخرى ان المسلمين ليسوا اقل ايجابية تجاه عمل المرأة من المسيحيين. هذه المثالية في استجابات المسيحيين تظهر من المقارنة: كانت نسبة استجابات المسيحيين بالموافقة بشدة على كون المرشح انثى ١٨,٣٪ في حين كانت نسبة استجاباتهم بالرفض بشدة ٢٥٪. ووصلت هذه النسبة الأخيرة عند المسلمين الى ٢٩,٦٪ في حين كانت نسبة المسلمين في درجة الرفض اعلى من نسبة المسيحيين بـ ٢٪ فقط (٢١,٥٪ : ١٩,٥٪). وفي حين استجاب بالموافقة على ان يشترك الرجل والمرأة في التشريع للانتخابات ما نسبتهم ٦٢,٦٪ كانت هذه للمسلمين ٦١,٩٪ وللمسيحيين ٧٥,١٪.

جاء توزيع استجابات الناخبين على مقولة ان يكون المرشح ذكراً على الفئات العمرية دون دلالة احصائية (قيمة كاي^٢ < ٠,٠٥) وكانت الاغلبية ٨٤,٤٪ لصالح المرشح الذكر. وتفاوتت استجابات اللاموافقة في درجتها بين ٢٪ و ٨٪. وبينما جاء اجمالي عدم الموافقة بـ ١٣,١٪ جاءت الموافقة الاجمالية لكون المرشح انثى ٤٤٪ مقابل ٥٠,٣٪ رفض. وفي درجة الموافقة بشدة برزت الفئات العمرية المتوسطة (٣١ - ٤٠ سنة) وكبار السن مناصرة في حين تقاربت النسب في درجة الموافقة. وفي درجة اللاموافقة بشدة برزت الفئات العمرية (٤١ - ٥٠ سنة). أكثر الفئات مناهضة لاشتراك الرجل والمرأة تتبعها فئة دون العشرين من العمر. كذلك توزيع الاستجابات حسب التعليم فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية تجاه كون المرشح ذكراً ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ <

٠,٠٥) ففي درجة عدم الموافقة بشدة برزت فئتي الأمية وحملة الماجستير أكثر الفئات معارضة لفكرة أن يكون المرشح ذكراً في حين كانت الأغلبية الساحقة لصالح ذلك. وفي درجة الموافقة بشدة على أن يكون المرشح أنثى جاءت فئة الأمية الى جانب الماجستير والدكتوراه تساند المرأة (١٢,٥٪، ١٦,٧٪ و ٣٠٪ على التوالي) وتناسبت الاستجابات في درجة لا اوافق بشدة على كون المرشح أنثى تناسباً عكسياً مع ارتفاع مستوى التعليم وجاءت هذه الفروق ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥).

٥ : ٥ - استجابات الناخبين لمفهوم البرلمان والديمقراطية :

المجتمع الذي يمارس الديمقراطية مجتمع لا بد وأن يكون لديه معرفة بالمؤسسات التي تخدم هذه الديمقراطية واولها مجلس النواب او السلطة التشريعية (السلطة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس للنواب ومجلس الاعيان). في قياس هذه المعرفة خرجنا من نقطة الانطلاق بأن استجابات الناخبين على مستوى الموافقة وعدم الموافقة بشدة هي مستوى المعرفة الحقيقية وأن الاستجابات على مستوى الموافقة فقط قد تكون استجابات اصيلة او غير اصيلة (مجاملة، او مخادعة، او اي شيء سببي اخر).

لم يرفض بشدة فكرة ان البرلمان يتكون من اشخاص ينحدون في الانتخابات ولهم وظائف تعينها الحكومة أكثر من ١٥,٧٪ ونسبة الذكور لنسبة الاناث (١٧,٩٪ : ١١,٩٪) وكانت نسبة الموافقة الاجمالية الى نسبة الرفض الاجمالي على هذه المقولة ٥٠,٣٪ : ٣٩٪ وهذا يعني أن اغلبية افراد العينة (الشعب) تظن بأن الحكومة هي التي تحدد مهام النائب في البرلمان. اما ان مجلس النواب يتكون من اشخاص ينتخبهم الأفراد ليدافعوا عن حقوقهم ضد الحكومة فلم يوافق عليها بشدة إلا ما نسبته ١٥,٥٪ من الذكور و ١٥,٥٪ من الاناث، في حين جاءت الاستجابات بدرجة الموافقة بما نسبته ٢٢,٩٪ وهذا ما يثبت نتيجة الاستجابات على المقولة السابقة (٣٦,٩٪ : ٣٩,١٪). ٦٧,٥٪ من افراد العينة استجابوا بالموافقة (بكلتا درجتيها) على ان البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون افرادة قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الناس عن طريق المعارضة في البرلمان، وكانت نسبة الاستجابات بشدة بين الذكور والاناث مرتفعة (٣٧,٦٪ و ٣٠,٧٪). والذين ربطوا بين الديمقراطية ووجود الصياة البرلمانية التي تتمثل فيها جميع الاتجاهات السياسية جاؤوا ايضاً بنسبة عالية (٥٢,٦٪). وكان من بينهم ما نسبته ١٩,٧٪ من وافقوا بشدة على المقولة (٢١,٣٪ ذكور و ١٧,١٪ اناث). في حين ١٥,٧٪ اجابوا بلا ادري فيهم نسبة الاناث أعلى من نسبة الذكور. كذلك فإن الأغلبية العظمى تعي بأن من حق المجلس النيابي التدخل في وضع القوانين ونسبة الاناث بينهم ادنى من نسبة الذكور (٥٧,٥٪ اناث و ٦٤,٩٪ ذكور). ويثبت هذه النتيجة استجابة المبحوثين بالموافقة على عدم شرعية القوانين التي لا يوافق عليها البرلمان بما نسبته ٥٧,٥٪ مع فروق بسيطة بين الاناث والذكور في درجات الموافقة. وتبين النتائج ايضاً أن هنالك وعياً كبيراً بأن الديمقراطية تتحقق عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في

النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين، إذ كانت نسبة من استجابوا بالموافقة ٨٨,٩٪ والفروق بين نسب الذكور والاناث متدنية جداً. ٥٣,٨٪ من افراد العينة يعرفون بأن ركيزة الديمقراطية في المجلس النيابي هي المعارضة وحوالي هذه النسبة يعرفون بأن للبرلمان الحق بالموافقة على الحكومة او رفضها، في حين لم يكن بين المبحوثين أكثر من ٣٦,٩٪ استجابوا بالموافقة على المقولة بأن البرلمان الأردني دون وجهاء العشائر غير ناجح ورفضت الاغلبية هذه المقولة بما نسبته ٥٤,١٪ مع فروق طفيفة جداً بين الذكور والاناث.

لم تفرز استجابات الناخبين حسب الديانة اية اتجاهات مختلفة نحو البرلمان والديمقراطية، ولا اية اختلافات او فروق دالة بين استجابات المسلمين واستجابات المسيحيين، فالحضارة واحدة وانتاجها وان تفاوتت تفاوتاً بسيطاً فهو واحد ولذلك سنكتفي هنا بإعطاء بعض النتائج (انظر ملحق ١٧:٢ - ٢٦) تشير هذه الاستجابات الى ان حوالي ٥٠٪ من الناس لا يزالون على قناعة من ان الحكومة تحدد وظيفة النائب في البرلمان منهم ١٥٪ يعتقدون ذلك جزئاً. ٣٩٪ يعرفون بأن البرلمان مجلس ينتخبه المواطنون ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة بينما يرفض بشدة هذا الاعتقاد ربع السكان (٢٤,٧٪) ولا يزال اكثر من ٢٠٪ يرفضون فكرة وجود المعارضة في البرلمان، ويعتقدون ان هذه المعارضة صورية. وأكثر من نصف السكان يعتقدون بتكوين الديمقراطية الحق في بلادنا حين توجد لدينا حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة. وحتى هذا الاعتقاد فإنه مرفوض عنه اكثر من ثلث السكان. ويعتقد حوالي ثلثا السكان بأن من حق البرلمان التدخل في صنع القوانين، في حين اعتقدت الاغلبية المطلقة بأن تحقيق الديمقراطية رهن باشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين. ولا يزال أكثر من ٣٠٪ من السكان يعتقدون بأن البرلمان دون وجهاء عشائر غير ناجح.

فقط ٣٧,٨٪ من فئات العمر المختلفة وجدوا ان الحكومة تحدد وظيفة عضو البرلمان الذي ينتج في الانتخابات وكانت الفروق بين المتساكين من ذلك بينهم دون احصائية (دلالة كاي^٢ < ١٠,٠٥) وتفاوتت نسبهم بين ١٠,٣٪ لل فئة العمرية ٣٦ - ٤٠ سنة و ١٧,١٪ في فئة ٢٦ - ٣٠ سنة. اما الذين كانوا متساكين من ان الامر ليس كذلك واستجابوا بعدم الموافقة بشدة فقد كانت نسبته ٢٤,٥٪ وتراوح توزيعهم بين ١٩,٤٪ في فئة ما فوق ٥٠ سنة و ٢٩٪ في فئة العمر ٣٦ - ٤٠ سنة. وهذا يعني ان الاردنيين منقسمين الى قسمين من حيث الثقة باستقلالية النائب النيابي. وقد جاءت استجابات المبحوثين على المقولة بأن البرلمان مجلس ينتخبه الأشخاص ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة بالموافقة بنسبة ٣٧,٨٪ وبشكل الذين كانوا متساكين من ذلك ١٤,٣٪ في حين كانت نسبة الراضين لهذه المقولة متدنية ٥١,١٪. كذلك فإن الفروق بين الفئات العمرية كانت طفيفة وهذه النسبة متعادلة مع قرينتها في الاستجابات على المقولة السابقة. يوافق

ما نسبتهم ٦٧,٧٪ من المبحوثين على ان البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون اعضاءه قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الناس عن طريق وجود المعارضة وكانت نسبة الموافقة بشدة اعلى من نسبة الاستجابة بموافق ٣٥,٢٪ : ٢٢,٥٪ والفروق بين استجابات الفئات العمرية دون دلالات احصائية. وكذلك كانت استجابات المبحوثين من حيث الديمقراطية فقد وجد ما نسبتهم ٥٢,٦٪ بأنه سيكون عندنا ديمقراطية حقه عندما توجد عندنا حياة برلمانية تتمثل فيها جميع الاتجاهات السياسية. وفي توزيع هذه الاستجابات جاءت النسب فروق ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥) بحيث ان هذه الآراء اصبحت آراء عامة بين الناس وان مفهوم الديمقراطية، وعلى الأقل في دلالتها المؤسسية، اصبحت ملكاً للجميع او للأغلبية في المجتمع. وحتى توزيع درجات الاجابة جاءت متفاوتة جداً بحيث كانت درجة الموافقة اعلى درجة تتبعها درجة الموافقة بشدة ودرجة اللاموافقة وانها درجة اللاموافقة بشدة. وفي حالة الرقابة على اصالة هذه الاستجابات وجدنا ان الناخبين يعرفون جيداً أن من حق البرلمان التدخل في وضع القوانين، فقد استجاب لنفي هذه الحقيقة باللاموافقة بشدة ٢٩,٣٪ بينما كانت درجة اللاموافقة بنسبة ٢٢,٨٪ مما يجعل المجموع ٥٢,١٪، في حين لم تصل الاستجابة بالموافقة والموافقة بشدة إلى ٢٤٪. وبنفس المستوى جاءت استجابات الناخبين بالموافقة على مقولة عدم شرعية القوانين ان لم يوافق عليها المجلس النيابي. وبينما جاءت الاستجابات على تدخل او عدم تدخل البرلمان في وضع القوانين ذات دلالة (كاي^٢ < ٠,٠٥) كانت هذه بالنسبة للاستجابات على عدم شرعية القوانين دون دلالة احصائية. مهم جداً في هذا الصدد هو استجابات الناخبين الى الكيفية التي يجب ان يشترك اعضاء المجلس النيابي في النقاش بناء عليها (الملحق ٢٢:٣) حيث استجاب ٨٨,١٪ من المبحوثين بالموافقة والموافقة بشدة على ان النائب يجب ان يناقش الأمور دون تحيز الى اتجاه سياسي حتى تتحقق الديمقراطية فجميع الفئات العمرية متفقة على ذلك، على الرغم من التفاوت ذي الدلالة الاحصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥) في حين استجاب نصف السكان بالموافقة على ان المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية وعلى الرغم من الفروق ذوات الدلالة الاحصائية بين الفئات العمرية. فأكثر الفئات العمرية تفهما للممارسة الديمقراطية تقع بين ٢٦ و ٤٥ سنة. مثل هذه النتائج نجدها في استجابات الناخبين حسب الفئات العمرية للمقولة بأن البرلمان هو الذي يوافق على الحكومة او يرفضها والتي جاءت بالموافقة بما نسبتهم ٤٨,٥٪. هذا الانخفاض له اساس في عملية تأسس النظام ومعرفة الناس بأن الارتباطات بين الحاكم والسلطات من نوع معين لا يتقارب مع مثاليات الديمقراطية. فالرفض والقبول في البرلمان حيثيات متماثلة لأنهما موجّهتان نحو شأغل مكانات اجتماعية لا يستطيعون اتخاذ القرار دون اذن مباشر من صاحب القرار، فالسلطة التنفيذية حسب الدستور مناطة الى الملك يتولاها عن طريق وزراءه. فالثقة وعدم الثقة موجّهتان نحو صلاحية شاغل المكانة الاجتماعية في خدمة صاحب القرار، والمعارضة هي معارضة عدم الصلاحية في ذلك

وليس معارضة اتجاه أيديولوجي أو اداري أو سياسي أو غير ذلك. كل هذا، وكما تشير النتائج، موجودة في معرفة الناس والناخبين، ولكن الناخبين يريدون، بطريقة أو بأخرى، ولو بالاتجاه، المشاركة في الانتخابات.

مثل النتائج السابقة وجدناها في استجابات الناخبين حسب التعليم. فقد استجاب بالموافقة على أن البرلمان يتكون من اشخاص ينحسرون في الانتخابات ولهم وظائف تحددها الحكومة ما نسبتهم ٥٠.٦٪، وفي توزيع الاستجابات وجدنا هذا الاعتقاد عند اصحاب التعليم العالي اقوى منه عند اصحاب التعليم المنخفض علما بأن الفروق قد جاءت ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠.٥) مع الشذوذ الوحيد بين الاميين حيث كانت نسبة الاستجابات بدرجة الموافقة بشدة اكثر النسب ارتفاعاً ٢٧.١٪ مقابل ٨.٣٪ في مستوى محو الامية. مقابل ذلك وجدنا القناعة بأن البرلمان مجلس ينتخبه الافراد. ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة، قناعة منخفضة، فلم يستجب بالموافقة على هذه المقولة سوى ٢٨٪ في حين كانت نسبة عدم الموافقة ٥١.٢٪ وهذا الاعتقاد منتشر بين جميع الفئات التعليمية لأن الفروق في نسب الاستجابات جاءت دون دلالة احصائية اي ان دلالة كاي^٢ > ٠.٥ فلا يوجد ما يدعوا للاعتقاد بأن جميع الفئات التعليمية تعي، بما في ذلك مستويات الامية ومحو الامية، بأن البرلمان مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق المواطنين عن طريق وجود المعارضة على المستوى النظري، حيث استجاب بالموافقة على هذه المقولة حوالي ثلثي الباحثين (٦٧.٦٪) واستجاب بلا ادري ١٢.٥٪ ولذلك فإن أقل من خمس الشعب لا يزال في فكر مختلف. وعند النظر الى توزيع الاستجابات على الفئات التعليمية المختلفة وجدنا الاستجابات بدرجة موافق بشدة بين فئة الاميين مساوية لقريبتها بين حملة الدكتوراة، بل اعلى ٢٠.٨٪ في فئة الاميين و ٢٠٪ بين حملة الدكتوراة، وتعادلت النسب بين مستوى الاعدادي والماجستير تقريباً (٢٨.٢٪ : ٢٨.٦٪)، وهذه الفروق كانت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠.٥).

لم تبين استجابات الناخبين لمقولات الديمقراطية وجهة نظر مخالفة بل مؤكدة لهذه النتائج، ٥٢.٥٪ موافقون على أن تكون لدينا ديمقراطية فقط حين يوجد لدينا حياة برلمانية تمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة، وقد وصل متوسط النسبة لجميع الفئات في الاستجابات بدرجة موافق بشدة حوالي خمس من السكان. وجاءت ادنى هذه النسب في فئة حملة الدكتوراة واعلاما في الماجستير واليكالوريوس والثانوي ثم الامية. في حين جاءت درجة الموافقة اكثر توزيعاً، وكانت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠.٥).

هذا الوعي ظاهر في استجابات الناخبين لطبيعة عمل المجلس النيابي. فقد استجاب موافقاً على المقولة بأن ليس من حق البرلمان التدخل في وضع القوانين ما نسبتهم ٢٢٪ أي أقل من ربع الباحثين ورفض هذه المقولة ٦٢.٢٪ مع فروق ذوات دلالة

احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥). ومن الواضح أن مستوى الوعي بهذه المعرفة النظرية قد وصل إلى اعلاه في فئة البكالوريوس وفي ادناه بين افراد فئة محو الأمية في حين جاءت هذه المعرفة بين حملة الاعدادية والثانوية اعلى منه بين افراد فئة الماجستير والدكتوراه. في حين جاءت الاستجابات بدرجة القبول في اعلاها بين افراد محو الأمية والابتدائي ثم الماجستير والبكالوريوس ومن ثم الفئات الأخرى. مماثلة جاءت ايضاً الاستجابات على مقولة ان القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية، فقد تبين من الاستجابات ان ٥٧,٧٪ يعرفون ذلك في حين ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري من ١٠٪ إلى ١٤٪. ووصلت النسبة حتى بين الاميين في درجة الموافقة بشدة ٢٩,٢٪ وفي درجة الموافقة ٢٠,٨٪ في حين كانت هذه في البكالوريوس ٢٩,٥٪ لدرجة الموافقة بشدة و ٢٠,٥٪ في درجة الموافقة. كذلك فإن الوعي بين الناخبين بأن الديمقراطية تتحقق عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين، فقد جاء هذا الوعي عالياً في جميع الفئات التعليمية. على الرغم من الفروق بين الفئات والتي جاءت ذات دلالة احصائية (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥ أو ٠,٠٠٠) وهذه دلالة حادة. فحيث جاء تبعثر النسب بين ٢٥,٥٪ في فئة الأمية بدرجة الموافقة بشدة و ٥٧,٦٪ في فئة البكالوريوس وهي اعلى نسبة، جاء تبعثر النسب في درجة الموافقة بين ٢٦,٧٪ في فئة الدكتوراة و ٤٦,٨٪ في فئة الأمية وكان متوسط النسب في المجموع ٨٨,٣٪. وهذه نسبة عالية جداً.

كذلك كانت معرفة الناخبين في المستويات التعليمية المختلفة حول كون المعارضة في البرلمان ركيزة الديمقراطية. هذه المعرفة جاءت بنسبة عالية (٥٤,٢٪) ومدى تبعثر النسب بين الفئات ضيقاً بحيث ان الفروق جاءت دون دلالة احصائية. وحيث ارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري (١٨٪) كانت نسبة الذين لم يوافقوا على المقولة او الذين كان لهم اعتقاد مغايراً ضئيلة جداً (٢٧,٨٪) كما ان نسبة الذين يعرفون بأن البرلمان يوافق على الحكومة او يرفضها عالية فقد جاءت بين الاميين بأكثر من ٤٤٪ وكانت أكبر من ٤٠٪ في جميع الفئات التعليمية على الرغم من الاتهامات المحيطة بالموضوع بين النظرية (القانون) والتطبيق. وعدم الموافقة على مقولة ان البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح، يعبر بوضوح عن مدى التغير الذي حصل في البلد وبين الناس، فلم تصل الموافقة على المقولة إلى أكثر من ٣٠,٧٪.

٥ : ٦ - استجابات الناخبين وخصائص المرشح المثالية:

بينما قال ٨٨٪ بأنهم سينتخبون المرشح المتعلم (ملحق ١ : ١٠) وجد ٩٥,٢٪ ان المرشح يجب ان يكون متعلماً. وفي حين قال ما نسبته ٣٣,١٪ انهم يوافقون على انتخاب المرشح من عشيرة مرموقة كانت نسبة من قالوا ان المرشح يجب ان يكون كذلك ٣٧,٤٪ (الملحق ٢ : ٢٨٩ للمقارنة) وكان توزيع هذه النسب دون فروق تذكر بين مسلمين ومسيحيين، ووجد ٥٨,٩٪ بأن المرشح يجب ان يكون غير منتم لاتجاه سياسي مع بعض الفروق حسب الديانة في درجة الموافقة حيث جاء نسبة المسيحيين الموافقين اعلى من نسبة المسلمين (٤٤,١٪ و ٣٤,٤٪ على التوالي) بينما جاءت نسبة الاستجابات بدرجة الرفض بشدة متفاوتة بين المسلمين والمسيحيين (١٥,١٪ : ٩,٩٪) مما يدل على تفاوت في وجهات النظر من حيث الانتماء السياسي للمرشح. ولا يجوز ان يغرب عن بالنا بأن الجماعات المسيحية، بطريقة او بأخرى، متخوفة من هيمنة الاتجاه الاسلامي فهم لا يريدون العودة إلى العصر الذي كانوا يدعون فيه ذميين وهذه القضية واضحة في استجابات الناخبين على المقولة بأن على المرشح ان يكون متدينا حيث جاءت النسب في درجة الموافقة بشدة متفاوتة تقوياً كبيراً ٣٥,٢٪ للمسلمين و ٨,٨٪ للمسيحيين وفي درجة الموافقة ٣٩٪ للمسلمين و ٢٦,٩٪ للمسيحيين: وفي هذا الصدد جاءت أيضاً استجابات المبحوثين مؤكدة على هذا التوجه من حيث المقولة بأن على المرشح ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب، فقد جاءت نسبة المسلمين في درجة الموافقة بشدة ٤٠,٢٪ وللمسيحيين ٢٢,٨٪ كذلك كانت الفروق بين النسب في درجة اللاموافقة بشدة واللاموافقة (انظر الملحق ٢ : ٣١).

الاجلبية الساحقة لكل من المسلمين والمسيحيين تريد ان يكون المرشح ذا خبرة في المجال السياسي ٨٧,٦٪، وكذلك ان يكون فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن ٩٠,٦٪. وقد رفض اكثر من نصف المبحوثين ان يكون المرشح غنياً في حين ذهب ٧٥٪ منهم إلى ان يكون للمرشح برنامجاً انتخابياً واضحاً. مثل هذه النسبة وجدت ان على المرشح ان يحافظ على التقليد السياسي الاردني (التاج والدستور ومجلس الأمة) ويحاول تطويرها، وكانت التفاوتات في الحالات الثلاثة الاخيرة دون فروق هامة بين اصحاب الديانات.

كان توزيع استجابات المبحوثين حسب الجنس قد أبدى نتائج مماثلة. فبينما استجاب ٨٨,٦٪ في درجات الموافقة على مقولة ان المرشح يجب ان يكون متعلماً (ملحق ١ : ١٠) مبدئياً سلوكه في حالة ذهبه إلى صندوق الاقتراع، زادت هذه النسبة إلى ٩٥,٢٪ في استجابات الناخبين على تعليم المرشح (نفس الملحق: ٢٧) وكانت نسبة الذين استجابوا بدرجة الموافقة بشدة ثلثي العينة (٦٦,٤٪)، في حين لم تصل نسبة من أكدوا على ان المرشح يجب ان يكون من عشيرة مرموقة أكثر من ٣٧,٨٪ منهم ٩,١٪ فقط استجابوا بدرجة الموافقة بشدة، علماً بأن نسبة استجابات الاناث منهم جاءت أعلى من استجابات الذكور في درجة الموافقة (٢٦,٣٪ : ٣٢,٦٪). وفي درجة اللاموافقة بشدة على

نفس المقولة جاءت نسبة الذكور اعلى من نسبة الاناث مما يدل على ان المرأة لا تزال اكثر ميلاً للعشائرية من الرجل، وهذا بديهي نظراً إلى مكانة المرأة في النظام الاجتماعي ككل. الفروق بين الذكور والاناث فروق دون اية دلالة احصائية في الاستجابات على ان لا يكون المرشح منتصباً إلى اتجاه سياسي حيث استجاب بدرجتي الموافقة حوالي ٥٩٪ في حين اقل من ٣٠٪ وجدوا عكس ذلك مع فروق طفيفة بين الجنسين. وبينما كانت التوقعات ان تصل نسبة من سيجدون بأن يكون المرشح متدنياً الى مستوى عال جداً، جاءت نسبة هؤلاء حوالي ٧٠٪ في فئتي الموافقة حيث كانت نسبتهم في درجة الموافقة اعلى منها في درجة الموافقة بشدة، ونسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في كل من الدرجتين. أما في درجتي عدم الموافقة فقد جاءت نسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في درجة اللاموافقة فقط وبفروق طفيف. نسبة الذكور الذين اكدوا على وجوب رفض المرشح للأفكار السياسية المستعارة من الغرب في درجة الموافقة بشدة اعلى من نسبة الاناث في حين تساوت النسب في درجة الموافقة وكذلك في درجتي اللاموافقة. وكانت نسبة الموافقين عالية جداً ٦٨٪ على الرغم من ان استجابات الباحثين لخبرة المرشح السياسية قد فاقتها بكثير اذ وصلت إلى ٨٧,٩٪. وكذلك هي الحال في استجاباتهم على كون المرشح فقيهاً بالمسائل الاقتصادية للوطن. وفي الاستجابات على كل من الصفتين المثاليتين كانت نسبة الذكور في درجة الموافقة بشدة اعلى من نسبة الذكور في حين كانت نسبة الاناث في درجة الموافقة اعلى من نسبة الذكور. هذا ولم يستجب بالموافقة على ان يكون المرشح غنياً اكثر من ٣٥,٦٪ في حين اكثر من ٥٠٪ رفضوا هذه الفكرة حيث كانت نسبة الرفض بين الاناث اعلى من نسبة الذكور. نسب عالية جداً من الباحثين استجابوا بالموافقة على ان يكون للمرشح برنامج انتخابي واضحاً، وان يحافظ المرشح على التقليد السياسي الاردني ويطوره (٧٧,٥٪ و ٧٦,٥٪) والفروق بين الجنسين ليست ذات دلالة احصائية (دلالة كاي > ٠,٠٥).

لم يكن توزيع نسب الاستجابات بناء على متغير العمر في مجمله مختلفاً عن توزيعها حسب الديانة والجنس ولذلك نجد ان استجابات الفئات العمرية على كون المرشح متعلماً قد جاءت دون دلالة احصائية (دلالة كاي > ٠,٠٥) وكان متوسط الاستجابات في درجة الموافقة بشدة ٦٦,٢٪ وفي درجة الموافقة ٢٩٪. وحيث جاءت اعلى نسبة بالموافقة بشدة في الفئة العمرية الصغرى جاءت ادناها في الفئة العمرية الكبرى او ٥٠ سنة فما فوق (الملحق ٢: ٢٧) في حين كانت هذه معكوسة في درجة الاستجابات بالموافقة. جاءت الفروق ذات الدلالة الاحصائية في الاستجابات على المقولة بأن يكون المرشح من عشيرة مرموقة فقد تفاوتت النسب بين ٩,٥٪ في الفئة العمرية الدنيا بدرجة موافق بشدة و ١٩,٤٪ في الفئة العمرية الأخيرة وبين ٢٦,٤٪ في فئة العمر (٣٦ - ٤٠ سنة) و ٣٧,١٪ في الفئة العمرية الكبرى. في حين جاءت مثل هذه النسب في درجة اللاموافقة بشدة واللاموافقة معكوسة حيث النسب المتدنية في الفئة العمرية الكبرى

والعالية في الفئات العمرية الدنيا (ملحق ٣ : ٢٨). الفروق ذوات الدلالة الاحصائية العالية نجدها في استجابات المبحوثين بين الفئات العمرية المختلفة على مقولة ان يكون المرشح غير منتم لاتجاه سياسي معين (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥)، فقد تراوحت نسب الاستجابات في درجة الموافقة بشدة بين ٢١,٤٪ في الفئة العمرية ٢١ - ٢٥ سنة و ٢٤,٤٪ في الفئة العمرية الكبرى (٥٠ سنة فما فوق) في حين تراوحت هذه في درجة الموافقة بين ٢٠٪ في نفس الفئة العمرية الثانية و ٥٠٪ في الفئة العمرية قبل الأخيرة او ٤٦ - ٥٠ سنة. كذلك تفاوتت هنا نسب الاستجابات بلا ادري حيث جاءت اعلاها في الفئات العمرية الدنيا وفي الفئة العمرية الكبرى، وادناها في الفئات العمرية الوسطى (ملحق ٣ : ٢٩). أما الاستجابات على ان يكون المرشح متدنياً فلم تحتوي على فروق ذوات دلالة احصائية علماً بأن عدم الموافقة على ان يكون المرشح متدنياً لم تحتوي على فروق ذوات دلالة احصائية عدم الموافقة على ان يكون هذا الشرط صفة اساسية للمرشح لم تصل الا إلى ١٩,١٪ في حين وصلت نسبة الاستجابات بلا ادري الى ما متوسط ١٠,١٪ هذه النتائج ذات معنى وسنعود إليها في نهاية هذا الفصل.

لقد جاءت استجابات الناخبين على مقولة ان المرشح يجب ان يكون معارضاً للأفكار السياسية المستعارة من الغرب مثبته استجاباتهم على المقولة ٢٩ التي اوجبت ان يكون المرشح غير منتم لاتجاه سياسي. فقد استجاب بالقبول بشدة ما نسبته ٣٨,٧٪ بفروق هامة بين الفئات العمرية حيث كانت ادنى نسبة في فئة ٢١ - ٢٥ سنة بـ ٣٤٪ واعلاها في فئة ٤٦ - ٥٠ سنة بـ ٥٠٪ وتفاوتت الاستجابات بالقبول بين ٢٤,٨٪ في فئة دون العشرين عاماً من العمر و ٣٥٪ كذلك كانت الفروق في استجابات الرفض بشدة والرفض (دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥). وعلى الرغم من ذلك فقد وجد اغلبية افراد العينة ان المرشح يجب ان يكون خبيراً في المجال السياسي والاقتصادي، لكن بينما جاءت الاستجابات في قبول ورفض فكرة ان يكون المرشح خبيراً في المجال السياسي دون فروق ذوات دلالة احصائية جاءت هذه الاستجابات بفروق ذوات دلالة احصائية بين الفئات العمرية في كل من قبول ورفض فكرة ان يكون المرشح خبيراً بالمسائل الاقتصادية للوطن (ملحق ٣ : ٢٣)، فقد كانت ادنى نسبة في درجة الموافقة بشدة في الفئة العمرية ٥٠ سنة فما فوق واعلاها في فئة ٤٦ - ٥٠ سنة. بينما تراوحت هذه النسب في درجة الموافقة بين ٢٤,٦٪ في الفئة العمرية ٤٦ - ٥٠ سنة و ٤٩,٢٪ في فئة ٥٠ سنة فما فوق. مثل هذه

الفروق ذوات الدلالة الاحصائية نجدها في استجابات الناخبين على ان يكون المرشح غنياً حيث نحت الفئات المتقدمة سناً إلى ان المرشح يجب ان يكون كذلك في حين رفضت الفئات الأصغر سناً ذلك بنسب أعلى من نسب القبول، وجاءت دلالة كاي^٢ < ٠,٠٥. الاغلبية الساحقة من افراد العينة استجابات موافقة على ان يكون للمرشح برنامج انتخابي وأضغ وان يحافظ على التقليد السياسي الأردني ودون فروق ذوات دلالة احصائية تذكر.

استجاب قبولاً لمقولة ان يكون المرشح متعلماً أغلبية افراد العينة في درجتي القبول بشدة ودرجة القبول وكانت الفروق بين استجابات الفئات العمرية دالة جداً حيث ان دلالة كاي² كانت (٠,٠٠٠) لقد كانت ادنى نسبة في درجة القبول بشدة في فئة محو الأمية ٢٣,٣٪ بينما كانت النسبة في هذه الفئة في درجة القبول اعلى نسبة ٤٥,٢٪ وفي حين جاءت اعلى نسبة في درجة الموافقة بشدة في فئة البكالوريوس ٧٠,٩٪ كانت فيها نسبة الاستجابات في درجة القبول ادنى (٢٥,٣٪) تتبعها نسبة الاستجابة في فئة الأمية ٢٥,٥٪. أكثر تبعثراً على درجات الاستجابة جاءت استجابات افراد العينة على مقولة ان يكون المرشح من عشيرة مرموقة حيث كانت نسبة اللاموافقة اعلى من نسبة الموافقة وارتفعت نسبة الذين استجابوا بلا ادري. كذلك فقد جاءت الفروق بين الفئات التعليمية ذوات دلالة احصائية عالية (دلالة كاي² < ٠,٠٠٠) ففي درجة الموافقة بشدة جاءت ادنى نسبة في فئة البكالوريوس ٦,٧٪ واعلى نسبة في فئة حملة الدكتوراة ٢٤,١٪، وهذه النتيجة ليست دون سبب. أما في درجة الموافقة فقد جاءت ادنى نسبة في فئة الدكتوراة ١٧,٢٪ واعلاها في فئة الابتدائي ٤١,٢٪ وعلى الاجمال فقد نحت الفئات التعليمية الدنيا إلى قبول كون المرشح من عشيرة مرموقة بينما كانت الفئات الاعلى تعليماً ممثلة بنسب أقل. عكس هذه النتائج نجدها في درجات اللاموافقة على المقولة حيث ان الفئات الأدنى تعليماً ممثلة بنسب اقل من نسب الفئات متوسطة التعليم وفئات التعليم العالي. وعلى الرغم من ان أكثر من ٥٨٪ من العينة قد استجابوا بقبول المقولة بأن المرشح يجب ان يكون غير منتتم إلى اتجاه سياسي لكن الفروق بين الفئات التعليمية لم تكن ذوات دلالة احصائية الفروق عالية الدلالة الاحصائية نجدها بين الفئات التعليمية في الاستجابة لشرط التدين في المرشح، فقد استجاب بالقبول بشدة لهذا الشرط ٢٢,٩٪ وكانت ادنى نسبة في فئة حملة الدكتوراة ٧,١٪ واعلاها في فئة الأمية ٥٠٪ بحيث يمكن ان يقال ان قبول صفة التدين في المرشح تتناسب تناسباً عكسياً مع ارتفاع درجة التعليم. أما في درجة الموافقة فقد جاء الامر مختلفاً حيث كانت ادنى نسبة بين الاميين واعلاها بين حملة الدكتوراة. وزادت نسبة من استجابوا بلا ادري الى مستوى ١٠,٢٪.

لم نجد فروقاً ذوات دلالة احصائية في استجابات فئات التعليم لوجوب معارضة المرشح للأفكار السياسية المستوردة من الغرب، فقد قيل هذه المقولة ٦٨,١٪ وعلى الرغم من التفاوت في درجة القبول بشدة بين فئة الماجستير ٢٨,١٪ وفئة الابتدائي ٤٥٪، والتفاوت في الاستجابات بدرجة القبول بين فئة الدكتوراة ١٦,٧٪ وفئة الابتدائي ٢٩,٤٪ إلا ان دلالة كاي² جاءت عالية ٠,٠٥٦٨ وهي < ٠,٠٥ الفروق ذوات دلالة الاحصائية وجدناها بين الفئات التعليمية في الاستجابات على مقولة ان المرشح يجب ان يكون فقيهاً في المجال السياسي، حيث جاءت ادنى نسبة بدرجة القبول بشدة في فئة الماجستير ٣٧,٥٪ واعلاها في درجة البكالوريوس ٥٠,٨٪ وكذلك في استجابات الناخبين

فئة البكالوريوس ٣٥,٧٪. أما إجمالاً فقد انحصر توزيع النسب بين ٧٦,٥٪ و ٩٠٪ وكانت دلالة كاي^٢ = ٠,٠٠٠.

اختلاف الآراء بين الفئات التعليمية جاء ذات دلالة عالية في استجابات المبحوثين لفكرة ان يكون المرشح غنياً فقد تراوح توزيع النسب في درجة الموافقة بشدة بين ٩,٨٪ في فئة الابتدائي و ٢٨,٦٪ في فئة محو الأمية و ٢٦,٩٪ في فئة حملة الدكتوراة بينما تفاوت توزيع النسب للاستجابات في درجة الموافقة بين ١٩,٦٪ في فئة الأمية و ٤٢,٦٪ في فئة البكالوريوس. وعلى العموم فقد كان هنالك اتفاق بين فئة محو الأمية ومعظمهم ينحصر في كبار السن والاناث وحاملي الشهادات العليا على ان المرشح يجب ان يكون غنياً، في حين يبدو ان هنالك اتفاق بين حملة الابتدائية وحملة الشهادات العليا على رفض مبدأ كون المرشح غنياً (قارن ملحق ٤ : ٣٤). هذه الفروق مقروءة على دلالة مربع كاي حيث كانت (٠,٠٠٠).

الأغلبية العظمى كانت أيضاً لصالح ان يكون للمرشح برنامج انتخابيا واضحاً حيث استجاب قبولاً ما نسبتهم ٧٦,٩٪ وتفاوتت هذه الاستجابات بين الفئات التعليمية من ادناها نسبة في فئة الأمية لدرجة القبول بشدة ١٣,٣٪ إلى اعلاها في درجة الدكتوراة ٣٢,٣٪ في حين تفاوتت هذه في درجة القبول من ادناها في درجة الدكتوراة ٤٥,٢٪ إلى اعلاها في فئة الأمية ٥٥,٦٪ وجاءت دلالة مربع كاي ٠,٠٥٦ معبرة عن هذه الفروق.

الفصل السادس

دوافع القرشيع للمنافسة على كراسي البرلمان في مراحل التماس

١:٦ - مفهوم الدوافع:

لقد عرف الباحثون مفهوم الدافعية (علم نفسيا) في علاقتها بمفهوم التعليم وقد جاءت في ادبيات علم النفس معرفة بصيغ مختلفة أهمها ان الدافعية آلية، ويعني هذا سلوكا يتعلمه الانسان على شكل استجابة لمثير ما من ناحية. وان الدافعية معرفة اي انها تشير الى مادة التعلم كونها علاقات بين حوادث بيئية او بين استجابات ونتائجها من خلال توقعات (١٩٧٨ R.C. Beck)، من ناحية أخرى، المهم في هذا المدخل هي الحالة التي يحدث فيها السلوك الانساني لأنها تنتج المعرفة او الجانب المعرفي لعملية تحديد السلوك (١٩٣٢ E.C. Talman: ٧ - ١٤). لقد بنى العلماء أغلبية نظريات الدوافع حول الافتراض بأن أي كائن حي او عضوية حية سوف تقوم بعمل اذا ما توقعت من ذلك العمل ان ينتج شيئا ذات قيمة. مثل هذا الشيء ذي القيمة دعاء هؤلاء مثيرا (Drive)، ففي الفكر السلوكي الغرضي يكون لكل مثير او دافع هدف، وبذلك يكون مفهوم القيمة أكثر ايجاء مما صور لنا الى هذا الوقت.

عرف الانثروبولوجيون مفهوم القيمة في علاقتها بمفهوم الادراك او الرؤية، وتتكون هذه من آراء حول ما هو جيد اوردني داخل الحضارة الواحدة (١٩٦١ C. Klukhohn و ١٩٤٨ Opler) ويتفق هذا التعريف مع مفاهيم الرغبة (الجاذبية) والنفور التي قدمها بك (Beck ١٩٨٢: ٢٠) اما المالينوفسكي (Malinowski ١٩٤٤) فقد شرح لنا الدوافع بطريقة غير مباشرة في دراسته حول مفهوم المؤسسات التي تعمل الواحدة منها وتقوم من اجل اشباع حاجة ومن خلال هذه الاشباعات تبقى الحضارة في حالة توازن. في هذه الحالة تعتبر المؤسسة السياسية وعملها جزءاً لا يتجزأ من التوازن الحضاري. ففي حالة الانتخابات تحدث ازمة تؤدي الى خلل في التوازن الحضاري وبذلك تقوم الحضارة بمحاولة العودة الى التوازن من جديد. الاهداف التي ترسمها هذه الازمة هي التي تثير الحاجة عند الافراد كي يحاولوا اشباعها اولدى المؤسسات (الاحزاب السياسية) كي تصل اليها.

هناك بعض الانثروبولوجيين الذين درسوا السلوك السياسي خطوة أبعد في هذا التحليل من خلال تقديم مفهوم «الرجل القائد» من السلوك الجمعي الى السلوك الفردي (Barth ١٩٥٩ و ١٩٦٣، Boissevain ١٩٦٨، Baily ١٩٨٩ وآخرون). وبدلاً من

استخدام مفهوم المنافسة لصالح الجماعة استخدموه بناء على دوافع فردية انانية، غير ان اشباع الحاجة الانانية لوحده تفسير غير كاف لأنه يثير السؤال حول أولئك الأشخاص الذين ينافسون ويخسرون كثيراً دون ان يصلوا الى اشباع الحاجة او الى الهدف المنشود.

لقد ذهب الذين درسوا الانتخابات في الاردن سواء على المستوى المحلي او غيره (Gubser ١٩٧٢، Layne ١٩٨٦) الى أن المنافسة انحصرت بين الزعامات الاقليمية او العشائرية، الا ان هؤلاء الباحثين تغاضوا عن مفهوم الواقعية او اعملوها. حتى نفهم دوافع المرشحين في الانتخابات يتوجب علينا الربط بين الرغبة في المنافسة على كراسي المجلس النيابي والتطور التاريخي للمجتمع وأن نجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من جوانب مختلفة: حول المرشح والدوافع التي تنتجها الحالة (حالة الانتخابات) واهدافها المستقبلية.

غير ان دوافع الذين يرشحون انفسهم للانتخابات لا تنحصر في حاجات تنبع جميعها من داخل المرشحين وحالة الانتخابات، والجوانب الحضارية، بل انها تمتد الى ابعد من ذلك، هناك ايضا المؤسسة السياسية الكلية التي لا تضع فقط القواعد للانتخابات بل انها تملئ الشروط التي يجب ان يفي بها المرشح وتحلق ايضا حاجات ودوافع تجد صداها عند اشخاص، وبالتالي فإن هؤلاء الاشخاص هم الذين سوف يشكلون، مع آخرين، البنية السياسية الفوقية، ومن هنا فإن القيمة التي تنحصر حولها الدوافع لدى الافراد لخوض معركة الانتخابات متعددة الجوانب بحيث نجد فيها الجوانب الاجتماعية - السياسية، والجوانب العقائدية، والجوانب النفعية وجوانب التقويم الذاتي والرؤية الذاتية والحالة الحضارية وكل منها مصدر لمجموعة من الدوافع، وضعت بناء عليها مجموعة من الاسئلة ووزعت على المرشحين للانتخابات العامة عام ١٩٨٩.

٢:٦ - عضوية المجلس النيابي في التاريخ الاردني:

بدأت فكرة صياغة قانون لمجلس تشريعي للدولة الجديدة في شرق الاردن عام ١٩٢٢ عندما تشكلت لجنة بهذا الخصوص يرأسها مستشار العدلية ولم يتكون المجلس التشريعي الا بعد ست سنوات من هذا التاريخ. ونظرة سريعة الى اسماء المنتخبين لهذا المجلس بين ١٩٢٩ و ١٩٤٢ تؤكد لنا ان المنافسة على كراسي المجلس النيابي كانت تحدث بين زعماء العشائر، وانها كانت كذلك لسببين: (١) ان البناء الاجتماعي كان قليلاً بمعناه البدوي والقبلي حيث سادت الأمية، (٢) ان النظام وجد في اختيار هؤلاء الزعماء الخيار الوحيد والمناسب ايضا لمأسسة ذاته بين جماعات المجتمع الاردني. ولهذا السبب نجد ان الاسماء الواردة في المجالس النيابية المتتابعة من ابناء العشائر المعروفة في الاقاليم الشرق اردنية عدا فيما يخص البلقاء حيث لم تظهر اسماء ممثلها من الزعامات الا في المجلس التشريعي الثاني.

بعد الاستقلال (١٩٤٦) وصياغة دستور المملكة (١٩٤٧) ازداد عدد اعضاء المجلس النيابي من ١٦ الى ٢٠ عضواً، وقد عدل هذا العدد بعد الوحدة بين الضفتين (١٩٥٠) واصبح (٤٠) عضواً او عشرين عضواً لكل من ضفتي الاردن. حتى في هذه الفترة بقي التمثيل قبلياً (الوثائق الاردنية ١٩٨٤: ١٦). وبعد ١٩٥٢ دخلت الاحزاب السياسية العقائدية المعترك السياسي الاردني. وعلى الرغم من اختيار رجال السياسة للعقائد الحزبية، الا ان الاسماء الواردة في البرلمان الاردني تعكس طبيعة المجتمع القبلية (كوهين ١٩٨٢: ٣٢ - ٥٢)، وازدادت دوافع الافراد تعقيداً في ترشيح انفسهم لعضوية البرلمان بحيث اصبحت مزيجاً من الدوافع الاقتصادية، والعقائدية، والقومية والقبلية والوطنية، فمنهم من كان ضد نظام الحكم ومنهم من كان موالياً له. واصبح حتى كرسي البرلمان هدفاً يستخدم اداة لاغراض اخرى. فعضوية البرلمان اصبحت تعني دخلاً اكبر، ووسيلة لنشر عقيدة ما من خلال الحصول على اتباع، او للحصول على شهرة عالية وبذلك ايضا الحصول على امكانات جديدة لتحقيق الذات.

كذلك كانت هذه فترة دخول المتعلمين الى المجلس النيابي (مجلس الامة) بسبب انتشار التعليم منذ الثلاثينات والوحدة مع الضفة الغربية حيث كان الناس هناك على مستوى اعلى من التعليم (احمد التل ١٩٧٨: ١٢٥ - ١٢٧) واصبحت صفة التعليم دافعاً مهماً لخوض معركة الانتخابات. كما ان هذه الفترة قد اوجدت شخصيات شبه ثابتة لتسيطر على المسرح السياسي لسنتين آتية. واذا ما استعرضنا اسماء البرلمانيين في اواخر السبعينات (١٩٦٧ مثلاً) وجدنا اسماء كانت في البرلمان والحكومات بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤.

في هذا التاريخ البرلماني كانت برامج الاحزاب السياسية شبه غائبة، وكان الفرد هو محور العملية الانتخابية يدعمه في ذلك ابناء عشيرته او قبيلته وامكاناتهم المادية، اذ ان القيادة والغنى كانا الضمان الوحيد للمجازفة في خوض معركة الانتخابات. غير ان التنافس على القيادة والانتقال من العمل الجماعي التقليدي او الزراعي الى الدخل النقدي من خلال العمل في مجالات اخرى مقابل الاجر او الربح كانت جميعاً قد ادت الى الانقسامات العشائرية اي الانقسامات داخل العشيرة الواحدة بحيث خرج لنا، مع الزمن، اكثر من شخص واحد في الحمولة الواحدة يدعي حقه في ترشيح ذاته للبرلمان وانقسمت العشيرة الواحدة الى ميساندين لكل من هؤلاء. لقد كان بروز احد افراد الحمولة او احد افراد جزء من الحمولة محط افتخار لافرادها، واخذت عضوية البرلمان للفرد الواحد من العشيرة او جزء العشيرة تصفى، على المستوى الاجتماعي، نوعاً من الامتيازات للافراد من اقرباء هذا العضو ولم تكن هذه خاصية لعضوية البرلمان فحسب بل انها كانت كذلك لشاغلي المكانات الرفيعة الاخرى مثل وزير، وامين عام ومدير وضابط كبير... الخ. وحتى الحمولة الواحدة اخذت تقيس امتيازاتها بما لها من افراد يشغلون

مراكز هامة في الدولة، بحيث أصبحت هذه سمات الجماعات البنائية في المجتمع الاردني، واخذت هذه المناصب تنافس اصحاب النسب الرفيع في العشيرة الواحدة على القيادة القبلية والاجتماعية بل واخذت تحل محلها في كثير من الاحيان.

في عام ١٩٨٩ وبعد ثلاثة وعشرين عاما من توقف الحياة البرلمانية او تعطيلها، اجريت الانتخابات من جديد، فما هي الدوافع التي قادت بالذين تنافسوا فيها الى هذه المغامرة؟ اذا كانت الدوافع القديمة لا تزال صالحة وتتناسب مع حالة الحضارة الاردنية في ذلك الوقت، فهل تغيرت هذه الحضارة او الحالة الحضارية وبذلك تغيرت ايضا الدوافع التي استند عليها طموح الافراد للاستيلاء على المقاعد النيابية؟

٣:٦ - الدوافع والترشيح: معلومات من الواقع:

ما ان اعلن عن اجراء الانتخابات في شهر آب ١٩٨٩ حتى شهدت الاردن عودة الكثيرين من العاصمة الى قراهم وبلداتهم واماكن تواجد قبائلهم وجماعاتهم. لقد كان هؤلاء يحتلون مراكز مختلفة في الدولة (وزراء، ومحافظين، ومحامين واطباء... الخ) وفي القطاع التجاري او الاعمال الحرة. لقد ترك هؤلاء اشغالهم وعادوا الى قواعدهم القبلية والشعبية ومصدر دعمهم الاجتماعي. وكان الكل منهم يأمل في نيل هذا الدعم من سكان قراهم ومقاطعاتهم وعشائرتهم.

لقد تعرض الاردن خلال العشرين سنة التي خلت الى مجموعة من التغيرات: من الخروج من الحرب المدمرة الى محاولة اعادة البناء، وارتفاع مستوى المعيشة وتعمقت عمليات الانقسامات العشائرية وتفككها وتجذرت عملية التفرد بحيث ان ابناء الحمولة الواحدة لم يعودوا يجتمعون الا في المناسبات او الازمات (الفرح او العزاء)، وبدأ المجتمع وكأن قد سادته اللامعيارية وبدأ الفرد وكأنه اصبح دون انتماء. كذلك فقد سادت الوساطة في المجتمع حتى ان الطالب في الجامعة اخذ يحاول الحصول على علامته من خلال الوساطة.

محاربة لهذا التيار اخذ افراد بعض العشائر يحاولون الحفاظ على هوية العشيرة ولذلك وجدنا الفترة بين ١٩٧٥ فما بعد قد تميزت بفتح المضافات، واقامة التعاونيات (الجمعيات التعاونية) للعشيرة الواحدة. ومن الغرابة ان نجد المضافات قد سادت بين العشائر المسلمة بينما التجأت العشائر المسيحية الى التعاونيات والجمعيات. هذه المرافق الاجتماعية اصبحت المراكز الرئيسة لتنظيم الدعاية الانتخابية ومناقشتها وابرام الاتفاقيات بين الجماعات واتخاذ القرارات لصالح من سوف تصوت جماعات المضافة الواحدة. كذلك فقد كانت هذه المضافات مراكز لجان التنسيق للدعاية الانتخابية. لأول وهلة كان الملاحظ يخرج بالانطباع بأن الانتخابات البرلمانية نتيجة تحالفات عشائرية.

١٠:٣:٦ - المسيرة الانتخابية لأحد رجال الأعمال:

ولد هذا المرشح في إحدى قرى الوسط وذهب الى مدرسة القرية (مدرسة طائفية) فقد كان والده يستأجر ارض اهل القرية ويفلحها على النصف او الثلث في بعض الأحيان. بعد انتهائه للصف الرابع الابتدائي ذهب الى المدرسة الحكومية في المدينة في بداية الخمسينات التي شهدت انتشار حزب البعث وبخاصة بين صفوف المعلمين. وكفريه من تلاميذ المدرسة تعلم افكار البعث، ولكنه ترك المدرسة بعد الصف التاسع والتحق بالجيش كاتباً، ثم هرب من الخدمة العسكرية والتجأ الى سورية، ومن هناك ذهب الى الكويت. وبعد قضاء مدة طويلة في الكويت انتقل الى المملكة العربية السعودية حيث جمع ثروة كبيرة وعاد بها الى الاردن. لم يبق لدى هذا الثري ما يجمعه الا المركز الاجتماعي والسياسي القياسي. فخلال فترة اقامته في أرض الوطن اخذ بفتح يدية للأعمال الخيرية ومساعدة المحتاجين بطريقة او بأخرى الى جانب الشركات والأعمال الكثيرة التي يشارك فيها. كذلك فقد كثرت ولائمه وفي ١٩٨٠ عين في المجلس الوطني الاستشاري، الذي اوجده النظام كي لا ينقطع التمثيل الشعبي (الوثائق الاردنية ١٩٨٤: ٤٨) هذه المكانة في المجلس قدمته على شخص آخر من الزعامة العشائرية في منطقته وكان في تنافس مع آخرين من نفس المنطقة وصلوا الى اعلى مراكز النفوذ. وبعد ان حل المجلس الاستشاري وعاد البرلمان الى عمله بقي هذا الرجل يضع نفسه في خدمة بلده ومقاطعته حتى عام ١٩٨٩ عندما تقرر إجراء الانتخابات ووجد فرصته لكي يترشح عن المنطقة ففعل. لقد فكر هذا الرجل ان يربح بأغلبية الاصوات وان ابناء لوائه سوف يساندونه لما قام من اعمال. وعلى الرغم من انه نجح في الانتخابات الا انه لم يأخذ أكثر من ٣٤٨٢ صوتاً من ٢٨٢٦٨ صوتاً في اللواء (جريدة الرأي ١١/١١/١٩٩٠: ١٥). لقد اعتبر هذا النائب نجاحه نتيجة لعزيمه وتصميمه واهداه النبيلة وانتمائه الى لواءه وأهله واصالته.

٢:٣:٦ - المسيرة الانتخابية لأحد المسيحيين (مهندس):

ولد هذا النائب في قرية صغيرة في شمال الاردن حيث كان جد والده زعيماً عشائرياً فيها وخلفه في ذلك عم والده. ونتيجة لنباهة الجد الاكبر لهذا المرشح فقد اورث خلفه ملكاً كثيراً من الاراضي الزراعية. كان والد هذا المهندس قد عمل مع النقطة الرابعة والمعروفة بشركة البترول العراقي في الاربعينات ثم عاد ليسكن في اربد وليس في قريته.

بدأ هذا النائب حياته المدرسية في مدرسة الكاثوليك في قريته وبعدها ذهب الى المدارس الحكومية في اربد. بعد ان اكمل دراسته الثانوية ارسله والده الى انقرة حيث درّسه الهندسة المعمارية التي قضى فيها أكثر من ثمان سنين، بعدها عاد الى اربد وفتح له مكتباً هندسياً لم يجد النجاح. وعندما اكتشف ان والده يملك ثروة قرر ان يعود الى لواءه ويبدأ بالتمهيد لخوض الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٦. لقد بدأ هذه المغامرة بغداء عام جمع فيه موظفي الدولة في اللواء ووجوه الزعامات القبلية. اما في مكتبته فقد

أخذ يصمم مخططات البيوت للأفراد بأدنى الاسعار وأحيانا دون مقابل كي يعمل اسما لذاته، وقد نجح الى حد ما في ذلك وعندما جرت الانتخابات نجح بـ ٢٨٥٥ صوتا من اصل ١٥٥٠٠ صوتا (الرأي، نفس العدد والصفحة). لقد كانت دعايته ذات طابع محلي اقليمي. لم يعرف عن هذا النائب انه اعتنق مبدءا سياسيا ولا كان عضوا في حزب من الأحزاب. لقد تنافس على الكرسي المسيحي، للواء هذا النائب وأربعة من أبناء اقاربه وثمانية من عشائر مسيحية أخرى وكان هو الفائز.

٣:٣:٦ - المسيرة الانتخابية لأحد التجار:

ولد هذا التاجر في مدينة أريد من اصل فلسطيني ودخل مدارس وكالة الغوث ولكنه سرعان ما اكتشف ان المدرسة تتعبه ولا تروقه ابدا. فخرج من المدرسة وأخذ يعمل في كراجات السيارات حتى جمع بعض النقود وأخذ يعمل بتجارة السيارات وبعدها ابتاع لنفسه قطعة من الارض بنى عليها مرافق مزاد علني للسيارات. ومن العمل في هذا المزاد جمع ثروة أهله ان يوفر نفقات خوض معركة الانتخابات، ولكنه فشل علما بأن اسمه كان على كل لسان. لكن مثل هذا الشخص يمثل مجموعة تمتلك النقود وتريد ان تجرب حظها في لحظة ما، علما بأنه لم يكن دون نوع من الفكر السياسي. بالنسبة له يجب ان يكون ممثل الأمة في البرلمان من المجموعة التي يمثلها وان عليه ان يعرف مشاكل الفئات التي يمثلها من الداخل.

٤:٣:٦ - مسيرة الانتخابات للدكتور الشيخ:

هذا النائب من مدينة أريد درس الشريعة في القاهرة، وانتسب الى الاخوان المسلمين وعندما عاد الى الاردن أصبح أحد قادة هذا الحزب، وفي الانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤ نجح بأغلبية الاصوات وكذلك نجح في انتخابات عام ١٩٨٩ بـ ٢٢٠٠٠ صوتا (الرأي، نفس العدد والصفحة). بالنسبة لهذا المرشح فإن هدف الحزب هو تأسيس الدولة الاسلامية التي تعتمد القرآن دستورا لها.

٥:٣:٦ - مسيرة الانتخابات لأحد الماركسيين:

أصعب ما يكون في مجتمع تقليدي مثل الاردن هو ان يعتنق الانسان مبادئ الشيوعية. فالمفهوم شيوعي شائع الاستعمال في لغة المحادثة في البلاد العربية للاهانة والشتم، وهي تعني دون مكابرة كافرا، ملحدا، لا مبدأ له، على عكس ما تعنيه في اللغة الفصيحة والتي لا تتصل أيضا من بعض هذه المعاني. مثل هذا المرشح لا يقدم نفسه للناخبين باسم الماركسية بل باسمه العائلي، العشائري او القبلي، وهو يترشح لكل من الكرسي النيابي المسيحي او الاسلامي، فلا يوجد في البرلمان الاردني مقاعد لغير هاتين الفئتين الدينيتين، ولا يوجد فيه كرسي لأحزاب.

ولد هذا الشخص في قرية من محافظة أريد ودرس الكيمياء وحصل على شهادة

الدكتورة وتعين في إحدى الجامعات. في عام ١٩٨٦ فصل من الجامعة لاسباب أمنية وسافر الى الخارج وعندما أقرّ إجراء الانتخابات سمح له مثل جميع الآخرين بالعودة دون تعرض الجهات الأمنية له فُرجع وترشح للانتخابات. ولكي يضمن نجاحه في الانتخابات اتفق مع جماعة الاخوان المسلمين الذين وجدوا فيه شخصا مناسباً لا يستطيع العمل ضدهم من ناحية. من ناحية أخرى لم يكن قد استلم ايا من المناصب التي من خلالها كان يستطيع ان يشهر اسمه. وأنا كانت الحالة فقد فاز بالمقعد المسيحي المعني.

هذه بعض الحالات التي جمعناها من خلال الملاحظة بالمشاركة. ويجب ان يعلم القارئ بأن القوى الحزبية التي دخلت معركة الانتخابات في الماضي لم تدخلها باسم الاحزاب ولم تعمل حتى اية دعاية انتخابية حزبية بطريقة ما، ولا كان لها أي برنامج اداري واقتصادي لتجمع الناخبين حوله. لقد قدمت لنا د. رناد الخطيب (رناد الخطيب ١٩٩١) مجموعة من دساتير الاحزاب التي كانت موجودة وفاعلة في الاردن في الستينات وجميعها يدور حول الفكر العقائدي لهذه الاحزاب ولكن ايا من هذه الاحزاب لم يقدم ولا في اية حالة برنامجا انتخابيا متطورا كذلك البرامج التي تقدمها الاحزاب في الدول الديمقراطية.

٤:٦ - خصائص عينة دراسة الدوافع:

مثلت العينة ١٧٪ من مجموع المرشحين للانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ وكان توزيعهم كالتالي:

جدول - ١ - خصائص العينة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	١٠٨	٩٢,٣
انثى	٧	٦,٠
اجوية مفقودة	٢	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
الديانة	التكرارات	النسبة المئوية
مسلم	٩٨	٨٣,٨
مسيحي	١٧	١٤,٥
اجوية مفقودة	٢	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

مكان السكن	التكرارات	النسبة المئوية
شمال	٥٢	٤٥,٢
وسط	٤٩	٤١,٩
جنوب	٨	٦,٨
أجوبة مفقودة	٧	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
موظف حكومي	٢٦	٢٢,٢
أعمال تجارية	٢٥	٢١,٤
مهن حرة	٤٨	٤١,٠
أجوبة مفقودة	١٨	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
التعليم	التكرارات	النسبة المئوية
توجيهي	١٣	١١,١
بكالوريوس	٦٥	٥٥,٦
ماجستير	٦٥	١٢,٨
دكتوراه	١٠	٨,٥
أخرى	٩	٧,٧
أجوبة مفقودة	٥	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
٢٠٠ - ١٠١	٢٥	٢١,٤
٣٠٠ - ٢٠١	١٩	١٦,٢
٤٠٠ - ١٠٣	٢٥	٢١,٤
٥٠٠ - ٤٠١	١١	٩,٤
٥٠١ فما فوق	٢٣	١٩,٧
أجوبة مفقودة	١٤	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠
العمر	التكرارات	النسبة المئوية
٤٠ - ٣١	٢٨	٢٣,٥
٥٠ - ٤١	٤٥	٣٨,٥
٥١ فما فوق	١٩	١٦,٢
أجوبة مفقودة	١٥	—
المجموع	١١٧	١٠٠,٠

٦ : ٥ - النتائج:

لقد اخرجنا نتائج الاستمارة بناءً على مجموعات الدوافع المشار إليها سابقاً حسب مجموعة من المتغيرات أهمها الديانة ومنطقة السكن والمهنة والتعليم والعمر.

٦ : ٥ : ١ - دوافع الانتخابات حسب الديانة:

لقد بينت النتائج بكل وضوح توجهات فئات السكان في الأردن بناءً على التركيبة الاجتماعية والتي تبثها الدستور من حيث المقاعد في المجلس النيابي حيث قسمها إلى مقاعد للمسلمين وأخرى للمسيحيين بينما الدستور ذاته قد أقر المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس والعرق والديانة (انظر الفصل الثالث). من هنا نجد أن المنافسة بين المسيحيين والمسلمين على مناصب الدولة جاءت عالية وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. مثل هذا التحديد لعدد المسلمين والمسيحيين الذين يشغلون المناصب الوزارية والعليا بحد ذاته يأتي متناقضاً مع فلسفة الديمقراطية. بالتالي تعتمد الأفراد كما جاء في الدستور بغض النظر عن الخلفية العرقية والدينية والجنس. وحتى التحديد الدستوري والقانوني لمثل هذه التقسيمات جاء غير متكافئ إذ أن نسبة المسيحيين في الأردن لا تتجاوز ٥٪ في حين أن المسيحيين يحتلون تسع مقاعد أو ١١,٣٧٪ من مجموع المقاعد. وفي هذا المجال يظهر السؤال الحقيقي والواقعي حول الهوية الوطنية للفرد؟ هل له هوية واحدة (أردني) أم أن له هوية ضمن الهوية الوطنية تتعامل الدولة معه بناء عليها (مسلم أو مسيحي أو مسلم بدوي أو مسلم غير عربي أو مسلم حضري).

وتبين النتائج بكل وضوح أن نسبة كبيرة من المسيحيين في العينة يطمحون لأن يصبحوا وزراء وأصحاب مناصب عالية مما يعكس الواقع بطريقة أو بأخرى. فبينما أجاب ٣٢,٧٪ من المرشحين المسلمين بأنهم يريدون الفوز بالمقعد النيابي من أجل أن تكون امامهم امكانية اشغال منصب وزير، كانت هذه للمسيحيين ٤١,٢٪، في حين أن نسبة أكبر من المرشحين المسلمين وجدوا أحد دوافع ترشيحهم للبرلمان في أنهم لم يقدرُوا على تحقيق ذواتهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها وأن ٤٢,٧٪ منهم أرادوا أن يكونوا في مناصب مرموقة في الدولة في حين كانت هذه النسبة للمسيحيين ٣٧,٥٪.

ومن حيث تقدير الذات تعليمياً ومقدرة، نجد أن هناك الادعاء التقليدي بأن المسيحيين أكثر تعليمياً من اخوانهم المسلمين. والواقع هو أن هذا الادعاء قد عفى عليه الزمن بعد انتشار التعليم في الأردن. لربما كانت الحالة كذلك قبل ١٩٦٠ أو قبل ١٩٧٠ بسبب نشاط المدارس التبشيرية في المملكة والتي كانت تعمل لصالح الجماعات المسيحية، لكن الآن أصبحت هذه المدارس تجارية ولا تفرق في قبولها للطلاب بين مسلم ومسيحي منذ أن خضعت لقانون التربية والتعليم. وإضافة إلى التعليم فقد فتحت المدارس التبشيرية أعين المسيحيين على الموارد الاقتصادية والأعمال المربحة مثل الاختصاص والحرفة والتجارة. ومع الزمن أدخل الى سلوك الأردنيين المسيحيين عملية

تشكل التقدير الذاتي والتقييم الذاتي المتفوق على غيرهم وهذا الشعور دون شك لا يزال فاعلاً دون مبرر.

أفادت نسبة كبيرة من المسيحيين المترشحين للانتخابات بأنهم أكثر كفاءة من غيرهم لتمثيل الشعب حيث كانت هذه النسبة ٨٢,٢٪ في حين كانت هذه للمسلمين أقل ولكن عالية أيضاً ٧٦,٥٪ واعتبر المسيحيون أنفسهم أكثر ذكاءً وتميزاً لتمثيل الشعب بنسبة أكبر من نسبة المسلمين ٥٢,٩ : ٥١,٦٪ في حين اعتبر ٨٢,٤٪ من المسيحيين أنفسهم سياسيين ماهرين ولذلك خاضوا معركة الانتخابات ليحتلوا المكان اللائق بهم، في حين كانت هذه النسبة للمسلمين ٥١,٦٪.

جاء التفاوت بين المسلمين والمسيحيين من المرشحين في الدوافع المستمدة من الحضارة سواء ما يتعاطف معها لاثباتها أو تغييرها والثورة عليها. فقد كانت نسبة المرشحين المسيحيين الذين قالوا بأنهم كانوا يطمون بهذا المنصب منذ الطفولة أقل من نسبة المرشحين المسلمين (١٨,٨٪ : ٢٤,٢٪) في حين تساوت نسب من قالوا ان لديهم افكاراً يريدون تطبيقها من خلال عضوية البرلمان، لكن نسبة المسلمين الذين قالوا بأنهم يريدون من وراء ترشيحهم ونجاحهم العمل للصالح العام جاءت أكبر من نسبة المسيحيين (٩٧,٩٪ : ٩٤,١٪). وهكذا كانت أيضاً نسبة المسلمين الذين قالوا بأنهم من الطبقة الفقيرة ويريدون تمثيلها، فقد كانت أعلى من نسبة المسيحيين (٤٨,٤٪ : ٤١,٢٪)، في حين كانت نسبة مرشحي المسيحيين الذين أرادوا الاتصال مع العرش عن طريق البرلمان أكبر من نسبة مرشحي المسلمين (٢٩,٦٪ : ٢٤,٢٪).

ومن حيث الدوافع الهدفية فقد جاءت نسبة مرشحي المسلمين الذين أرادوا العمل على خلق برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية أكبر من نسبة المسيحيين (٧٩,٨٪ : ٦٤,٧٪)، وجاءت نسبة المرشحين المسلمين الذين رشحوا أنفسهم بسبب عدم ثقتهم بمجريات الأمور كما كانت عليه أكبر من نسبة زملائهم المسيحيين (٥٠٪ : ٤١,٢٪) في حين كانت نسبة المرشحين المسيحيين الذين أرادوا من ترشيحهم المحافظة على الارستقراطية أكبر من نسبة المسلمين (١١,٨٪ : ٦,٤٪)، بينما كانت نسبة أكبر بين المرشحين المسلمين تريد الدفاع عن حقوق العمال حيث كانت النسب للمسلمين والمسيحيين على التوالي (٩٠,٦٪ : ٨٨,٢٪). مثل هذا التفاوت وجد أيضاً بين المرشحين المسلمين والمسلمين حول الرغبة في التصدي إلى الزعامات العشائرية فقد جاءت نسبة المرشحين المسيحيين أعلى من نسبة المسلمين (٥٨,٨٪ : ٤٥,٢٪). انظر الجدول التالي:-

جدول - ٢ -

دوافع المرشحين حسب الديانة
توزيع نسب الاستجابات الايجابية

الديانة			دوافع الترشيح
مسلم	مسيحي	المجموع	
%	%	%	
٢٢,١	١٢,٥	٢٠,٧	١ - لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
٤٢,٧	٢٧,٥	٤١,٩	٢ - ان يكون عندي منصب مرموق
١٢,٨	٧,١	١٣,٠	٣ - أريد راتباً أكبر
٢٣,٧	٤١,٢	٣٤,٩	٤ - أطمح ان أكون وزيراً في المستقبل
٨,٤	٥,٩	٨,٠	٥ - لا أفهم بالسياسة وأريد تعلمها
			من المتعاملين معها. ←
٧٦,٥	٨٢,٢	٨٨,٧	١ - اجد نفسي كفواً في تمثيل الشعب
٦٧,٠	٥٨,٨	٦٥,٨	٢ - لان الناس طلبوا مني ذلك
١٨,١	١٧,٦	١٨,٠	٣ - أريد المحافظة على التقليد العائلي
			في ائتمان كرسي قيادي. ←
٥١,١	٥٢,٩	٥١,٤	٤ - اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً
٥١,٦	٨٢,٤	٥٦,٣	٥ - سياسي محنك وأريد ان أكون حيث افترض نفسي
٢٤,٢	١٨,٨	٢٣,٤	١ - كنت أرغب في ذلك منذ صباي
٧٦,٣	٧٦,٥	٧٦,٣	٢ - لدي مثاليات أريد تطبيقها في البرلمان
٩٧,٩	٩٤,١	٩٧,٣	٣ - أرغب في العمل من أجل الصالح العام
٣١,٣	٢٩,٤	٣١,٠	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٤٨,٤	٤١,٢	٤٧,٣	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٢٤,٢	٢٩,٤	٢٥,٠	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٩,٨	٦٤,٧	٧٧,٥	١ - أرغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٥٠,٠	٤١,٢	٤٨,٥	٢ - لا اومن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٨,٢	٦٨,٨	٦٨,٣	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٦,٤	١١,٨	٧,٢	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الارستقراطية
٩٠,٦	٨٨,٢	٩٠,٣	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٠,٧	٩٣,٣	٩١,١	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٥,٢	٥٨,٨	٤٧,٣	١ - أريد منافسة القيادات التقليدية
١٦,١	١١,٨	١٥,٥	٢ - لاني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية

لا شك في ان هذه التفاوتات في الاستجابات الايجابية لمقولات الاستمارة تدل على شيء عميق عند كل من المسلمين والمسيحيين، ولا شك أيضاً في ان الحضارة الواحدة تنتج نفس الآراء أو آراء متشابهة من حيث بعض الامور العامة. ولا حاجة في توضيح ان الاكثرية في المجتمع هي التي تنهض لتحقيق المساواة بين الناس. مثل هذه التفاوتات نجدها أيضاً في العلاقة بين دوافع المرشحين مع منطقة السكن.

٦ : ٥ : ٢ - دوافع المرشحين ومنطقة السكن:

تنم طبيعة الاختلافات بين المناطق السكنية، فرضياً، عن اختلافات في الدوافع التي تقود الفرد لترشيح نفسه لخوض معركة الانتخابات. لقد قسمنا الأردن الى ثلاث مناطق سكنية: شمال ووسط وجنوب كما هو معتاد عليه في الحضارة الأردنية. وتختلف هذه المناطق عن بعضها باختلاف درجة اتصالها مع الحضارات الأخرى وبخول العناصر الحضرية الغربية إليها. أكثر هذه المناطق اتصالاً بالحضارة العالمية هي منطقة المركز، عمان والوسط، ثم الشمال والجنوب، والافتراض هنا هو ان دوافع الأفراد للوصول إلى المقعد النيابي تتلائم مع هذه الاختلافات. كذلك فإن اتصال الناس مع البنية السياسية الفوقية في عمان والمركز يختلف عنه في المناطق الأخرى من حيث القرب المكاني والقيمي والاجتماعي والسياسي مما يؤثر كذلك في طبيعة التنشئة الاجتماعية وتوجه الفرد والخصائص والمثل التي تركز عليها هذه.

بينت النتائج مثلاً ان طموح الأفراد بشكل عام للحصول على مركز اجتماعي أكثر اعتباراً في الشمال والجنوب منه في الوسط حيث جاءت نسب الاستجابات على المقولة المشيرة إلى ذلك (اريد مركزاً أكثر اعتباراً مما كان في السابق) للشمال والوسط والجنوب على التوالي ٤٤,٩٪ / ٢٨,٦٪ و ٥٠٪ بينما اشارت الاستجابات للمقولات التي تفسر هذه الطموحات الى وضوح أكثر في الوسط. فمثلاً وجدنا أن نسبة الذين لم يستطيعوا تحقيق ذاتهم في مكاناتهم السابقة في الوسط اعلى بكثير منها في الشمال والجنوب فقد كانت على التوالي للوسط والشمال والجنوب ٢٨,٣٪، ١٥,١٪ و ١٢,٥٪ وكذلك كانت اختلافات في نسب الذين ارادوا تحسين حياتهم المعاشية فقد جاءت نسبهم في الوسط أعلى بكثير منها في الشمال والجنوب، ومثل هذه التفاوتات وجدت بين نسب الذين ارادوا ان يصلوا إلى الكرسي الوزاري (المقولات ١٢ و ١٤).

ولا شك في ان وجود السلطة في الوسط قد اثر على توجه الأفراد حيث ان الذين يقطنون في عمان هم أقرب إلى الاختيار للمناصب العليا من أولئك في الشمال والوسط وبذلك تأثرت دوافع الأفراد أيضاً وجاءت دوافع الأفراد في الشمال والجنوب اعلى منها نسبة في الوسط مما يدل على ان الرغبة هنالك اكبر. لقد جاءت نسبة الذين يعتبرون انفسهم أكثر كفاءة لتمثيل الشعب في الشمال والجنوب اعلى منها بين مرشحي الوسط، كذلك كانت نسب الذين عزوا ترشيحهم الى رغبة الآخرين في الجنوب والشمال اعلى منها

بين مرشحي الوسط، وجاءت نسبة الذين اعتبروا انفسهم اذكاء ومميزين في الوسط اعلى من ذات النسب للشمال والجنوب. وكانت نسب الذين ارادوا الحفاظ على التقليد العائلي في الشمال والوسط اعلى منها في الجنوب، في حين كانت نسبة المرشحين الذين اعتبروا انفسهم سياسيين مهرة في الجنوب والشمال اعلى منها بين مرشحي الوسط. وإذا ما ربطنا هذه الاختلافات بعملية تأسس الدولة لوجدنا ان الدولة قد ركزت على الوسط دون الشمال والجنوب خلال تاريخها في الأردن مما أوجد هذه الفروق.

لقد وجدنا ان توجه الأفراد نحو المغامرة في الوسط أكثر منه في الشمال والجنوب فقد كانت نسبة من قالوا بأنهم يجربون حظهم في الانتخابات لأنهم لم يكونوا في مركز ما خاصة في الوسط اعلى من نسب هؤلاء في الشمال والجنوب (المقولة عـج). وكانت نسب من قالوا انهم من الطبقة الفقيرة في الجنوب والشمال اعلى منها بين مرشحي الوسط

جدول - ٣ -

دوافع المرشحين حسب «منطقة السكن» توزيع نسب الاستجابات الإيجابية

منطقة السكن				دوافع الترشيح
شمال	وسط	جنوب	المجموع	
%	%	%	%	
١٥,١	٢٨,٣	١٢,٥	٢,٦	١ - لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
٤٤,٩	٣٨,٦	٥٠,٠	٤٢,٦	٢ - أن يكون عندي منصب مرموق
٩,٦	٢٠,٠	—	١٢,٥	٣ - أريد راتباً أكثر
٣٥,٣	٣٩,١	—	٣٤,٣	٤ - أطمح أن أكون وزيراً في المستقبل
١١,٣	٤,٣	١٢,٥	٨,٣	٥ - لا أفهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.
٩٠,٦	٨٥,٧	٨٧,٥	٨٨,٢	١ (ب) - أجد نفسي كقوفا في تمثيل الشعب
٦٥,٤	٦٣,٨	٨٧,٥	٦٦,٤	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك
١٨,٩	١٧,٤	١٢,٥	١٧,٨	٣ - أريد المحافظة على التقليد العائلي في إشغال كرسي قيادي
٤٠,٨	٦٣,٠	٦٢,٥	٥٢,٤	٤ - اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً
٥٩,٦	٥٠,٠	٧٥,٠	٥٦,٥	٥ - سياسي محنك وأريد أن أكون حيث افترض نفسي
٢١,٢	٢٣,٤	٢٥,٠	٢٢,٤	١ (ج) - كنت أرغب في ذلك منذ صباي
٧٥,٥	٧٩,٢	٦٢,٥	٧٦,١	٢ - لدي مثاليات أريد تطبيقها في البرلمان
٩٨,٠	٩٥,٩	١٠٠,٠	٩٧,١	٣ - أرغب في العمل من أجل الصالح العام
٢١,٢	٤٢,٩	٣٧,٥	٣٢,١	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٥٠,٠	٤٣,٥	٦٢,٥	٤٨,١	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٣٢,٠	١٩,٦	١٢,٥	٥٢,٠	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٨,٤	٧٦,٦	٧٥,٠	٧٧,٤	١ (د) - أرغب أن يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية
٤٦,٦	٥٢,٣	٣٧,٥	٤٨,٥	٢ - لا أومن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٧٢,٧	٦٦,٧	٥٠,٠	٦٨,٠	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٣,٨	٦,٥	٢٥,٠	٦,٥	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الأرستقراطية
٩٠,٤	٨٩,٦	٨٧,٥	٨٩,٨	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٤,٧	٨٧,٨	٨٧,٥	٩٠,٨	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٣,١	٤٧,٩	٦٢,٥	٤٦,٧	١ (هـ) - أريد منافسة القيادات التقليدية
٩,٨	٢١,٧	١٢,٥	١٥,٢	٢ - لاني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية

(المقولة ٥ ج) في حين كانت نسبة من يرغبون بالاتصال بالقصر بين مرشحي الشمال اعلى من نسب زملائهم في الوسط والجنوب (المقولة ٦ ج) كذلك فإن الرغبة لدى مرشحي الجنوب في تحدي القيادات العشائرية جاءت بنسبة اكبر من قريباتها بين مرشحي الوسط والشمال مما يدل على ان الرغبة في التطور نحو الفردية في الجنوب اقوى منه في المناطق الأخرى ولا تزال العشائرية أكثر فاعلية منها في الوسط والشمال (المقولة ١ هـ).

الدوافع الايديولوجية المثالية وكما تبين النتائج لتوزيع الاستجابات للمقولات (١ ج ٥ ج) تشير إلى اتجاهات متشابهة ومتساوية في كل من الشمال والوسط والجنوب. غير ان الدوافع المستمدة من الواقع الاجتماعي في الحفاظ على بعض المستويات ومحاولة تغيير الأخرى جاءت ذات اختلافات دالة. فمثلاً نجد ان غياب الثقة في الاتجاهات السياسية الفاعلة موجود عند جميع مرشحي المناطق المختلفة ولكنه في الوسط أكثر من الشمال والجنوب (المقولة ١ د)، وبينما جاءت نسب المرشحين من الشمال والجنوب عالية للذين يريدون الحفاظ على الطبقة الوسطى وإحيائها جاءت هذه اقل لمرشحي الوسطى. حين جاءت النسب متقاربة من حيث رغبة المرشحين في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.. وحقيقة الأمر هي ان نسبة جيوب الفقر في الشمال والجنوب اكبر منها في الوسط، وحيث تطورت الحياة في الأسرة في الوسط وإلى درجة ما في الشمال فلا زالت العائلية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية في الجنوب. كذلك فإن تمثيل الشمال والجنوب في المراكز الادارية والحكومية اقل منه للوسط (انظر جدول ٣).

٦ : ٥ : ٣ - دوافع المرشحين حسب المهنة:

توحي الاختلافات في توزيع استجابات الجماعات المهنية المختلفة صورة واضحة، وإلى درجة بعيدة، عن التصنيفات الاجتماعية التقليدية في الحضارة الأردنية. ففي الحضارة القبلية نجد ان البناء الاجتماعي بسيط وتصنيفاته بسيطة كذلك: فهناك فئة الزعامات (النخبة او الصفوة) ثم الاتباع. وفي مثل هذه الحضارة تتشكل الحاجات من خلال البناء الاجتماعي كونها نتاجاً للحضارة. كذلك هي الدوافع فإنها تنبع من طبيعة اشكال البناء الاجتماعي وليست شواذاً على القاعدة. فعلى الرغم من ان الحاجة الفردية تشكل مصدراً رئيسياً للدافعية الا ان هذه الدوافع غير واضحة في استجابات الأفراد، كما في استجابات المرشحين لمقولات الاستمارة، ونجد ان افراد فئتي الأعمال الحرة ورجال الأعمال يعبرون عنها أكثر من الموظفين. وعلى الرغم من ان الوصول إلى السلطة توجه عام بين الأفراد في المجتمع الا ان اصحاب الثروة يبدون اهتماماً أكبر في الوصول إليها (المقولات ٤؛ ١ أ ج و ٢ ج و ٣ ج و ٤ د).

في هذه الحضارة نجد ان مستوى الرؤية الذاتية والتقدير الذاتي والتقويم الذاتي بين المرشحين متواز، كما في توزيع الاستجابات على المقولات رقم (١ ب، ٤ ب، ٥ ب) فنسبة الافراد الذين لم يقيموا أنفسهم عالياً من بين نسب الاستجابات للفئات الثلاث قليلة.

جداً. وربما ان هذه الظاهرة ردة فعل على البناء الاجتماعي القديم الذي يمر في مرحلة انهيار ويحرر الفرد من شعوره بالتقدير الذاتي التحتي عندما يكون من الاتباع، في حين يحاول الافراد الذين ينتمون نسبياً الى صنف النخبة البقاء في مستوى تقدير الذات الفوقي في الحضارة المتغيرة.

جدول - ٤ -

دوافع المرشحين حسب المهنة توزيع نسب الاستجابات الايجابية

المهنة				دوافع الترشيح	.
موظف	تاجر	مهن حرة	المجموع		
%	%	%	%		
١١,٥	٢١,٧	٢٣,٤	١٩,٨	١ - لم أجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	(أ)
٣٢,٠	٤٠,٩	٤٣,٢	٣٩,٦	٢ - ان يكون عندي منصب مرموق	
١١,٥	١٣,٠	١١,٦	١٢,٠	٣ - اريد راتباً اكبر	
٢٤,٠	٢٩,٢	٣٥,٦	٤٠,٩	٤ - اطمح ان اكون وزيراً في المستقبل	
٧,٧	٨,٣	٨,٧	٨,٣	٥ - لا افهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها.	
٨٨,٥	٨٨,٠	٩١,٧	٨٩,٩	١ - اجد نفسي كفواً في تمثيل الشعب	(ب)
٧٣,١	٧٩,٢	٥٥,٣	٦٦,٠	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك	
١٥,٤	٨,٣	٢٠,٠	١٥,٨	٣ - اريد المحافظة على التقليد العائلي	
٥٢,٠	٤٥,٨	٥٣,٥	٥١,١	في اشغال كرسي قيادي	
				٤ - اعتبر نفسي ذكياً ومميزاً	
٦٤,٠	٥٨,٣	٥٩,٦	٦٠,٤	٥ - سياسي محنك وأريد ان اكون حيث افترض نفسي	
٧,٧	٣٩,١	٢٧,٥	٢٥,٠	١ - كنت ارغب في ذلك منذ صباي	(ج)
٨٠,٨	٨٨,٠	٧٠,٢	٧٧,٦	٢ - لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	
١٠٠,٠	٩٦,٠	٩٥,٨	٩٦,٩	٣ - ارغب في العمل من أجل الصالح العام	

٣٠,٩	٤١,٧	٢٣,٣	٨,٠	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٤٧,٩	٥٤,٧	٤٣,٥	٥٦,٠	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٢٢,٨	٢١,٧	٣٠,٤	١٢٧,٤	٦ - أرغب بالاتصال بالقصور والعرش
٧٨,٤	٧٨,٧	٦٨,٠	٨٨,٠	(د) ١ - أرغب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٤٨,٩	٤٠,٥	٦٣,٦	٥٠,٠	٢ - لا اومن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٨,٩	٦٥,١	٦٨,٠	٧٧,٣	٣ - اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٧,٤	٦,٧	١٦,٧	—	٤ - اريد الابقاء على الطبقة الارستقراطية
٨٩,٧	٨٩,٤	٨٤,٠	٩٦,٠	٥ - اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٤,٨	٩٥,٧	٨٧,٥	١٠٠,٠	٦ - اريد تحقيق طموحات ابناء دائرتي الانتخابية
٤٧,٤	٤٦,٧	٤١,٧	٥٣,٨	(هـ) ١ - اريد منافسة القيادات التقليدية
١٣,٧	١١,١	٢٤,٠	٨,٠	٢ - لأنني غني وأقدر على تمويل الحملة الانتخابية.

لقد فتح التعليم والعمل، كما يبدو، امكانات جديدة للفرد واصبح التنافس بين لبناء التابعين وابناء الزعامات ممكناً، وأخذت النفسية الخضوعية التي كانت تسود الحضارة القبلية بالتضاؤل واصبحت المنافسة مشروعة. كذلك فقد أخذ التحصيل والمهارة والتأهيل بناء على السمات الشخصية للفرد مكان الصدارة في تقدير الافراد اكثر من المركز الموروث. ومن هنا نجد ان الرغبة في تحدي النظام القبلي وزعاماته وهيمنتها قد اصبحت اكثر وضوحاً، وجاءت استجابات المرشحين على هذه المقولات تعبر عن ذلك ايضاً (المقولات رقم ٤د و ١هـ). لقد كانت نسبة من ارادوا الحفاظ على الارستقراطية متدنية جداً بين افراد فئتي رجال الاعمال والاعمال الحرة وغائبة في فئة الموظفين، في حين جاءت نسب الرغبة في تحدي الزعامات العشائرية عالية في جميع الفئات. مثل هذه النسب العالية نجدها في الاستجابات الى المقولة بأن المرشح من الطبقة الفقيرة.

كذلك ففي مثل هذا المجتمع المتغير حيث يصبح الالتزام الوظيفي يساهم في اعطاء الاهمية للفرد من خلال المكانة الاجتماعية نجد ان نسبة المرشحين بين افراد الاعمال الحرة ورجال الاعمال الذين ارادوا الوصول الى المركز أعلى بكثير منها بين الافراد الموظفين. كما في المقولات (١ - ١٢، ١ ب و ٤ ب). لقد جاءت نسبة من قالوا بأنهم لم يكونوا قادرين على تحقيق ذاتهم في عملهم السابق عالية بين افراد فئتي الاعمال الحرة ورجال الاعمال بينما متدنية بين افراد فئة الموظفين. وقد يعود ذلك الى احد الامرين، اما ان تكون هذه المهن قد تقود الى الثراء او الكفاية ولكنها لا تقود الى النفوذ ويكون افرادها قد اكتفوا مادياً واصبحوا بحاجة الى النفوذ، واما ان تكون مردودات مهنهم قد اصبحت في حالة تراجع رهيبه واخذوا يبدئون عن مصدر آخر للجاه. كذلك نجد ان نسبة هؤلاء عالية في البحث عن مركز اكثر. اعتباراً (مقولة ١٢) وبخاصة لدى المهن الحرة (طبيب، محام، مهندس) وغيرها. اضافة الى ذلك فان اصحاب هذه المهن غير مرتبطين باستقالة كي يخوضوا معركة الانتخابات فهم قادرون في اي لحظة على العودة الى ممارسة اعمالهم ومن هنا كانت نسب استجاباتهم على المقولة (لست مرتبطاً بمركز رسمي واجرب حظي) اعلى منها بين افراد فئة الموظفين الذين قد يجازفوا بمراكزهم ويخافوا الخسارة.

كذلك فان استجابة افراد فئات المهن المختلفة تدل على طبيعة التجانس في الانتماء الطبقي الاصل في الحضارة المتغيرة. فأغلبية المرشحين قد جاؤوا من الطبقة الفقيرة وارتقوا من خلال الحراك الاجتماعي العمودي الى المكانة التي أهلتهم لخوض معركة الانتخابات. فهم في الاصل من الطبقة الفقيرة ويريدون تمثيلها ولذلك جاءت استجاباتهم للمقولة (ج) عالية.

٤:٥:٦ - دوافع المرشحين حسب التعليم:

التحليلات السابقة لدوافع المرشحين في خوض معركة الانتخابات النيابية تظهر مصداقيتها ايضاً عندما نراها بناءً على تحليل هذه الدوافع بناءً على استجابات

المبحوثين على مقولات البحث حسب التعليم. فأكثرفئة لم يشعر افرادها بأنهم يحققون ذواتهم في المهنة السابقة هم حملة البكالوريوس ثم حملة الدكتوراه فالمجستير ولم نجدهم في فئة حملة التوجيهي. كانت نسبة من أبدوا اهتماما بمرتبة أعلى بين افراد هذه الفئة اكبر من نسب افراد الفئات الاخرى (مقولة ١٢). واذا ما نظرنا الى تطور المجتمع بشكل عام فإن هذه الفئة من المتعلمين قد اسهمت أكثر من غيرها في ارساء قواعد هذا التطور حتى الستينات والسبعينات وبعدها اخذ افراد هذه الفئة يشغلون المراتب الادنى نتيجة لازدياد اعداد حملة الماجستير والدكتوراه، لكنهم اخذوا يتنافسون معهم على المناصب العليا في حين كانت حظوظهم بالنجاح اقل. ومن هنا نجد ان نسب الاستجابات بين افراد هذه الفئة وافراد فئة التوجيهي (والكلية الجامعية) ايجابا للوصول الى مركز أكثر اعتبارا قد جاءت عالية (المقولة ١٢) وشاركهم بذلك فئة حملة الدكتوراه، لكن هذه الفئة تشكل حالة خاصة في الاردن، حيث ان اغلبية افراد هذه الفئة جاءوا ليعملوا في المكانات الاكاديمية في حين انيطت المكانات التنظيمية الى فئات تعليمية اخرى. كذلك فان نسبة من ارادوا الوصول الى المناصب الوزارية بين المرشحين من فئة البكالوريوس اعلى من قريناتها بين حملة الماجستير والدكتوراه في حين تساوت مع قرينتها بين حملة التوجيهي والكلية الجامعية. الطموح جيد، ولكن هذه الظاهرة لا تتم عن طموح بقدر ما تتم عن تنافس يرتكز على غياب عامل الاعتراف بأولوية اصحاب المؤهلات الاعلى، ويبقى علينا ان نجد تفسيراً لهذه الظاهرة من داخل الحضارة.

جدول رقم - ٥ -

دوافع المرشحين حسب المؤهل العلمي توزيع نسب الاستجابات الايجابية

المؤهل العلمي						دوافع الترشيح
لغوي بكالوريوس ماجستير دكتوراه المجموع						
%	%	%	%	%	%	
٢١,٥	٢٢,٠	٢٠,٠	٢٨,٦	—	١	لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
١٢,٤	—	١٢,٣	١٦,٧	٥,	٢	ان يكون عندي منصب مرموق
٢٤,٢	١١,١	٢٨,٦	٢٧,٧	٢٨,١	٣	اريد راتبا اكبر
					٤	اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل
					٥	لا اقيم بالسياسة واريد تعظما من المتعاملين معها.
٨,٣	١٠,٠	١٢,٣	٦,٥	٩,٥	١	اجد نفسي كقوا في تشغيل الشعب
٨٩,٢	١٠٠,٠	٩٢,٣	٨٤,٦	٩٥,٢	٢	لان الناس طلبوا مني ذلك
٦٦,٤	٦٠,٠	٥٠,٠	٧١,٤	٦٥,٠	٣	اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرتي قريدي.
١٥,٩	—	٢٦,٧	١٦,١	١٥,٠	٤	اعتبر نفسي ذكيا ومميزا
٥١,٠	٧٠,٠	٢٨,٦	٥٦,٧	٤٠,٠	٥	سياسي محك واريد ان اكون حيث افترض نفسي
٥٦,٥	٨٠,٠	٦٤,٣	٤٧,٦	٦٦,٠	١	كنت ارجب في ذلك منذ صباي
٢٣,٤	٢٢,٢	٢٦,٧	١٧,٥	٢٥,٠		

٧٨,٢	٩٠,٠	٦٦,٧	٨١,٥	٧٠,٠	٢ - لدى مثاليات أريد تطبيقها في البرلمان
٩٨,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٦,٨	١٠٠,٠	٣ - أريد في العمل من أجل الصالح العام
٢١,٢	٢٠,٠	٢٨,٦	٢٤,٤	٢٣,٨	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية وأجرب نفسي
٤٨,١	٢٠,٠	٦٤,٣	٤٧,٥	٤٧,٦	٥ - من الطبقة الفقيرة وأريد تمثيلها
٢٤,٠	٢٠,٠	١٥,٤	٢٥,٠	٢٣,٨	٦ - أريد الاتصال بالقصور والعروش
٧٩,٤	٧٠,٠	٧٨,٦	٨٣,٩	٧١,٤	١ - أريد أن يكون عندنا برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٤٨,٥	٦٠,٠	٤٦,٤	٤٣,٩	٥٧,٩	٢ - لا أؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٩,٣	٨٨,٩	٧٥,٠	٦٨,٣	٦٠,٠	٣ - أريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٧,٥	١٠,٠	١٣,٣	٦,٥	٥,٠	٤ - أريد الإبقاء على الطبقة الأرستقراطية
٩٠,٨	١٠٠,٠	٨٥,٧	٩٠,٦	٩٠,٥	٥ - أريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٠,٧	٧٠,٠	٩٣,٣	٩٦,٨	٨٠,٠	٦ - أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٧,٢	٦٠,٠	٤٦,٢	٤٦,٠	٤٥,٠	١ - أريد مناصرة القيادات التقليدية
٧,٥	١٠,٠	٢١,٤	١٤,٨	١٥,٨	٢ - لا أريد غني وجفدر على تمويل الحملة الانتخابية

مثل هذه الظاهرة نجدها في الاستجابات على المقولات الدالة على تقدير الذات (مقولة ١ ب و ٤ ب) وروية الذات (مقولة ٥ ب) والطموح (مقولة ١ ج). لقد جاءت نسب الذين وجدوا أنفسهم أكثر كفاية لتمثيل الشعب متفاوتة تقاوتا طفيفا بين افراد الفئات التعليمية المختلفة تراوحت بين ١٠٠٪ بين افراد حملة الدكتوراه في اعلاها الى ٨٤,٦٪ بين افراد حملة البكالوريا في حين كانت هذه لحملة الماجستير ٩٢,٣٪ ولحملة التوجيهي ٩٥,٢٪. وفي حين قدر المرشحون انفسهم بأنهم اذكيا ومميزين كي يقوموا بمهمة التمثيل في فئة حملة الكدوتواه (٧٠٪) كانت نسبة من قدروا انفسهم كذلك في حملة البكالوريوس ٥٦,٧٪ وبين حملة التوجيهي ٤٠٪ وادناها في الماجستير ٢٨٪ واعتبروا انفسهم بين افراد هذه الفئات سياسيين مهرة ارادوا ان يحتلوا المكان المناسب للفئات من الادنى الى الاعلى على التوالي ٦٦٪، ٤٧,٦٪، ٦٤,٣٪ و ٨٠٪ وهذه نسب عالية لا تتم بأية حال من الاحوال عن تواضع الانسان الفرد مقابل من هو اعل تعليميا او ادنى تعليميا، فدرجة التعليم لا تدل قطعا على ان احدا من مستوى الدكتوراه اذكى من آخر في مستوى البكالوريوس او التوجيهي. نحن نعرف ان التحصيل التعليمي في الاردن يتأثر ايضا الى درجة بعيدة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وهناك الكثيرون من اذكيا جدا لم يكونوا قادرين على اكمال تعليمهم في حين ذهبوا الى الجامعات وحصلوا على شهادات عليا. هذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة التطور في المجتمع والدور الذي لعبه تأسس الدولة في ذلك. من هنا نجد ان تقديرات الافراد لبعضهم بعضا جاءت الى درجة ما استعلائية بمعنى وضع السؤال: من هو الآخر؟ اهو اذكى مني؟ احسن مني؟ والده غني متعلم او استطاع والده ان يدفع له كيف شاء شريطة ان يأتي بالشهادة! كذلك فان مسيرة تأسس الدولة تطلبت في بعض الاحيان ان يعطى افراد فئة ما بعض الامتيازات التي لم تكن تتناسب مع مستوياتهم التحصيلية، وكان بعض اولاد الاغنياء او اصحاب

المكانات المرموقة يحصلون على منح دراسية من خلال نفوذ آبائهم أو اقاربهم وليس بناء على منافسة شريفة مع زملائهم المتخرجين من التوجيهي. لقد لعبت الوساطة في هذا التطور دورا هاما في رفع بعضهم ولكنها وقفت حائلا دون تحقيق بعضهم الآخر لذواتهم وتطور مقدراتهم. اعرف الى هذا الوقت كيف ان احدى مساعدات البحث والتدريس في جامعة اليرموك قد قالت لي بكل استهتار بعد تصادمها مع احد اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه: «شايف لي حاله دكتور. ماذا يفعل هو اكثر مني؟ هو يدرس وأنا كذلك؟ ولو سحت لي الفرصة لحصلت على درجة الدكتوراه في وقت اقل بكثير من الوقت الذي احتاجه هو». اظن ان غياب المنافسة الحرة خلال تطور المجتمع في العقود الستة الاخيرة وتدعيمها لبعض المفاهيم التي سادت المجتمع القبلي قد خلقت سمة خاصة لرؤية الآخر بين الافراد وهي التشكك في اصالة التحصيل والكفاءة التي توجد عند الآخر وبذلك اتسم المجتمع ايضا بغياب الاعتراف بالآخر لدى الفرد في سريره، وبقي هذا الاعتراف ظاهريا.

جاءت دوافع المرشحين في التصدي الى الزعامات العشائرية مترجمة في نسب عالية بين الفئات المتعلمة (المقولة ١ هـ) كانت اعلاها نسبة استجابات حملة الدكتوراه في حين تساوت هذه النسب بين فئات التعليم الاخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت نسبة من ارادوا الحفاظ على دور العائلة التقليدي بين افراد فئة الماجستير عالية ٢٦,٧٪ وتساوت في فئتي البكالوريوس والتوجيهي في حين كانت غائبة بين افراد حملة الدكتوراه. وفي حين كانت اعل نسبة خاضت الانتخابات لانها من الطبقة الفقيرة وتريد تمثيلها بين حملة الماجستير (٦٤,٢٪) وتساوت في فئتي البكالوريوس والتوجيهي وتدنّت الى ٢٠٪ بين حملة الدكتوراه. ومن الواضح ان شهادة الدكتوراه كانت ولا تزال رهنا بالحالة الاجتماعية والاقتصادية: اما ان يكون الاهدل اغنياء ويستطيعون تمويل الدراسة العليا لأولادهم واما ان يكونوا اصحاب نفوذ ولهم واسطة قوية. ويرتبط بهذا ايضا مدى رفض المرشحين للحفاظ على «الارستقراطية»، حيث جاءت نسب الاستجابات الايجابية على المقولة (رقم ٤ د) متدنية جدا ولربما كان الربط بين الارستقراطية وسيادة الزعامات العشائرية في حين كان التحمس لاهياء الطبقة الوسطى في الاستجابات عاليا لجميع الفئات التعليمية بين المرشحين تراوحت بين ٦٠٪ في فئة الثانوية الى ٨٨,٩٪ بين حملة الدكتوراه. كذلك كانت نسب الذين ارادوا الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة فقد جاءت في ادناها ٨٥,٧٪ بين حملة الماجستير لتصل الى ١٠٠٪ بين حملة الدكتوراه.

مع ارتفاع درجة التعليم نجد ايضا بعض المواقف المميزة تجاه الحركات والاتجاهات السياسية الفاعلة في المجتمع فقد وقف منها حاملي شهادات الدكتوراه بنسبة اكبر من قريناتها بين حملة الماجستير والدكتوراه بينما ساوتها تقريبا قرينتها بين حاملي الشهادة الثانوية، لكن نسبة الذين ارادوا القيام ببعض التغييرات في البرلمان ليمثل جميع الاتجاهات السياسية بين حملة الدكتوراه جاءت متدنية مقارنة بقريناتها بين حملة

المجستير والبكالوريوس والتوجيهي، اذ وصلت اعلى نسبة بين حملة البكالوريوس ٨١,٩٪ ثم الماجستير ٧٨,٦ وحملة الشهادة الثانوية ٧١,٤٪. كذلك فقد كانت دوافع المرشحين من حيث الاهداف الايديولوجية اذ ان نسبة الذين ارادوا تطبيق مثالياتهم في البرلمان بين حملة الدكتوراة بنسبة ٩٠٪ وتبعهم حملة البكالوريوس بنسبة ٨١,٥٪ ثم الماجستير (انظر المقولات ١د، ٢د و ٣ج). اما الذين ارادوا الاتصال بالعرش فقد بلغت نسبتهم بين حملة الدكتوراة ٣٠٪ بينما كانت هذه ٧٥٪ بين حملة البكالوريوس و ٢٣,٨٪ بين حملة التوجيهي وجاءت ادناها ١٥,٤٪ بين حملة الماجستير.

٥:٥:٦ - دوافع المرشحين حسب العمر:

تبين النتائج ان العمر يؤثر على دوافع المرشحين بطريقة مختلفة، فقد ابدى صغار السن استمداد دوافعهم من عدم الاكتفاء على المستويين الشخصي والوظيفي، فاكثر المكانات الاجتماعية العالية يحتلها كبار السن الذين يسيطرون على المسرح السياسي، والمجالات التي يمكن للشباب المشاركة فيها كانت غائبة لمدة طويلة اضافة الى ان الاحزاب كانت ولا زالت في قيد المنوعات. ولذلك نرى ان الانتخابات قد جاءت لتعطي المجال للشباب ليحربوا حظوظهم بغض النظر عما اذا كانوا يحتلون بعض المناصب ام لا. غير ان الشباب ليسوا الوحيدين للطموح نحو اشغال مكانة رفيعة فقد شاركهم بذلك كبار السن (٥٠ سنة فما فوق). وكان صغار السن اقل الفئات العمرية اكتفاءً من حيث الدخل، وكان هدف المرشحين منهم الحصول على دخل اكبر. وبما ان المكانات الاجتماعية العليا، المناصب الوزارية وامانات الوزارات، والمكانات الادارية العليا هي في ايدي الكبار، نجد ان صغار السن من المرشحين يقدمون اعلى نسبة تريد الوصول الى الكرسي الوزاري (٣٧٪ مقابل ٣١,٧٪ متوسطي العمر و ٢٢,٢٪ من كبار السن). ويمكن تفسير غياب الاكتفاء هذا، بطريقة او بأخرى من داخل الحضارة حيث العلاقات الاجتماعية بين كبار السن وصغار السن كانت تتسم تقليديا بالسلطة المتسلطة، حيث كان كبار السن يملون القيم والسلوكيات وما كان على صغار السن الا الانعان والقبول والتنفيذ. كذلك فان الحضارة التقليدية كانت ترفض مشاركة صغار السن في صنع القرار.

غير ان انتشار التعليم والاعلام الجماهيري والاتصال ثم انتشار القيم الديمقراطية قد ساعدت في تخطي هذه الازمة في الحضارة الى درجة ما ولذلك نجد ان استجابات صغار السن ايجابا على المقولات المشيرة الى التقدير والتقييم الذاتيين واعتبار الكفاءة الذاتية وتحدي سلطة الزعامات العشائرية قد جاءت بنسب عالية وتوازت مع نسب الاستجابات بين متوسطي العمر وكبار السن في بعض الاحيان علما بان هذه النسب في الفئات العمرية الاعلى كانت اعلى واقعيا (المقولات ١ ب و ٥ ب و ٢ ج و ٥ ج).

وبيضا كانت اعلى نسبة للذين قالوا بأنهم كانوا يطمحون للوصول الى المجلس النيابي منذ الصبا بين متوسطي السن (٤١ - ٥٠)، وربما ان الحالة كذلك لأن ابناء هذا الجيل هم المولودون في فترة قيام الاحزاب السياسية واغليبيتهم لم تكن قد شاركت في اي انتخابات برلمانية ولا حتى في الاحزاب السياسية، كانت هذه النسبة متدنية بين صغار السن ١٣,٢٪، في حين جاءت الدوافع الاجتماعية والمثالية لدى جميع الفئات عالية جدا (المقولة ٢ و ٣-ج). كذلك كانت نسبة الذين ارادوا تمثيل الطبقة العاملة بين صغار السن اعلى من قريناتها في الفئات العمرية الاخرى، علما بأنها بين متوسطي السن جاءت عالية ايضا ٤٥,٥٪ مقابل ٢٩,٤٪. كذلك نجد ان اكبر نسبة من الذين قالوا انهم لا يملكون وظيفة رسمية ويجربون حظهم قد جاءت بين كبار السن ثم بين صغار السن واقلها بين متوسطي العمر، في حين كانت اكبر نسبة للذين قالوا بأن لديهم الرغبة بالاتصال بالقصر، قد جاءت بين صغار السن ٢٥,٧ مقابل ٢٣,٨٪ بين متوسطي العمر و ٢٢,٢ بين كبار السن.

جدول - ٦ -

دوافع المرشحين حسب العمر توزيع نسب الاستجابات الايجابية

الفئات العمرية				دوافع الترشيح
٢١ - ٤٠	٤١ - ٥٠	٥١ فما فوق	المجموع	
%	%	%	%	
٢٦,٣	١٩,٥	١٥,٨	٢١,٤	(أ) ١ - لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية
٤٤,٤	٣٦,٨	٤٤,٤	٤١,٣	٢ - ان يكون عندي منصب مرموق
٢١,٦	٢,٣	١٢,٥	١١,٥	٣ - اريد راتبا اكبر
٣٧,٨	٣١,٧	٢٢,٢	٢٣,٣	٤ - اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل
٢,٦	٩,٣	١١,١	٧,١	٥ - لا افهم بالسياسة واريد تعلمها من المتعاملين معها.
٨٦,٨	٩٣,٣	٨٩,٥	٩٠,٢	(ب) ١ - اجد نفسي كقوآ في تمثيل الشعب
٦٢,٢	٧٠,٥	٦٦,٧	٦٦,٧	٢ - لأن الناس طلبوا مني ذلك
١٣,٢	١٨,٦	١١,١	١٥,٢	٣ - اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال تقري قيادي
٤٤,٧	٤٣,٩	٨١,٣	٥٠,٥	٤ - اعتبر نفسي ذكيا ومميزا
٥٥,٣	٥٩,٥	٦٣,٢	٥٨,٦	٥ - سياسي محك واريد ان اكون حيث افترض نفسي
١٣,٢	٣٣,٣	٢٢,٢	٢٣,٥	(ج) ١ - كنت ارجب في ذلك منذ صباي
٨١,٦	٧٣,٣	٨٤,٢	٧٨,٤	٢ - لدي مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان
٩٧,٤	٩٧,٧	٩٤,٧	٩٧,٠	٣ - ارجب في العمل من اجل الصالح العام
٢٩,٧	٢٥,٠	٣٦,٨	٢٩,٠	٤ - غير مرتبط بوظيفة رسمية واجرب نفسي
٥٥,٦	٤٥,٥	٢٩,٤	٤٦,٤	٥ - من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها

٢٤,٢	٢٢,٢	٢٣,٨	٢٥,٧	٦ - ارغب بالاتصال بالقصور والعرش
٨٠,٦	٨٨,٢	٧٧,٣	٨١,١	د) ١ - ارغب ان يكون عندنا برلمان يمثل جميع الاتجاهات السياسية.
٤٦,٢	٥٢,٩	٥٢,٦	٣٦,١	٢ - لا اؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة
٦٩,٩	٨٢,٤	٧٢,٥	٦١,١	٣ - اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة
٦,١	٥,٦	١١,٦	—	٤ - اريد الإبقاء على الطبقة الارستقراطية
٩٢,٠	٩٤,٤	٨٨,٦	٩٤,٧	٥ - اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية
٩٤,٩	١٠٠,٠	٩٢,٩	٩٤,٧	٦ - اريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية
٤٥,٤	٤١,٢	٤٠,٥	٥٢,٦	هـ) ١ - اريد منافسة القيادات التقليدية
١٤,١	٢٧,٨	٩,١	١٣,٥	٢ - لاني غني واقدر على تمويل الحملة الانتخابية

أقل نسبة للذين اظهروا شكوكهم نحو الاتجاهات السياسية الفاعلة في المملكة جاءت بين صغار السن وربما ان الحالة كذلك لأن هؤلاء لم يشاركوا في الحياة السياسية الأردنية بطريقة أو بأخرى، ومقابل ذلك كانت نسبة متوسطي السن وكبار السن أعلى ٥٢,٦٪ و ٥٢,٩٪ على التوالي، في حين جاءت نسب الذين ارادوا تغيير تشكيل البرلمان في جميع الفئات العمرية عالية جداً وتراوح بين ٧٧,٣٪ لمتوسطي العمر إلى ٨١,١٪ بين صغار السن و ٨٨,٢ بين كبار السن. مثل هذه النسب العالية جاءت أيضاً في جميع الفئات العمرية من حيث الرغبة في إحياء الطبقة المتوسطة، في حين لم تثل الرغبة في الحفاظ على الارستقراطية إلا نسبتين ضئيلتين بين متوسطي وكبار السن، وانفقدت هذه بين صغار السن، علماً بأن هذا التوجه يتناقض مع بناء الشخصية الموجهة نحو الرغبة في الثروة والحراك الاجتماعي الى الأعلى سواء في الحضارة التقليدية او الحضارة الحالية. وربما ان المرشحين قد فهموا مفهوم الارستقراطية بمعنى الزعامات القبلية حيث كانت نسب الذين ارادوا التصدي لها وتحديها عالية في جميع الفئات العمرية.

لا نقدر ان نقول بأن هذه النتائج لدوافع المرشحين او للأسباب التي جعلتهم يخوضون معركة الانتخابات قد جاءت من العدم، فلا يوجد لدينا إلى ان نعزو هذه الدوافع الى أكثر من حالة واحدة في هذه الحضارة المتغيرة، فالأردن بلد نام والحالة الحاضرة فيه هي نتيجة تراكمات وتغيرات منذ عام ١٩٢١. وإذا ما قرأنا النتائج جيداً فلا بد ان نخرج بالرأي ان هنالك مصادر كثيرة لحاجات تشكل اشباعاتها دوافع للفرد كي يغامر لخوض معركة الانتخابات العامة في الأردن وربما في مجتمعات كثيرة أيضاً. وكثيراً ما نرى الدوافع مرتبة حسب ضرورتها، غير ان الفرد، وكما يبدو، لا يعتمد على دافع واحد ليقوم بمثل هذا الفعل، بل يقرن بين أكثر من دافع واحد.

٦ : ٦ - مستويات مصادر الدوافع للترشيح للانتخابات في الأردن:

تبين لنا خمس مستويات لمصادر مثل هذه الدوافع من المعلومات المجموعة أحدها متأسل في الحضارة التقليدية، والثاني من التغيرات التي طرأت على البنية الاجتماعية

القبلية بفضل عملية تمانس الدولة والنظام في البناء الاجتماعي التقليدي، والثالث في التوجهات الوطنية على المستوى الايديولوجي، والرابع نابع من طبيعة الانتخابات وقانونها وتوزيع المقاعد البرلمانية على فئات الشعب، والخامس (اخيراً) متعلق بالمستوى الفردي الاقتصادي والاجتماعي.

٦ : ١ - الدوافع المستمدة من الحضارة التقليدية.

لقد تميزت الحضارة التقليدية ببناء اجتماعي قبلي اتسم بالمنافسة على الزعامات والمكانات القيادية والجاه. كان الناس يعيشون في بناءات عشائرية ولكل عشيرة شيخ قائد يستمر دون منافسة حتى يظهر منافس له (غالباً ما يكون هذا المنافس اخاه أو ابن عمه) ممن جمعوا ثروة واستمال مجموعة من الاتباع لصالحه، فيتصارع القائدان حتى يتقلب الواحد على الآخر أو تنقسم العشيرة الى نصفين لكل نصف شيخها. في هذه الحالة تكون المصلحة الفردية مترابطة مع المصلحة الجماعية القبلية ورغبة الجماعة في السلطة والنفوذ والهيمنة. في هذا المستوى يبرر الفرد الدوافع من خلال المصلحة الوطنية أو مصلحة الجماعة (انظر الاستجابات على المقولة رقم ٢ ب) على شكل اهداف مترفعة عن المصلحة القبلية الكلية أو الجزئية ولذلك تظهر هذه الدوافع عاتمة لأسباب كثيرة نجد أهمها في طبيعة الحضارات الفرعية ذاتها، وتستخدم هذه الدوافع دبلوماسياً حتى على مستوى الفرد. مثل هذه الدوافع نجدها في تحليل استجابات المرشحين من القرية والبادية على فقرات الاستبтана، فالمرشح يقدم نفسه على ان ما يدفعه لترشيح نفسه هو الصالح العام، وهو لا يطمح الى دخل اعلى، بل يريد تمثيل طبقة العمال، وتحدي نفوذ الزعامات العشائرية...و... الخ.

٦ : ٢ - الدوافع المستمدة من التغيرات الداخلة الى الحضارة التقليدية.

لقد ادت التغيرات التي دخلت الى المجتمع الأردني الى انتاج بناء اجتماعي مستمر التجزئة على المستويات الاجتماعية والسياسية. وقد لعب التعليم واستقلال الأسرة اقتصادياً، والمهنة دوراً بارزاً في هذا المجال ادى إلى زعزعة الثقة التي بنيت عليها العلاقات الاجتماعية القبلية، أو العلاقات الاولى التي لم تعد تقوم بالدور المناط اليها. فالمرشح في الحالة الجديدة اخذ يربط بين مصلحته ومصلحة الدولة ربطاً مباشراً وفي هذا الربط التقت جميع دوافعه لترشيح نفسه للمنافسة على المقعد النيابي. والحالة ٢،١، الموصوفة آنفاً مثال على ذلك. فالمقعد النيابي يصبح البرهان على زعامتهم المفترضة، وهي تؤكد على الاعتراف بهذه الزعامة. الوصول إلى المقعد النيابي في هذه الحالة البرهان على الحراك الاجتماعي من مستوى الزعامة الاقتصادي والاجتماعي، التي اصبح تحقيقها صعباً في هذه الايام عدا فيما يخص العاملين بالأجرة عند مثل هذا الفرد، إلى الزعامة السياسية على المستوى الوطني. وحقيقة الأمر هو ان الفائز بمقعد المجلس النيابي يحاول اثبات هذا الوضع الجديد لدى الاتباع من خلال الخدمات التي يقدمها لمحتاجيها بين الفينة والأخرى.

٦ : ٣ - المستوى العقائدي:

دخلت هذه الاتجاهات الوطنية والقومية العقائدية بعد ثلاثة عقود من تأسيس الدولة وتبلور الحضارة الشرق أردنية عن طريق الوحدة مع الجزء المتبقي من فلسطين وكانت بدورها قد ظهرت في المنطقة ككل قبل الدولة ولكن دون فكر ايديولوجي، وفيما بعد ساعدها ظهور الفكر الاشتراكي متبلوراً في شكل ثورة، دعيت الثورة البلشفية، فظهر في البلاد العربية من اخذوا هذا الفكر الاشتراكي العالمي وقلصوه ليصبح محور فكر وطني قومي واقليمي (البعث والناصرية) في حين ظهر أيضاً من اخذ هذا الفكر في عالميته وتكونت حوله جماعات حزبية امنية في ثوب عربي ونظمت نفسها في شكل احزاب. وتوسعت هذه الاحزاب في الفترة اللاحقة على الحرب العربية الصهيونية لتصبح اداة تماسس النظام من خلال اظهار القوة العسكرية لتذليلها، اضافة إلى الاسهام الذي قامت به في فرض الكبت على الحريات العامة التي كان النظام قد ارسى قواعدها في مواد الدستور الاردني. ففي فترة الخمسينات تسربت هذه العقائد الى شرق الأردن وبلورت حلقة وصل جديدة تربط الفرد بالنظام من خلال ما جاء ليدعى احزاب عقائدية. وبدلاً من ان يربط الفرد المتحرك على سلم التدرج الاجتماعي مصالحه الشخصية بالزعامة التي لعبت دور حلقة الوصل بين الفرد والدولة، اخذ هذا المتحرك يربط المصلحة الشخصية بالمصلحة العقائدية وأهداف الحزب، متخطياً بذلك الروابط القبلية التي وظفها لتقوم بدور الغطاء لعضويته الحزبية وبذلك أيضاً لخوض معركة الانتخابات، وبما ان هذا المستوى الدوافعي كان يتضارب مع الترتيبات القانونية والدستورية من حيث توزيع المقاعد البرلمانية بناء على اسس دينية وجغرافية وعرقية (فئوية) فإنه اقتصر على مجموعة محدودة من الافراد والجماعات.

٦ : ٤ - المستوى القانوني لدوافع المرشحين:

يتعلق هذا المستوى بالقواعد القانونية المسؤولة عن توزيع مقاعد البرلمان حيث تلعب الديانة، والتوزيع الجغرافي والفئوي دوراً هاماً. فعلى المستوى الديني توزعت مقاعد المجلس النيابي إلى مقاعد للمسلمين والآخرى للمسيحيين بنسبة ٧١:٩. وتوزعت المقاعد للمسلمين إلى مسلمين بدو ومسلمين حضر، وتوزعت كراسي المسلمين حضر إلى مقاعد للأكثرية المسلمية العربية، ومقاعد للأقلية المسلمة غير العربية.

في اطار هذا التوزيع للمقاعد النيابية يتم التنافس في الانتخابات. حتى الشيوعيين الذين يعتقدون ان الدين أفيون الشعب يتنافسون مع غيرهم على الكراسي البرلمانية اما كمسلمين او كمسيحيين لانه لا توجد لديهم كشيوعيين مقاعد برلمانية يتنافسون عليها.

ولا توجد أيضاً مقاعد لأي حزب من الاحزاب الأخرى. ففي الانتخابات يظهر هؤلاء غير ما هم لفترة وجيزة ويخادعون فيها الناخب بكلمات رنانة مستخدمين الجهل العام بالأمور، وهؤلاء هم الذين يريدون تمثيل الأمة مثلهم مثل الجماعات المسلمة

والمسيحية الأخرى. هذه الظاهرة تجعل من الحالة الانتخابية حالة مبهمة تصبح فيها مفاهيم الدين والقومية وسائل تكتيكية واستراتيجية للوصول الى المقعد النيابي.

٦ : ٥ - المستوى الفردي لدوافع المرشحين:

هذا المستوى للدوافع ينشط الانسان الفرد للقيام بالمجازفة والمغامرة لكسب المقعد النيابي وبذلك يحصل على مكاسبه المادية وغير المادية. وفي هذا المستوى يجد الفرد دوافعه الاولى بناء على الفكرة بأن الحالة المبهمة للانتخابات نتيجة لتوزيع المقاعد البرلمانية، وغياب مقدرة الفرد الفكرية والمعرفية في تشخيص خصوصية الافراد ودافعهم سوف تضع الناخب في حالة صعبة حينما يحاول ان يفهم العدد الهائل والمتنوع من الدعايات الانتخابية التي يستخدمها المرشحون في الانتخابات.

٦ : ٧ - ملحوظات استنتاجية:

ترتبط دوافع المرشحين للمغامرة في خوض معركة الانتخابات البرلمانية في الاردن بالحالة الكلية للمجتمع في تطوره نحو الديمقراطية، فهذا التطور عملية لا سبيل إلى تحقيقها دفعة واحدة بل انها تسير مع عملية تأسس النظام وتكامل تشكل المجتمع، وهي تواجه عقبات كثيرة ومتنوعة تنهكها في كثير من الاحيان مما يقود إلى التقاطب بين النظام والشعب وهذا ما يعيق عملية تطويع الارادة لدى كل من القطبين في اتجاهين متفايرين.

غير ان استعادة الديمقراطية عام ١٩٨٩ كانت قد حركت الافراد بسرعة هائلة لخوض معركة الانتخابات، واستمد هؤلاء دوافعهم من مصادر كثيرة على مستويات مختلفة كان أهمها هو تحقيق الذات والوصول للبنية السياسية الفوقية، باعتبار هذه اهدافا اولية. وعملت المستويات المذكورة آنفاً مصادر هامة لهذه الدوافع، وجرت الانتخابات وتشكل المجلس النيابي وبالتالي مجلس الأمة. السؤال المطروح في هذه الحالة هو الى اي مدى وإلى متى سوف تبقى الاتهامات تسود ساحة الديمقراطية في الاردن على المستويات الثلاثة: القانوني الدستوري، تشكيل الاتجاهات الفكرية والأحزاب، وغياب الوضوح في أهداف المرشحين نتيجة للحالة الموجودة على الساحة؟

الفصل السابع

الدعاية الانتخابية في الأردن عام ١٩٨٩ بين تطور الوعي وعملية التماسس

٧: ١ - تمهيد:

كما مرت الانتخابات في الماضي دون اهتمام المختصين كذلك فإن الدعاية الانتخابية لم تحظى بأي اهتمام معرفي لدى الباحثين العرب عامة والأردنيين خاصة عدا ما جاء في بحث لاهمذ نوفل (نوفل ١٩٨٨) عن الدعاية الانتخابية للانتخابات التكميلية لعام ١٩٨٤ في عمان والبلقاء واربد. والحقيقة التي لا تقدر على تجاوزها هي أن الانتخابات بطبيعتها تعبر ليس فقط عن آراء المرشحين وتوجهاتهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع بقطاعاته المختلفة. نحن نرى الدعاية الانتخابية هنا من وجهات نظر ثلاث ونطلها من هذه المنطلقات.

١ - ما هي الدعاية الانتخابية المطروحة في الصحف والاعلانات واليافظات والبرامج الانتخابية؟

٢ - هل هذه الدعاية وليدة الحالة التي بثت فيها تعبيراً عن اهتمامات المرشحين الذين يريدون كسب اصوات الناخبين بأية طريقة كانت ام انها تعبير عن الحاجات التي يشعر بها الناس في هذه الحالة.

٣ - ان هنالك علاقة وثيقة بين تطور الدولة ودرجة تماسسها في المجتمع وبين نوع وطبيعة الدعاية الانتخابية التي يختارها المرشحون للوصول الى كسب صوت الناخب.

للإجابة على السؤال الأول والثاني نقدم في هذا الفصل تحليلاً احصائياً للدعاية الانتخابية من حيث القطاعات التي تغطيها والاولويات التي اولاهها المرشحون لهذه القطاعات. وللإجابة على الأسئلة المطروحة من وجهة النظر الثانية نقدم نماذج من الدعاية الانتخابية التي كانت سائدة في العقدين ١٩٥٠ - ١٩٦٧ بعد ان تقدم لمحة موجزة عن تطور الانتخابات والدعاية الانتخابية في فترة الامارة ١٩٢٩ - ١٩٤٦. ثم نحاول المقارنة بينها للوصول إلى توضيح العلاقة المفترضة في وجهة النظر الثالثة وبذلك تكون الدعاية الانتخابية للانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩ حصيلة تغيرات طرأت على المجتمع من ناحية وعمليات تكيف بين النظام والمجتمع من ناحية أخرى. هي هذه التغيرات التي جعلت التركيز على مفاهيم في فترة زمنية معينة يتحول إلى تركيز على مفاهيم أخرى في الوقت الحاضر الذي لم تعد فيه المفاهيم في الفترة الزمنية السابقة تفي بالغرض من الدعاية. وهذا يعني تطوراً في الوعي عند الناخب الأردني من جهة ثالثة.

جدول - ١ -
خصائص العينة

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات
		نوع المقعد
٣,٠	١٠	مسلم بدوي
٧٩,٥	٢٦٣	مسلم حضري
٣,٠	١٠	مسلم شركسي
١٤,٥	٤٨	مسيحي
١٠٠	٣٣١	المجموع
		الفئات العمرية
النسبة المئوية	التكرارات	٣٠ - ٣٩
٧,٨	٢٦	٤٠ - ٤٩
٢٨,١	١٢٦	٥٠ فما فوق
٥٤,١	١٧٩	المجموع
١٠٠	٣٣١	
		الجنس
النسبة المئوية	التكرارات	ذكر
٩٧,٠	٣٢١	انثى
٣,٠	١٠	المجموع
١٠٠	٣٣١	
		المهنة
النسبة المئوية	التكرارات	مهن حرة
٤٠,٥	١٣٤	اعمال تجارية
٢٢,٠	٧٣	موظف حكومي
٣٧,٥	١٢٤	المجموع
١٠٠	٣٣١	
		المستوى التعليمي
٣٢,٦	١٠٨	توجيهي فما دون
٥٢,٦	١٧٤	بكالوريوس
١٤,٨	٤٩	دراسات عليا
١٠٠	٣٣١	المجموع

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ تعبيراً عن حالة جديدة ابتدأت في الأردن بتوجهات جديدة بناءً على فلسفة محدثة، فقد جاءت قبل أقل من سنة على أحداث الخليج، ٢٠ آب ١٩٩٠ ويبدو أن هذه الفلسفة قد قامت على رؤية مستقبلية جديدة في البحث عن السلم والتخلص من حالة اللاحرب واللاسلم بعد التحول السلبي في الاقتصاد العربي عامة والأردني خاصة. وإذا كان الصلح والسلام هما الهدف مع القوى الخارجية فكيف تكون الحال بالأحرى نحو الداخل؟ فجاءت استعادة الحياة البرلمانية خطوة أولى في الطريق إلى تحقيق الديمقراطية ومرحلة تأسس نهائية.

٧ : ٢ - بعض المفاهيم وطريقة التحليل:

الانتخابات العامة تشير إلى الانتخابات النيابية في الأردن لعام ١٩٨٩ كونها عملية ديمقراطية يقوم فيها عدد من المرشحين بالتنافس فيما بينهم لتفوز مجموعة منهم بكراسي المجلس النيابي الأردني أو مجلس الأمة وحيث يقترح المواطنون الذين وصلوا عمراً معيناً أو تعدوه ويُنخبون من يرونه مناسباً بين المرشحين المتنافسين.

الدعاية الانتخابية تشير إلى مقولات منشورة في مناشير أو أوراق أو كروت أو اعلانات حائطية (تعلق على الحائط) أو في الصحف اليومية والاسبوعية يستخدمها المرشحون محاولين اجتذاب الناخبين ليختاروهم في الانتخابات العامة بهذا الغرض يقوم المرشح بكتابة بيان انتخابي.

البيان الانتخابي هو اعلان مكتوب عن المرشح وهويته وحياته وطموحاته إذا ما نجح في الانتخابات يقدمها للناخبين.

تحليل المحتوى هو اطار تحليلي نحاول من خلاله البحث عن تحليل موضوعي للمعلومات المطروحة والتي جمعت من الحقل أو الميدان. وتحليل المحتوى على نوعين أما تحليل النصوص اللغوية وأما تحويل المعلومات النوعية الى معلومات كمية للتمكن من تصنيف هذه المعلومات. وكما يصفها بيرلسون (Perelson, R. B: ١٩٥٢: ٨) فتجليل المحتوى تقنية بحث تهدف إلى وصف كمي موضوعي مرتب لمحتوى الاتصال الجماهيري. ويضيف موشيلي (Muchielli: ١٩٨٤: ١٧) إلى ذلك على أنه (تحليل المحتوى) يساعد الباحث في تقادي النتائج الانطباعية والعاطفية.

٧ : ٣ - الدعاية الانتخابية بين المراحل الخماس:

إذا كانت إعادة الحياة الديمقراطية. والانتخابات في الأردن نتيجة لوعي النظام والدولة بأهميتها بناءً على جدل فلسفي وواقعي فقد جاءت بيانات المرشحين للانتخابات البرلمانية تؤكد ما وصل إليه البلد من حالة متردية وشعور المجتمع مرشحين وناخبين في تصحيح هذه الحالة وبناء عليه فقد جاء قطاع السياسة الداخلية وإعادة ترتيب الأمور في المرتبة الأولى وكشرط اساسي لاستمرارية الدولة والمجتمع. هذه السياسة الداخلية

والوضع الذي وصلت إليه البلاد لم يكن في حل من القضية الأولى التي تمارس ضغوطها على المجتمع وفي شتى المجالات وقد كانت هذه هي القضية الفلسطينية أو الصراع العربي الاسرائيلي. وإذا ما قارنا بين بيانات الدعاية الانتخابية كما هي الآن وكما كانت وكما عبر عنها بعض المرشحين في مقابلة شخصية نجد ان الدعاية كما كانت بكلمات احدهم كما يلي:-

كان المرشح قبل ١٩٦٧ يعرف ان القرية او المدينة بحاجة إلى مدارس وإلى شق طرق وإلى رجل يساعد ابناء المنطقة السكنية للحصول على وظيفة يأكلون منها عيشهم. ولذلك كنت ترى المرشح يقول من أجل فتح المدارس وتعبيد الطرق، وتشغيل الناس وغيرها مما لم يعد له مجال في وقتنا الحاضر» (مقابلة مع أحد المرشحين وهو طبيب).

التأكيد على الاصلاح في المجالات المختلفة هنا وبهذه الأولويات يعبر عن حس جمعي بالأمور المهمة لاصلاح حال البلد. وعلى اية حال فقد كانت هناك اختلافات في الأولويات على بعض القطاعات تنوعت مع تنوع التصنيف الفئوي، الديني والجنس والعمر والتعليم والمهنة. ولكن ترتيب هذه القطاعات على الاجمال لم يرينا غياب اية من الأولويات في أي من الفئات المختلفة.

ولا يغيب عن القاريء اننا في تصنيف محتوى البيانات لم نجد من بعيد أو قريب ما يشير إلى اسس عقائدية (حزبية أو فلسفية فكرية) سوى ما جاء في بيانات جماعة الكتلة الاسلامية. وعلى الرغم من معرفتنا الشخصية بانتماءات عقائدية لبعض المرشحين إلا انها لم ترد في البحث بسبب غيابها في البيانات. ومما لا بد الاشارة إليه هو ان افراد الكتلة الاسلامية لم يكونوا الوحيدين في التركيز على العامل الديني بل ان الكثيرين قد فعلوا ذلك بحيث اصبح من الصعب تصنيف هؤلاء في الاتجاه الديني او غيره ولذلك احجم الباحث عن وضع الاتجاه الديني كصنف او قطاع من الاصناف الكلية والفرعية.

ومن الواضح ان البيانات الانتخابية قد جاءت فردية فقد كان كل بيان بإسم صاحبه وان هذه الدعاية هي من نوع معين من الديمقراطية وليست صفة للديمقراطية الحزبية او التعددية السياسية. وهي أيضاً تركز على مشاكل المجتمع ولم نجد فيها ما يشير إلى برنامج مبني على فلسفة أو فكر جمعي. ولا شك في ان التشابه بين أجزاء ما قد يؤدي إلى استنتاجات أخرى تشير إلى انواع من التقارب والتناظر بين مجموعات من المرشحين وهذا ما يمكن ان يتعلق بتكتلات مستقبلية سوف يعايشها.

وترينا الفروق في مراتب الأولويات التي اعطتها الفئات المختلفة من المرشحين حيث الديانة والجنس والعمر والمهنة والتعليم للقطاعات المختلفة ان هذا التمايز في الاتجاهات يشير إلى تطورات جذرية ليس فقط في التركيبة الاجتماعية ولكن أيضاً في نوعية بناء الشخصية الأردنية الحديثة اذ ان الانسان (المرشح) في التسعينات كان يشعر في عمقه بمدى تأثير غياب الحياة النيابية وحرية الكلمة عن الساحة الأردنية على

تكوين شخصيته حتى ولو كانت مسألة حرية الكلمة خلال العشرين عاماً من غياب الديمقراطية نسبية للغاية. فكما يقول لنا لبيست أن النظام، أي نظام، يترك مجالاً ولو محدوداً أو مجالات للتعبير عن الذات، وقد كانت هذه موجودة في الأردن طوال هذه الفترة على الرغم من أن غياب الحياة البرلمانية رسمياً كان له أثر نفسي على الأفراد. فحرية الكلام المسؤول خلال العقدين الأخيرين لم تكن محظورة على احد.

مثل هذا التحول في الدعاية الانتخابية في المراحل المختلفة لتطور المجتمع من مجتمع الاردن في الثلاثينات من هذا القرن إلى مجتمع العقد الأخير من القرن لم يحصل في اتجاه موحد كان قد اعتمد على التوجهات في تطور الوحدات الشعبية المكونة له، خاصة وأن التغيير الاجتماعي في الأردن، مثله مثل قرائنه في بلدان العالم الثالث، تغير موجه، وقد لعب النظام في الأردن الدور الأكبر في توجيه هذا التغيير. ففي الفترة الأولى لم تكن هناك احتمالية أخرى غير ترشيح وتزكية زعماء العشائر أو شيوخها لتمثيل الشعب وهي هذه الزعامات التي كانت ستلعب الدور في تقديم البنية السياسية الفوقية (الدولة) للمجتمع كي يقبلها ويرضى بها دون استخدام أي نوع من القوة، وهذه الزعامات كانت تقدم ذاتها للناس (الناخبين) بناءً على أسس متفق عليها في المجتمع المتجانس في ذلك الوقت، وبقيت

الحال كذلك حتى دخول الأحزاب العقائدية والتي قادها اولاد شيوخ العشائر الذين تسنى لهم التعليم والارتقاء الى المستوى الفكري مع بعض اولاد الأثرياء أو الذين هاجروا الى المدينة واتصلوا بالحياة العصرية. وعلى الرغم من ذلك فإن الدعاية الانتخابية التي اخذ هؤلاء بالتعامل معها في عقدي الستينات والسبعينات اخذت تتكيف مع احتياجات السكان في الريف والبادية اضافة إلى المفاهيم السابقة. أما الدعاية في التسعينات فقد اختلفت الى درجة ترك المفاهيم القديمة بما فيها القومية العليا وتحولت نحو الخصوصية الوطنية التي تمس حاجات الناس (الناخبين الأولية). ولا يخفى على القارئ ان دعاية كثير من المرشحين، وبخاصة العقائديين منهم والذين خاضوا معركة الانتخابات انطلقاً من تعارضهم الادعائي مع النظام، لم تظهر هذه المواقف. وهذا يعني ان التنافس على كرسي المجلس النيابي كان هدفاً بحد ذاته. ولا شك في ان معرفتهم بالامور التي سوف يرمون بها للبقاء في تلك الكراسي سوف يرغمهم بطريقة أو بأخرى الى التخلي عن كثير من المواقف وبخاصة تلك المتعلقة بالمطالب الأولية لتأسيس الديمقراطية التي لا تعبر عنها الصحف فحسب بل أيضاً القواعد الأولية للدولة، ومحاولة الوصول إلى التعديلات اللازمة في نصوص هذه القواعد لارساء الحجر الاساس لحياة ديمقراطية افضل. وبينما اخذ النظام ذاته ينادي بالديمقراطية وحرية الكلام والتعبير ومحاولة الاصلاح بما فيه خير الأمة، جاءت الدعاية الانتخابية لتتم عن احجام المرشحين في الحديث عن المسائل الجوهرية في تأسيس هذه القضية.

وهكذا نرى ان الدعاية الانتخابية قد اخذت وجهين: الأول هو التعبير عن احتياجات المجتمع المادية، والثاني تعاضدياً هادفاً إلى الابقاء على الحالة كما هي من الناحية القانونية والتنظيمية والمعنوية.

يستخدم الباحث هنا تحليل المحتوى كونه الطريقة الوحيدة للتعامل مع الدعاية الانتخابية التي وزعها المتنافسون في الانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩ في الأردن بين ١٣ تشرين الأول و ٨ تشرين الثاني لتصنيفها وتحليلها. وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال تكميم محتوى الدعاية وإدخالها إلى الكمبيوتر للحصول على التكرارات والنسب المئوية وغيرها من البيانات الاحصائية بناءً على مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل الجنس والعمر والمهنة والتعليم والديانة. لقد صنف محتوى الدعاية إلى اثني عشر موضوعاً رئيساً أو حقول دعاية يحتوي كل منها على مجموعة من الحقول الفرعية.

كانت الحقول الرئيسية في هذا التصنيف القضية الفلسطينية، والسياسة الداخلية، والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والتعليم والزراعة والشباب والمرأة، والصناعة والعناية الصحية والسياسة الخارجية والسياحة. وقد قمنا بهذا التصنيف على مستويين: المستوى العام والفرعي ويحتوي الفرعي على جميع ما يرد في الصنف الرئيسي. وعلى الرغم اننا اخرجنا الجداول التقاطعية (Crosstabulation) لهذه الفروع مع المتغيرات المستقلة الا اننا اكتفينا هنا بإعطاء التصنيف الرئيسي. لقد وصلت التصنيفات الفرعية إلى مائة وخمسين موضوعاً أي ما مجموعه ستمائة جدولاً فرعياً صعب علينا تضمينها هنا.

لقد تقدم للانتخابات النيابية العامة في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٩ (٦٤٧) مرشحاً وتبين ان حوالي النصف منهم لم يقم بأية دعاية انتخابية مكتوبة أو إننا لم نقدر ان نحصل عليها. وربما ان طبيعة قانون الانتخابات قد وفرت على مرشحي بعض المقاطعات القيام بمثل هذه الدعاية المكتوبة مثل مناطق انتخاب البادية (شمال ووسط وجنوب) حيث يقر القانون مقعدين لكل منها ولا تزال العشائرية تلعب الدور الاكبر، في حين اكتفى الكثيرون من بعض المناطق الانتخابية بتوزيع كروتهم الشخصية وعليها صورة واسم المرشح وبقيت الدعاية شفوية مثل مناطق الكرك ومعان والطفيلة وبني كنانة، والكورة والأغوار الشمالية والجنوبية وعجلون وجرش.

كان مجموع ما جمعناه ٣٥٦ برنامجاً انتخابياً وعدداً كبيراً من المناشير والكروت والملاصقات. وبما ان كتلة الإخوان المسلمين قد انزلت بياناً مشتركاً وكان عدد اعضائها خمسة وعشرين فقد تقلص العدد المذكور الى ٣٣١ برنامجاً انتخابياً وهي التي ضمنها الباحث في تحليل المحتوى وأخضعها للتكميم. لقد شكل هذا العدد ما نسبته ٥٤,٨٩٪ من مجموع الناخبين تقلصت الى ٥١,١٢٪ بعد حساب كتلة الإخوان المسلمين في بيان واحد واعتبرنا هذا التمثيل كافياً.

لهذا الغرض استعملنا الرزم الاحصائية لاستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية اضافة إلى الجداول التقاطعية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وبناء على الاختلافات بين المتوسطات والانحرافات المعيارية اخرجنا الأولويات لكل من الحقول أو الأصناف الرئيسية ورتبنا هذه في جداول منفصلة كما في الجداول المدرجة في هذا البحث.

القيام بهذا الواجب قام الباحث بعرض تاريخ الانتخابات في الإمارة والمملكة فيما بعد، واستخدم المقابلات الشخصية في جميع المعلومات عن محتوى الدعاية الانتخابية وكيفية تنظيم حملة الانتخابات في المملكة في الخمسينات والستينات للمقارنة.

٧:٤ - الجذور التاريخية للدعاية الانتخابية :-

جرت أول انتخابات في دولة شرق الأردن التي تأسست سنة ١٩٢١ في عام ١٩٢٩ بموجب قانون الانتخابات الذي اكتمل في تلك السنة وبقي التمثيل النيابي حتى ١٩٥٤ قبلًا وجغرافيًا حيث قسمت المقاعد النيابية على الفئات السكانية بناء على قواعد معينة منها للمسلمين البدو والمسلمين الحضر ثم للمسلمين غير العرب والمسيحيين وبقيت هذه القاعدة في تقسيم المقاعد الى يومنا هذا حتى بعد دمج الضفتين.

لم تكن الدعاية الانتخابية التي نستخدمها اليوم معروفة في ذلك الوقت وكانت الأمية حتى الخمسينات منتشرة على نطاق واسع، ولذلك كانت الدعاية شفوية وتناست مع البنية الاجتماعية والسياسة القبلية في البلد في ذلك الوقت. كذلك فقد كانت الحملات الانتخابية داخل الحدود العشائرية والمنافسة بين القيادات العشائرية. وكما هو واضح من نتائج الانتخابات حتى عام ١٩٤٧ فإن جميع أسماء الناجحين في الانتخابات تشير إلى قيادات قبلية سواء من سكان المدن، الريف أو البادية او حتى الأقليات المسلمة غير العربية (سليمان موسى ومنيب الماضي ١٩٥٩، الوثائق الأردنية ١٩٨٤). وكانت الدعاية الانتخابية تركز على الصفات الشخصية للمرشح لتبيان مناقبه ومركزه الاجتماعي المرموق ونفوذه في عشيرته وخارجها وعلى أصله العرقي ونسبه الرفيع.

حتى الخمسينات كانت نسبة الأمية في الأردن حتى وفي أدنى مستوياتها لا تقل عن ٨٠٪ بين الرجال و ٩٧٪ بين النساء. كذلك فإن قانون الاقتراع لم يكن يتماشى مع البنية الاجتماعية في السماح للمرأة بالاقتراع. لقد كانت المدارس قليلة وكانت الزراعة تعتمد الطرق التقليدية، والصناعات يدوية وقليلة وامكانات العمل فيها ضحلة إذ كان أكبر موظف هي الدولة (في الوزارات والجيش) في هذه الفترة، كانت البنية العائلية (القبلية) ولا تزال تشكل التامين الاجتماعي والاقتصادي للفرد في بقائه. ما يدعى بالوعي الفردي لم يكن قد تطور إلا في أجزاء قليلة جداً من العاصمة عمان وبين أفراد الطبقة الغنية (النخبة) وكان أكثرهم من غير شرق الأردن. أما الاقتصاد الأردني ودخل الدولة فقد اعتمد على منحة مالية بريطانية سنوية للدولة الجديدة، وفي مثل هذه الأجواء

كانت تجري الانتخابات البرلمانية حيث الولاء الاول للفرد للعائلة والقبيلة وليس للدولة. فقد كان الفرد يخاف الدولة ويعتبر ان عشيرته واقاربه هم الذين يحمونه من الدولة وقوانينها (P.L Berger ١٩٦٤، جوبزر ١٩٧٣).

بعد الحرب الصهيونية العربية وتأسيس دولة اسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٥١ دمجت الضفة الغربية مع الضفة الشرقية وتضاعف عدد سكان المملكة إلى أربعة اضعاف نتيجة للهجرات القسرية (باتاي R. Patei ١٩٥٨). كانت الدولة الأردنية قد نالت استقلالها عام ١٩٤٦ وتحولت إلى مملكة في ذات السنة. وكان لهذه التطورات الاثر البالغ في المجتمع الأردني اهمها من حيث الانتخابات والدعاية الانتخابية دخول الأحزاب العقائدية معترك الحياة البرلمانية. فعلى الرغم من قيام الأحزاب مبكراً في البلد واولها حزب الاستقلال عام ١٩٢١ إلا أنها لم تكن تعمل على المستوى الشعبي. في فترة الخمسينات كانت الأحزاب قد تطورت في فلسطين حيث كان التعليم قد وصل إلى مرحلة اكثر تقدماً نتيجة الاحتكاك بالغرب والحاجة الوطنية ودخلت هذه الأحزاب الى الأردن مع دخول المرحلة الجديدة، اذ تطور المجلس النيابي كما ونوعاً مع اتساع رقعة المملكة وتسامح النظام. غير ان هذه الأحزاب لم تتقدم بنوب الحزبية إلى الانتخابات بل بثوب العشائرية (Amnon Cohen ١٩٨٢ : ٢٠ - ٢٢)، حيث ان المرشح لم يكن قادراً على تقديم ذاته كونه عضواً من حزب معين بسبب تدني التعليم وسيطرة البناء القبلي على جميع شرائح المجتمع.

كانت الدعاية الانتخابية في ذلك الوقت تتسجم مع الحالة الاجتماعية والتعليمية واستخدمت حاجات المجتمع الأساسية في كسب اصوات الناخبين للمرشح المعني. في ذلك الوقت لم تكن البنية التحتية للمجتمع قد تأسست: طرق، مياه، كهرباء، مدارس ومرفقات اخرى. وكانت الدولة قد بدأت بمحاولة ابتداء هذه الخطوة على الرغم من شحة الموارد، وكان اصحاب المراكز يستخدمون هذه الحاجات ويعدوا الناس بأن يقوموا بها. وفي حين كان لبعضهم نفوذاً كافياً للايفاء بوعودهم كان الآخرون يحملون منها وعوداً مخدرة للحصول على مآربهم. المشكلة الرئيسية في المجتمع في ذلك الوقت كانت القضية الفلسطينية والقومية العربية في أول الأمر والتي كان يشعر بها ابناء المجتمع العربي بطريقة أو بأخرى وبخاصة اصحابها المشردون. وعليه فقد كانت الدعاية الانتخابية منصبة على الحاجات الأولية للناس في المدن والقرى والبادية بشقيها الفلسطيني والشرقي الأردني. في المدن كانت الدعاية الانتخابية تستعمل المفاهيم الكلية، وفي الريف كانت تهتم بالمشاكل الشخصية والجمعية مثل التعليم والكهرباء والماء، وحصول الانسان الفرد على عمل. لقد كان الافراد يضعون ثققتهم في مرشح ما على انه سوف يساعدهم في الحصول على عمل وان يتوسط لهم للحصول على ذلك في الادارة والقوات المسلحة وغيرها. وكان المرشح يقوم بمثل هذه الوعود الى شيوخ العشائر والحمائل وهم يتعهدون له بإعطائه اصواتهم في الانتخابات.

٥ : ٧ - الدعاية الانتخابية في الخمسينات والستينات :

لقد قام الباحث بجمع معلومات عن هذه الدعاية الانتخابية من خلال مقابلات شخصية يجد القاريء منها بعض النماذج .

أحد منظمي الحملة الانتخابية لمرشح من منطقة عجلون عام ١٩٦٢ حدثنا ما يلي :

« جمع المرشح أبناء عشيرته ، وهم أكثر من مائة شخص و أعلن لهم عن رغبته في الانتخابات البرلمانية لتلك السنة ، فقد كان وجه عشيرته وأكثرهم كفاءة وعلماً ليكون كذلك . فالتف هؤلاء حوله وأيدوه وذهبوا إلى بيوتهم ليعودوا بعد فترة وقد جاء كل منهم بما قدر له ، فقد جاء أحدهم بنعجة وأخر بجدي وأخر بالرز وغيره بالقهوة والشاي ... الخ . مساهمة منهم في حملته وتكاليفها . وأثناء الحملة الانتخابية كانت نساء وبنات الحملة تأتي وتساعد بتحضير الطعام . كذلك فقد تبرع بعضهم بالنقود لتمويل الحملة .

لتنظيم الحملة اجتمع حوالي عشرة من كبار أفراد الحملة وكونوا اللجنة أخذت على عاتقها كتابة صياغة الدعاية التي يمكن ان يستخدمها المرشح في القرى المختلفة ، والتداول في امر المرشحين المنافسين من القرى الأخرى سواء بالاعتناق او بالتعويض المادي . لقد قررت اللجنة نوعين من الدعاية الانتخابية أحدها وطني وقومي يتعلق بالقومية العربية والجهاد ضد الصهيونية واسرائيل ، والثاني يتعلق بإشباع الحاجات المحلية للجماعات القروية مثل الطرق والمدارس والماء والكهرباء وغيرها مما اعتبرته اللجنة حقاً مشروعة للمواطنين يحصلون عليها من خلال ممثلهم في المجلس النيابي وعلاقة الممثلين بأصحاب السلطة والمسؤولين في الدولة . كذلك كانت امكانيات العمل والتوسط لدى السلطة لحصول الأفراد على وظيفة . كما أوعزت اللجنة الى جماعة مرموقة من العشيرة للتداول مع حمائيل المرشحين المنافسين لتبادل الأصوات والوقوف معاضد منافس ثالث .

كانت اغلبيه دعاية المرشح شفوية .

واستطرد المحدث.....

« لا زلت أذكر اول زيارة لـ«لحمولة» ما في إحدى القرى . دخلنا مع المرشح إلى المضافة واستقبلنا المعزبون ثم جلسنا بعد تبادل التحيات والمجاملات . عندها افتتح المرشح حديثه حول البرلمان او المجلس النيابي ، وشرح للحضور عن دوافع نزوله لخوض معركة الانتخابات ثم وصف الأوضاع في منطقة عجلون وتحويل إلى الصراع العربي الصهيوني والاستعمار وتحرير فلسطين . بعد ذلك انتقل للحديث عن الأحوال الداخلية في البلاد والفقر والتأخر في التعليم والحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع ، وبعد ان أكد على وعده بأن يكون مخلصاً لمنطقته وأبنائها والعمل على توفير ما يستطيع من خدمات لها وطلب من الحضور منحه الثقة ...

وبينما خرجنا من المضافة استمر المرشح بالحديث الى شيخ الحمولة حتى وصلنا السيارة وتودعنا. وفي الخلف كان هناك بعض الشبان يوزعون بعض المناشير مكتوب عليها:

من أجل تعليم افضل..... انتخبوا.....

من أجل تحرير فلسطين..... انتخبوا.....

من أجل ايصال الماء والكهرباء..... انتخبوا.....

المثال الثاني من عمان حيث حدثنا ابن عم أحد المرشحين كيف قسام ابن عمه بحملته قال:

«دعاني المرشح مع حوالي اثني عشرة شخصاً إلى بيته قبل الانتخابات بشهرين وأخبرنا أنه قد عقد العزم على خوض معركة الانتخابات بعدها أخذنا بالنقاش حول احتمالاته للنجاح. بعد أن وجدنا أن له فرصة جيدة للنجاح شكلنا لجنة من خمسة اشخاص لتصيغ بيانه الانتخابي وتختار الجمل الدعائية التي سوف يكتبها على منشوراته ولوائحه. بعدها تبرع بعض الحاضرين بزيارة أبناء الأقارب في عمان وجمع النقود اللازمة لتمويل الحفلة غير أن المرشح رفض ذلك وأكد أنه قادر على تمويل حملته. لقد كانت دعايته.

لتنظيم عمان تنظيماً افضل..... انتخبوا.....

من أجل نمو اقتصادي افضل..... انتخبوا.....

من أجل حريات ديمقراطية اوسع..... انتخبوا.....

من أجل العمل على تحرير فلسطين..... انتخبوا.....

لقد كانت الدعاية الانتخابية في ذلك الوقت متلائمة مع الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع مستوى التطور الذي وصل إليه البلد. الدعاية الانتخابية الكتابية كانت مقتصرة على المدن الرئيسية وبخاصة عمان والسلط والزرقاء وأربد. ولا شك في أن المرشحين كانوا يوزعون بعض المناشير في القرى ولكن بشكل محدود واعتبروا هذه الدعاية غير فاعلة، بسبب طبيعة البناء الاجتماعي وسلوك الانسان القبلي.

يمكن تقسيم الفترة بعد ١٩٥٢ إلى فترتين: الأولى ما قبل ١٩٦٧ والثانية ما بعد ١٩٦٧. ففي الفترة السابقة على ١٩٦٧ تأثرت الحياة البرلمانية الأردنية بأحداث خارجية وأخرى داخلية. لقد أدت الأحداث الداخلية (التمرد مثلاً في عام ١٩٥٧) بالملك إلى توقيف البرلمان وفرض الأحكام العرفية التي بقيت حتى عام ١٩٦٢ منعت خلالها جميع الأحزاب السياسية عن العمل ذلك أن ولاء هذه الأحزاب لم يكن للدولة بل لقوى خارجها.

كذلك أدت الأحداث حول حلف بغداد، وفيما بعد الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦٠ إلى تأثيرات مماثلة على الحياة السياسية الأردنية (أمين مهنا ١٩٨٨). غير أن هذه الفترة لم تشهد تغيراً جوهرياً فقد انتقلت الدولة من الاعتماد على المنح البريطانية

الى الاعتماد في دخلها على المنح الأمريكية. كما ان التحسن في الانتاج الزراعي لم يكن كافياً على الرغم من انه كان ملحوظاً.

بعد حرب ١٩٦٧ فرضت الأحكام العرفية من جديد بسبب الصرب واحتلال الضفة الغربية ثم الحرب الأهلية (أيلول ١٩٧٠) وتجمدت الحياة البرلمانية الأردنية وبقيت الأحزاب ممنوعة وبخاصة اليسارية منها. كذلك فإن احتلال الضفة الغربية قد أدى إلى عدم امكانية سكان الضفة الغربية الايفاء بواجباتهم الدستورية. إلا أن هذه الفترة كانت مميزة من حيث التغير والتحسين وبناء البنية المجتمعية التحتية من خلال خطط التنمية. فحتى عام ١٩٨٥ اكملت الدولة بناء هذه البنية التحتية بمساعدة زيادة الدخل القومي وايرادات المغتربين في دول الخليج وتوسع التعليم بشكل لم يسبق له مثيل في الأردن، فقد تقلصت الأمية الى ما يقرب من ٢٢٪، وتقلصت البطالة الى ما بين ٧ - ١٪. كذلك فقد أخذت الوحدة العائلية بالتفرد حيث أخذت العشائرية مهام جديدة وفقدت كثيراً من ادوارها التقليدية حسب الأبحاث المتأخرة (Layne ١٩٨٦: ١٦، و Jureidini and Eclaurin ١٩٨٤: ٣٢).

لقد جاءت الانتخابات الأخيرة بعد اثنين وعشرين عاماً من ركود الحياة البرلمانية والحزبية. وكانت المجموعة الوحيدة التي عرفت الاستمرارية الحزبية هي جماعة الأخوان المسلمين ولذلك فقد جاءت الحملات وكذلك الدعاية الانتخابية فردية.

٦: ٧ - الدعاية الانتخابية لعام ١٩٨٩:

جاءت الدعاية الانتخابية التي قام بها المرشحون في أربعة أنواع:

- البيانات الانتخابية وتحتوي على القضايا الرئيسية التي اعتبرها المرشحون مهمة جداً واعطوها الأولوية في العمل على تحقيقها إذا ما وصلوا الى الكراسي النيابية. مثل هذه القضايا قام المرشحون بنشرها في واحدة او اكثر من الصحف اليومية اضافة إلى المناشير التي وزعوها على الناخبين او علقوها بحبال فوق الشوارع. لقد تنوعت المناشير بين وريقات صغيرة اما مطبوعة او مصورة على شكل كتيبات تحتوي على معلومات تفصيلية حول المرشح وعمره ومهنته وتعليمه وسيرة بيان حياته تنبئها القضايا التي اعتبرها المرشح مهمة، وكانت هذه الكتيبات او المناشير تنتهي بكلمة شكر لله وطلب العون منه. مثل ذلك نجده حتى في أكثر مناشير المرشحين اليساريين. وفي غالبية الحالات كان المنشور يعطي صورة عن المرشح.

- كرت شخصي للمرشح مع صورته وبعض المعلومات عنه وعما يريد.

- مناشير متفرقة ملخصة عن البيانات الانتخابية.

- اعلانات حائطية او معلقة بحبال إلى أعمدة الكهرباء والبيوت على طرفي الشارع. اضافة إلى ذلك كانت هنالك آلاف الصور للمرشحين ملصقة على الجدران في الشوارع والمدارس والمكاتب والتكسيات والباصات.

٧:٧ - النتائج:

كما سبق وقلنا، فإن بيانات المرشحين قد تصنفت بناء على الحاجات التي وجدها المرشحون ملحة وضرورية لجذب انتباه المرشح وكسب ثقته لينتخبه في الانتخابات. هذه الحاجات وكما يبدو كانت واضحة لدى المرشحين وأن هؤلاء المرشحين قد عرفوا من أين تؤكل الكتف إذ أن معظم الذين ترشحوا اغتنموا فرصة إعادة الديمقراطية وخططوا لذلك مسبقاً.

لقد اعطيت الأولويات بناء على الفروق بين الوسيطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكلما كان الوسيط أعلى كلما كانت المرتبة في الأولويات أعلى.

لا شك في أن السياسة الداخلية قد حصلت على الأولوية المطلقة فقد كان ذلك ردة فعل على ثلاثة وعشرين عاماً من الاحكام العرفية وقناعات المرشحين والناخبين بتقشي الفساد الاداري. لقد وصلت ديون الملكة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٩ حوالي احدى عشر ملياراً من الدينار الأردني واعتقد هؤلاء بأن المسؤولين قد هدروا هذه الأموال بصورة غير مشروعة. كذلك فقد اراد الناس التعبير عما يجول في نفوسهم من سخط على امتداد الاحكام العرفية على طول الفترة السابقة على الانتخابات منذ ١٩٦٧، وتقشي الوساطة وسلطة الجهات الأمنية والحكومية.

وبما أن هذه الحالة كانت بطريقة أو بأخرى نتيجة للصراع العربي الاسرائيلي وهيمنة القوة الاسرائيلية وتآزم القضية الفلسطينية فقد جاءت هذه في المرتبة الثانية من الأولويات. الغريب في الأمر هي الأولوية التي اعطاها البدولقضية المرأة مقارنة بمرشحي الفئات الدينية المختلفة. لقد أعطى هؤلاء قضية المرأة المرتبة الثانية وبرزت كونها مشكلة تهمهم حتى قبل القضايا القومية. وربما أن التطور الاجتماعي وخروج المرأة للعمل واقدام الرجال في البحث عن المرأة العاملة للزواج منها قد أثرت على مواقف مرشحي البادية. ولا شك في أن مرشحي المناطق البدوية يعتبرون انفسهم عوامل محورية في احداث التغير في مجتمعاتهم والقضاء على التخلف ولذلك نجدهم يعطون قطاع المرأة اولوية اعلى من الأولوية التي اعطاها المسيحيون للمرأة علماً بأن المجتمع العربي كان يعتبر المسيحيين العرب أكثر تسامحاً تجاه المرأة وتحريرها.

مثل هذه الأولوية نجد تلك التي اعطاها المرشحون البدو للسياسة الخارجية حيث جاءت هذه في الأولوية السابعة بينما اعطتها الفئات الدينية الأخرى اولوية اقل بكثير. ومن الغرابة أن يأخذ القطاع الصناعي. هذه المرتبة المنخفضة من الأولوية علماً بأن المجتمع - ومن خلال تأكيدات الخطط التنموية - قد وصل الى القناة بضرورة الانتقال الى مرحلة الصناعة والتصنيع، وأن المجتمع لن يصل الى نوع من الاستغلال الاقتصادي ان لم يتحول الى الصناعة. كذلك فإن قطاع السياحة وهو من أهم قطاعات الدخل القومي

لم يحظى سوى بالمرتبة الاخيرة من الاولوية.

جدول - ٢ -
توزيع اصحاب البيانات الانتخابية
حسب الدائرة الانتخابية ومن قدموا دعاية

الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	المرشحون الذين جمعت دعايتهم
عمان الاولى	٢٢	١١
عمان الثانية	٣٥	١٢
عمان الثالثة	٥٥	٤٨
عمان الرابعة	١٩	/
عمان الخامسة	٥٢	٢٦
عمان السادسة	٢٨	١٧
عمان السابعة	١٧	٢
اربسد	٦٩	٦٣
الكورة والشونة الشمالية	١٨	٦
الرمثا وبنى كنانة	١٨	٧
جرش	٢٠	١٥
لواء عجلون	٣١	٢٦
المفرق	٤٠	٥
الزرقاء	٦٠	٤٠
البلقاء	٤٢	١٩
معان	٤٠	٥
الطفيلة	١٧	٢
الكرك	٦٤	٢٧
المجموع	٦٤٧	٢٣١

**جدول - ٣ -
توزيع حقول الدعاية حسب الديانة**

نوع المقعد	مسلم بدوي	مسلم حضري	مسلم شركسي	مسيحي		
حقول الدعاية	انحراف معياري	انحراف معياري	انحراف معياري	انحراف معياري	متوسط	متوسط
السياسة الداخلية	٤,٤٣	٧,٦٠	٤,٢٦	٧,٩١	٢,٧٤	٩,٨٠
القضية الفلسطينية	٢,٠٧	٢,٤٠	٢,٢٠	٤,١٧	٢,٤١	٤,٧٠
القطاع الاقتصادي	١,٦٦	٢,١٠	٢,٤٤	٢,٨٩	٢,٧٢	٣,٥٠
القطاع الاجتماعي	٠,٩٧	٢,٤٠	١,٦٠	٢,٤٦	١,٥٦	٣,٠٠
القطاع التعليمي	١,١٨	١,٥٠	١,٨٤	٢,٥٩	١,٥٨	١,٦٠
القطاع الزراعي	١,٤٩	١,٣٠	١,٩٩	٢,٤٨	١,٧٠	٢,٣٠
قطاع المرأة	١,٥٨	٢,٦٠	١,٨٣	٢,١٨	٢,٣٦	٣,٠٠
القطاع الشبابي	١,٤٨	١,٧٠	١,٩٥	١,٩٥	٢,٢١	٢,٠٠
القطاع الصناعي	١,٢٠	١,١٠	١,٧٢	١,٧٠	١,٥٧	١,٧٠
قطاع الخدمات الصحية	٠,٧٠	٠,٦٠	١,١٩	١,٣٤	٠,٧٩	٠,٨٠
السلسلة الخارجية	٠,٩٥	١,٢٠	١,٢٧	١,٢٥	٠,٩٩	٠,٩٠
القطاع السياحي	٠,٤٨	٠,٣٠	٠,٧٩	٠,٣٨	٠,٨٥	٠,٥٠

جدول - ٤ -
ترتيب الأولويات لحقوق الدعاية حسب الديانة

نوع المقعد حقوق الدعاية	مسلم بدوي	مسلم حضري	مسلم شركسي	مسيحي
السياسة الداخلية	١	١	١	١
القضية الفلسطينية	٣	٢	٢	٢
القطاع الاقتصادي	٦	٣	٣	٤
القطاع الاجتماعي	٤	٦	٥	٣
القطاع التعليمي	٦	٤	٩	٦
القطاع الزراعي	٨	٥	٦	٥
قطاع المرأة	٢	٧	٤	٨
القطاع الشبابي	٩	٨	٧	٧
القطاع الصناعي	١٠	٩	٨	١١
قطاع الخدمات الصحية	١١	١٠	١١	١٠
السياسة الخارجية	٧	١١	١٠	٩
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢	١٢

**جدول - ٥ -
توزيع حقول الدعاية حسب الجنس**

الجنس		ذكور		انثى	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
السياسة الداخلية	٤,٤٠	٨,٢١	٣,١٢	٦,٣٠	
القضية الفلسطينية	٢,١٨	٤,٠٠	٢,٣٦	٣,٥٠	
القطاع الاقتصادي	٢,٤٤	٢,٨٦	١,٧٠	٢,٣٠	
القطاع الاجتماعي	١,٦٠	٢,٥٠	١,٣١	٢,٢٠	
القطاع التعليمي	١,٨٩	٢,٥٥	١,٥٠	١,٣٠	
القطاع الزراعي	٢,٠٠	٢,٤٧	١,٧٦	٢,٣٠	
قطاع المرأة	١,٨٧	٢,٢٣	١,٢٠	٣,٥٠	
القطاع الشبابي	١,٩٦	٢,٠٠	٠,٩٩	١,١٠	
القطاع الصناعي	١,٧٠	١,٦٣	٢,٢١	١,٧٠	
قطاع الخدمات الصحية	١,٢٠	١,٣٢	٠,٩٤	١,٠٠	
السياسة الخارجية	١,٢٧	١,٢٩	١,٢٦	١,٤٠	
القطاع السياحي	٠,٧٥	٠,٣٧	١,٢٥	٠,٧٠	

**جدول - ٦ -
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب الديانة**

الجنس		ذكور		انثى	
حقول الدعاية					
السياسة الداخلية	١	١	١	١	
القضية الفلسطينية	٢	٢	٢	٢	
القطاع الاقتصادي	٣	٣	٥	٥	
القطاع الاجتماعي	٥	٥	٦	٦	
القطاع التعليمي	٤	٤	٩	٩	
القطاع الزراعي	٦	٦	٤	٤	
قطاع المرأة	٧	٧	٣	٣	
القطاع الشبابي	٨	٨	١٠	١٠	
القطاع الصناعي	٩	٩	٧	٧	
قطاع الخدمات الصحية	١٠	١٠	١١	١١	
السياسة الخارجية	١١	١١	١١	١١	
القطاع السياحي	١٢	١٢	١٢	١٢	

جدول - ٧ -
توزيع حقول الدعاية حسب العمر

٥٠ فما فوق		٤٩ - ٤٠		٣٩ - ٣٠		حقول الدعاية
متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	حقول الدعاية
٧,٨٤	٤,٢٢	٨,٥٦	٤,٢٢	٨,٢٨	٥,٤٧	السياسة الداخلية
٢,٨٦	٢,٢٦	٤,١٩	٢,١٨	٤,٤٦	١,٦٥	القضية الفلسطينية
٢,٧٠	٢,٢٧	٢,٠٢	٢,٥٧	٣,٠٨	٢,٧٨	القطاع الاقتصادي
٢,٤١	١,٥٥	٢,٧٤	١,٦٩	٢,٢٥	١,٥٠	القطاع الاجتماعي
٢,٢٨	١,٧٩	٢,٧٨	١,٩٣	٢,٨٥	٢,١٩	القطاع التعليمي
٢,٥٧	٢,٠٦	٢,٢٥	١,٧٨	٢,٨١	٢,٥٠	القطاع الزراعي
٢,٠٤	١,٧٤	٢,٥٢	١,٩٩	٢,٦٢	٢,٢٠	قطاع المرأة
١,٦٨	١,٨١	٢,٢٠	١,٩٧	٢,٥٤	٢,٤٢	القطاع الشبابي
١,٥٦	١,٥٧	١,٦٢	١,٦٥	٢,١٥	٢,٤١	القطاع الصناعي
١,١٦	١,١٢	١,٤٤	١,٢٠	١,٧٣	١,٤٨	قطاع الخدمات الصحية
١,٢١	١,٢٢	١,٣٧	١,٣٧	٠,٨٨	٠,٩٩	السياسة الخارجية
٠,٢٩	٠,٧٧	٠,٤٠	٠,٨١	٠,٢١	٠,٦٨	القطاع السياسي

جدول - ٨ -
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب العمر

٥٠ فما فوق		٤٩ - ٤٠		٣٩ - ٣٠		الفئة العمرية
						حقول الدعاية
١	١	١	١	١	١	السياسة الداخلية
٢	٢	٢	٢	٢	٢	القضية الفلسطينية
٣	٣	٣	٣	٣	٣	القطاع الاقتصادي
٥	٥	٥	٥	٨	٨	القطاع الاجتماعي
٦	٤	٤	٤	٤	٤	القطاع التعليمي
٤	٧	٧	٧	٥	٥	القطاع الزراعي
٧	٦	٦	٦	٦	٦	قطاع المرأة
٨	٨	٨	٨	٧	٧	القطاع الشبابي
٩	٩	٩	٩	٩	٩	القطاع الصناعي
١١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	قطاع الخدمات الصحية
١٠	١١	١١	١١	١١	١١	السياسة الخارجية
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	القطاع السياسي

**جدول - ٩ -
توزيع حقول الدعاية حسب المهنة**

المهنة	مهن حرة		اعمال تجارية		موظف حكومي	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط
السياسة الداخلية	٤,٧٢	٨,٥٥	٤,٣٣	٧,٥٧	٤,٥٩	٨,٠٧
القضية الفلسطينية	٢,١٢	٤,٣٥	٢,١	٢,٦١	٢,٢٧	٣,٩٣
القطاع الاقتصادي	٢,٤٢	٢,٧٥	٢,٢٧	٢,٧٩	٢,٥٢	٢,٩٩
القطاع الاجتماعي	١,٥١	٢,٥٧	١,٦٧	٢,٣٩	١,٦٦	٢,٥٦
القطاع التعليمي	١,٩٢	٢,٤٤	٢,٠٧	٢,٤٦	١,٧٤	٢,٦٢
القطاع الزراعي	١,٩	٢,٣٦	١,٩	٢,١٣	٢,١١	٢,٨٠
قطاع المرأة	١,٩	٢,٣٥	١,٩٩	٢,٠٨	١,٨٣	٢,٢٩
القطاع الطبي	٢,٠٣	٢,٢٤	١,٧٧	١,٦٥	١,٩٣	١,٨٩
القطاع الصناعي	١,٦٥	١,٥٤	١,٥٧	١,٥٢	١,٧٧	١,٧٨
قطاع الخدمات الصحية	١,٢٦	١,٣٢	١,٧٠	١,١٩	١,١٧	١,٣٦
السياسة الخارجية	١,٣٦	١,٣٩	١,١	١,٠٦	١,٢٣	١,٢٢
القطاع السياحي	٠,٦٦	٠,٣٦	٠,٩١	٠,٥	٠,٧٨	٠,٤٣

**جدول - ١٠ -
ترتيب الاولويات لحقول الدعاية حسب المهنة**

المهنة	مهن حرة		اعمال تجارية		موظف حكومي	
حقول الدعاية	١	٢	١	٢	١	٢
السياسة الداخلية	١	٢	١	٢	١	٢
القضية الفلسطينية	٢	٣	٢	٣	٢	٣
القطاع الاقتصادي	٣	٤	٣	٤	٣	٤
القطاع الاجتماعي	٤	٥	٤	٥	٤	٥
القطاع التعليمي	٥	٦	٥	٦	٥	٦
القطاع الزراعي	٦	٧	٦	٧	٦	٧
قطاع المرأة	٧	٨	٧	٨	٧	٨
القطاع الطبي	٨	٩	٨	٩	٨	٩
القطاع الصناعي	٩	١١	٩	١٠	٩	١٠
قطاع الخدمات الصحية	١١	١٠	١٠	١١	١٠	١١
السياسة الخارجية	١٠	١٢	١١	١٢	١١	١٢
القطاع السياحي	١٢	١٣	١٢	١٣	١٢	١٣

اتفقت الفئات المهنية الثلاث على مراتب الاولوية الثلاث الاولى بالترتيب للسياسة الداخلية والقضية الفلسطينية والاقتصاد، وكانت هذه المراتب في جميع الفئات متقاربة لباقي الحقول عدا فيما يخص الحقل الاجتماعي والتعليم والزراعة فقد اعطت فئة المهن الحرة حقل الرعاية الاجتماعية مرتبة اعلى من الفئات الاخرى لأن الكثيرين من افرادها يشعرون بالمدى الذي غيرت فيها التحولات الاخيرة في المجتمع البنية الاجتماعية وظهرت مشاكل جديدة في حقول القانون والطب والرعاية الصحية، بينما هم يطمحون الى تحسين هذه الخدمات للمواطنين. غير ان هذه الاختلافات الطفيفة بين المتوسطات لا تعني الكثير.

**جدول - ١١ -
توزيع حقول الدعاية حسب التعليم**

المستوى التعليمي		ثانوي		بكالوريوس		دراسات عليا	
حقول الدعاية	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
السياسة الداخلية	٤,٣٥	٢,٢٨	٤,٤٦	٨,٣٦	٣,٨٩	٩,٢٥	٢,٢٧
القضية الفلسطينية	٢,٢٧	٣,٩٨	٢,١٩	٣,٩٩	٢,٠٢	٤,٢	٢,١٦
القطاع الاقتصادي	٢,٤٥	٢,٨٧	٢,٤٦	٢,٧٥	٢,٢٧	٣,٠	١,٦٢
القطاع الاجتماعي	١,٦٢	٢,٢٨	١,٥٧	٢,٥٦	١,٥٩	٢,٦٢	٢,٠٨
القطاع التعليمي	١,٧٦	٢,٤٦	١,٩٢	٢,٥٢	١,٩	٢,٩٨	١,٩٨
القطاع الزراعي	٢,٠٨	٢,٥١	١,٩٥	٢,٢٢	٢,٠٩	٢,٣٩	١,٨٦
قطاع المرأة	١,٧٨	٢,١٥	١,٩٢	٢,٠٠	١,٩١	١,١٢	١,٦٢
القطاع الشبابي	١,٩	٢,٠١	٢,١	١,٦٢	١,٩١	١,٤٧	١,١٢
القطاع الصناعي	١,٦٢	١,٥٧	١,٦٢	١,٣٢	١,٢٢	١,٤٧	١,١٨
قطاع الخدمات الصحية	١,١٢	١,٢٤	١,٢٤	١,٣٣	١,١٦	٠,٤١	٠,٧٧
السياسة الخارجية	١,١٨	١,١٧	١,٢٤	١,٣٣	١,١٦	٠,٤١	٠,٧٧
القطاع السياحي	٠,٧٧	٠,٤٧	٠,٧٦	٠,٣٦	٠,٨٤	٠,٤١	٠,٧٧

**جدول - ١٢ -
ترتيب الأولويات لحقول الدعاية حسب التعليم**

المستوى التعليمي		ثانوي		بكالوريوس		دراسات عليا	
حقول الدعاية	٤	١	٢	١	٢	١	٢
السياسة الداخلية	٤	١	٢	١	٢	١	٢
القضية الفلسطينية	١	٢	٣	٢	٣	٢	٣
القطاع الاقتصادي	٢	٣	٤	٣	٤	٣	٤
القطاع الاجتماعي	٣	٤	٥	٤	٥	٤	٥
القطاع التعليمي	٤	٥	٦	٥	٦	٥	٦
القطاع الزراعي	٥	٦	٧	٦	٧	٦	٧
قطاع المرأة	٦	٧	٨	٧	٨	٧	٨
القطاع الشبابي	٧	٨	٩	٨	٩	٨	٩
القطاع الصناعي	٨	٩	١٠	٩	١٠	٩	١٠
قطاع الخدمات الصحية	٩	١٠	١١	١٠	١١	١٠	١١
السياسة الخارجية	١٠	١١	١٢	١١	١٢	١١	١٢
القطاع السياحي	١١	١٢	١٣	١٢	١٣	١٢	١٣

يرينا الاختلاف في المستويات التعليمية اختلافات في مراتب الاولويات التي اعطاها المرشحون لحقول الدعاية المختلفة. في حين اعطى حاملوا الشهادة الثانوية المرتبة الاولى للقضية الفلسطينية اعطى المرشحون من حاملي الشهادات الجامعية هذه المرتبة الى السياسة الداخلية التي لم تحصل إلا على المرتبة الرابعة لدى حملة الثانوية من المرشحين. وإذا ما دل هذا على شيء فإنما يدل على ان حملة الثانوية العامة يرون النسبية في نوع السياسة الداخلية اذا ما قيسست بأهمية المصادر التي تحددها وهي استمرارية القضية الفلسطينية من ناحية وإذا ما قيسست كذلك بنسبية الحريات التي سوف تعطى مقابل الحريات التي كانت موجودة قبل ذلك تحت نفس الظروف الاقتصادية وتبعية الافراد في هذا المستوى حيث تمنع الاستقلال الشخصي في مجالات اخرى (الفكر والفعل). ومن هنا جاء تقديم هذه الفئة لاولوية القطاع الاقتصادي الى المرتبة الثانية واعطاء الزراعة المرتبة الثالثة معتبرة الزراعة العمود الفقري في انعاش الاقتصاد الاردني. ولا شك في ان حملة الشهادة الثانوية من المرشحين يشعرون بعبء البطالة المسائدة في البلد بنسبة عالية تفوق ما تقدمه الاحصاءات الرسمية وبخاصة في هذه الفئة من افراد المجتمع حيث ان حملة الشهادة الثانوية والكلية الجامعية المتوسطة وفي كثير من الاحيان البكالوريوس قد اصبحت لا تسمن ولا تغني من جوع. لقد جاء التراجع الاقتصادي في الاردن منذ عام ١٩٨٥ حيث ظهرت مديونية الوطن العالية لتعلن لهؤلاء مثل هذه الحقائق ولذلك فلا مناص من التأكيد على البديل في ايجاد فرص العمل البديلة بعد تقلص احتمالات الهجرة الى اسواق العمل الخارجية.

وتبين المرتبة المنخفضة التي اولاهما حملة الشهادة الثانوية من المرشحين مدى اعتقادهم بأن الانتقال الى التصنيع صعب وبخاصة ان الحالة الاقتصادية في تدهور وان الزراعة شبه غائبة ولا تغطي اكثر من ١٥٪ من احتياجات الاستهلاك (الاحصاءات الزراعية لعام ١٩٨٩). اما في ترتيب الاولويات للقطاعات الاخرى فلم يختلفوا عن حملة الشهادات الجامعية والعليا.

الفصل الثامن

خلاصة:

دور التماسس والفرد بين تكوين الاتجاه والممارسة

١:٨ - الهوية بين المثال والممارسة:

دخل النظام الحكومي (نظام الحكم) ومؤسسة الدولة الى المجتمع الاردني دون تمهيد مسبق بين الناس كي يقبلوه ويتعاونوا معه . لقد جاء نظام الحكم بمفاهيم جديدة ربطها الانسان الاردني بماضي دولة اخرى لم يرمنها الا الظلم والتعسف ولذلك يمكننا ان نتصور مدى الجهد الذي بذله النظام بمؤسساته الجديدة كي يماسس ذاته في سلوك الافراد .

السلطة التي سادت المنطقة خلال الحكم العثماني، والفيصلي وما بعده كانت سلطة شيوخ العشائر او ما اخذ يدعى فيما بعد الحكومات المحلية، وهي سلطة واحدة متزمتة ابوية ومن نوع يختلف كثيرا عن المفهوم الحديث للسلطة . وعندما جاء النظام، وبدأ ينشر المفاهيم التي جلبها معه مثل الدولة الكلية، والقانون والعدالة والحرية، كان هذا يتضمن ايضا ذوبان السلطة العشائرية فيه وتحويل الشيخ من حاكم الى محكوم . غير ان النظام في فتراته الاولى، ولدة طويلة حافظ على سلطة شيوخ العشائر التي كان عليها ان تقوم بوظيفة هامة جدا تتمثل في تعريف الانسان الفرد في الاردن بالنظام الجديد وحسناته، او على الاقل ان تحافظ على هذا الانسان الفرد داخل سلطتها حتى يتسنى للدولة الوصول اليه وتعليمه وتعريفه بذاته .

نتيجة لذلك وجد الانسان الاردني نفسه يخضع لسلطتين فههما في اطلاقهما وتصور السلطة الثانية اُعتي من الاولى يمثلها جنود، وشرطة ودرك قاسون، وتصور السلطة العشائرية سلطته تحول دون وصول الدولة اليه من قبيل علاقته الدموية القرابية من الشيخ . وبذلك استمر الانسان الفرد في الاردن يتفادي اتصاله مع الدولة الا من خلال السلطة العشائرية . لقد اخذ هذا الشعور عند المواطن الاردني يزداد بازدياد التقارب بين شيوخ العشائر والنظام من خلال احتلال هؤلاء للمراكز في الدولة والتي زادت من نفوذهم على اتباعهم ورأى هؤلاء ان هبة الدولة اخذت تزيد من هبة السلطة العشائرية بين الافراد .

غير ان النظام لم يأت من أجل ذلك ولم يأتي لنشر هذه الفكرة عن ذاته، فقد جاء بمفاهيم الدولة والنظام والقانون والحقوق والواجبات، والحرية . ووضع هذه الاوليات

في مجموعة من القوانين الاساسية دعاها بالدستور، ووضع اللبنة الاولى لممارسة الحكم النيابي، فوضع قانون الانتخابات والقوانين الاخرى التي كانت تدعو الانسان الفرد الى المشاركة والفعالية. وبينما كان النظام قادرا على اقناع رؤساء العشائر والمتعلمين بذلك فقد بقي اقلية الناس خارج هذه المعرفة ولم يكتسب النظام هذه المصداقية الا بعد عناء طويل وعقود من الدأب والعمل. لقد كان عامة الناس يعانون من الامية والجهل، وبقيت الامور تسير من خلال النخبة حتى اخذت مؤسسات الدولة تفعل فعلها وتؤثر على الافراد مباشرة من خلال التعليم، وزيادة فرص العمل معها وتكوين الجيش والوزارات والدوائر التي اخذ الفرد يحتاج الى خدماتها حتى في اعز ما لديه وهي لقمة العيش.

ونتيجة لتوزيع السلطة ذاتيا بين الدولة (الحكومة) والسلطات المحلية (القبلية) دون ان تكون الدولة تعني ذلك مباشرة، ونتيجة اشتراك القيادات المحلية في مؤسسات الدولة العليا والدنيا (المجلس النيابي، والوزارات، ومؤسسات الدولة الادارية والعسكرية والامنية) اخذ الانسان الفرد في الاردن يميل الى قربه المتقرب من النظام ليطالب له بالحقوق المرجوة من الدولة، واخذ هؤلاء المتقربون من السلطة يمارسون ادوارا ثانوية غير الادوار التي كانت تملئها المكانات الاجتماعية الوظيفية التي كانوا يشغلونها. ومع الزمن خلقت هذه الوساطة نوعا متجذرا من التبعية بين الافراد والوساطة، حتى ان الافراد كانوا يعملون في حالات كثيرة وفي جميع المناسبات من اجل وضع قياداتهم العشائرية في مراكز الدولة ويتباهون بذلك امام الآخرين ويفخرون بالآخرين بان اقربائهم ذكروا نفوذ في الحكومة والجيش وغيرها وانهم قادرون في لحظة ما على تحصيل ما يريدون. وظهرت المفاخرات مثل «عمي يعمل كذا... وخالي وزير، وابن عمي عقيد في الجيش... الخ.

من جهة اخرى اخذت هذه الوساطة اشكالا كثيرة واخذت تتحول تدريجيا من توسيع دائرة الاتباع الى جمع الثروة. الذين عاشوا سنين الخمسينات والستينات والسبعينات لا يزالوا يتحدثون عن محسوبية ذلك الوقت وكيف ان الانسان الفرد كان يذهب الى الوساطة والتي تطلب منه المبلغ المعين لوضعه في مكانة ما وبخاصة في الوزارات والجيش والشرطة وغيرها. هذه الوساطة حدث ايضا ببعض المخبزين الى عمل اغنية بهذا العنوان «كل شيء بده واسطة حتى الجيزة واسطة شو هالالة الفارطة».

الدولة في نظر الافراد كانت المارد المتربص لهم، وهذه الفكرة الارهابية عن الدولة والنظام سارت جنباً الى جنب مع تنشئة اجتماعية تحول دون تغيير هذه الصورة، وكما يذهب د. احمد ظاهر (احمد ظاهر ١٩٨٦) فإن طبيعة هذه التنشئة الاجتماعية قد بنيت على قهر الافراد وصبرهم في بوتقة البناء الاجتماعي القبلي وتنمية انتماءه الاول الى العائلة والحملولة والقبلية ذاتيا لأن الأسرة نفسها لم تعي مساوئ هذا الاتجاه التربوي

وكانت لا تزال تعيش في جو الحماية القبلية، وكانت الزعامات المحلية لا تزال تمارس سلطاتها وإقناع الاتباع بمركزية وأهمية ذاتها، وأن الأفراد دون هذه الزعامات ليسوا بشيء يذكر. لقد كانت وسيلة التنشئة هي القمع والضرب حتى الضرب المبرح. هذا إضافة إلى المفاهيم القمعية التي كان الآباء يعلمونها للبناء حيث كان كل شيء عيباً حتى الحديث إلى الضيوف في البيت، وإعطاء الجواب للأب والأم، مما كان على الطفل إلا أن يسمع ويسلم.

مثل هذا التوجه أو ما يكمله كان سائداً في المدرسة، فالعقاب بالعصا. وكان المعلم يدخل غرفة الصف ومعه العصا. وعلى الرغم من منع وزارة التربية والتعليم للضرب في المدارس إلا أن هذه العادة لا تزال سائدة، والعلاقة بين المعلم والطالب علاقة خوف وريبة من جهة الطالب واستبدادية من جهة المعلم. وبقي ولي الأمر سيفاً مشهوراً في وجه الطالب حتى في أعلى مراحل دراسته. ولا تزال الجامعات تتفاعل مع هذا المفهوم وتهدد الطالب حتى في الجامعة باستدعاء ولي أمره أن هو لم يمتثل. وبينما كان المعلم يعلم المثاليات من حرية وعدالة ومشاركة، كان نفس المعلم يمارس أعنف صور القمع. واستكمالاً لهذه الصورة فقد كانت الإدارة تفعل نفس الشيء، وكانت الهرمية غير تشاركية بل تسلطية من الطراز الأول، بحيث أن الموظف إذا ما أراد تحسين شيء من حقوقه عند مديره أو رئيسه يلجأ إلى تبسيط أفراد آخرين أو يتعلق بطريقة معينة، وإذا ما تقرب من رئيسه فإنه يصعب الوسيط للآخرين عند حضرة المدير. هذه الاندواجية بين المتطلب الظاهري للحياة والمتطلب العملي للحياة أنتج لنا تعدد الوجوه عند الإنسان الفرد، وأصبح التوجه - والسلوك عمليتان متناقضتان في حياة الفرد. وأخذ تطور الحياة الاقتصادية وغلاء المعيشة أو ارتفاع مستوى الحياة الاقتصادية يعزز من التباعد بين المتطلبات المثالية والمتطلبات السلوكية.

مع تطور الدولة واتساع رقعة مؤسساتها واستقطاب النخب من الجماعات القبلية المحلية، أخذت هذه الجماعات بالتجزئة التضادية (Segmentary opposition) ووصلت مع الزمن إلى الاستقلال أو شبه الاستقلال العائلي وخاصة في الفترة التي تلت ١٩٥٠ بحيث أن الفرد وقع في نفس التضاد حتى تجاه القبلية والعشائرية. إذ كان عليه أن يكون موالياً لعشيرته تجاه أبناء العشائر الأخرى وبخاصة في الأزمات بسبب تساهل الدولة مع تطبيق القانون العشائري (الدم، العرض، وإلى درجة أقل الإفراج). وفي كل مرة كان ينهدم بناء ثقة في الهيكل الاجتماعي القائم وتبني بناءات ثقة جديدة في الحالات المحدثة بحيث أن مجموعات القيم التي أقيمت عليها بناءات الثقة كانت تتغير باستمرار. ولكن رواسب هذه البناءات المنصرمة بقيت تعمل في سلوك الفرد. وربما أننا ننسى أن التكيف الاجتماعي في كثير من الأحيان هو تكيف ظاهري لأن الفرد أخذ يتعلم كيف يصل إلى غاياته الشخصية مستخدماً القواعد البراجماتية. وقد لعب التعليم في هذا المجال

دورا هاما بحيث ان ما اصبح يدعى بالعامية «التوجهن» اصبح القاعدة المعروفة وغير المعترف بها. لقد اصبح الانسان الفرد الاردني بين كفي رحي تتناطحه لوفلت من احد الكفين لم ينجم من الآخر وربما على جميع الجبهات.

٢:٨ - دور الدولة:

جاءت الدولة واخضعت الجماعات القبلية المختلفة لسلطتها المركزية وماسست ذاتها داخل المجتمع الذي احتفظ بطابعه القبلي الى درجة بعيدة. هذه القبلية او العشائرية ليست كما قدمتها الباحثة الامريكية ليندا لين من انها مفهوم اكاديمي ليميز نمط معيشة عن نمط آخر من الحياة الاجتماعية L Layne (١٩٨٧) بل ان هذه العشائرية نظام يتعارض في وجوده مع نظام الدولة التي يشكل الفرد في فريدته اساس وجودها كما يفرض ذلك الدستور. لقد كان تعامل النظام مع الجماعات القبلية استراتيجية مرحلية للوصول الى ما وصلنا اليه الآن وكانت فترة تنشئة اجتماعية سياسية على مستوى الوطن والفئات الاجتماعية المختلفة لنقل هذا الانسان الاردني نقلة نوعية الى مرحلة ارتباطه مباشرة بالدولة يمارس فيها حقوقه وواجباته. لقد اوجدت حالات الازمات التي مر بها نظام الحكم مجموعة من الاحكام الطارئة للحفاظ على بقاء الدولة واستمراريتها وربما ان الانشغال بهذه الازمات وتطور الانسان الاردني مع تطور الدولة قد ادت الى وضع علامات استفهام كثيرة حول مصداقية طرقي العلاقة (الدولة والفرد)، واذا كانت الدولة قد شهدت ماسستها في المجتمع، واصبح نظام الحكم متاكدا من ان المواطنين قد اعترفوا بشرعية وجوده عن طريق مجموعة من القنوات التي وصلوا اليها من خلال قنوات متعددة فقد حان الوقت ان ينظر بعمق الى بعض العوائق الاساسية والتي تتضمنها مجموعة القوانين الاساسية او المواد الدستورية وطرحها للنقاش. هذه الامور تعيش في كيان الفرد وتقوده الى بعض الشك والريبة من التصرف بانفتاحية والانتقال من السلوك المناقض للاتجاه الى تلاقي الاتجاه والسلوك، لقد وجدنا من تجربة عودة الديمقراطية ان الاتجاه مغاير جدا للسلوكات والجدول المرفق يبين ذلك بوضوح. فبينما قال ٩١,٩٪ من مجموع الباحثين بانهم يرغبون بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية (جدول ٢٢ من الفصل الرابع) وكان الباحثون جميعا ممن يحق لهم الاقتراع نجد ان ٣٥,٥٪ من مجموع من لهم حق الاقتراع قد ذهبوا الى صناديق الاقتراع (الجدول المرفق). هذا الفرق شاسع يتم عن وجود بؤادع داخلية في نفسية الفرد تمنعه من فعل ما يرغب به. فما الذي يفسر لنا الفروق الكبيرة بين النسب العالية في استجابات الناخبين الدالة على الرغبة الجاحمة في المشاركة السياسية.

والاميات الفعلية على الانتخابات بحيث انها لم تصل الى ٣:١ واذا ما استعرضنا الاحصاءات حول هذا الموضوع لوجدنا ان اكبر نسبة وصل اليها المقترعون مقارنة بمن يحق لهم الاقتراع في المناطق البدوية وحيث السكان، كما هو متوقع، اكثر سكان المملكة

تمسكا بالعشائرية، لم تصل الى ٥٠٪ بل كانت ٤٧,٨٥٪ في بدو الوسط و ٤٤,٥٩ في بدو الجنوب و ٤٢,٦١٪ في بدو الشمال. حتى في المفرق (محافظة المفرق) والتي يصفها بعض الباحثين (ياسر العدوان ١٩٩١) بأن سكانها لا يزالون يعيشون الحياة القبلية ويميلون اليها، فلم تصل نسبة المقترعين الى من يحق لهم الاقتراع الى اكثر من ١٨,٧٪. كذلك فإن المناطق التي وصل سكانها الى قمة ما يدعى بالتطور فقد وصل عزوف سكانها عن الانتخابات الى ٧٦,٩٤٪ بحيث لم يصل منهم الى صناديق الاقتراع اكثر من ٢٣,٠٦٪ في الدائرة الثانية من العاصمة والى ٣١,٢٨٪ في الدائرة الاولى. كيف نفسر هذا الاتفاق على ما يمكن ان ندعوه مقاطعة المشاركة السياسية. الجدول المرفق يبين لنا ان اعلى نسبة اقبال على الانتخابات كانت في دائرة عمان السادسة وفي الطفيلة حيث تعدت هذه النسبة ٥٠٪ ممن يحق لهم الاقتراع، أما باقي الدوائر فقد كانت اقل من ٥٠٪.

جدول - ١ -

جدول تبيان السكان وأصحاب حق الاقتراع وأعداد المستجيبين والناخبين والنسب المئوية لكل فئة بالنسبة إلى الفئات الأخرى

الدولة الانتخابية	عدد السكان	أصحاب حق الانتخاب	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين إلى عدد أصحاب حق الانتخاب	نسبة المستجيبين إلى عدد الناخبين	عدد الناخبين	نسبة الناخبين إلى الأصل	نسبة الناخبين إلى الأصل	نسبة الناخبين إلى الأصل
العمارة الانتخابية	عدد السكان	أصحاب حق الانتخاب	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين إلى عدد أصحاب حق الانتخاب	نسبة المستجيبين إلى عدد الناخبين	عدد الناخبين	نسبة الناخبين إلى الأصل	نسبة الناخبين إلى الأصل	نسبة الناخبين إلى الأصل
عمان الأولى	٢١٠١٦٦	٢١٠٠٠	١٥٥٢٠	٧٧,٢٥	١٥٥٢٠	١٥٥٢٠	٧٧,٢٥	٧٧,٢٥	٧٧,٢٥
عمان الثانية	٢١٨٤٩	١٥٧٥٢٣	١٩١٠٧	٤٤,١٨	١٩١٠٧	١٩١٠٧	٤٤,١٨	٤٤,١٨	٤٤,١٨
عمان الثالثة	٢١٨٤٩	١٥٧٥٢٣	١٩١٠٧	٤٤,١٨	١٩١٠٧	١٩١٠٧	٤٤,١٨	٤٤,١٨	٤٤,١٨
عمان الرابعة	١٢٠٤٧٥	٤١٥٩٧	٣٥٧٤٢	٨٥,٩٢	٣٥٧٤٢	٣٥٧٤٢	٨٥,٩٢	٨٥,٩٢	٨٥,٩٢
عمان الخامسة	١٨٦١١٧	٧٤٨١٩	٥٤١٣٣	٧٢,٣٥	٥٤١٣٣	٥٤١٣٣	٧٢,٣٥	٧٢,٣٥	٧٢,٣٥
عمان السادسة	١٤٥٥٠	٢٨٠٠٩	٢٤١٩١	٨٦,٤٥	٢٤١٩١	٢٤١٩١	٨٦,٤٥	٨٦,٤٥	٨٦,٤٥
بنو الراس	٢٤٧٢٠	٢٠١٥٩	١٨٠٧٠	٨٧,٥٠	١٨٠٧٠	١٨٠٧٠	٨٧,٥٠	٨٧,٥٠	٨٧,٥٠
أريست	٢٩٠٨٥	١٤٥٤٢	١٧٨٢٤٧	٦٥,٧٠	١٧٨٢٤٧	١٧٨٢٤٧	٦٥,٧٠	٦٥,٧٠	٦٥,٧٠
عجلون	٩٠٣٢٠	٥٥١٦٥	٣٦٤٠٢	٨٥,٥٩	٣٦٤٠٢	٣٦٤٠٢	٨٥,٥٩	٨٥,٥٩	٨٥,٥٩
جـريف	١١٣٣٠	٥٦٦١	٣٢١٩٧	٥٦,٨١	٣٢١٩٧	٣٢١٩٧	٥٦,٨١	٥٦,٨١	٥٦,٨١
الرباط ليدني كلة	١٣٧٤٢٠	٦٨٧٣١	٤١٧٤٦	٦٥,٠٢	٤١٧٤٦	٤١٧٤٦	٦٥,٠٢	٦٥,٠٢	٦٥,٠٢
الأقوار الشمالية والكورة	١٥٣٦١٣	٧٨٨٣١	٤٦٠٢٣	٥٩,٩١	٤٦٠٢٣	٤٦٠٢٣	٥٩,٩١	٥٩,٩١	٥٩,٩١
البيضاء	٣١١٠٠٠	١١٥٠٠٠	٩١٥٢٠	٧٩,٦٦	٩١٥٢٠	٩١٥٢٠	٧٩,٦٦	٧٩,٦٦	٧٩,٦٦
الكرك	١٩٥١٦	٩١٧٥٥	١٦٧٧٤	٧٠,٠٤	١٦٧٧٤	١٦٧٧٤	٧٠,٠٤	٧٠,٠٤	٧٠,٠٤
مكس	٧٩٠٠	٢٦٤٥٠	٣٦٤٠٢	٨٥,٥٩	٣٦٤٠٢	٣٦٤٠٢	٨٥,٥٩	٨٥,٥٩	٨٥,٥٩
بندر الجنوب	٥٤٦٨٠	٢٧٣٤٠	١٨٤٩٠	٦٧,٦٣	١٨٤٩٠	١٨٤٩٠	٦٧,٦٣	٦٧,٦٣	٦٧,٦٣
الطليعة	٥٤٦٨٥	٢٧٣٧٨	١٧١٥٧	٧٩,٤٦	١٧١٥٧	١٧١٥٧	٧٩,٤٦	٧٩,٤٦	٧٩,٤٦
الغسق	١٧٥٠٠٠	٨٨١٠٥	٢١٩٢٨	٢٧,٩٠	٢١٩٢٨	٢١٩٢٨	٢٧,٩٠	٢٧,٩٠	٢٧,٩٠
بندر الشمال	١٠٣٢٠	٢١٩٨٤	٢٤١٢٣	٧٧,٣٥	٢٤١٢٣	٢٤١٢٣	٧٧,٣٥	٧٧,٣٥	٧٧,٣٥
الزرقاء	٣٢٤٩٠	١٦٦٢٤٨	١١٦٢٢٥	٦٩,٩١	١١٦٢٢٥	١١٦٢٢٥	٦٩,٩١	٦٩,٩١	٦٩,٩١
المجموع	٢١٠٣٦١٦	١٥٣٠٩٨٨	١٠٧٥٩١٧	٧٠,٣٧	١٠٧٥٩١٧	١٠٧٥٩١٧	٧٠,٣٧	٧٠,٣٧	٧٠,٣٧

لقد ظهرت تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة منها ما كتب ومنها ما لم يكتب. ما كتب منها سواء في المجلات، في رايانا، ليس أكثر من اجتهادات في فراغ. لقد ذهب بعضهم الى أن الاردنيين كانوا قد مروا في فترة عصيبة، وكانوا خائفين من المشاركة السياسية تشككا منهم بأن النظام قد جاء بعملية الانتخابات وعودة الديمقراطية للخروج من المأزق الاقتصادي والاحداث التي شهدها الاردن في جنوب البلاد. مثل هذا التعليل بالنسبة للباحث غريب من نوعه، والمعروف ان ردة الفعل على فعل ما تكون مساوية له في المقدار ومخالفة له في الاتجاه. لقد كان الاخرى بنا ان نجد الاردنيين يتهافون على صناديق الاقتراع لينتخبوا معتلبيهم في مجلس النواب؟ اليست مثل هذه التفسيرات أبسط من ان تصورها العارف. التغيب عن المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية هو نتيجة حتمية للوعي الذي وصل اليه الاردنيون من أن طبيعة القواعد التي تحكم العملية الديمقراطية في الاردن بحاجة الى اعادة النظر وبحاجة لوضعها على طاولة النقاش. الديمقراطية لا تفرض فرضا ويجب ان تتأسس بناء على قواعدا المنطقية حيث تكون العلاقة بين الفرد والدولة علاقة مباشرة. لم يعد الشعب الاردني ليعتقد بأن مجرد اجراء الانتخابات واجتماع الناجحين في الانتخابات في مجلس النواب قد غير الاحوال. التغير الاصيل والمقنع هو الذي يوصل في نهاية الامر الى القناعة عند المواطنين بأنهم يتبادلون مع الدولة حقوقا بواجبات، وهذه هي المرحلة الجديدة في عملية التماسس.

قد يفهم بعض القراء بأن هذا الكتاب يحمل في طياته توجهها سياسيا مناهضا لنظام الحكم في الاردن - الحقيقة غير ذلك، لأن عملية تماسس الانظمة في البلاد العربية الاخرى لم توصل الى تقارب بين نظام الحكم والشعب مثلما فعلت في الاردن، وهذه النتيجة راجعة الى كفاءة نظام الحكم ومقدرته على القيادة السليمة. فالاحوال المختلفة التي مرت على الاردن تطلبت مواقف واستراتيجيات مختلفة والمرحلة القادمة بحاجة الى استراتيجية جديدة للعمل السياسي، ولا شك في ان الالتقاء بين الشعب والقيادة سيؤهلها لاستيعاب هذه المرحلة وتخطيها.

غير ان عمليات التماسس هذه والترادف في هدم واعادة تكوين بناءات الثقة، والتغير في مجموعات القيم التي املت السلوكات المؤسسية قد نقلت المجتمع نقلة نوعية من حيث العلاقة بين النظام والشعب. لقد اوصل هذا الترادف الانسان الفرد في الاردن الى الوعي بأن الذين يتحركون من الاسفل الى الاعلى على درجات السلم الاجتماعي، وكذلك الذين يهيطون السلم من اعلى الى اسفل هم المسؤولون عن التذبذب في عملية استقرار الثقة بين الشعب والقيادة. والتطيل الدقيق لمجريات الاحداث للتاريخ الاردني يبين بكل وضوح ان التعارض في الاصل لم يكن بين الشعب ونظام الحكم بقدر ما كان بين مصالح النظام، كنظام دولة، وانسقة السلطة المحلية القبلية. واذا كانت هناك عمليات

تضليل بطريقة أو بأخرى فانها كانت من خلق اصحاب المصالح المشاركين في البنيّتين
الفوقية والتحتية - المؤسسات القبلية ومؤسسات الدولة. المعارضة في الوقت الحاضر
ليست لنظام الحكم بقدر ما هي بشاغل المكنات الاجتماعية والسياسية المؤسسية.
غياب الثقة في الوقت الحاضر نجده بين اصحاب المراكز الادارية والمواطن. نتيجة لسوء
استخدام السلطة في هذه المراكز الادارية. ان انسان الشارع الاردني غير قابل، في
الوقت الراهن، ان يعتقد بأن شاغل المكنة الادارية يتعامل مع المواطنين بناء على القواعد
والقوانين والانظمة المكتوبة. وعلى الرغم من بعض النجاح الذي احرزته برامج الاصلاح
الاداري الا ان الفكرة العامة بين الناس لا تزال هي هي كما كانت بأن الواسطة هي التي
تلعب الدور الاكبر في وصول المواطن الى اهدافه وغاياته. وبدلاً من ان يتفرغ الاداري
لتطبيق الانظمة، فانه لا يزال يستخدم مكانته والادوار المناطة اليه لتوسيع نطاق نفوذه،
سواء في الوزارة، او في الشركة او حتى في البرلمان. والضغط التي يمارسها اصحاب
المكنات العليا على متخذي القرار في مؤسسة ما لا تزال مجهزة لمحاولة شاغل المكنة
الاجتماعية ان يتعامل مع الامور بموضوعية. السؤال المطروح الآن للمرحلة التأسيسية
الحاضرة والقادمة هي: كيف نصل الى اقناع المواطن بأنه يحصل على حقوقه دون
وساطة؟ كيف نقنعه بأن لا يذهب الى عضو المجلس النيابي ليطلب منه التوسط لدى جهة
ما بشأن ما؟ كيف نقنع شاغل المكنة الاجتماعية بأن لا يتعامل مع الوساطة سواء
كوسيط او في قبول الوساطة؟

من الناحية القيمية يكون العدول عن او رفض سلوك ما مبنياً على القناعة لدى
الفرد بأنه يتبادل مع الدولة ومباشرة من خلال مؤسساتها حقوقاً بواجبات ما لم نصل الى
هذه فإن الطريق سيبقى طويلاً.

ملحق - ١ -

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية: التوزيع الموزون لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

ملاحظات:	نوع	عوامل بيشة	نوع	مؤلف	نوع	مؤلف بيشة	نوع	لا مؤلف بيشة	لا مؤلف	لا مؤلف	لا مؤلف	لا مؤلف
ملاحظات:	نوع	عوامل بيشة	نوع	مؤلف	نوع	مؤلف بيشة	نوع	لا مؤلف بيشة	لا مؤلف	لا مؤلف	لا مؤلف	لا مؤلف
١ - بناء على عناصر الشخصية	١٠,٩	٧٢,٢	٧١,٩	٧٢,٢	١٧,٩	٢٢,١	٢٢,١	١٧,٩	٢٢,١	٢٢,١	٢٢,١	٢٢,١
٢ - من اتفق عليه مع زملائي	٤,٨	٢,٠	٢,٠	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢١,٨
٣ - من اتفق عليه مع والدي	٧,٥	٧,٤	٧,٥	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
٤ - من اتفق عليه مع المعلمة	١٠,٣	٢,٧	١٠,٣	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
٥ - من يقول في نفسي ان زوجتي انه صالح	٦,٤	٤,٥	٦,٤	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨
٦ - من يطلب مني ان اكون ان اتخيه	٥,٣	٤,٠	٥,٣	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩	١٥,٩
٧ - لن اتخيه	٤,٨	٨,٣	٤,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
٨ - الموضح من عيني	٢٢,٩	١٦,٣	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
٩ - مرفضا من عيني مرفضا	٥,٨	٦,٨	٥,٨	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
١٠ - مرفضا مرفضا	٤,٨	٤,٠	٤,٨	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
١١ - مرفضا اذا فكر بطبي	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
١٢ - مرفضا اذا اتجاها سيلي	٢٠,٨	١٨,٠	٢٠,٨	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩
١٣ - مرفضا يقدم في برنامجا انتخابيا محوريا	١٢,٠	١٥,٣	١٢,٠	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩

ملحق - ١

الاجامات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية: الوزن المئوي لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

لا ادرى	لا اوافق بشدة	موافق بشدة	لا اوافق بشدة	موافق بشدة	لا ادرى
مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث

٢,٥	٣,٧	١,٨	٧,٣	١١,٣	٤,٩	٥,٨	٧,٣	٤,٧	٣,٠	٣,٩	٣٦,٣	٢٧,٨	٥٣,٦	٤١,٥	٦٠,٨
٥,٩	٦,٥	٣١,٠	٣٠,٧	٣١,١	٣٩,٥	٣٣,٦	٣٤,٣	٣٧,٣	٣٢,٥	٩,٤	١١,٩	٧,٩	٩,٤	١١,٩	٧,٩
٦,٠	٧,٨	٥,٠	١٧,٠	١٢,٧	١٩,٤	١٤,٧	٩,٤	١٧,٨	٣٢,٥	٢١,٨	٢٢,٩	٢٩,٨	٢٨,٣	٢٤,٨	٢٤,٨

البرلمان هو:

١٧ - مجلس يتكون من اعضاء ينتخبون في الانتخابات وهدفهم تحديد الحكومة

١٨ - مجلس ينتخبه افراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة

١٩ - مجلس فرعيه المستقر على ان يكون افراد قد انتخبوا خلال انتخابات حرة للامم

٢٠ - تكون لدينا ديموقراطية فقط حين نحدد حصة برلمانية تمثل فيها الاجامات السياسية المختلفة

١٢,٥	١٧,٧	٩,٤	١١,٣	١٠,٩	١١,٣	٨,٨	٧,٨	٩,٥	٣٢,٥	٣٢,٨	٣٢,٣	٣٥,٠	٣٠,٧	٣٧,٦	٣٧,٦
١٥,٧	٢٠,٢	١٢,٧	٢٠,٢	١٩,٦	٢٠,٥	١١,٥	١١,٤	١١,٦	٣٢,٩	٣١,٢	٢٢,٩	١٩,٧	١٧,١	٢١,٣	٢١,٣

ملحق - ١

انجاءات الناجين نحو الانتخابات البرلمانية: التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الجنس ودرجة الاستجابة

لا تدرى	لا توافق	لا توافق بدرجة	لا توافق	موافق	موافق بدرجة	مؤشر									
مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع									
الذكور	الذكور	الذكور	الذكور	الذكور	الذكور	الذكور									
١٠,٢	٨,٥	١١,٢	١١,١	١٢,٣	١٠,٥	٨,١	٦,٧	٨,٩	٣٧,٧	٣٨,٢	٣٧,٥	٣٢,٩	٣٤,٤	٣١,٩	
٢١ - متقنيا	١٢,٢	٧,٤	١٤,١	١٥,٩	١٢,١	٨,٣	٧,٢	٩,٠	٣٩,٣	٣٩,١	٣٩,١	٣٨,٧	٣٤,١	٤١,٥	منافسوا للاكثار السكانية المستمرة من العرب ٤١,٥
٢٢ - له خبرة في المجال السياسي	٧,٣	٤,٥	٤,٣	٣,٧	٤,١	٢,٢	٢,٣	٤,١,٥	٤٤,٩	٣٩,٦	٤٦,٤	٤٢,٠	٤٩,٠	٤٩,٠	
٢٣ - تقنيا باستقلال الاقتصادية للوطن	٣,٨	٢,٩	٣,٢	٤,٥	٢,١	٢,٥	٢,٧	٢,٣	٤١,٧	٣٩,٧	٤٨,٧	٤٣,٦	٥١,٧	٥١,٧	
٢٤ - تقنيا	١٤,٩	١٢,٢	٣٩,٤	٣٩,٤	٣٥,١	٣٢,٦	٣٤,٠	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٥,٩	١١,٦	١٠,٩	١٢,١	١٢,١	
٢٥ - صاحب برنامج انتخابي واضح	٩,٣	١٠,٢	٨,٨	٨,٤	٨,٧	٨,٢	٥,٣	٤,٦	٥٠,٦	٤٩,١	٥١,٢	٣٦,٤	٣٧,٠	٣١,٠	
٢٦ - ان يحافظ على وتيرة التقليد السياسي الازديادي	١١,٠	١١,٤	١٠,٨	٥,٦	٤,٦	٦,٢	٦,٩	٦,٤	٤٢,٣	٤٢,٤	٤٢,٢	٣٤,٢	٣٥,٣	٣٢,٧	
٢٧ - ان تكون حرة حسب نفس الدستور	٤,٧	٦,١	٢,٩	٢,٠	٢,٠	١,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٣١,٦	٣٥,٥	٣٩,٢	٥٨,٨	٦٢,٠	
٢٨ - ان تكون لبنان الانتخابات مكررة من	٧,٢	٩,٧	٥,٦	٦,٥	٨,٩	٥,١	٧,٠	٨,١	٦,٣	٣٢,١	٣٢,٩	٤٧,٣	٤٠,٤	٥١,٢	
٢٩ - ان ترفع السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات	٥,٣	٧,٠	٤,٤	٣٧,٧	٣٨,٧	٣٨,١	٣٦,٩	٣٧,٩	٣١,٤	٢٠,٦	٢١,٨	١٨,٧	١٥,٨	٢٠,٥	
٤٠ - ان تقضي الى اعلان لاتتاعي شخص ما	١٢,٨	١٧,٠	١٠,٣	١٥,١	١٤,٥	١٥,٣	٩,٣	٩,٣	٣٨,٥	٤٠,٧	٣٧,٣	٢٤,٤	١٨,٧	٣٧,٩	
٤١ - ان تقضي اقارب التفتيش من لبنان الانتخابات	١٠,٣	١٤,٦	٧,٧	١٤,٨	١٥,٦	١٤,٢	٨,٧	٩,١	٨,٥	٣٥,٨	٣٥,٢	٣٦,١	٣٠,٤	٣٢,٥	
٤٢ - ان تمنع التجهيزات في قاعة ومساءة	٨,٤	٩,٨	٧,٥	٧,١	٨,١	٦,٢	٥,٩	٥,٥	٦,٢	٤٢,٥	٤٢,٠	٤٢,٧	٣٦,٢	٣٦,٢	
موقع الانتخاب															

ملحق - ٢ =
التوزيع الموزني لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

[illegible]

ملحق - ٢ -
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

[illegible]

புது

١٤- يكون الرئيس للانتخابات البرلمانية رجلاً

١٥- يَحْوِي المَرْقِيعُ لِلانْتَعَاثَاتِ الْبِرْمَانِيَةِ الَّتِي

١ - ان يسهل في الترويج لمنتجات الرجل
البرلمان هو:

الذين كان هو:

۱۷۔ مجلس پتکون من اشخاص پنجون فی

١٨- مجلس يتقضىه الاقرار ليدافع عن حقوقهم

فصل الحكيمة

مجلس

١٩- مجلس فرضه الدستور على أن يكون اقرا

والتصغير خلال انتخابات حرة للقطاع

من طريق وجود المعارضة

٢٠- تكون لدينا ديموقراطية فقط حين نوجه

حياة برلمانية تعمل فيها الاتجاهات

Zitronen Limonade

ملحق - ٢ -
التوزيع المئوي لاستجابات الناخبين حسب الديانة ودرجة الاستجابة

[illegible]

ملحق - ٣ -

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية
بحسب العمر ودرجة الاستجابة،

جدول - ١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب بناء على قناعاتي الشخصية»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الطلة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٧٠,٧	٢٢,٢	١,٩	٠,٩	٢,٢
٢١ - ٢٥	٧٤,٩	٢١,١	١,٢	٠,٧	٢,١
٢٦ - ٣٠	٧٠,٣	٢٢,٤	١,٤	٢,٣	٢,٧
٣١ - ٣٥	٧٠,٩	٢٤,٦	—	١,٥	٢, —
٣٦ - ٤٠	٧٠,٩	٢٦,٤	—	٠,٩	١,٨
٤١ - ٤٥	٦٨,٣	٢٦,٨	١,٢	١,٢	٢,٤
٤٦ - ٥٠	٦٣,٢	٢٥,٥	١,٨	١,٨	٧,٣
٥٠ فما فوق	٦٥,٦	٢٢,٠	٤,٩	١,٦	٤,٩
المجموع	٧١,٨	٢٢,٨	١,٣	١,٣	٢,٨

ل.د (٠,٥٨٢١٠)

جدول - ٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع زملائي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الطلة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٣,٥	٣٣,٠	٢٠,٦	٢٥,٢	٧,٦
٢١ - ٢٥	٣,٦	٣١,٦	٢١,١	٢٧,٢	١,٥
٢٦ - ٣٠	٦,٠	٢٩,٥	٢٤,٠	٢٦,٩	٣,٧
٣١ - ٣٥	٦,٠	٢٩,٣	١٨,٨	٤٢,١	٢,٨
٣٦ - ٤٠	٧,٥	٣٤,٦	١٦,٨	٤٠,٣	٠,٩
٤١ - ٤٥	٤,٩	٢٧,٢	٢١,٠	٣٩,٥	٧,٤
٤٦ - ٥٠	٥,٥	٣٢,٧	٢٣,٦	٢٦,٤	١,٨
٥٠ فما فوق	٣,٣	٢٧,٩	١٤,٨	٤٧,٥	٦,٦
المجموع	٤,٥	٣١,٣	٢٠,٨	٢٧,٨	٥,٦

ل.د (٠,٥٧٧٦٤)

جدول - ٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سانتخب من اتفق عليه مع والدي»

الاستجابة	الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	١٠,٦	٣٢,٧	١٤,٤	٣١,١	١١,٢	
٢١ - ٢٥	٥,٦	٣١,٤	٢١,٨	٣٢,٩	٨,٣	
٢٦ - ٣٠	٨,٣	٢٩,٥	٢٢,٦	٣٤,٦	٥,١	
٣١ - ٣٥	٧,٦	٢٧,٢	١٥,٩	٣٨,٦	١٠,٦	
٣٦ - ٤٠	٩,٦	٥١,٠	٧,٧	٢٩,٨	١,٩	
٤١ - ٤٥	٣,٨	٤٣,٨	١٣,٨	٣١,٣	٧,٥	
٤٦ - ٥٠	١٧,٠	٣٢,١	١٣,٢	٣٤,٠	٣,٨	
٥٠ فما فوق	٤,٩	٢٧,٩	١١,٥	٤٢,٦	١٣,١	
المجموع	٧,٦	٣٢,٨	١٨,٠	٣٢,٤	٨,٢	

(٠,٠٠٠).١.٥

جدول - ٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سانتخب من اتفق عليه مع العشيرة»

الاستجابة	الفئة العمرية	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٩,٩	٢٢,٤	١٩,٢	٣٤,٩	١٣,٥	
٢١ - ٢٥	٧,٠	٢٨,٣	٢٥,١	٢٩,٥	١٠,٢	
٢٦ - ٣٠	١٠,٢	٢٤,١	٢٣,١	٣٤,٧	٧,٩	
٣١ - ٣٥	٦,١	٣٢,٦	١٧,٤	٣٧,٩	٦,١	
٣٦ - ٤٠	١٤,٠	٣٧,٤	١٣,١	٢٩,٩	٥,٦	
٤١ - ٤٥	١٢,٢	٣٠,٥	١٩,٥	٢٥,٦	١٢,٢	
٤٦ - ٥٠	٢٢,٢	٣٥,٢	١٣,٠	٢٥,٩	٣,٧	
٥٠ فما فوق	٢١,٣	٣١,١	١١,٥	٣٤,٤	١,٦	
المجموع	٩,٧	٢٨,٠	٢١,١	٣١,٨	٩,٤	

(٠,٠٠٠).١.٥

جدول - ٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سانتخب من يقول لي زوجي أو زوجتي أنه صالح»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٦,١	١٩,٧	١٦,٩	٢٤,٨	٢٢,٧
٢١ - ٢٥	٥,١	١٥,٧	٢٦,١	٤٢,٢	١٠,٩
٢٦ - ٣٠	٧,١	١٩,٨	٢٨,٣	٣٧,٧	٧,١
٣١ - ٣٥	٣,٨	٢٦,٥	٣٠,٥	٤٠,٩	٨,٣
٣٦ - ٤٠	٨,٥	٣١,١	١٧,٠	٣٦,٨	٦,٦
٤١ - ٤٥	٨,٦	٢٣,٥	٢٣,٥	٦,٢	٤٥,٤
٤٦ - ٥٠	١٢,٧	٣٢,٧	١٦,٤	٣٢,٧	٥,٥
٥٠ فما فوق	٨,١	٢٢,٦	١٩,٤	٤٥,٢	٤,٨
المجموع	٦,٢	٢٠,٢	٢٢,٩	٢٩,٣	١١,٤

جدول - ٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سانتخب من يطلب مني اولادي ان انتخبه»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٣,١	١٤,٤	١٩,٩	٤٤,٣	١٨,٢
٢١ - ٢٥	٣,٢	١٢,٦	٢٨,٠	٤٤,٢	١٢,١
٢٦ - ٣٠	٧,١	١٧,١	٣١,٣	٣٨,٩	٥,٧
٣١ - ٣٥	٨,٦	١٧,٢	٢١,١	٤٥,٣	٧,٨
٣٦ - ٤٠	٧,٧	٢٢,١	٢٢,١	٣٧,٥	٩,٦
٤١ - ٤٥	٧,٥	٢٣,٨	٢٢,٥	٤٠,٠	٦,٢
٤٦ - ٥٠	١٧,٠	١٢,٢	٢٤,٥	٣٧,٧	٧,٥
٥٠ فما فوق	٦,٦	٢٧,٩	١٦,٤	٤٢,٦	٦,٦
المجموع	٥,٣	١٥,٨	٢٥,١	٤٢,٦	١١,٢

د.ا. (٠,٠٠٠)

جدول - ٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«لن أنتخب»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٥,٢	٦,٨	٣١,٥	٣٣,٥	٢٢,٧
٢١ - ٢٥	٥,١	٧,٨	٣٣,٠	٣٢,٧	٢١,٣
٢٦ - ٣٠	٥,٣	١٣,٩	٣٢,٥	٣٣,٠	١٥,٣
٣١ - ٣٥	٥,٤	٨,٥	٣٣,١	٣٦,٩	١٦,٢
٣٦ - ٤٠	٣,٩	٧,٨	٣٥,٠	٣٦,٩	١٦,٥
٤١ - ٤٥	٢,٥	١٥,٠	٤٥,٠	٢٧,٥	١٠,٠
٤٦ - ٥٠	٤,١	٦,١	٤٦,٩	٣٠,٦	١٢,٢
٥٠ فما فوق	٨,٣	١٠,٠	٢٣,٣	٤٣,٢	١٥,٠
المجموع	٥,١	٨,٩	٣٣,٥	٣٢,٦	١٩,٠

ل.د. (٠,٠٨٩٧٨)

جدول - ٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب المرشح من عشيرتي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	
دون ٢٠ سنة	٢٢,٩	٢٨,٢	١٣,٨	١٩,٧	١٥,٤
٢١ - ٢٥	١٩,٦	٣٠,٠	١٧,٢	٢١,٣	١١,٩
٢٦ - ٣٠	٢٢,٣	٢٩,٨	١٤,٤	٢٣,٧	٩,٨
٣١ - ٣٥	٢٤,٨	٣٢,٣	١٤,٣	١٩,٥	٩,٠
٣٦ - ٤٠	٣٣,٣	٢٩,٥	١١,٤	١٦,٢	٩,٥
٤١ - ٤٥	٢٨,٠	٣١,٧	١١,٠	٢٤,٤	٤,٩
٤٦ - ٥٠	٢٧,٨	٢٣,٣	٥,٦	٢٢,٢	١١,١
٥٠ فما فوق	٣٣,٩	٣٩,٠	٥,١	١١,٩	١٠,٢
المجموع	٢٣,١	٣٠,٣	١٤,٤	٢٠,٧	١١,٥

ل.د. (٠,٠٥٤٥٥)

جدول - ٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً من عشيرة مرموقة»

الاستجابة	الفئة العمرية	موافق		لاوافق		لا ادرى
		بشدة	موافق	بشدة	لاوافق	
دون ٢٠ سنة	٧,٠	٢٤,١	٢٦,٧	٢٩,٨	١٢,٤	
٢١ - ٢٥	٤,٣	١٨,٠	٣٠,٧	٣٧,٦	٩,٣	
٢٦ - ٣٠	٥,١	٢٢,٤	٢٧,٩	٢٧,١	٧,٥	
٣١ - ٣٥	٦,١	٣١,٨	٢٠,٥	٢٤,١	٧,٦	
٣٦ - ٤٠	٩,٦	٢٦,٩	٢٥,٠	٣٠,٨	٧,٧	
٤١ - ٤٥	٦,٢	٢٧,٢	٢٨,٤	٣٠,٩	٧,٤	
٤٦ - ٥٠	٧,٤	٣٧,٠	١٦,٧	٣١,٥	٧,٤	
٥٠ فما فوق	٨,٢	٢٤,٦	١٩,٧	٤١,٠	٦,٦	
المجموع	٥,٨	٢٢,٨	٢٨,٧	٣٣,٦	٩,٢	

ل.د (٠,٠١٧٢)

جدول - ١٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً متعلماً»

الاستجابة	الفئة العمرية	موافق		لاوافق		لا ادرى
		بشدة	موافق	بشدة	لاوافق	
دون ٢٠ سنة	٤٧,٣	٤١,٣	٢,٨	٢,٥	٥,٠	
٢١ - ٢٥	٤٤,٩	٤٤,٦	٢,٦	٢,٩	٤,١	
٢٦ - ٣٠	٤٩,٣	٢٨,٢	٢,٣	٦,٥	٢,٧	
٣١ - ٣٥	٥١,٥	٣٨,٦	٤,٥	٢,٢	٢,٠	
٣٦ - ٤٠	٤٥,٧	٤٤,٨	٤,٨	٢,٩	١,٩	
٤١ - ٤٥	٥٣,٠	٣٢,٥	٤,٨	٦,٠	٢,٦	
٤٦ - ٥٠	٤٦,٣	٤٦,٣	١,٩	١,٩	٢,٧	
٥٠ فما فوق	٤٢,٦	٣٦,١	٤,٩	٨,٢	٨,٢	
المجموع	٤٦,٩	٤١,٨	٣,١	٤,٢	٤,١	

ل.د (٠,٦٠١٨٤)

جدول - ١١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا فكر وطني»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٤٩,٤	٣٧,٥	٢,٨	٤,٧	٥,٦
٢١ - ٢٥	٥٣,٠	٣٥,٨	٢,٠	٤,٢	٥,٠
٢٦ - ٣٠	٥٥,٨	٣٢,٣	٢,٨	٥,١	٤,١
٣١ - ٣٥	٥٧,٥	٢٨,٤	٤,٥	٦,٠	٣,٧
٣٦ - ٤٠	٤٨,٦	٣٥,٥	٢,٨	٨,٤	٤,٧
٤١ - ٤٥	٤٦,٣	٤٢,٧	٢,٤	٤,٩	٣,٧
٤٦ - ٥٠	٤٦,٣	٤٢,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤٢,٦	٤١,٠	٦,٦	٤,٩	٤,٩
المجموع	٥١,٨	٣٥,٨	٢,٨	٤,٩	٤,٨

ل.د (٠,٨٣١٩٨)

جدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا اتجاه سياسي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٢٠,٦	٢٧,٠	١٥,٦	١٨,٧	١٨,١
٢١ - ٢٥	٢١,٨	٣١,٢	١٤,٠	١٩,٢	١٣,٩
٢٦ - ٣٠	١٩,١	٢٩,٣	٢٢,٣	٢٠,٠	٩,٣
٣١ - ٣٥	١٧,٤	٢٧,٣	٢٠,٥	٢٥,٨	٩,١
٣٦ - ٤٠	٢٣,٨	٢٤,٨	١٩,٠	٢٥,٧	٦,٧
٤١ - ٤٥	١٩,٨	٣٤,٦	١٢,٣	٢٤,٧	٨,٦
٤٦ - ٥٠	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٢,٦	١٥,١	١١,٣
٥٠ فما فوق	١٦,٤	١٦,٤	٢٤,٦	٣٦,١	٦,٦
المجموع	٢٠,٦	٢٩,٠	١٦,٩	٢٠,٩	١٢,٦

ل.د (٠,٠٠٤٣٢)

جدول - ١٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	١٢,١	٢٨,٩	١٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٨
٢١ - ٢٥	١٢,٨	٣١,٦	١٣,٧	٢١,٧	٢٠,٢
٢٦ - ٣٠	١٤,١	٣٨,٥	٩,٩	٢٤,٩	١٢,٧
٣١ - ٣٥	١٣,٧	٣٦,٦	٨,٤	٢٧,٥	١٢,٧
٣٦ - ٤٠	١٦,٢	٣٩,٠	٨,٦	٢١,٠	١٥,٢
٤١ - ٤٥	١٤,٦	٤٠,٢	١٣,٤	١٨,٣	١٢,٤
٤٦ - ٥٠	٢٢,٢	٣١,٥	١٢,٠	٢٠,٤	١٢,٠
٥٠ فما فوق	١٦,٩	٣٢,٢	١٠,٢	٢٧,١	١٢,٦
المجموع	١٣,٨	٣٢,٣	١٢,١	٢٢,٧	١٨,٢

(٠,٥٧٧٦٤).ل.د

جدول - ١٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٤٩,٢	٣١,٨	٧,٨	٨,١	٣,١
٢١ - ٢٥	٤٩,٥	٣٢,٦	٦,٠	٨,٦	٣,٣
٢٦ - ٣٠	٥٥,٣	٣١,٨	٣,٧	٧,٤	١,٨
٣١ - ٣٥	٥٨,٣	٢٨,٨	٥,٣	٧,٦	—
٣٦ - ٤٠	٦٤,٤	٢٧,٩	٣,٨	١,٩	١,٩
٤١ - ٤٥	٦٤,٦	٢٢,٠	٧,٣	٣,٧	٢,٤
٤٦ - ٥٠	٥٧,٤	٣٥,٢	٥,٦	١,٩	—
٥٠ فما فوق	٥٨,١	٣٠,٦	٦,٥	٤,٨	—
المجموع	٥٣,٢	٣١,٢	٥,٩	٧,٢	٢,٤

(٠,١٢٤٣٥).ل.د

جدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو: مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات ولهم وظيفة تحددها الحكومة.

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا وافق	لا وافق بشدة	لا ادري	الفئة العمرية
دون ٢٠ سنة	١٥,١	٣٨,٢	١٢,٠	٢٢,٧	١٢,٠	
٢١ - ٢٥	١٢,٢	٢٧,٠	١٦,٨	٢٢,٠	١٢,٠	
٢٦ - ٣٠	١٨,٩	٢٩,٥	١٨,٩	٢٨,٦	٤,١	
٣١ - ٣٥	٢٠,٩	٣١,٣	١٦,٤	٢٣,٩	٧,٥	
٣٦ - ٤٠	٢٢,٢	٣٣,٣	١٥,٧	١٩,٤	٩,٣	
٤١ - ٤٥	١٩,٨	٣٣,٣	١٢,٣	٢٤,٧	٩,٩	
٤٦ - ٥٠	١٨,٥	٢٢,٢	١٦,٧	٢٥,٩	١٦,٧	
٥٠ فما فوق	١٤,٨	٣٩,٣	٦,٦	٢٩,٥	٩,٨	
المجموع	١٥,٧	٣٤,٩	١٥,٥	٢٣,٥	١٠,٤	

ا.د (٠,٠١١٠٤)

جدول - ١٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو مجلس ينتخبه الأفراد ليدافع عن حقوقهم ضد الحكومة».

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا وافق	لا وافق بشدة	لا ادري	الفئة العمرية
دون ٢٠ سنة	١٣,٤	٢٠,٧	٢٦,١	٢٦,٤	١٣,٤	
٢١ - ٢٥	١٤,١	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٧,٧	١٢,١	
٢٦ - ٣٠	١٧,١	٢٩,٥	٢١,٧	٢٣,٠	٨,٨	
٣١ - ٣٥	١٥,٢	٢٨,٠	٢٢,٠	٢٨,٠	٦,٨	
٣٦ - ٤٠	١٠,٣	٣٠,٨	٢٩,٠	١٨,٧	١١,٢	
٤١ - ٤٥	١٥,٧	١٤,٥	٢٠,١	٢٣,٧	٦,٠	
٤٦ - ٥٠	١٣,٢	٢٠,٨	٢٢,١	٢٤,٥	٩,٤	
٥٠ فما فوق	١٤,٥	٢٥,٨	١٩,٤	٣٠,٦	٩,٧	
المجموع	١٤,٣	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٦,٦	١٠,٩	

ا.د (٠,٢٢٧٩٨)

جدول - ١٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو:
مجلس فرضه الدستور على أن يكون أفراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة
للدفاع عن طريق وجود المعارضة».

الاستجابة	موافق		لا موافق		لا ادرى	
	بشدة	موافق	بشدة	لا موافق	لا ادرى	لا ادرى
دون ٢٠ سنة	٢٩,٥	٣١,٠	٨,٥	١٤,١	١٦,٩	
٢١ - ٢٥	٣٧,٤	٣١,٣	٩,٢	٩,٤	١٢,٧	
٢٦ - ٣٠	٣٣,٦	٣٧,٧	٧,٧	١٣,٢	٧,٧	
٣١ - ٣٥	٣٦,٦	٣٥,١	٩,٠	١١,٩	٧,٥	
٣٦ - ٤٠	٢٩,٩	٤٠,٢	١٠,٣	٧,٥	١٢,١	
٤١ - ٤٥	٣٧,٣	٢٨,٩	٩,٦	١٣,٣	١٠,٨	
٤٦ - ٥٠	٤٩,١	٢١,٨	٩,١	٥,٥	١٤,٥	
٥٠ فما فوق	٣٧,١	٣٠,٦	٨,١	١١,٣	١٢,٩	
المجموع	٣٥,٢	٣٢,٥	٨,٩	١١,٠	١٢,٤	

أ.د. (٠,١٢٧٤٦)

جدول - ٢٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تكون لدينا
ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها الاتجاهات السياسية
المختلفة».

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
	بشدة	بشدة			
الفئة العمرية					
دون ٢٠ سنة	١٦,٧	٢٧,٤	١٣,٢	٢٠,٥	٢٢,١
٢١ - ٢٥	٢١,٩	٣٣,٣	١١,٤	١٨,٢	١٥,٢
٢٦ - ٣٠	٢٠,١	٣٦,٥	١١,٩	١٨,٣	١٣,٢
٣١ - ٣٥	١٩,٧	٣٦,٤	٩,٨	٢٤,٢	٩,٨
٣٦ - ٤٠	١٦,٧	٣٩,٨	١٢,٠	٢٢,٣	٩,٣
٤١ - ٤٥	٢٥,٣	٢٦,٥	١٤,٥	٢٤,١	٩,٦
٤٦ - ٥٠	١٨,٢	٣٢,٧	٩,١	١٨,٢	٢١,٨
٥٠ فما فوق	١٤,٥	٢٧,٤	١١,٣	٢٧,٤	١٩,٤
المجموع	١٩,٩	٣٢,٧	١١,٨	٢٠,٠	١٥,٥

أ.د. (٠,٠٧٤١١)

جدول - ٢١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين».

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٧,٠	١٥,٩	٢٥,١	٣٢,١	٢٠,٠
٢١ - ٢٥	٤,٥	١٧,٠	٣١,٧	٣٢,١	١٣,٧
٢٦ - ٣٠	٦,٤	١٣,٣	٣٥,٨	٣١,٧	١٢,٨
٣١ - ٣٥	٥,٣	١٨,٩	٢٨,٠	٣٢,٣	١٤,٤
٣٦ - ٤٠	١٢,٠	١٨,٥	٢٩,٦	٢٧,٨	١٢,٠
٤١ - ٤٥	١١,٠	١٧,١	١٨,٣	٤١,٥	١٢,٢
٤٦ - ٥٠	٧,٤	٩,٣	٢٥,٩	٣١,٥	٢٥,٩
٥٠ فما فوق	٦,٥	٢٥,٨	٢٢,٦	٣٥,٥	٩,٧
المجموع	٦,٣	١٦,٦	٢٩,٣	٣٢,٨	١٤,٩

ل.د. (٠,١٢٨١)

جدول - ٢٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية».

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢١,٣	٢٧,٦	١١,١	١٦,٥	٢٣,٥
٢١ - ٢٥	٢٧,٣	٣١,٠	٩,٣	١٣,٦	١٨,٨
٢٦ - ٣٠	٢٩,٧	٣٣,٨	٦,٨	١٦,٤	١٣,٢
٣١ - ٣٥	٢٧,٨	٣٣,١	٩,٠	١٣,٥	١٦,٥
٣٦ - ٤٠	٢٥,٢	٣١,٨	٧,٥	١٦,٨	١٨,٧
٤١ - ٤٥	٢٥,٦	٣٤,١	٦,١	١٨,٣	١٥,٩
٤٦ - ٥٠	٢٩,١	٢٧,٣	٩,١	١٢,٧	٢١,٨
٥٠ فما فوق	٢٩,٠	٤٠,٣	٨,١	١٢,٩	٩,٧
المجموع	٢٦,٤	٣٦,٣	٩,٠	١٤,٩	١٨,٤

ل.د. (٠,٥٢٤٠٩)

جدول - ٢٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تتحقق الديمقراطية عن طريق اشتراك أعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين»

الاستجابة	موافق	موافق	لا موافق	لا موافق	لا ادري
	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٥٢,٧	٣٣,٢	٢,٢	٤,٤	٧,٥
٢١ - ٢٥	٥١,٧	٣٧,٤	١,٨	٥,١	٤,١
٢٦ - ٣٠	٥٨,٩	٣٢,٤	٢,٢	١,٨	٣,٧
٣١ - ٣٥	٥١,١	٣٦,٦	٠,٨	٤,٦	٦,٩
٣٦ - ٤٠	٦٠,٠	٣٠,٩	٥,٥	٠,٩	٢,٧
٤١ - ٤٥	٥١,٨	٣٦,١	٧,٢	٢,٤	٢,٤
٣٦ - ٥٠	٤٥,٥	٤٠,٠	٥,٥	١,٨	٧,٣
٥٠ فما فوق	٤٥,٢	٣٥,٥	٦,٥	١,٦	١١,٣
المجموع	٥٢,٩	٣٥,٤	٢,٨	٣,٨	٥,١

ل.د (٠,٠٠٨٦٩)

جدول - ٢٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية الأولى»

الاستجابة	موافق	موافق	لا موافق	لا موافق	لا ادري
	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	١٧,٧	٣٠,٣	١٢,٣	١٧,٤	٢٢,٤
٢١ - ٢٥	١٩,٨	٣٣,٤	٩,٧	١٧,١	٢٠,١
٢٦ - ٣٠	٢٣,٩	٣٢,٦	٠,٧,٨	٢٢,٥	١٣,٣
٣١ - ٣٥	٢٧,٧	٢٩,٣	١٣,١	١٨,٥	١١,٥
٣٦ - ٤٠	٢٤,٨	٣٤,٩	١٣,٨	١٠,١	١٦,٥
٤١ - ٤٥	٢١,٧	٢٨,٩	١٨,١	١٥,٧	١٥,٧
٤٦ - ٥٠	٢٧,٣	٣٨,٢	٣,٦	٢٠,٠	١٠,٩
٥٠ فما فوق	٢٤,٢	٣٨,٧	٨,١	٩,٧	١٩,٤
المجموع	٢١,٤	٣٢,٦	١٠,٦	١٧,٢	١٨,٢

ل.د (٠,٠٢٦١٤)

جدول - ٢٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	١٥,٦	٢٥,٤	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٣
٢٥ - ٢٩	١٨,٢	٢٨,٨	١٦,٠	١٧,٠	١٩,٩
٣٠ - ٣٩	٢٢,٤	٣٠,٦	١٣,٧	١٩,٢	١٤,٢
٤٠ - ٤٩	٢٢,٧	٢٩,٨	١٧,٦	١٥,٣	١٣,٧
٥٠ - ٥٩	٢٠,٦	٣٤,٦	١٦,٨	١٦,٨	١١,٢
٦٠ - ٦٩	٢١,٧	٢٨,٩	١٤,٥	١٨,١	١٦,٩
٧٠ - ٧٩	٢١,٦	٣٣,٢	١٣,٧	٩,٨	٢١,٦
٨٠ فما فوق	٢١,٠	٣٥,٥	٩,٧	١١,٣	٢٢,٦
المجموع	١٩,٣	٢٩,٢	١٤,٨	١٧,٠	١٩,٧

١.٥ (٠,٠٦٨٦٢)

جدول - ٢٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	١٠,٢	٢٢,٢	٢٦,٣	٢٣,٨	١٧,٥
٢٥ - ٢٩	٢٨,٩	١٨,٢	٣١,٠	٢٦,٠	١٥,٠
٣٠ - ٣٩	١١,٠	٢٣,٣	٣١,١	٢٦,٥	٨,٢
٤٠ - ٤٩	١٠,١	٢٢,٣	١٧,١	٣٥,٧	١٤,٠
٥٠ - ٥٩	٨,٣	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	١٤,٧
٦٠ - ٦٩	١٦,٩	٢١,٧	٢٠,٥	٣٣,٧	٧,٢
٧٠ - ٧٩	٩,١	٢١,٨	٢١,٨	٣٠,٩	١٦,٤
٨٠ فما فوق	٨,١	٣٧,١	١٩,٤	٢٢,٦	١٢,٩
المجموع	١٠,٢	٢١,٦	٢٧,٤	٢٦,٨	١٤,١

١.٥ (٠,١٠٣٢)

جدول - ٢٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متعلماً»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٧١,٨	٢٣,٥	١,٦	١,٦	١,٦
٢١ - ٢٥	٦٦,١	٢٩,٤	١,٤	١,٨	١,٤
٢٦ - ٣٠	٦٦,٥	٢٨,٥	٠,٩	١,٨	٢,٢
٣١ - ٣٥	٦١,٥	٢٣,٨	٠,٨	٢,٣	١,٥
٣٦ - ٤٠	٦٢,٤	٢٤,٩	—	١,٨	٠,٩
٤١ - ٤٥	٦٩,٩	٢٧,٧	—	١,٢	١,٢
٤٦ - ٥٠	٦٥,٥	٢٥,٥	٣,٦	٣,٦	١,٨
٥٠ فما فوق	٤٨,٤	٤٠,٣	٣,٢	٦,٥	١,٦
المجموع	٦٦,٢	٢٩,٠	١,٣	٢,٠	١,٥

١.١. (٠,٣٤٤٣٦)

جدول - ٢٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون ابن عشيرة مرموقة»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٩,٥	٢٧,٨	٢٢,١	٢٠,٠	١٠,٧
٢١ - ٢٥	٥,٧	٢٧,٠	٢٧,٥	٢٢,٦	٧,١
٢٦ - ٣٠	١٠,٦	٢٦,٧	٢٨,١	٢٤,٩	٩,٧
٣١ - ٣٥	١٠,٠	٢٤,٩	١٩,٢	٢٦,٩	٩,٢
٣٦ - ٤٠	١٢,٣	٢٦,٤	٢٧,٤	٢٢,٦	١٠,٤
٤١ - ٤٥	١٥,٧	٣٠,١	١٩,٣	٢١,٣	٣,٦
٤٦ - ٥٠	١١,٨	٣٥,٣	٢٣,٥	٢٣,٥	٥,٩
٥٠ فما فوق	١٩,٤	٣٧,١	١٦,١	٢١,٠	٦,٥
المجموع	٩,١	٢٨,٥	٢٤,٩	٢٩,٢	٨,٣

١.١. (٠,٠٠٥٨٢)

جدول - ٢٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون غير منتم لاتجاه سياسي»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٢٥,١	٣١,٧	١١,١	١٥,٩	١٦,٢
٢١ - ٢٥	٢١,٤	٣٠,٠	١٨,٠	١٧,٩	١٢,٧
٢٦ - ٣٠	٢٤,١	٤٠,٣	١٣,٠	١٦,٢	٦,٥
٣١ - ٣٥	٢٢,٢	٤٠,٨	١٤,٦	١٧,٧	٤,٦
٣٦ - ٤٠	٢٨,٣	٤٦,٢	١٤,٢	٣,٨	٧,٥
٤١ - ٤٥	٢٢,٩	٤٢,٢	١٣,٣	١٤,٥	٧,٢
٤٦ - ٥٠	٣٣,٢	٥٠,٠	١١,١	١,٩	٣,٧
٥٠ فما فوق	٣٤,٤	٤١,٠	٨,٢	٤,٩	١١,٥
المجموع	٢٤,٠	٣٥,٣	١٤,٦	١٥,١	١٠,٩

١.٥ (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون متديناً»

الاستجابة	موافق	موافق	لا اوافق	لا اوافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة			
دون ٢٠ سنة	٣٢,٩	٣٣,٥	٨,٩	١٣,٤	١٠,٢
٢١ - ٢٥	٢٨,٢	٣٩,٣	٩,٦	١١,٦	١١,٤
٢٦ - ٣٠	٣٥,٢	٣٧,٠	٧,٩	١١,١	٨,٨
٣١ - ٣٥	٣٥,٢	٤٠,٠	٤,٠	١٢,٠	٨,٨
٣٦ - ٤٠	٣٨,١	٣٩,٠	٨,٦	٤,٨	٩,٥
٤١ - ٤٥	٣٥,٨	٤٢,٢	٣,٧	٩,٩	٧,٤
٤٦ - ٥٠	٤٠,٤	٣٨,٥	٧,٧	٩,٦	٣,٨
٥٠ فما فوق	٤٤,٣	٣٧,٧	٤,٩	١,٦	١١,٥
المجموع	٣٢,٨	٣٨,٠	٨,٢	١٠,٩	١٠,١

١.٥ (٠,١٧٦٨١)

جدول - ٣١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون معارضاً للافتكار
السياسية المستعارة من الغرب»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٢٨,٢	٢٤,٨	٧,٦	١٦,٢	١٣,١
٢١ - ٢٥	٢٤,٠	٢٩,٨	٩,٣	١٥,٨	١١,١
٢٦ - ٣٠	٤٢,٤	٣٠,٩	٧,٤	١٢,٩	٦,٥
٣١ - ٣٥	٤٨,٤	٢٨,١	٥,٥	١٠,٩	٧,٠
٣٦ - ٤٠	٤٠,٧	٣٣,٣	٧,٤	١٠,٢	٨,٣
٤١ - ٤٥	٤٠,٧	٢٧,٢	١٣,٦	١٣,٦	٤,٩
٤٦ - ٥٠	٥٠,٠	٣٥,٢	٣,٧	٥,٦	٥,٦
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٣٤,٤	٩,٨	١١,٥	٣,٣
المجموع	٣٨,٧	٢٩,٣	٨,٣	١٤,١	٩,٦

ا.أ. (٠,٠٢٨٠١)

جدول - ٣٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون له خبرة
في المجال السياسي»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٠,٦	٤٥,٦	١,٣	٥,٣	٧,٢
٢١ - ٢٥	٤٦,١	٤١,٦	٢,٤	٣,٣	٦,٥
٢٦ - ٣٠	٥١,١	٣٩,٣	٢,٣	٣,٧	٣,٧
٣١ - ٣٥	٥٦,٢	٣١,٥	٢,٢	٤,٦	٥,٤
٣٦ - ٤٠	٤٠,٤	٤٦,٨	١,٨	٦,٤	٤,٦
٤١ - ٤٥	٤٣,٤	٤٣,٤	٣,٦	٦,٠	٣,٦
٤٦ - ٥٠	٥١,٩	٣٧,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٧
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٤٤,٣	٤,٩	٦,٦	٣,٣
المجموع	٤٦,٠	٤١,٧	٢,٣	٤,٣	٥,٧

ا.أ. (٠,٤٢٠٦٣)

جدول - ٣٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون فقيهاً بالمسائل
الاقتصادية للوطن»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٤٤,٢	٤٣,٥	١,٣	٤,٨	٦,١
٢١ - ٢٥	٥٠,٢	٤٢,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٣
٢٦ - ٣٠	٥٢,٣	٣٧,٠	٢,٣	٤,٢	٤,٢
٣١ - ٣٥	٥٦,٧	٤٠,٢	—	٠,٨	٢,٤
٣٦ - ٤٠	٤٣,٠	٤٧,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٧
٤١ - ٤٥	٤١,٥	٤٣,٩	٢,٤	١,٢	١١,٠
٤٦ - ٥٠	٥٧,٧	٣٤,٦	٢,٨	٣,٨	—
٥٠ فما فوق	٤١,٠	٤٩,٢	٤,٩	٤,٩	—
المجموع	٤٨,٨	٤٢,٠	٢,٤	٢,٢	٣,٧

ا.د (٠,٠٠٤٣٣)

جدول - ٣٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غنياً»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
دون ٢٠ سنة	٩,٤	٢١,٤	٢٤,٤	٢٨,٢	١٦,٦
٢١ - ٢٥	١٠,٨	٢١,٥	٢٧,٠	٢٥,٦	١٥,١
٢٦ - ٣٠	١٠,٠	٣٠,١	٢٠,٦	٢٨,٢	١١,٠
٣١ - ٣٥	١٦,١	٢٦,٢	٢٤,٢	٢١,٠	١٢,١
٣٦ - ٤٠	١٥,٢	٣٠,٣	٢٠,٢	٢٦,٣	٨,١
٤١ - ٤٥	٦,٦	٢٨,٩	١٩,٧	٢٧,٦	١٧,١
٤٦ - ٥٠	٢٥,٥	٢٣,٥	١٥,٧	٢٣,٥	١١,٨
٥٠ فما فوق	١٨,٣	٢٥,٠	١٥,٠	٢٣,٣	٨,٣
المجموع	١١,٧	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٦,٥	١٣,٩

ا.د (٠,٠١٧١٦)

- ٢١٠ -

جدول - ٣٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون صاحب برنامج
انتخابي واضح.

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٢٢,٧	٥٢,١	٤,٨	٨,٠	١٢,٥
٢١ - ٢٥	٢٦,٩	٥٠,٣	٦,٢	٧,٢	٩,٣
٢٦ - ٣٠	٢٧,١	٤٧,٢	٦,١	١٠,٧	٨,٩
٣١ - ٣٥	٣٢,٣	٤٨,٤	٣,٢	٩,٧	٦,٥
٣٦ - ٤٠	٣٧,٦	٥٥,٢	١,٩	٩,٥	٥,٧
٤١ - ٤٥	٢٥,٦	٥٠,٠	٢,٤	١٤,٦	٧,٣
٤٦ - ٥٠	٢٦,٩	٤٨,١	٩,٦	٥,٨	٩,٦
٥٠ فما فوق	٢٠,٠	٦٠,٠	٥,٠	٦,٧	٨,٣
المجموع	٢٦,٣	٥٠,٧	٥,٣	٨,٥	٩,٣

١.١. (٠,٤٦٢٥٠)

جدول - ٣٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الاردني
(اي التاج والدستور ومجلس الامة).

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٣٧,٠	٤٠,٥	٦,٣	٤,١	١٢,١
٢١ - ٢٥	٣٢,٣	٣٩,٢	٨,٤	٧,١	١٢,٨
٢٦ - ٣٠	٣١,٥	٤٤,٦	٨,٥	٦,١	٩,٤
٣١ - ٣٥	٣٧,٣	٤٢,٩	٤,٨	٧,١	٧,٩
٣٦ - ٤٠	٣٦,٤	٤٧,٧	٣,٧	٠,٩	١١,٢
٤١ - ٤٥	٣١,٧	٥٢,٤	٢,٤	٦,١	٧,٢
٤٦ - ٥٠	٤٤,٢	٤٤,٢	١,٩	٣,٨	٥,٨
٥٠ فما فوق	٣٣,٩	٤٩,٢	٥,١	٣,٤	٨,٥
المجموع	٣٤,٢	٤٢,٢	٦,٨	٥,٧	١١,١

١.١. (٠,١٤٤٥٦)

جدول - ٣٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «على الانتخابات
أن تكون حرة حسب نص الدستور»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لاأبدي
دون ٢٠ سنة	٥٦,٧	٢٩,٨	٤,٥	٢,٦	٦,٤
٢١ - ٢٥	٥٨,٣	٣٣,٠	٢,٧	١,٥	٤,٥
٢٦ - ٣٠	٦٠,٥	٣٠,٢	٠,٩	٣,٧	٤,٧
٣١ - ٣٥	٦٨,٥	٢٥,٤	٣,١	٢,٣	٠,٨
٣٦ - ٤٠	٦١,٣	٣٤,٠	٠,٩	٠,٩	٢,٨
٤١ - ٤٥	٥٥,٤	٣٠,١	٤,٨	٣,٦	٦,٠
٤٦ - ٥٠	٥٩,٣	٢٩,٦	١,٩	—	٩,٣
٥٠ فما فوق	٥٨,١	٣٥,٥	٤,٨	—	١,٦
المجموع	٥٩,٢	٣١,٣	٢,٩	٢,٠	٤,٦

ل.د. (٠,١٨٢٤٣)

جدول - ٣٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أن تكون لجان
الانتخابات مكونة من أشخاص تعرف الحيادية»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لاأبدي
دون ٢٠ سنة	٣٩,٢	٣٣,١	٩,٣	٨,٠	١٠,٣
٢١ - ٢٥	٥١,١	٢٩,٠	٥,٣	٧,١	٧,٦
٢٦ - ٣٠	٤٨,٤	٣٢,٧	٥,٥	٦,٩	٦,٥
٣١ - ٣٥	٥٣,٤	٣١,٣	٦,١	٣,٨	٥,٣
٣٦ - ٤٠	٤٥,٤	٤١,٧	٨,٣	٠,٩	٢,٧
٤١ - ٤٥	٣٩,٥	٣٨,٣	١١,١	٦,٢	٤,٩
٤٦ - ٥٠	٤٩,١	٣٢,٧	٩,١	٥,٥	٣,٦
٥٠ فما فوق	٤٦,٧	٣٥,٠	١٠,٠	٥,٠	٣,٣
المجموع	٤٧,٤	٣٢,١	٧,٠	٦,٤	٧,١

ل.د. (٠,٠٢٨٠٤)

جدول - ٣٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى
أن تبعد السلطات الأمنية عن مراقبة الانتخابات»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لاأرى
دون ٢٠ سنة	١٤,٢	٢١,٢	٢٨,٨	٢٦,٦	٩,٢
٢١ - ٢٥	٢٠,٧	٢١,١	٢٦,٤	٢٦,٠	٥,٨
٢٦ - ٣٠	٢١,٩	٢٣,٧	٢٧,٩	٢٣,٣	٣,٢
٣١ - ٣٥	١٩,١	٢٢,٩	٣٥,٢	٣١,٣	١,٥
٣٦ - ٤٠	١٨,٥	١٦,٧	٣٤,٣	٢٨,٧	١,٩
٤١ - ٤٥	١٩,٨	١٩,٨	١٨,٥	٣٧,٠	٤,٩
٤٦ - ٥٠	١٢,٧	١٨,٢	٢٣,٦	٣٨,٢	٧,٣
٥٠ فما فوق	٩,٧	٢٤,٢	٢٥,٨	٢٨,٧	١,٦
المجموع	١٨,٦	٢١,٣	٢٧,٠	٢٧,٨	٥,٣

أ.أ. (١٤٤٦/٠٠)

جدول - ٤٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن
يقصى الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لاأرى
دون ٢٠ سنة	٢١,٠	٣٢,٢	٩,٦	١٢,٧	٢٤,٥
٢١ - ٢٥	٢٦,٥	٢٨,١	٩,٦	١٤,٥	١١,٣
٢٦ - ٣٠	٢٧,٢	٢٧,٣	٦,٠	١٨,٤	١١,١
٣١ - ٣٥	٢٦,٢	٤٠,٨	١٠,٠	١٨,٥	٤,٦
٣٦ - ٤٠	٢٠,٤	٤٤,٤	١٣,٠	١٢,٠	١٠,٢
٤١ - ٤٥	١٩,٥	٤١,٥	١١,٠	٣٠,٧	٧,٣
٤٦ - ٥٠	٢٩,١	٤٣,٦	٧,٣	١٠,٩	٩,١
٥٠ فما فوق	٢٣,٠	٥٢,٥	٦,٦	٩,٨	٨,٢
المجموع	٢٤,٧	٢٨,٤	٩,٣	١٤,٩	١٢,٨

أ.أ. (٠٠/٠٠)

جدول - ٤١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان
يقصى اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٢٢,٦	٣٧,٧	٩,٤	١٢,٦	١٦,٧
٢١ - ٢٥	٢٢,٧	٣٢,٢	٩,١	١٤,٨	٩,٢
٢٦ - ٣٠	٣٧,٦	٣٠,٣	٣,٧	١٩,٣	٩,٢
٣١ - ٣٥	٣٨,٨	٣١,٠	١١,٦	١١,٦	٧,٠
٣٦ - ٤٠	٢٨,٧	٤٣,٥	٦,٥	١٦,٧	٤,٦
٤١ - ٤٥	٢٢,٠	٣٧,٨	٩,٨	٢٠,٧	٩,٨
٤٦ - ٥٠	٢٥,٩	٤٢,٦	٩,٣	١١,١	١١,١
٥٠ فما فوق	٢١,٣	٤٥,٩	١٣,١	١٣,١	٦,٦
المجموع	٣١,٠	٣٥,٢	٨,٦	١٥,٠	١٠,٢

ل.د. (٠,٠٠٠)

جدول - ٤٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «ارى ان
تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
الفئة العمرية	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
دون ٢٠ سنة	٣١,٣	٤٢,٦	٦,٦	٦,٠	١٣,٥
٢١ - ٢٥	٣٦,٦	٤٠,٨	٦,٤	٨,٣	٧,٩
٢٦ - ٣٠	٣٧,٠	٤٤,٧	٥,٥	٧,٣	٥,٥
٣١ - ٣٥	٤٤,٢	٣٨,٢	٣,١	٨,٤	٦,١
٣٦ - ٤٠	٣٣,٣	٤٩,١	٥,٦	٥,٦	٦,٥
٤١ - ٤٥	٤٢,٧	٤٠,٢	٦,١	٣,٧	٧,٣
٤٦ - ٥٠	٣٦,٤	٤٧,٣	٥,٥	٣,٦	٧,٣
٥٠ فما فوق	٤٠,٣	٤١,٩	٤,٨	٦,٥	٦,٥
المجموع	٣٦,٥	٤٢,٣	٥,٩	٧,١	٨,٣

ل.د. (٠,٣٤٦٤٦)

ملحق - ٤ -

اتجاهات الناخبين نحو الانتخابات البرلمانية
بحسب التعليم ودرجة الاستجابة.

جدول - ١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب بناء على قناعاتي الشخصية»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
أمي	٤٣,٨	٣٩,٦	٤,٢	٧,١	١٠,٤
محر أمية	٥٠,٠	٢٩,٢	٨,٣	٤,٧	٨,٣
ابتدائي	٦٠,٣	٣٠,٩	١,٥	٤,٤	٢,٩
اعدادي	٥٣,٤	٣٦,١	١,٥	٣,٠	٦,٠
ثانوي	٦٨,١	٢٦,٠	٢,١	٠,٧	٣,٠
بكالوريوس	٧٨,١	١٧,٧	٠,٦	٠,٩	١,٧
ماجستير	٨١,٥	١٤,٨	—	—	٣,٧
دكتوراه	٨٧,١	٦,٥	٣,٢	—	٣,٢
المجموع	٧١,٧	٢٢,٩	١,٣	١,٢	٢,٩

(٠,٠٠٠) ١.٥

جدول - ٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع زملائي»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق بشدة	لا ادري
أمي	١٤,٩	٢٥,٥	١٠,٦	٣٦,٢	١٢,٨
محر أمية	—	٣٧,٥	١٦,٧	٤٥,٨	—
ابتدائي	٤,٨	٢٩,٩	١٧,٩	٤٢,٣	٤,٥
اعدادي	٩,٠	٣٦,٦	١٧,٢	٣٢,٨	٤,٥
ثانوي	٥,٤	٣٦,٣	١٨,٣	٢٤,٠	٦,٠
بكالوريوس	٢,٠	٢٩,٠	٢٢,٢	٣٩,٤	٥,٤
ماجستير	١,٩	٢٨,٣	٢٨,٣	٢٤,٠	٧,٥
دكتوراه	٦,٧	١٦,٧	١٣,٣	٦٠,٠	٣,٣
المجموع	٤,٥	٣١,٣	٢٠,٧	٢٧,٨	٥,٦

(٠,٠٠٠٧٦) ١.٥

جدول - ٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع والدي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	١٢,٨	٤٢,٦	٨,٥	٢١,٣	١٤,٩
محو أمية	٨,٣	٤٥,٨	—	٤١,٧	٤,٢
ابتدائي	٩,٢	٤٦,٢	٦,٢	٣٥,٤	٣,١
اعدادي	١٣,٠	٤٧,٠	١٣,٠	٢٦,٧	٥,٣
ثانوي	١١,٥	٣٣,٤	١٦,٠	٣٠,٦	٨,٥
بكالوريوس	٤,٧	٣٠,٨	٢١,٦	٣٤,٦	٨,٣
ماجستير	—	١٨,٩	٣٤,٥	٤٥,٣	١١,٣
دكتوراه	١٠,٣	٢٠,٠	١٠,٣	٥٥,٢	٣,٤
المجموع	٧,٦	٣٣,٠	١٨,٠	٣٣,٤	٨,١

١.٠ (٠,٠٠٠)

جدول - ٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من اتفق عليه مع العشرة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٢٧,١	٤١,٧	١٢,٥	١٠,٤	٨,٣
محو أمية	٢٥,٠	٣٣,٣	١٢,٥	١٦,٠	١٢,٥
ابتدائي	١٩,٤	٤١,٨	١٠,٤	٢٣,٩	٤,٥
اعدادي	١٦,٧	٣٥,٦	١٥,٩	٢٢,٧	٩,١
ثانوي	١٢,٥	٢٧,٤	١٧,٥	٢٣,٨	٨,٧
بكالوريوس	٥,٩	٢٦,٠	٢٥,١	٣٣,٢	٩,٩
ماجستير	—	٢٠,٨	٢٦,٤	٤١,٥	١١,٣
دكتوراه	—	١٧,٩	١٧,٩	٥٣,٦	١٠,٧
المجموع	٩,٧	٢٨,١	٢١,١	٣١,٨	٩,٤

١.٠ (٠,٠٠٠)

جدول - ٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من يقول لي زوجي او زوجتي انه صالح»

المستوى التعليمي	بشدة	لاوافق	لا اوافق	لا ادري
أمي	٢٢,٤	٤٠,٤	١٩,١	١٤,٩
محو أمية	٨,٧	٤٧,٨	٢١,٧	٢١,٧
ابتدائي	٨,٨	٢٦,٥	١٣,٢	٤٥,٦
اعدادي	٧,٦	٣٠,٥	١٦,٨	٢٨,٢
ثانوي	٧,٤	٢٠,١	٢٢,٧	٣٦,٦
بكالوريوس	٤,٣	١٦,٤	٢٥,٥	٤١,٤
ماجستير	١,٩	١٧,٠	١٨,٩	٤٩,١
دكتوراه	١٠,٣	١٠,٣	٦,٩	٥٨,٦
المجموع	٦,٣	٢٠,١	٢٢,٧	٣٩,٦

(٠,٠٠٠) د.

جدول - ٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«سأنتخب من يطلب مني اولادي ان انتخبه»

المستوى التعليمي	موافق	لاوافق	لا اوافق	لا ادري
أمي	٢٨,٩	٢٤,٤	٢٠,٠	١٢,٣
محو أمية	٨,٧	٣٩,١	٢١,٠	٣٠,٤
ابتدائي	١٠,٦	١٦,٧	١٨,٢	٤٣,٩
اعدادي	٦,٢	٢٨,٥	٢٢,٣	٣٤,٦
ثانوي	٦,٣	١٧,١	٢١,٢	٤٣,٠
بكالوريوس	٢,٩	١٢,٠	٢٩,١	٤٤,٤
ماجستير	٣,٨	١١,٣	٣٠,٢	٤٥,٣
دكتوراه	٣,٤	٢٠,٧	٦,٩	٦٥,٥
المجموع	٥,٢	١٥,٨	٢٥,٢	٤٢,٥

(٠,٠٠٠) د.

جدول - ٧ -
توزيع الاستجابات على المقولة:
«لن انتخب»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٨,٧	٢١,٧	٢٨,٢	٢١,٧	١٩,٦
محو أمية	٤,٢	٨,٢	٢٩,٢	٣٣,٣	٢٥,٠
ابتدائي	—	١٣,٨	٢٣,٨	٣٥,٤	١٦,٩
اعدادي	٥,٦	١٠,٣	٤٠,٥	٣٠,٢	١٣,٥
ثانوي	٤,١	٦,٨	٣٤,٩	٣٨,٠	١٦,١
بكالوريوس	٤,٩	٨,٦	٣٢,٥	٣١,٧	٢٢,٣
ماجستير	١٦,٠	٦,٠	٤٠,٠	٣٤,٠	٤,٠
دكتوراه	١١,٥	١٥,٤	١٥,٤	٤٦,٢	١١,٥
المجموع	٥,١	٨,٩	٣٣,٦	٣٣,٤	١٩,٠

(٠,٠٠٠) ١.٠

جدول - ٨ -
توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت لسانتخب المرشح من عشيرتي»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٤٧,٨	٣٠,٤	٢,٢	٨,٧	١٠,٩
محو أمية	٣٧,٥	٢٩,٢	٨,٣	٢٠,٨	٤,٢
ابتدائي	٢٩,٤	٤٥,٦	٤,٤	١٣,٢	٧,٤
اعدادي	٢٢,٦	٣٣,٦	٧,٥	١٧,٩	٧,٥
ثانوي	٢٥,٤	٣٠,١	١٣,٥	١٩,٤	١١,٦
بكالوريوس	١٩,٠	٢٩,٧	١٧,٩	٢١,٥	١١,٩
ماجستير	١٦,٧	٢٥,٩	١٤,٨	٢٧,٨	١٤,٨
دكتوراه	١١,١	١٨,٥	٧,٤	٤٠,٧	٢٢,٣
المجموع	٢٣,١	٣٠,٥	١٤,٥	٢٠,٥	١١,٤

(٠,٠٠٠) ١.٠

جدول - ٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً من عشيرة مرموقة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
أسي	١٤,٦	٣٣,٣	٢٠,٨	٢٠,٨	١٠,٤
محوامية	١٢,٥	٣٧,٥	١٢,٥	٣٧,٥	—
ابتدائي	٦,٠	٣٤,٣	١٣,٤	٤٠,٣	٦,٠
اعدادي	١٠,٤	٢٦,١	٢٠,١	٣٧,٣	٦,٠
ثانوي	٥,٥	٢٤,٥	٢٧,٦	٣٢,٩	٩,٥
بكالوريوس	٤,٦	١٩,٧	٢٣,٢	٣٢,٧	٩,٨
ماجستير	٣,٨	٢٢,٦	٣٥,٨	٢٨,٣	٩,٤
دكتوراه	—	١٨,٥	١٤,٨	٤٨,١	١٨,٥
المجموع	٥,٧	٢٢,٨	٢٩,٠	٣٣,٣	٩,٣

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ١٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً متعلماً»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
أسي	٣٧,٥	٣٣,٣	١٤,٦	٦,٣	٨,٣
محوامية	٣٧,٥	٤٥,٨	٨,٣	٨,٣	—
ابتدائي	٤١,٨	٤٦,٣	١,٥	٩,٠	١,٥
اعدادي	٥١,٥	٤١,٨	٤,٥	٢,٢	—
ثانوي	٥٠,٠	٣٩,١	٣,٣	٢,٦	٥,٠
بكالوريوس	٤٦,٠	٤٣,٥	٢,٣	٤,٣	٢,٨
ماجستير	٤٦,٣	٣٨,٩	٢,٧	٧,٤	٣,٧
دكتوراه	٣٦,٧	٣٦,٧	—	٦,٧	٢٠,٠
المجموع	٤٦,٨	٤١,٨	٣,٢	٤,٢	٤,١

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ١١ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا فكر وطني»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
إمسي	٣٣,٣	٤٧,٩	٨,٣	٢,١	٨,٣
محو أمية	٣٣,٣	٥٠,٠	٤,٢	٤,٢	٨,٣
ابتدائي	٥٠,٠	٤٠,٩	٤,٥	٣,٠	١,٥
أعدادي	٤٧,٨	٤١,٨	١,٥	٤,٥	٤,٥
ثانوي	٥٢,٨	٣٤,٣	٣,٠	٤,٩	٤,٩
بكالوريوس	٥٤,٢	٣٤,٣	٢,٥	٤,٦	٤,٥
ماجستير	٥٢,٧	٢٩,١	١,٨	١٠,٩	٥,٥
دكتوراه	٣٠,٠	٤٣,٣	٣,٣	١٢,٣	١٠,٠
المجموع	٥١,٧	٣٥,٨	٢,٨	٤,٩	٤,٨

١.٥ (٠,٠٨١٧٦)

جدول - ١٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً ذا اتجاه سيئ»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	٢٠,٨	٢٠,٨	٢٧,١	١٨,٨	١٢,٥
محو أمية	١٢,٥	٢٩,٢	٢٠,٨	٢٩,٢	٨,٣
ابتدائي	١١,٨	٣٥,٣	٢٣,٥	٢٥,٠	٤,٤
اعدادي	٢٣,٩	٢٦,١	١٦,٤	٢١,٦	١١,٩
ثانوي	١٨,٣	٢٨,٠	١٨,٣	٢٣,٨	١١,٦
بكالوريوس	٢٢,٥	٣٠,٦	١٥,٢	١٧,٨	١٣,٨
ماجستير	٢٤,١	٢٠,٤	١٣,٠	٢٩,٦	١٣,٠
دكتوراه	٧,١	٢٨,٦	٢٥,٠	٢٨,٦	١٠,٧
المجموع	٢٠,٦	٢٩,١	١٧,٠	٢٠,٨	١٢,٥

أ.ج (٠,١٠٩٢٤)

جدول - ١٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«إذا انتخبت فسانتخب مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	١٤,٦	٢٣,٨	١٢,٥	١٨,٨	١٠,٤
محو أمية	١٢,٥	٣٧,٥	—	١٦,٧	٢٣,٣
ابتدائي	٦,١	٣٠,٣	١٨,٢	٢٣,٣	١٢,١
اعدادي	١٢,٨	٢٩,٣	١٢,٠	٢٧,١	١٨,٨
ثانوي	١٣,١	٣٤,٤	١٣,١	٢١,٠	١٨,٤
بكالوريوس	١٥,٠	٣٢,٦	١١,٥	٢٢,٣	١٨,٧
ماجستير	١١,١	٤٢,٦	١٣,٠	٢٠,٤	١٣,٠
دكتوراه	١٠,٧	٣٥,٧	١٠,٧	٢٨,٦	١٤,٣
المجموع	١٢,٧	٣٣,٥	١٢,١	٢٢,٧	١٨,٠

أ.ج (٠,٤٧٣٥٦)

جدول - ١٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
أمي	٦٢,٥	٢٢,٩	١٤,٦	—	—
محو أمية	٥٨,٣	٣٧,٥	٤,٢	—	—
ابتدائي	٦١,٨	٢٧,٩	٢,٩	٥,٩	١,٥
اعدادي	٦٣,٤	٢٧,٦	٢,٢	٦,٠	٠,٧
ثانوي	٥٧,٤	٢٨,٦	٥,٢	٦,٤	٢,٤
بكالوريوس	٤٩,٥	٣٣,٤	٦,٠	٨,٠	٣,٠
ماجستير	٣٨,٩	٣٥,٢	١٣,٠	١١,١	١,٩
دكتوراه	٤٤,٨	٣١,٠	٦,٩	١٣,٨	٣,٤
المجموع	٥٣,٣	٣١,٢	٥,٩	٧,٢	٢,٤

١.٥ (٠,٠٢١٢٦)

جدول - ١٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى ان يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
أمي	١٢,٥	١٨,٨	٣٩,٦	٢٢,٩	٦,٣
محو أمية	٤,٢	٣٧,٥	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢
ابتدائي	٩,٠	٣٤,٣	٢٩,٩	٢٠,٩	٦,٠
اعدادي	٩,١	٣١,٨	٣٣,٣	١٨,٩	٦,٨
ثانوي	٨,٨	٣٢,٨	٣١,٦	٢٠,٠	٦,٩
بكالوريوس	٠,٨	٣٥,٧	٢٧,٨	٢٢,٦	٥,٢
ماجستير	١٦,٧	٤٤,٤	٢٤,١	١١,١	٣,٧
دكتوراه	٣٠,٠	٣٣,٣	١٠,٠	٢٦,٧	—
المجموع	٩,٤	٣٤,٤	٢٩,٤	٢١,٢	٥,٧

١.٥ (٠,٠٤٢٢٠)

جدول - ١٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:
«أرى أن يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة»

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أمي	١٨,٨	٣٣,٣	١٦,٧	١٤,٦	١٦,٧
محوامية	٢٠,٨	٣٣,٣	٢٠,٨	٢٠,٨	٤,٢
ابتدائي	١٢,١	٤٢,٤	١٨,٢	١٩,٧	٧,٦
اعدادي	١٨,٩	٣٥,٦	١٨,٢	٢٢,٧	٤,٥
ثانوي	٢٢,٩	٣٣,٦	١٥,٣	١٨,٢	٨,٩
بكالوريوس	٣٦,٠	٣٠,٣	١٣,٧	١٥,٨	٤,٢
ماجستير	٤١,١	٣٩,٣	١٠,٧	٣,٦	٥,٤
دكتوراه	٤١,٩	٣٨,٧	٣,٢	١٢,٩	٣,٢
المجموع	٣٠,١	٣٢,٦	١٤,٦	١٦,٧	٦,٠

ل.د (٠,٠٠٠)

جدول - ١٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «البرلمان هو مجلس
فرضه الدستور على أن يكون أفراده قد انتخبوا خلال انتخابات حرة
للدفاع عن طريق وجود المعارضة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادرى
أمي	٢٠,٨	٣١,٣	١٠,٤	١٢,٥	٢٥,٠
محو أمية	١٦,٧	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢	٢٥,٠
ابتدائي	٣٦,٢	٣٦,٢	٨,٧	٥,٨	١٣,٠
اعدادي	٣٨,١	٣٠,٦	١٠,٤	١١,٩	٩,٠
ثانوي	٣٦,٨	٣٤,٧	٥,٤	١١,٦	١١,٦
بكالوريوس	٣٥,٥	٣١,٥	٩,٦	١٠,٦	١٣,٨
ماجستير	٣٨,٦	٢٦,٣	١٤,٠	١٢,٣	٨,٨١
دكتوراه	٢٠,٠	٣٣,٣	١٣,٣	٢٦,٧	٦,٧
المجموع	٣٥,٢	٣٢,٤	٨,٩	١١,١	١٢,٥

١.٥ (٠,٠٣٥٢٤)

جدول - ٢٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تكون لدينا
ديموقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية تتمثل فيها
الاتجاهات السياسية المختلفة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادرى
أمي	١٨,٨	١٦,٧	١٠,٤	٢٧,١	٢٧,١
محو أمية	١٢,٥	٣٣,٣	٨,٣	١٦,٧	٢٩,٢
ابتدائي	١٠,١	٣٤,٨	١١,٦	٢٦,١	١٧,٤
اعدادي	١٦,٥	٣٣,٨	١٢,٠	٢٣,٣	١٤,٣
ثانوي	١٩,٨	٣٣,٣	١٠,٦	٢٠,٥	١٥,٨
بكالوريوس	٣١,٩	٣٣,٣	١٢,٤	١٧,٥	١٤,٨
ماجستير	٢٥,٠	٢٦,٨	١٧,٩	٢٣,٢	٧,١
دكتوراه	٦,٧	٣٠,٠	٦,٧	٤٠,٠	١٦,٧
المجموع	٢٠,٠	٣٣,٦	١١,٨	٢٠,٠	١٥,٥

١.٥ (٠,٠٥٩١٤)

جدول - ٢١ -
توزيع الاستجابات على المقولة: «ليس
من حق البرلمان أن يتدخل في وضع القوانين»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
أمي	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	٢٩,٢	٢٧,١
محوامية	٤,٢	٢٠,٨	٨,٣	٤٥,٨	٢٠,٨
ابتدائي	٥,٨	٢٣,٢	٢١,٧	٣٩,١	١٠,١
اعدادي	٤,٥	٢٠,٩	٢٧,٦	٣١,٣	١٥,٧
ثانوي	٩,٥	١٤,٨	٢٧,٤	٣٤,٥	١٣,٨
بكالوريوس	٥,١	١٥,٥	٣٣,٨	٣٠,٨	١٤,٨
ماجستير	١,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢٨,٢	١٦,٤
دكتوراه	١٠,٠	٢٦,٧	١٦,٧	٢٦,٧	١٠,٠
المجموع	٦,٥	١٦,٥	٢٩,٥	٣٢,٧	١٤,٨

ا.د (٠,٠٢١٩)

جدول - ٢٢ -
توزيع الاستجابات على المقولة: «القانون
الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
أمي	٢٩,٢	٢٠,٨	٢,١	٢٢,٩	٢٥,٠
محوامية	-	٣٧,٥	٢٠,٨	١٦,٧	٢٥,٠
ابتدائي	١٤,٥	٤٠,٦	١٠,١	١٧,٤	١٧,٤
اعدادي	٢٣,١	٢٩,٩	١٢,٧	١٤,٢	٢٠,١
ثانوي	٢٣,٥	٣٣,٠	٨,٦	١٧,٦	١٧,٣
بكالوريوس	٢٩,٥	٣٠,٥	٨,٨	١٣,١	١٨,١
ماجستير	٤٦,٨	٢٣,٦	٣,٦	١٤,٥	١٦,٤
دكتوراه	٢١,٤	٣٢,١	١٤,٣	١٧,٩	١٤,٣
المجموع	٢٦,٦	٣١,١	٩,٠	١٥,٠	١٨,٢

ا.د (٠,٠١٧٤)

جدول - ٢٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «تتحقق الديمقراطية عن طريق اشتراك أعضاء البرلمان في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو المسائل دون تحيز إلى اتجاه سياسي معين»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
المستوى التعليمي					
أمي	٢٥,٥	٤٦,٨	١٠,٦	٤,٣	١٢,٨
محرومية	٢٩,٢	٥٠,٠	٤,٢	٤,٢	١٢,٥
ابتدائي	٥٠,٧	٤٣,٥	٢,٩	١,٤	١,٤
اعدادي	٤٧,٠	٣٩,٦	٢,٢	٢,٧	٧,٥
ثانوي	٥١,٨	٣٧,١	٣,٨	٢,٦	٤,٧
بكالوريوس	٥٧,٦	٣٢,٠	١,٤	٤,٦	٤,٤
ماجستير	٤٥,٦	٤٢,١	٣,٥	٣,٥	٥,٣
دكتوراه	٤٣,٣	٢٦,٧	١٦,٧	٦,٧	٦,٧
المجموع	٥٣,٠	٣٥,٣	٢,٨	٢,٩	٥,٠

ل.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٢٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية الاولى»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
المستوى التعليمي					
أمي	١٧,٠	٢٧,٧	١٤,٩	١٢,٨	٢٧,٧
محرومية	٨,٣	٣٢,٣	٨,٣	٢٥,٠	٢٥,٠
ابتدائي	١٤,٧	٤٤,١	٨,٨	١٦,٢	١٦,٢
اعدادي	٢٣,٥	٣١,١	١١,٤	١٤,٤	١٩,٧
ثانوي	٢٣,٥	٣٠,٨	١٠,٧	١٦,٨	١٨,٢
بكالوريوس	٢٢,٠	٣٢,٧	٩,٨	١٧,٢	١٧,٢
ماجستير	١٩,٣	٢٤,٦	١٥,٨	٢١,١	١٩,٣
دكتوراه	٦,٧	٣٢,٣	١٦,٧	٢٣,٣	١٠,٠
المجموع	٢١,٥	٣٢,٧	١٠,٥	١٧,٣	١٨,٠

ل.د (٠,٣٩٥٨٦)

جدول - ٢٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة:

«هو البرلمان الذي يوافق الحكومة او يرفضها»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
اممي	١٩,١	٢٥,٥	٤,٣	١٤,٩	٣٦,٢
محوامية	١٢,٥	٢٠,٨	٢٩,٢	١٢,٥	٢٥,٠
ابتدائي	١٢,٤	٣١,٣	١١,٩	٢٣,٩	١٩,٤
اعدادي	١٥,٠	٢٦,٣	٢٢,٦	١٥,٨	٢٠,٣
ثانوي	١٧,٩	٢٩,٤	١٦,٢	١٧,٢	١٩,٣
بكالوريوس	٢١,١	٢٩,٤	١٣,٢	١٦,٦	١٩,٦
ماجستير	١٩,٦	٣٣,٩	١٢,٥	١٩,٦	١٤,٣
دكتوراه	٢٢,٣	٣٦,٧	١٣,٣	١٦,٧	١٠,٠
المجموع	١٩,٣	٢٩,٤	١٥,٥	١٧,٠	١٩,٨

ا.د (٠,١٩٤٠٧)

جدول - ٢٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة:

«البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير ناجح»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
اممي	٨,٥	٣٤,٠	٢٣,٤	١٩,١	١٤,٩
محوامية	١٦,٧	٤١,٧	-	٢٩,٢	١٢,٥
ابتدائي	٨,٨	٢٧,٩	١٤,٧	٣٢,٤	١٦,٢
اعدادي	١٢,٢	٢٦,٠	١٨,٣	٢٤,٤	١٩,١
ثانوي	١٠,٧	٢٤,٥	٢٥,٧	٢٦,٤	١٢,٦
بكالوريوس	٩,٧	١٧,٩	٣٢,٧	٢٦,٩	١٢,٨
ماجستير	٧,٣	١٨,٢	٢٠,٠	٣٦,٤	١٨,٣
دكتوراه	١٠,٠	٢٢,٣	١٣,٣	٣٠,٠	٢٢,٣
المجموع	١٠,١	٢١,٦	٢٧,٥	٢٧,٠	١٣,٨

ا.د (٠,٠٠٠٦٥)

جدول - ٢٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون متعلما»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
أمي	٥٥,٣	٢٥,٥	٦,٤	١٠,٦	٢,١
محرامية	٢٢,٢	٥٤,٢	٤,٢	٨,٣	-
ابتدائي	٥٩,٤	٣٧,٣	-	-	٢,٩
اعدادي	٦٠,٩	٣٦,١	٢,٣	-	٠,٨
ثانوي	٦٤,٥	٣٠,٦	١,٢	١,٩	١,٩
بكالوريوس	٧٠,٩	٢٥,٣	٠,٩	١,٦	١,٣
ماجستير	٥٤,٤	٣٥,١	١,٨	٥,٣	٣,٥
دكتوراه	٦٠,٠	٣٣,٣	-	٣,٣	٣,٣
المجموع	٦٦,٢	٢٩,٠	١,٣	٢,٠	١,٦

ا.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٢٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب ان يكون ابن عشيرة مرموقة»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
أمي	١٩,١	٤٠,٤	١٤,٩	١٤,٩	١٠,٦
محرامية	١٦,٧	٣٣,٣	١٦,٧	٢٩,٢	٤,٢
ابتدائي	١٤,٧	٤١,٢	١٦,٢	٢٢,١	٥,٩
اعدادي	٨,٤	٣٢,١	٢٤,٤	٢٩,٠	٦,١
ثانوي	١١,٠	٢٨,٦	٢٢,٦	٢٦,٧	١١,٢
بكالوريوس	٦,٧	٢٦,٨	٢٨,٠	٣١,٥	٧,٠
ماجستير	١٠,٧	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٢,٢	١٢,٥
دكتوراه	٢٤,١	١٧,٢	١٠,٣	٣٧,٩	١٠,٣
المجموع	٩,٢	٢٨,٦	٢٤,٩	٢٩,٠	٨,٣

ا.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٢٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: والمرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون غير منتم لاتجاه سياسي.

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا افري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	
أمسي	٢٤,٠	٢٨,٣	١٠,٦	٦,٤
محو أمية	٢٩,٢	٢٥,٠	١٢,٥	١٦,٧
ابتدائي	٢٩,٩	٤٤,٨	١٣,٤	٧,٥
اعدادي	٢٦,٥	٣٩,٤	١٠,٦	١٣,٦
ثانوي	٢٤,٣	٤٠,٠	١٢,٤	١٤,٠
بكالوريوس	٢٢,٨	٣١,١	١٦,٩	١٦,٧
ماجستير	١٠,٧	٤١,١	١٤,٣	٢٣,٢
دكتوراه	٣١,٠	٤٤,٨	٦,٩	١٧,٢
المجموع	٢٢,٩	٣٥,٤	١٤,٥	١٥,٣

١.٥ (٠,١٤٧٧)

جدول - ٣٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: والمرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون متديناً

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا افري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	
أمسي	٥٠,٠	٢٨,٣	٤,٣	٨,٧
محو أمية	٤٥,٨	٢٩,٢	١٢,٥	٨,٣
ابتدائي	٤٦,٢	٣٥,٤	٣,١	٦,٢
اعدادي	٤٦,٩	٣٠,٨	٧,٧	٦,٢
ثانوي	٣٤,٤	٤٠,١	٧,٠	٨,٩
بكالوريوس	٢٩,٤	٣٨,٢	٩,١	١٣,٠
ماجستير	١٩,٦	٤٤,٦	١٠,٧	٨,٩
دكتوراه	٧,١	٣٩,٣	١٠,٧	٢٥,٠
المجموع	٣٢,٩	٣٧,٨	٨,٢	١١,٠

١.٥ (٠,٠٠٠٦٣)

جدول - ٣١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون معارضاً للأفكار السياسية
المستعارة من الغرب»

الاستجابة	موافق	موافق	لا وافق	لا وافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أسي	٤٢,٢	٢٢,٣	٨,٩	٨,٩	٦,٧
محرامية	٣٧,٥	٣٧,٥	١٦,٧	٤,٢	٤,٢
ابتدائي	٤٥,٥	٣٩,٤	٢,٠	٧,٦	٤,٥
اعدادي	٤٠,٢	٢٨,٨	٩,٨	١٠,٦	١٠,٦
ثانوي	٤١,٩	٢٨,١	٦,٧	١٢,٤	١١,٠
بكالوريوس	٣٧,٣	٢٩,٣	٨,٦	١٥,٤	٩,٤
ماجستير	٢٨,١	٢٨,١	٨,٨	٢٦,٣	٨,٨
دكتوراه	٣٣,٣	١٦,٧	٢٠,٠	٢٣,٣	٦,٧
المجموع	٢٨,٨	٢٩,٣	٨,٢	١٤,١	٩,٥

أ.د (٠,٠٦٥٨٩)

جدول - ٣٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يكون له خبرة في المجال السياسي».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أسي	٤٢,٦	٤٠,٤	٨,٥	٢,١	٦,٤
محو أمية	٤١,٧	٤٥,٨	٤,٢	٤,٢	٤,٢
ابتدائي	٤١,٢	٤٧,١	٢,٩	٢,٩	٥,٩
اعدادي	٤٤,٤	٤٢,٩	٣,٠	٦,٠	٣,٨
ثانوي	٤١,٢	٤٢,٦	٢,٦	٦,١	٧,٥
بكالوريوس	٥٠,٨	٤٠,٣	١,٥	٢,٩	٤,٤
ماجستير	٣٧,٥	٤١,١	٥,٤	٨,٩	٧,١
دكتوراه	٤٣,٣	٣٦,٧	—	١٠,٠	١٠,٠
المجموع	٤٦,٤	٤١,٤	٢,٣	٤,٣	٥,٥

أ.د (٠,٠٢٧٤٩)

جدول - ٣٣ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «المرشح
للانتخابات البرلمانية في الأردن يجب أن يكون فقيهاً بالمسائل
الاقتصادية للوطن».

الاستجابة	موافق	موافق	لاوافق	لاوافق	لا ادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة	بشدة
أسي	٣١,٩	٥٩,٦	٦,٤	—	٢,١
محو أمية	٣٤,٨	٤٧,٨	٨,٧	٤,٣	٤,٣
ابتدائي	٣٧,٣	٥٠,٧	—	١,٥	١٠,٤
اعدادي	٥٠,٨	٤٠,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٦
ثانوي	٤٧,٤	٤٣,٨	١,٩	٢,٩	٣,٩
بكالوريوس	٥٢,١	٣٩,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٠
ماجستير	٤٢,٩	٣٥,٧	١,٨	١٤,٣	٥,٤
دكتوراه	٤٦,٧	٤٠,٠	٣,٣	٦,٧	٢,٣
المجموع	٤٨,٩	٤١,٧	٢,٤	٢,٢	٢,٧

أ.د (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٤ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون غنياً

الاستجابة	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	
أسي	١٧,٤	١٩,٦	١٩,٦	٢٣,٩
محو أمية	٢٨,٦	٤٢,٩	—	٤,٨
ابتدائي	٩,٨	٢٩,٥	٣١,٣	٨,٢
اعدادي	١٨,٨	٣٥,٢	١٤,٨	١٦,٤
ثانوي	١٠,٣	٢٦,٨	٢١,٠	١٧,٠
بكالوريوس	١٠,٤	٣٠,٠	٢٨,٧	١٢,١
ماجستير	١٣,٠	٣١,٥	١١,١	١٤,٨
دكتوراه	٢٦,٩	٢٦,٩	١٥,٤	٣,٨
المجموع	١١,٨	٢٤,١	٢٣,٨	١٣,٨

١.٥ (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٥ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب ان يكون صاحب برنامج انتخابي
واضح،

الاستجابة	موافق	لاوافق	لاوافق	لاادري
المستوى التعليمي	بشدة	بشدة	بشدة	
أسي	١٢,٢	٥٥,٦	٨,٩	٨,٩
محو أمية	١٦,٧	٥٠,٠	٨,٣	١٢,٥
ابتدائي	١٨,٥	٥٥,٤	٦,٢	٩,٢
اعدادي	٢١,٧	٤٨,١	٤,٧	١٠,١
ثانوي	٢٦,٣	٥٠,٧	٥,٦	١١,٧
بكالوريوس	٢٩,٠	٥٠,٢	٥,١	٨,٤
ماجستير	١٦,٧	٥٥,٦	١,٩	٥,٦
دكتوراه	٢٢,٣	٤٥,٢	٦,٥	٣,٢
المجموع	٢٦,٣	٥٠,٦	٥,٣	٨,٤

١.٥ (٠,١٨٥٦)

جدول - ٣٦ -

توزيع الاستجابات على المقولة: المرشح للانتخابات
البرلمانية في الأردن يجب أن يحافظ على ويطور التقليد السيلسي الأردني
(أي التاج والدستور ومجلس الأمة)

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
أسي	٢٧,٠	٥٠,٠	٨,٧	٢,٢	٢,٢
محو أمية	٤٥,٨	٣٣,٣	٤,٢	٤,٢	١٢,٥
ابتدائي	٢٨,١	٥٩,٤	١,٦	٣,١	٧,٨
اعدادي	٣٣,٦	٤٧,٣	٤,٦	٤,٦	٩,٩
ثانوي	٢٨,١	٣٩,٥	٦,٠	٤,٨	١١,٧
بكالوريوس	٣٢,٥	٤١,٥	٨,١	٧,١	١٠,٧
ماجستير	٣٥,٧	٣٥,٧	٥,٤	١,٨	٢١,٤
دكتوراه	٣٥,٧	٤٢,٩	٧,١	—	١٤,٣
المجموع	٣٤,٤	٤٢,١	٦,٨	٥,٧	١١,٠

١.٥ (٠,١٠٠٥٢)

جدول - ٣٧ -

توزيع الاستجابات على المقولة: دعي الانتخابات
ان تكون حرة حسب نص الدستور

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
أسي	٥٦,٥	٣٦,١	١٣,٠	—	٤,٣
محو أمية	٢٥,٠	٥٤,٢	٨,٣	—	١٢,٥
ابتدائي	٥٢,٩	٣٩,٧	١,٥	—	٥,٩
اعدادي	٦٤,٦	٣١,١	٢,٣	—	٣,٠
ثانوي	٦٠,٠	٣١,٧	٢,١	١,٩	٤,٣
بكالوريوس	٦١,٣	٢٩,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٣
ماجستير	٤٤,٦	٣٥,٧	١,٨	٨,٩	٨,٩
دكتوراه	٥٨,٢	٢٢,٦	٣,٢	٩,٧	٦,٥
المجموع	٥٩,٥	٣١,٢	٢,٨	٢,٠	٤,٦

١.٥ (٠,٠٠٠)

جدول - ٣٨ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أن تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
أمي	٢٧,٠	٢٩,١	١٢,٠	٢,٢	٨,٧
محو أمية	٢٢,٣	٢٢,٣	٤,٢	٨,٣	٢٠,٨
ابتدائي	٣١,٣	٤٩,٣	١٣,٤	٤,٥	١,٥
اعدادي	٣٥,٤	٢٩,٢	١٠,٠	٨,٥	٦,٩
ثانوي	٤٥,١	٢٢,٣	٨,٢	٦,٥	٨,٠
بكالوريوس	٥٤,٢	٢٨,٨	٥,١	٥,٧	٦,٢
ماجستير	٣٨,٦	٢٨,٦	٢,٥	٥,٣	١٤,٠
دكتوراه	٣٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	٢٢,٣	٦,٧
المجموع	٤٧,٨	٣١,٩	٧,٠	٦,٣	٧,١

(٠,٠٠٠) ا.د

جدول - ٣٩ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن تبعد السلطات الأمنية عن مراقبة الانتخابات»

الاستجابة	موافق	موافق بشدة	لاوافق	لاوافق بشدة	لا ادري
أمي	١٧,٠	٨,٥	٣٤,٠	٣١,٩	٨,٥
محو أمية	٤,٢	١٢,٥	٣٧,٥	٣٧,٥	٨,٣
ابتدائي >	١٠,٤	٢٨,٤	٢٨,٤	٣٢,٨	-
اعدادي	١٤,٣	١٢,٥	٣٤,٦	٢٣,٨	٣,٨
ثانوي	١٥,٥	٢٠,٠	٢٩,١	٣٠,٨	٤,٥
بكالوريوس	٢١,٤	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٣,٧	٦,٢
ماجستير	٢١,١	١٩,٣	٢٤,٦	٣١,٦	٣,٥
دكتوراه	٢٠,٠	١٢,٣	٢٠,٠	٢٣,٣	٣,٣
المجموع	١٨,٦	٢١,٤	٢٧,١	٢٧,٦	٥,٣

(٠,٠٠١٦٧) ا.د

جدول - ٤٠ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن
يقصى الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وسلحة موقع الانتخاب»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لاأدرى
أسي	١٤,٩	٤٢,٦	٦,٤	٢١,٣	١٤,٩
محرامية	٨,٣	٤١,٧	٨,٣	١٦,٧	٢٥,٠
ابتدائي	١٩,٧	٥٤,٥	١٠,٦	٩,١	٦,١
اعدادي	٢٠,٥	٤٢,٥	٨,٧	٢٠,٥	٧,٩
ثانوي	٢٢,٢	٣٩,١	١١,٠	١٤,٦	١٢,٢
بكالوريوس	٢٨,٠	٣٥,٤	٨,٩	١٣,٨	١٢,٩
ماجستير	٢٢,٨	٤٠,٤	٣,٥	٢١,١	١٢,٢
دكتوراه	٢٠,٠	٤٠,٠	١٠,٠	١٦,٧	١٢,٢
المجموع	٢٤,٨	٢٨,٣	٩,٢	١٤,٩	١٢,٨

أ.د (٠,٠٩١٦٣)

جدول - ٤١ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن
يقصى أقارب المنتخبين من لجان الانتخابات»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لاأدرى
أسي	٢١,٧	٣٢,٦	١٥,٢	١٧,٤	١٢,٠
محرامية	٨,٣	٤٥,٨	٨,٣	١٦,٧	٢٠,٨
ابتدائي	٢٠,٩	٤٩,٣	٦,٠	١٦,٤	٧,٥
اعدادي	٣٠,١	٣١,٦	٩,٨	١٧,٣	١١,٢
ثانوي	٣١,٣	٣٤,٦	١٠,٤	١٤,٩	٨,٨
بكالوريوس	٣٣,٨	٣٥,١	٧,٥	١٢,٢	١٠,٤
ماجستير	٢٦,٣	٣٩,٨	٥,٣	٢٦,٣	١٢,٢
دكتوراه	١٣,٢	٤٦,٧	٦,٧	٢٣,٢	١٠,٠
المجموع	٣١,٠	٣٥,٤	٨,٥	١٥,٠	١٠,٢

أ.د (٠,٠٦٢٢٦)

جدول - ٤٢ -

توزيع الاستجابات على المقولة: «أرى أن
تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب»

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	لاوافق بشدة	لاوافق	لا ادري
اممي	٣٦,٢	٤٢,٦	١٢,٨	٢,١	٦,٤
محوامية	١٦,٧	٤١,٧	٨,٣	-	٣٣,٣
ابتدائي	٤١,٨	٤١,٨	٦,٠	٧,٥	٣,٠
أعدادي	٤١,٨	٤٢,٥	٧,٥	٣,٠	٥,٣
ثانوي	٣٣,٦	٤٦,٦	٥,٢	٦,٤	٨,٢
بكالوريوس	٣٨,٠	٤٠,٥	٥,٥	٧,٥	٨,٥
ماجستير	٢٨,١	٣٣,٣	٣,٥	٢٢,٨	١٢,٣
دكتوراه	٣٣,٣	٤٦,٧	١٣,٣	-	٦,٧
المجموع	٣٦,٥	٤٢,٢	٥,٩	٧,٠	٨,٣

أ.د (٠,٠٠٠)

ملحق هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الناخب الأردني والانتخابات البرلمانية

عزيزي المواطن،

يقوم الباحث بقياس آراء الناخبين حول الانتخابات البرلمانية ما أهميتها، مفهومها، ودوافع انتخاب شخص دون آخر.

لتكن على يقين وانت تجيب على اسئلة الاستمارة ان المعلومات التي تدلي بها سرية للغاية ولا يعرف احد ان هذه المعلومات صادرة عنك.

أرجو ان تجيب على الاسئلة بموضوعية وحسب ما تعلمه عليك قناعاتك.

رجاء عدم ذكر اسمك وعنوانك على اوراق الاستمارة.

وفي حين اقدم لك الشكر مسبقا على تعاونك ابقى مدينا بالاحترام،،،

د. مهنا حداد

قسم العلوم الانسانية

الناخب الأردني والانتخابات البرلمانية

١ - منطقة السكن

٢ - جنسي () - ١ ذكر () - ٢ أنثى

٣ - عمري في الفئة العمرية () - ١ دون ٢٠ سنة

() - ٢ ٢٥ - ٢١

() - ٣ ٣٠ - ٢٦

() - ٤ ٣٥ - ٣١

() - ٥ ٤٠ - ٣٦

() - ٦ ٤٥ - ٤١

() - ٧ ٥٠ - ٤٦

() - ٨ ٥١ فما فوق.

٤ - تعليمي () - ١ أمي

() - ٢ محوامة

() - ٣ ابتدائي

() - ٤ اعدادي

() - ٥ ثانوي

() - ٦ بكالوريوس

() - ٧ ماجستير

() - ٨ دكتوراه

٥ - أسكن () - ١ - مع أسرتي (زوجتي وأولادي)

() - ٢ - مع أسرتي + والدي ووالدتي

() - ٣ - مع أسرتي وأسرة أخي

() - ٤ - مع أسرتي + والداي + اخواني واخواتي

٦ - أنا متزوج من () - ١ - ابنة عمي (ابنة اخ ابي)

() - ٢ - العائلة (للزمة)

() - ٣ - الخمسة

() - ٤ - الحويلة

() - ٥ - الحي، القرية

() - ٦ - غريبة

() - ٧ - بنت خال (اخ ام).

() - ٨ - بنت خالة (اخت امي)

() - ٩ - بنت عم (اخت اب)

٧ - ديانتني () - ١ مسلم () - ٢ مسيحي

سأنتخب : موافق لا أوافق لا أدري

بشدة

بشدة

- ٨ - بناء على قناعاتي الشخصية
٩ - من اتفق عليه مع زملائي
١٠ - من اتفق عليه مع والدي
١١ - من اتفق عليه مع العشيرة
١٢ - من يقول لي زوجي أو زوجتي انه صالح
١٣ - من يطلب مني اولادي ان انتخبه
١٤ - لن انتخب.

إذا انتخبت فسانتخب:

- ١٥ - المرشح من عشيرتي.
١٦ - مرشحاً من عشيرة مرموقة.
١٧ - مرشحاً متعلماً.
١٨ - مرشحاً ذا فكر وطني.
١٩ - مرشحاً ذا اتجاه سياسي.
٢٠ - مرشحاً يقدم لي برنامجاً انتخابياً مكتوباً.

أرى ان:

- ٢١ - يكون المرشح للانتخابات البرلمانية رجلاً.
٢٢ - يكون المرشح للانتخابات البرلمانية انثى.
٢٣ - ان يشترك في الترشيح للانتخابات الرجل والمرأة.

البرلمان هو:

- ٢٤ - مجلس يتكون من اشخاص ينجحون في الانتخابات
ولهم وظيفة تحددها الحكومة.

- ٢٥ - مجلس ينتخبه الافراد في ارفع عن حقوقهم ضد
الحكومة.

- ٢٦ - مجلس فرضه الدستور على ان يكون افراده قد انتخبوا
خلال انتخابات حرة للدفاع عن حقوق الشعب
وتحقيق الديمقراطية عن طريق وجود المعارضة.

- ٢٧ - تكون لدينا ديمقراطية فقط حين توجد حياة برلمانية
تتمثل فيها الاتجاهات السياسية المختلفة.

- ٢٨ - ليس من حق البرلمان ان يتدخل في وضع القوانين.

- ٢٩ - القانون الذي لا يوافق عليه البرلمان عديم الشرعية.

موافق بشدة	موافق	ارافق بشدة	لا اوافق	لا اذري
---------------	-------	---------------	----------	---------

- ٣٠ - تتحقق الديمقراطية عن طريق اشتراك اعضاء البرلمان
في النقاش داخل المجلس بحيث يناقش كل عضو
المسائل دون تحيز الى اتجاه سياسي معين.

٣١- المعارضة في البرلمان هي ركيزة الديمقراطية الأولى.

٣٢- هو البرلمان الذي يوافق على الحكومة او يرفضها.

٣١- البرلمان الاردني دون وجهاء عشائر غير تلجح.

المرشح للانتخابات البرلمانية في الاردن يجب ان يكون:

٢٣- متعلما.

٢٤- ابن عشيرة مرموقة.

٢٥- غير منتم لاتجاه سياسي.

٢٦- متدينا.

٢٧- معارضا للافكار السياسية المستعمارة من الغرب.

٢٨- له خبرة في المجال السياسي.

٢٩- فقيها بالمسائل الاقتصادية للوطن.

٤٠- غنيا.

٤١- صاحب برنامج انتخابي واضح.

٤٢- ان يحافظ على ويطور التقليد السياسي الاردني (اي التاج والدستور ومجلس الامة) . على الانتخابات:

٤٣- ان تكون حرة حسب نص الدستور.

٤٤- ان تكون لجان الانتخابات مكونة من اشخاص تعرف بالحيادية.

٤٥- ان تبعد السلطات الامنية عن مراقبة الانتخابات.

٤٦- ان تقصي الداعين لانتخاب شخص ما من قاعة وساحة موقع الانتخاب.

٤٧- ان تقصي اقارب المنتخبين من لجان الانتخابات.

٤٨- ان تمنع التجمهرات في قاعة وساحة موقع الانتخاب.

ملحق ٦
جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم الانسانية

عزيزي المرشح،

يسرنا ان نقدم اليك هذه الاستمارة محاولة منا لدراسة السلوك الانتخابي والسلوك الترشيحي، ولأول مرة في الدراسات الاجتماعية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية، ضمن برنامج دراسات سلوكية في قسم العلوم الانسانية بجامعة اليرموك.

كن على يقين ان الاجوبة التي تدلي بها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، ومن غير المعروف انك ادليت بها، لذلك نرجو ان تضع الاستمارة في مغلف غير معنون وتعيده للشخص الذي سلمك الاستمارة وهو يعيد المغلف لنا. كما ونرجو ان لا تذكر اسمك ولا عنوانك على الاستمارة.

لذلك نطلب منك ان تكون اجوبتك موضوعية وحيادية وان لا تجيب بما تحب ان يكون بل بما هو واقع وحقيقي. ونحن اذ نطلب منك ذلك نبقى لك من الشاكرين.

واقبل جزيل الاحترام،،،

د. مهنا حداد وزملاؤه

استمارة حول دوافع وتوجهات المرشحين للانتخابات البرلمانية

١ - جنس المرشح	(١) ذكر	(٢) انثى
٢ - ديانة المرشح	(١) مسلم	(٢) مسيحي
٣ - منطقة السكن	(١) شمال	(٢) وسط
٤ - المهنة الحالية	(١) موظف	(٢) رجل أعمال
٥ - المستوى التعليمي	(١) توجيهي	(٢) بكالوريوس
	(٤) دكتوراه	(٥) غير ذلك
٦ - الدخول في الشهر	(١) ١٠١ - ٢٠٠	(٢) ٧٠١ - ٢٠٠
	(٤) ٤٠١ - ٥٠٠	(٥) ٥٠١ فما فوق
٧ - العمر	(١) ٣١ - ٤٠ سنة	(٢) ٤١ - ٥٠ سنة
	(٣) ٥١ فما فوق	

اجب على الاسئلة التالية بوضع x في المكان المناسب:

فقرة (١) دوافع الترشيح: ارجب في ترشيح نفسي لانني:

موافق	لا اوافق	لا ادري
()	()	()
٨ - كنت ارجب في ذلك منذ صباي	()	()
٩ - لم اجد تحقيق ذاتي في مهنتي الحالية	()	()
١٠ - ان يكون عندي منصب مرموق	()	()
١١ - اجد نفسي كغزاً في تمثيل الشعب	()	()
١٢ - لان الناس طلبوا مني ذلك	()	()
١٣ - اريد منافسة القيادات التقليدية	()	()
١٤ - اريد مثاليات اريد تطبيقها في البرلمان	()	()
١٥ - ارجب ان يكون عندنا برلمانا يمثل جميع الاتجاهات السياسية	()	()
١٦ - لا اؤمن بالاتجاهات السياسية المطروحة	()	()
١٧ - ارجب في العمل من اجل الصالح العام	()	()
١٨ - اريد العمل على قيام الطبقة المتوسطة	()	()
١٩ - اريد الابقاء على الطبقة الارستوقراطية	()	()
٢٠ - اريد الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية	()	()
٢١ - لاني غني والدر على تمويل الحملة الانتخابية	()	()
٢٢ - غير مرتبط بوظيفة رسمية واجرب حظي	()	()
٢٣ - اعتبر نفسي نكياً ومميزاً	()	()
٢٤ - اريد المحافظة على التقليد العائلي في اشغال كرسي قيادي	()	()
٢٥ - من الطبقة الفقيرة واريد تمثيلها	()	()

- ٢٦- أريد راتبا أكبر () () ()
 ٢٧- ارجب بالاتصال بالقصور والعرش () () ()
 ٢٨- اطمح ان اكون وزيرا في المستقبل () () ()
 ٢٩- سياسي محك وأريد ان اكون حيث افترض نفسي () () ()
 ٣٠- أريد تحقيق طموحات أبناء دائرتي الانتخابية () () ()
 ٣١- لا أفهم بالسياسة وأريد تعلمها من المتعاملين معها. () () ()

فقرة (٢) الأسس التي سيختب الناخب بناء عليها في رأيكم كمرشح ان الناخب سوف ينتخب بناء على:

موافق	لاوافق	لا ادري
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()

- ٢٢- قناعته الشخصية.
 ٢٣- ما يتفق عليه مع والده/ والدته.
 ٢٤- ما يتفق عليه مع عشيرته.
 ٢٥- ما يتفق عليه مع زوجته/ زوجه.
 ٢٦- ما يتفق عليه مع اولاده/ بناته.
 ٢٧- ما يتفق عليه مع زملائه.
 ٢٨- اتفاقا معه في البدا.

فقرة (٣) اسباب الاقتراع
 سيختخب الناخب كمرشح لانه:

()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()

- ٢٩- متعلم.
 ٤٠- فقيه بالمشاكل الاقتصادية.
 ٤١- فقيه بالسياسة.
 ٤٢- متدين.
 ٤٣- صاحب فكر سياسي معين.
 ٤٤- ذو اتجاه وطني.
 ٤٥- ابن عشيرة مرموقة.
 ٤٦- تريد المحافظة على التقليد السياسي الاردني وتطوره.
 ٤٧- قادر على تمثيله تمثيلا حقا .
 ٤٨- من طبقة كادحة.
 ٤٩- حائد على كثير من الامور وتريد تصحيحها
 ٥٠- عصامي بنيت نفسك بنفسك.
 ٥١- من الجيل الجديد.
 ٥٢- من القيادات التقليدية.
 ٥٣- تعمل كثيرا للناس في الدوائر الحكومية.

()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()
()	()	()

- ٧٦- ابناء عشيرتي وقيادتها.
٧٧- اصدقاء اعرفهم منذ صباي.
٧٨- اصدقائي في المهنة والمجتمع.
٧٩- برنامج انتخابي مكتوب.
٨٠- زيارات شيوخ العشائر والحمايل.
٨١- زيارات منظمة من خلال دعوات ولقاءات مع الافراد في مجموعات.
٨٢- مكاتب منظمة في المدن والقرى تدعو الناس واجتمع بها.
٨٣- لجان مختلفة شكلت خصيصا لغرض الدعاية.
٨٤- اثاث موفقات لتوصيل دعايتي الى الاتات بالتعاون مع زوجتي وقريباتي.
٨٥- زوجتي وصديقاتي.
٨٦- الاتهامات والجمعيات النسائية.
٨٧- النقابات المهنية.

الفقرة (٦) الحالة النفسية: ادخل معركة الانتخابات وأنا:

لوافق لا لوافق لا ادرى

- ٨٨- مرتاح للنفس بغض النظر عن النتيجة.
٨٩- متأكد من النجاح.
٩٠- متشكك في النتيجة.
٩١- متأكد من درايتي بالمجتمع وما يقودني الى النجاح.
٩٢- اشعر بنقاط لا ادركها في دعايتي الانتخابية
٩٣- اعرف ان كثيرين ممن يساعدونني ليسوا كلوا للثقة في التعامل.
٩٤- متأكد من مساندة عشيرتي لي.
٩٥- متأكد بان جزءاً من اهواني سيفرحون لفشلي
٩٦- متأكد بان الذين يعملون معي سيفرحون لنجاحي.
٩٧- اعرف اني كلو لخوض معركتها.
٩٨- افكر كل يوم كيف اخلص من هذا المازق.
٩٩- اعرف اني قادر على التأثير على الناس.
١٠٠- اعرف اني قادر على تمويلها.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة. (بغداد: مكتبة المثنى د.ت.).
- امين، احمد، فجر الاسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٥، ط ١١.
- بيك، فردريك، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها. تعريب، بهاء الدين طوقان. عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر ١٩٣٥.
- التل، احمد يوسف. تطور نظام التعليم في الاردن ١٩٢١ - ١٩٧٧: مؤثرات وعوامل. (عمان، وزارة الثقافة والشباب ١٩٧٨).
- التل، عبد الله، خطر اليهودية على المسيحية والإسلام، (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٤).
- التل، عبد الله، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل (القاهرة: دار القلم ١٩٥٩).
- جريدة صوت الشعب، الاعداد (١٦، ٢٢، و ٣٠/٩/١٩٨٩).
- جمعة، سعد، مجتمع الكراهية. (بيروت: دار الكاتب العربي ١٩٦٧).
- حداد، مهنا، التنافس والصراع على صندوق الاقتراع، بحث ميداني، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م، (غير منشور).
- حداد، مهنا، الوعي الاردني والانتخابات النيابية استجابات افراد العينة حسب الجنس. جريدة الشعب، ١٦، ٢٣، و ٣٠ ايلول ١٩٨٩.
- خوري، طارق، مستقبل الاردن: الديمقراطية - الهوية - التحديات. عمان، دن، ١٩٩٠).
- خير، هاني، موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الاردن (١٩٢٠ - ١٩٧٨م). (مطبوعات مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٧م).
- دائرة الاحصاءات العامة: دراسة الهجرة الداخلية والعائدة والقوى البشرية. (عمان، ١٩٨٦م).
- الرأي / عدد ٦١٦٤ / ١٩ / ٥ / ١٩٨٩م، ص. ٦.
- الرأي ١١ / ١١ / ١٩٩٠م، ص ١٥.
- ربيع، حامد عبد الله، من يحكم في قل ابيب: تحليل علاقة التماسك في النظام الاسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في الشرق الاوسط، ١٩٧٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥).
- رشيد، عبد الله، ملامح الحياة الشعبية في مدينة عمان (١٨٧٨ - ١٩٤٨م) (وزارة الثقافة والشباب: دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٣).

- الريموني، عيسى عابد، الطريق الطويل الى الميثاق الوطني (د.ت. ١٩٩٠).
- الزركلي، خير الدين، عامان في عمان. (القاهرة: المطبعة العربية، ١٩٢٥).
- سعادة، جورج، تاريخ الانتخابات في لبنان - (بيروت، دون ناشر، ١٩٥٤).
- الصقور، محمد، دراسة جيوب الفقر في المملكة الاردنية الهاشمية، الاردن (عمان، ١٩٨٩، ط ١).
- طلاس، مصطفى، الثورة العربية الكبرى (دمشق، مجلة الفكر العسكري، ١٩٧٨).
- د. ظاهر، احمد جمال، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، الطبعة الاولى (الزرقاء - مكتبة المنار ١٩٨٥).
- العامري، محمد اديب، - نظام التعليم في شرق الاردن. (القاهرة: مجلة الثقافة ١٩٤٦).
- العامري، محمد اديب، «تقرير عن الحياة الاجتماعية في الاردن» عمان وزارة التربية والتعليم ١٩٤٦.
- عبد الحميد، محمد، تحليل المحتوى في بحوث الاعلام. (جدة، دار الشروق، ١٩٨٣).
- عضيبات، عاطف وعلي الزغل، «الشباب والاغتراب: دراسة ميدانية في شمال الاردن»، ١٩٨٩. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة.
- العدوان، ياسر، الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في منطقتي المفرق والبادية الشمالية، (اربد - جامعة اليرموك ١٩٩١).
- عياد، رناد الخطيب، التيارات السياسية في الاردن ونص الميثاق الوطني الاردني. (عمان: المطبعة الوطنية، ط ١، ١٩٩١).
- الماضي، منيب، وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين (عمان، دن، ١٩٥٩).
- محافظة، علي، تاريخ الاردن المعاصر: فترة الامارة، (عمان: مطبعة القوات المسلحة، ١٩٧٢).
- محافظة، علي، تاريخ الاردن المعاصر (١٩٢١ - ١٩٤٦م). (عمان - مركز الكتب الاردني - ١٩٨٩، ط. ٢).
- محافظة، علي، الفكر السياسي الاردني (عمان: مركز الكتب الاردني ١٩٩٠).
- مهنا، امين عواد، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن. (عمان، مركز الكتب، ١٩٨٨م).

- مهنا، امين عواد، النظام السياسي الاردني: حقائق ومفاهيم. (عمان: د.ن) ١٩٩٠م).
- موسى، سليمان، اعلام من الاردن. (عمان، مطابع دار الشعب ١٩٨٦).
- نسيبة، حازم، تاريخ الاردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧.. (عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية، لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩٠م).
- النقرش، عبد الله، التجربة الحزبية في الاردن. (عمان: لجنة تاريخ الاردن، ١٩٩١م).
- نوفل، احمد سعيد، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية (دراسة حالة الانتخابات في الاردن)، مجلة العلوم الاجتماعية مج ١٥ عدد ٤ ، ١٩٨٨: ص ٧٧ - ٩٨.
- الوثائق الاردنية، مجلس الامة الاردني (١٩٢١ - ١٩٨٤) (٢٤ - ٢٨).
- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية، ١٩٨٦ - ١٩٩٠، (عمان، ١٩٨٦م).

المراجع باللغة الانجليزية:

- Abidi, Aqil Hyder. *Jordan: A Political Study, 1948 - 1965*. (New York: Asia Publishing House, 1965).
- Albert, P., *Pour en savoir plus*. (Paris: P.U.F., serie No. 414 Que sais-je? 1986).
- Antoon, R., *Arab Village. A Socio-Structural Study of a Transjordanian Peasant Community*. (Indiana, Bloomington: Indiana University Press, 1973).
- Aruri, Naseer H. *Jordan: A Study of Political Development 1921-1965* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1972).
- Baily, F.G. *Stratagems and Spoils*, (Oxford: OUP. 1989).
- Banth, F. *The Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway*. Bergen: Universitets Forlaget, 1963).
- Beck, Robert C. *Motivation, Theories and Principles* (Engelwood Cliffs, N.Y., Prentice Hall, 1983), 2nd ed. 1st ed. 1978.
- Berelson, B. *Content Analysis in Communication Research*. (New York; Free Press, 1952).
- Berelson, R.B., P.F. Lazarsfeld and W.N. McPhee, «Political Processes. The Role of Mass Media». In: *Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign*. (University of Chicago Press, 1954).
- Berger, M. *The Arab World Today*, (New York: Anchor Books, 1962).
- Borssevain, J. *Saints and Firework: Religion and Politics in Rural Malta*. (New York: Free Press, 1968).
- Butler, D.E. *The Electoral System in Britain 1918-1951*. (Oxford: Clarendon Press, 1953).
- Chirik, I, «The Political Parties in Transjordan» In: *Journal of Royal Central Asian Societies*. Vol. 22 (April, 1975).
- Cohen, A., *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime*. (Ithaca: Cornell University Press, 1982).
- Cohen, Y.A. «Patterns of Friendship» In: Y.A. Cohen (ed.), *Social Structure of Personality*. (New York: Holt, Rinehart and Winston 1961): 351-386.
- Cooley, Charles H., «The Significance of Communication» In: Cooley, Charles H. *Social Organisation* (New York: Charles Scribners' Sons, 1909) pp. 80-90.
- Cook S.W., and C. Sellitz, «A Multiple Indicator Approach to Attitude Measurement». *Psychological Bulletin* 62 (1964), pp. 36-55.
- Davis, Helen Miller, *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*. (Durham: Durham U.P. 1930).
- Durkheim, E.- *The Division of Labour in Society*. (New York: Free Press, 1964).
 - *The Rules of Sociological Method*. (New York: Free Press, 1964).
 - *On Morality and Society*. Ed. by R.N. Bellah (Chicago Ill., University of Chicago Press, 1973).

- Eisenstadt, S.N. and L. Rohiger, *Patrons, Clients and Friends: Interpersonal Relations and the Structure of Trust in Society*. (Cambridge University Press, 1984).
- Goldner, Werner, *The Role of Abdullah Ibn Hussain In Arab Politics* (Unpublished Ph.D. Dissertation, Stanford University, 1954).
- Gubser, P. - *Politics and Change in Al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and its District*. (London: Oxford University Press, 1973).
- Haddad, M. «Elections and Tribal Intervention in Jordan». A Paper Accepted for Publication in *the Journal of Social Sciences*. (Kuwait, 1990).
- Harik, I. «Lebanon» In: *Electoral Politics in the Middle East: Issues, Voters and Elites*. Edited by J.M. Landov, E. Ozbudun and F. Tachau (London: Croom Helm and Stanford, California: Hoover Institution, Press, 1980).
- Hiari, Al-A. *The Constitutional Law and the Jordanian Constitutional System*. (Amman, Beit Al-Maqdas 1980) (in Arabic).
- Jarvis, C.S. *Arab Command: The Biography of Lieut - Colonel F.G. Peahe Pasha* (London: OUP, 1973).
- Jureidini, P.A. and Mclaurin, R.D. Jordan: *The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*. (The Washington Papers 108, Washington D.C. Praeger, 1984).
- Khatib, Abdullah Hamid. *The Jordanian Legislature in Political Development Perspective*. Degree Date: 1975.
- Keilani, Musa, *A Jordanian Perspective*. (No publisher and no date).
- Kirkbride, Sir A. *From the Wings: Amman Memories 1947-1951* (London: Frank Cass, 1976).
- *A Cradle of Thorns: Experiences in the Middle East* London: Murray 1956.
- Kluckhohn, Clyde, *Anthropology and the Classics* - (Providence: Brown University Press, 1961).
- Konikoff, A., *Transjordan: An Economic Survey*. Jerusalem, 1946.
- Krippendorf, K. *Content Analysis; An Introduction to its Methodology*. London, Beverly Hills: Sage Publications 1984.
- Kroeber, A.L. and C. Kluckhohn, *Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions*. (Harvard University Deabody Museum of American. Archeology and Ethnology Papers, Vol. 47, No. 1. 1952); P. 18).
- Lang, K. and G.E. Lang. «The Mass Media and Voting» In: *American Voting Behavior* (Ed.) Burdick and . Glencoe, IU., The Free Press 1962, ch. 4.
- Layne, L.L., *The Production and Rerproduction of Tribal Identity in Jordan*. (A Ph.D. Dissertation, Princeton University Press, 1986).
- Le Pape, P. *La Presse: Influence-t-elle l'opinion?* (Paris: Denoel, sans date).
- Lipset, Saymour Martin, *Political Man, The Social Bases of Politics*. (Guildford, Survey: Biddles Ltd., 1983) First Published in 1959.

- Malinowski, B., *The Dynamics of Culture Change: An Inquiry into Race-Relations in Africa*. (New Haven: Yale University Press 1944).
- Marx, Karl, *Early Writings* Ed. by T.B. Bottomore. (New York: McGraw Hill, 1963).
- Mishal, Shaul, *West Bank/ East Bank: The Palestinians in Jordan, 1940-1967*. New Haven and London, Yale University Press, 1978.
- Mucchielli, R. *L'analyse de contenu des documents et des communications*. (Paris: Librairies Thecniques 1984).
- Opler, M.E. «Some Recently Developed Concepts Relating to Culture» *SYA* 4 (1948): 107-122.
- Parsons, t. *The Social System* (New York, Free Press, 1964).
- Patai, R. *The Hashemite Kingdom of Jordan*. (N.Y.: Princeton University Press, 1958).
- Patai, R. *The Kingdom of Jordan*. (Princeton University Press, 1958).
- Radcliffe - Brown, A.R. *Structure and Function in Primitive Society*. (London: Cohen and West 1952).
- Setton, C.R.W. *Legislation of Transjordan 1918-1930*. London 1931.
- Suleiman, Michael, *Political Parties in Lebanon: The Challenge of Fragmented Political Culture*. (Ithace, New York: Cornell University Press, 1967).
- Summers, Gene F., «Introduction» to *Attitudes Measurement*. Edited by G.F. Summers. (London: Academic Book Publishers, 1977), pp. 1-17.
- Thurslone, L.L. and E.J. Chave «The Scale Value». In: *The Measurement of Attitudes*. Eds. Thurslone L.L. and E.Y. Chave. University of Chicago Press, 1929; pp. 45-56.
- Tolman E.C. *Purpostive Behavior In Animals and Men*. N.Y.: Appelton Century - Crafts 1932.
- Tolz, Robert D., «Paranoia and the Politics of Inflammatory Rhethoric». In: Lovis A. Gottschalk. *The Content Analysis of Verbal Behavior*. (New York: Medical and Scientific - Books. 1979).
- Tonnies, F., *Community and Society* (East Lansing: Michigan State University, 1957).
- Vatikioitis, P.J. *Politics and the Military In Jordan*. (Britain: Billing and Sons Limited, Guidford and London; 1969).
- Weber, Max. *Ancient Judaism* (New York, Free Press, 1952).
 - *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. (New York: Scribners, 1958).
- Yamane, Taro, *Statistics: Introductory Analysis*. (New York: Harper and Row, 1973).
- Zuwyyyah, Jalal, *The Parliamentary Election of Lebanon*, (Leiden E.J. Brill, 1972).

ساهمت جامعة اليرموك بدعم هذا الكتاب

5
Eshabecia Alwanidina



0222408